الانحراف والمجتمع

دراسات فى علم الاجتماع الجنائى

تأليف

أ.د/محمد ياسر الخواجة

أستاذ ورئيس قسم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة طنطا

تقديم

أ.د/ محمد سعيد فرح

أستاذ علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة طنطا

٢٠٠٥/٢٠٠٤


بسم الله الرحمن الرحيم
﴿سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا أنك أنت العليم الحكيم﴾
صدق الله العظيم
(سورة البقرة آية ٣٢)

تقديم وتحليل

بقلم الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد فرح

في الواقع أن المسافة الزمانية من أول كتاب يحمل عنوان علم الاجتماع الجنائي وكتاب الانحراف والمجتمع: دراسات في علم الاجتماع الجنائي الصادر عام ٢٠٠٤ الذى أعده الأستاذ الدكتور ياسر الخواجة تبلغ خمسين عاماً. وقد كان للأستاذ الدكتور حسن الساعاتي السبق في كتابة كتاب في علم الاجتماع الجنائي الذى صدر عام ١٩٥١م ويحمل هذا الكتاب بين دفتيه أول دراسة ميدانية رائدة في مصر عن انحراف الأحداث، وقد تناول المؤلف في هذا الكتاب طرق البحث في علم الإجرام وأهم الاتجاهات في بحث أسباب "انحراف الأحداث" كما تطرق إلى التشريعات الخاصة بالأحداث وحماية الأحداث ثم تناول أسباب مشكلة انحراف الأحداث، وأنواع الأفعال الشاذة التي يمارسونها.

بعد نشر هذا الكتاب بأربع سنوات أنشيء المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٥٥م ويهتم هذا المركز بالبحوث الاجتماعية والجنائبة التي تدرس المسائل المصرية التي تتولد عن أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية مصرية، وقد قام المركز بإجراء بحوث هامة عن السلوك الانحرافي أهمها "البغاء في مصر" و"الأحداث المفرج عنهم" والملامح الأساسية للظاهرة الإجرامية، وجريمة "الأخذ بالثأر"، وظاهرة "الرشوة والاختلاس في المجتمع المصرى".

ولكن ماذا يعنى كتاب حسن الساعاتى وإنشاء المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية؟

يعنى نشر الكتاب وإنشاء المركز بداية الاهتمام بالتفكير العلمى فى مواجهة مشكلات حياتنا اليومية ومواجهة الظواهر السلبية باستخدام المنهج الاجتماعى العلمى.

لقد كان أول فعل فى تاريخ الإنسان يوصف بأنه جريمة بالمفهوم الحديث فعل ابنى آدم، وقتل النفس التى حرم الله قتلها. ولكن الجريمة الأولى لم تعد الجريمة الوحيدة فى تاريخ الإنسان على مر العصور، فأدى تطور المجتمعات البشرية وتغير العلاقات الاجتماعية، وتبدل القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى تعدد أشكال وألوان وأنواع الأفعال التى يجرمها القانون، أو تجرمها الأعراف والتقاليد، وإذا كانت البداية جريمة قتل أخ لأخيه، ففى عصر العولمة عرفنا الجرائم التكنولوجية ويقصد بها الجرائم التى تترتب على الانعكاسات السلبية على استخدام الإنترنت والإلكترونيات ، فمن المعلوم أن شبكة الإنترنت تغطى سماوات أكثر من ١٦٠ دولة، ويعمل بها أكثر من ٦٠ مليون حاسب آلى ويستخدمها أكثر من نصف مليار شخص، وكما يوجد أكثر من ٧ مليون موقع تبث مختلف المعلومات والموضوعات، ولكن الوجه القبيح للتكنولوجيا واضحاً، فقد أثبتت الدراسات ارتفاع أعداد الجرائم التى نتجت وظهرت نتيجة استخدام التكنولوجيا ارتفاعاً ملحوظاً، ولا تعرف هذه الجرائم الحدود السياسية بل تتجاوز تلك الحدود، وتخاطب

كل الأعمار وتغرى الجنسين وتستميلهما، وتقوم هذه الجرائم على قاعدة علمية وتهدد الأمن القومى للدول، مثلما تحطم الأخلاق وتفسد الضمائر وتنوعت الجرائم التكنولوجية ما بين السرقة والابتزاز والتجسس والدعارة والسطو على البنوك، باستخدام أساليب علمية.

وقرأنا فى الصحف الصادرة فى مصر وغيرها أخبار سرقة بطاقات الدفع الالكترونى والدعارة وابتزاز الفتيات، وما بين جريمة القتل وانتهاء بالجرائم الإلكترونية عرف الإنسان ومارس وارتكب وأذى أنواع عديدة من الجرائم مثل الجرائم الاقتصادية والسياسية وجرائم المرأة والاغتصاب وجرائم غسيل الأموال والجرائم الخاصة والجرائم الاجتماعية والجرائم الخفية والجرائم المنظمة.

وقد اهتم المشتغلون بالعلم الاجتماعى فى مصر سواء فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية أو أقسام علم الاجتماع بالجامعات المصرية بدراسة الأفعال غير المألوفة وأنماط السلوك الشاذ والظواهر المرضية، ويكشف لنا تحليل الدراسات التى اهتمت بالجريمة أنها مرت بمرحلتين الأولى من عام ١٩٢٤ إلى ١٩٩٥ والمرحلة الأخرى من عام ١٩٩٥م إلى عام ٢٠٠٠م.

وفى المرحلة الأولى التى استمرت حوالى (٧٠) عاماً نشر (١٣٧) عملاً وفى الفترة الثانية التى استمرت ٥ سنوات نشر ٦٨ عملاً أى حوالى ٥ سنوات نشر نصف ما نشر طوال سبعين عاماً.

وهذا برهان واضح على الاهتمام بالأفعال المرضية نتيجة تزايدها.

وتطبيق المنهج العلمى لمعرفة أسبابها، وربط هذه الظواهر المرضية بالبناء الاجتماعى الكبير، فهذه الظواهر والمشكلات الاجتماعية لم تظهر من فراغ، بل هو إفراز طبيعى لأوضاع اجتماعية وسياسية واقتصادية يئن منها المجتمع فى فترة من فترات التغير الاجتماعى.

ويمكن تصنيف أنواع الأفعال الشاذة فى المجتمع المصرى فى عام ١٩٥٢م على النحو التالى:

- جرائم سرقة المساكن.
- الفساد الإدارى.
- جرائم القتل والأخذ بالثأر.
- جرائم السرقة والاختلاس.
- جرائم المرأة.
- جرائم الخيانة الزوجية.
- ظاهرة البغاء.
- انحراف الأحداث.
- جرائم التسول والنشل.
- جرائم الاغتصاب.
- جرائم الشباب.
- جرائم الرشوة.
- ظاهرة الإدمان.

وتحتل جرائم انحراف الأحداث المرتبة الأولى، ثم تليها جرائم

القتل ثم البغاء، ثم جرائم المرأة فى المرتبة الرابعة ولكن ابتداءً من عام ١٩٩٥م ونتيجة للتغيرات المتلاحقة التى طرأت على المجتمع المصرى، ظهرت جرائم جديدة، وأنماط سلوك شاذة غير مألوفة، وقد اهتم علماء الاجتماع فى مصر بالجرائم الجديدة والتى أصبحت شاذة وغير مألوفة، والتى يمكن تصنيفها على النحو التالى:

- العلاقة بين الظاهرة الإجرامية والأحياء المتخلفة.
- الجريمة الاقتصادية.
- حالات السرقة عند الأحداث.
- البطالة والجريمة.
- حالات السرقة بالإكراه.
- جرائم النشل.
- جريمة اجهاض الحوامل.
- ظاهرة الإدمان والتعاطى.
- جرائم الحاسب الآلى.
- جرائم الفساد السياسى والإدارى.
- جرائم قتل الأزواج.
- الجرائم المنظمة.

وثمة دراسات اهتمت بالتوزيع الجغرافى للجرائم، والظاهرة التى تلفت الانتباه عدم الاهتمام بالجرائم السياسية والكتاب الذى قام بتأليفه الأستاذ الدكتور ياسر الخواجة وعنوانه "الانحراف والمجتمع،

دراسات فى علم الاجتماع الجنائى يقدم رؤية جديدة لتفسير الجريمة إذ يهتم الأستاذ الدكتور ياسر بتقديم أنواع جديدة من الجرائم مثل الفساد الإدارى، والتطرف، والإدمان والتعاطى ومشكلات الشباب، ويضم الكتاب بين دفتيه سبعة فصول مترابطة بشكل منطقى، والحكم على هذا العمل من جانبى صعب، ومن يشهد ...؟، فمعرفتى بالأستاذ الدكتور ياسر قديمة منذ أن كان طالباً فى مرحلة الليسانس ثم مرحلة الماجستير ثم الدكتوراه ثم الزمالة فى العمل فى قسم الاجتماع حتى أصبح رئيساً لقسم الاجتماع بآداب طنطا وأعرف عنه الخلق الرفيع والأمانة والصدق فى البحث العلمى بل والصدق فى القول والمثابرة والجهد الدؤوب والتحمل، وكم تحمل من انتقادات من شخصى، كل هذه الصفات تكون الباحث الجاد الملتزم بقضايا مجتمعة وهمومه وتطبع أعماله الجدية والأصالة العلمية.

أ. د محمد سعيد فرح

الإسكندرية

٨ رمضان عام ١٤٢٥

٢٢ أكتوبر ٢٠٠٤

المقدمة

حظيت دراسة الجريمة والانحراف باهتمام واضح من علماء الاجتماع والجريمة خاصة منذ أن نشر أميل دوركايم دراسته الذائعة الصيت بعنوان العمل الانتحارى Suicide action، واعتباره الانتحار نمطاً من أنماط السلوك الانحرافى، وقد زاد الاهتمام بالجريمة والانحراف فى العصر الحديث على يد علماء الاجتماع المعاصرين أمثال تالكوت بارسونز، وروبرت ميرتون، وارفنخ جوفمان، وأدوين ليمرت وغيرهم من علماء الاجتماع، وذلك قد ساعد على ربط التفسير الاجتماعى للظاهرة الاجتماعية بتفسير الظاهرة الانحرافية عامة والجريمة والانحراف بشكل خاص، الأمر الذى ساعد علماء الاجتماع والجريمة إلى محاولة تنميط وتصنيف الجرائم والمجرمين من أجل وضع أساس نظرى لكل نمط يفسره، ومن ثم يساعد على ترشيد الجهود الإجرائية لمكافحته، ويحقق المزيد من الفاعلية فى ميدان السيطرة والتحكم فيه، وبناءً على ذلك اصبح من المتفق عليه بين علماء الاجتماع وعلماء الجريمة أن يتجه البحث لا إلى الجريمة بوجه عام، وإنما إلى أنماط بعينها من الجرائم ولا أن يتجه إلى المجرمين عامة، وإنما إلى نمط محدد من المجرمين.

هذا و يتطلب فهم أسباب السلوك المنحرف ضرورة فهم أنماط السلوك الاجتماعى بوجه عام، والذى تتولاه النظريات المفسرة للسلوك الانحرافى، تلك النظريات التى تعتمد على مختلف العلوم والتخصصات وفروعها العلمية المختلفة، كعلم الاجتماع، والنفس، والتحليل النفسى، والجريمة

والقانون، ووظائف الأعضاء، حيث أن السلوك كأحد الظواهر الاجتماعية فى المجتمع لا يمكن فصل أسبابه أو تحديد علاقاته فى إطار تخصص علمى بذاته، بل لا بد فى إطار التخصصات البينية المختلفة وعلى هذا يرى البعض أن الانحراف تعتبر قضية عامة، تتعلق بنظم المجتمع، وخاصة نظام الدولة فى الحكم وفى الإدارة، وهى قضية سياسية فى المقام الأول، وذلك لأن تحديد مفهوم الانحراف ذاته يرتبط بعملية تحديد أهداف المجتمع الاستراتيجية التى تعتبر عملية سياسية فى أساسها، وبالتالى إذا صح هذا الافتراض فأنه ينبغى اعتبار التساؤلات التى تتعلق بنوعية القواعد التى تفرض وتنفذ، ونوعيات السلوك المنحرف، ونوعية الأشخاص المنحرفين، تساؤلات سياسية بالدرجة الأولى، كما أن الانحراف ينظر إليه على أنه قضية تاريخية باعتباره نتاج تطور تاريخى لنظم المجتمع، وهو يعبر عن الواقع الاجتماعى لمجتمع يمر بمرحلة محددة من مراحل تطوره، ومعنى هذا أن الانحراف هو قضية مجتمع، تعبر عن موضوع مستقل من موضوعات المعرفة الاجتماعية، ولذلك فإن دراسة الانحراف تعد مدخلاً إلى دراسة تنظيمات الضبط الاجتماعى ودراسة السلوك الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع.

وعل هذا فإن تحليل السلوك الانحرافى ينبغى أن يعتمد على المدخل البنائى الدينامى الذى يستند إلى تفسير قضايا الانحراف المجتمعية الخطيرة من خلال الخصائص البنائية المجتمعية الأعم منها، وكذلك

خصائص أخرى تتعلق بصلات هذا المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى، وبوضعه أو موقعه فى النظام العلمى الأشمل. خاصة وأن الانحراف فى ظل تنامى ظاهرة العولمة بدأ يتسع نطاقه وتتفاقم مظاهره بازدياد النمو السكانى، وزيادة الاستغلال واللامساواة فى النظام العالمى الجديد، والدور المتعاظم لوسائل الاتصال الجماهيرية والأيديولوجيات المتضاربة على المستوى المحلى أو القومى هذا فضلا عن تأثير الحياة الحضرية والتفكك الأسرى والعنف السياسى والتطرف الفكرى والنزعات الإقليمية والاثنية (العرقية).

وفى ضوء ذلك جاء موضوع هذا الكتاب ليتضمن تحليلا بنائيا لبعض الجهود النظرية والدراسات الواقعية التى تناولت الظاهرة الانحرافية فى سياق الفكر الاجتماعى من خلال فصول الكتاب السبعة التى رتبت بشكل منطقى فالفصل الأول يتناول مفهوم علم الاجتماع الجنائى ومحاولاته الأساسية، أما الثانى فقد حلل أهم النظريات المفسرة للجريمة والسلوك الانحرافى. فعرض للنظرية الوضعية التقليدية والنظريات الفسيولوجية والنفسية، والنظريات الاجتماعية التى تمثلها النظرية اللامعيارية، والثقافة الفرعية، ونظرية المخالطة الفارقة، ونظرية الوصم أو رد الفعل الاجتماعى. ونظرية المحاكاة والتقليد، وأخيرا النظرية التكاملية ثم جاء الفصل الثالث ليعرج على ميكانزمات الضبط الاجتماعى ومقاومة السلوك الانحرافى من خلال تعريف مفهوم الضبط الاجتماعى وأهميته، وأهم وسائلة. وكيفية ضبط السلوك الانحرافى ومقاومته.

ويناقش الفصل الرابع ظاهرة تعاطى المخدرات ومدى انتشارها فى المجتمع المصرى، بالتركيز على أهم العوامل الفاعلية فى تفشى هذه الظاهرة والآثار الناجمة عنها ثم عرض أساليب كيفية مواجهتها أما الفصل الخامس فيناقش ظاهرة من اخطر الظواهر التى يشهدها المجتمع المصرى، وهى ظاهرة الفساد الإدارى كما تعكسها الصحافة الإقليمية. فتناول مفهومى الفساد الإدارى والاتجاهات المحددة له، ومفهوم الصحافة الإقليمية ثم يعرض الرؤية النظرية المفسرة للفساد الإدارى فى إطار المدخل البنائى الدينامى مع عرض تاريخى بنائى لواقع ظاهرة الفساد الإدارى فى سياق المجتمع المصرى، فضلاً تحليل مضمون لبعض الصحف الإقليمية بمحافظة الغربية وهى صحيفة وفد الدلتا وصوت الغربية وكيفية تناولها لظاهرة الفساد الإدارى غى الإدارة المحلية، مع عرض لنتائج الدراسة الميدانية على بعض المسئولين من القيادات الشعبية والتنفيذية لواقع ظاهرة الفساد الإدارى فى الإدارة المحلية وكيفية مواجهة هذه الظاهرة والتقليل من حدتها وخطورتها. ويعرج الفصل السادس على ظاهرة التطرف الدينى، فيتناول مفهوم التطرف وأبعاده، ثم التطور التاريخى لظاهرة التطرف وبواعثه فى المجتمع المصرى، كما يناقش المظاهر الفكرية والسلوكية للتطرف الدينى وأخيراً الآثار الاجتماعية للتطرف الدينى وأخيراً يأتى الفصل السابع يناقش مشكلات الشباب الجامعى المعاصر بالتطبيق على طلاب جامعة طنطا سواء تلك المشكلات التى يتعرض لها الطالب أثناء الدراسة أو بعض التخرج.

وفى ختام هذه المقدمة، أتمنى أن أكون قد قدمت عملاً متواضعاً يفيد الطلاب والدارسين لهذا العلم، التى أدين بالفضل لكل من كتب أو أسهم فى هذا الفرع الهام من فروع علم الاجتماع وهو علم الاجتماع الجنائى، وهى فى حد ذاتها محاولة تحتاج إلى جهود أخرى متواصلة من المهتمين بهذا المجال فى المستقبل بإذن الله، والله الموفق والمستعان، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المؤلف/ محمد ياسر الخواجة

طنطا/ أكتوبر ٢٠٠٣

الفصل الأول

التعريف بالجريمة وعلم الاجتماع الجنائي

- المدخل

١- تعريف الجريمة والمفاهيم المرتبطة بها

٢- نسبية الجريمة

٣- أنواع الجرائم وطبيعتها

٤- علم الاجتماع الجنائي ومجالاته

٥- الخاتمة

– المدخل

حظيت دراسة الجريمة والسلوك الانحرافى باهتمام بارز من جانب علماء الإجرام والاجتماع وعلماء القانون وعلماء النفس، على أساس أن الجريمة والسلوك الانحرافى لا تحدث نتيجة عامل واحد بعينه بل هى نتاج تشابك العديد من العوامل المتداخلة، تلك العوامل التى تشترك بدرجات متفاوتة فى التأثير على السلوك الانحرافى، لذا فقد تعددت المنظورات الفكرية والتخصصات العلمية فى دراسة دوافع ومسببات السلوك الانحرافى. ورغم الاهتمام المتزايد بين علماء الاجتماع حول الجريمة والسلوك الانحرافى إلا أن علم الاجتماع الجنائى يواجه بعض الصعوبات بالنسبة للأطر النظرية والمنهجية فى تفسير ظاهرة الجريمة والسلوك الانحرافى هذا فضلاً عن حداثة علم الاجتماع الجنائى بمفهومه الحديث وندرة الكتابات والدراسات العلمية التى تدور حوله ولكى نحدد معالم علم الاجتماع الجنائى والمبادئ النظرية التى يقوم عليها والأسس المنهجية التى يستند إليها فى دراسة ظاهرة الجريمة والسلوك الانحرافى سوف نناقش فى هذا الفصل التعريف بمفهوم الجريمة من المنظور القانونى والمنظور الاجتماعى، ثم التعريج على المفاهيم المرتبطة به مثل مفهومى الانحراف الاجتماعى وانحراف الأحداث ثم محاولة توضيح نسبية الظاهرة الإجرامية عبر الزمان وعبر المكان سواء فى المجتمعات المختلفة أو داخل الثقافة الوحدة فى نفس المجتمع، ثم مناقشة أنواع الجرائم من خلال عرض

التصنيفات العلمية لأنماط الجرائم المختلفة ثم أخيراً عرض مفهوم علم الإجرام باعتباره العلم الذى اهتم مبكراً بدراسة الجريمة والسلوك الانحرافى حتى ظهر علم الاجتماع الجنائى ومحاولة إلقاء الضوء على هذا المفهوم وتحديده بشكل شامل وتحديد الموضوعات التى يهتم بدراستها.

أولاً: تعريف الجريمة والمفاهيم المرتبطة بها

الجريمة ظاهرة اجتماعية وجدت فى الماضى ولا تزال موجودة حتى يومنا هذا، وقد اصطلحت المجتمعات البشرية على تسمية الخروج على ما رسمته من مبادئ بأنواعها بأنه جريمة وأن فاعلها أو مرتكبها مجرم. فالجريمة أذن نوع من الخروج على قواعد السلوك، التى يضعها المجتمع لأفراده، وأن المجتمع هو الذى يحدد ما هية السلوك العادى وما هية السلوك الإجرامى المنحرف وفقاً لقيمة ومعاييره[1].

لذا فقد أوضحت القواميس المتخصصة أن ابسط تعريف للجريمة هو إنها نشاط يشكل ضرراً للصالح العام، ومقصود عادة من جانب شخص لم يكن ليفعل سوى ارتكاب الجريمة، كما إنه نشاط يحظره القانون الجنائى، ومدان من ممثلى الدولة، وتنزع الجريمة إلى أبطال فكرة الخطأ الخاص الذى يكون مثار قلق فقط للأفراد ولأسرهم، وللصلات المباشرة بينهم والمبادرة من أجل السيطرة على الجريمة وتتخطى الضحية إلى مسئولين مفوضين بذلك، وهكذا فإن الجريمة تستلزم بصفة عامة وجود حكومة مركزية وعمل أجهزة تنفيذية متخصصة[2].

ولقد أصبح التعريف الدقيق للجريمة معقدا من جراء بعض الصعوبات الصغيرة فى مجال النظرية والتطبيق والتى يقلل معظم علماء الاجتماع من شأنها، لذا سوف نشير إلى تعريف الجريمة من وجهة النظر القانونية والاجتماعية.

أولا: التعريف القانونى للجريمة

ويشير التعريف القانونى، بأن الجريمة ترتبط بالمخالفة التى تتعدى النطاق الشخصى إلى النطاق العام، منتهكة بذلك القواعد أو القوانين التى تنص على توقيع بعض العقوبات أو الجزاءات المشروعة، ويتطلب ذلك تدخل السلطة العامة (الدولة او أحد مؤسسات المجتمع المحلى) والوضع الأمثل أن تدير أجهزة الدولة أو المجتمع المحلى نظاما رسميا للتعامل مع الجريمة، يستخدم عددا من الموظفين الممثلين لها (كالشرطة على سبيل المثال) للتعامل مع الجريمة عند حدوثها نيابة عن تلك الأجهزة، وفى ضوء المعايير القانونية وفلسفة التشريع، فإن اتهام الفرد بارتكاب فعل إجرامى يتضمن عادة اتهامه بنية الشر أو الإهمال المتعمد، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات فى القانون، وعندما يمكن إثبات عدم توفر النية العمدية (على سبيل المثال عندما يكون الجانى من الأطفال أو المعتوهين) لا تعد المخالفات هنا جريمة، وبالتالى لا يترتب عليها عقاب مادى (بالرغم من أنه يترتب عليها بعض أشكال الحجز فى مؤسسة أو العلاج).

أما بالنسبة للجريمـة – فلكـى تعـد كذلـك – يجـب أن تكـون محـل اهتمام النظام الإدارى أو الهيئة المسئولة عن تنفيذ القانون، كذلـك يجـب أن تبلغ بها الشرطة أو جهاز آخر للبحث وتتولى تسجيلها، وهنا تصبـح جـزءاً مـن إحصاءات الجريمـة، سـواء تم التحقيـق فيـها أم لا، وسـواء حولـت للمحكمـة أم لا، وهكـذا فـإن معـدلات الجريمـة المسـجلة تتحـدد وتعـالج اجتماعياً كما إنها لا تضم الجرائم الخفية، ويمكن أن تشمل الجرائم الخفيـة – على سبيل المثال – بعض حالات العنف الأسرى التى لا يتم الإبلاغ عنها، والاعتداءات على الاقليات الاثنية (العرقية) والإهانات الحادة والاغتصاب.

وتؤكد دراسات الجريمة التـى تعتمـد علـى أسـلوب التقريـر الذاتـى لمقترفى الجريمة والجناح أن نسـبة كبـيرة مـن أنمـاط السـلوك غـير مسـجلة رسمياً، وقد دعمت موجه من الدراسات الحديثة عن ضحايا الجرائـم وجهـة النظر القائلة بارتفاع أرقام الجريمة الخفية على نحو هائل ويشمل ذلك أيضاً بعض أشكال الجرائم الاقتصادية بدءاً مـن لصـوص المحـلات حتـى عمليـات الاحتيال على نطاق واسع والتلوث الصناعى وانتهاك تشريعات الحفـاظ علـى الصحة والأمن وجميعها مما قد لا يسجل رسمياً على أنه جرائم ولكنه يسهم فى رأى بعض علماء الجريمة إسهاماً كبيراً فى زيادة أعداد الجرائـم الخفيـة التى قد تؤثر على المجتمع، كما أن هناك ما يطلق عليه البعض جرائـم بـلا ضحايا (مثل جرائم تعاطى المخدرات والبغاء، والمقامرة غير القانونية) التـى قد تمثل انتهاكاً للقانون ولكنها تظل دون تسجيل لأن ممارسيها يدخلون فى شكل من أشكال الموافقة وتدعيم الممارسة المقصودة[٣].

وبشكل أكثر تحديداً فإن التعريف القانونى للجريمة يعنى الفعل أو الترك المعاقب عليه بنص القانون، ومن خلال هذا التعريف يمكن تحديد عناصر الجريمة بمعناها القانونى على النحو التالى:-

أ- النص على تجريم الفعل بشكل دقيق لا لبس فيه وبحيث يكون تحديد عناصر الفعل قابلاً للقياس بعيداً عن التجريد وتنص جميع القوانين الديموقراطية الحديثة على الأفعال المجرمة بتحديد عناصر الفعل بعيداً عن إمكانية تطبيق القانون عشوائياً، وأيضا تفادياً للاختلاف فى تفسير النص أو عدم تطبيقه بما يكفل المساواة بين جميع المواطنين تحت جميع الظروف والأحوال وعلى اختلاف الزمان والمكان.

ب- حصول الفعل أو الترك من قبل شخص أو أشخاص بذاتهم وإثبات الجريمة ضد الجانى أو الجناة أمام محكمة تشرف عليها هيئة قضائية شرعية مستقلة قبل أى إصدار حكم بالإدانة ويدخل ضمن هذا العنصر حدوث الفعل فى الواقع، بمعنى أنه لا يكفى لإثبات الجريمة التفكير فيها أو التخطيط لارتكابها.

كما أن الامتناع عن القيام بفعل قد يشكل هو الآخر جريمة يعاقب عليها القانون حين النص عليها حيث تصبح حينئذ التزاماً أو واجباً، ومن الأمثلة على الواجبات التى يعاقب القانون على الإخلال بها وعدم التقيد بتنفيذها أو التقصير فى القيام بها على الوجه الأكمل، حماية الأسرة، التقصير عمداً فى إنقاذ حياة أو إسعاف شخص متضرر، عدم التبليغ عن

الجرائم، الامتناع عن الإدلاء بالشهادة أمام المحاكم، عدم تسجيل المواليد والوفيات فى مواعيدها.

جـ- النص على عقوبة، محددة على تجريم فعل معين أو فرض القيام بواجب التزام، وقد يؤدى عدم النص على عقوبة محددة إلى عشوائية صدور الأحكام بناءا على التفاوت فى التفسيرات، ومن ثم عدم الالتزام بمبدأ المساواة فى تحديد كيف وكم العقاب، كما أنه توجد الكثير من الأوامر والنواهى التى تحث على إتباع أنماط السلوك المتعلقة بالآداب العامة أو الأخلاق والمتروك أمر اتباعها أو مخالفتها للضمير الفردى أو الضمير والوعى الاجتماعى، فإن عدم النص على عقوبة محددة قد يؤخذ عدم الالتزام أو يأخذ على أنه لا يعدو أن يكون من باب النصح والتوجيه والإرشاد وأن الأفراد أحرار فى اتباع الأمر والنهى أو تركه بناء على قناعتهم الذاتية بجدوى الفعل وبناء على الظروف والأحوال[4].

لكن بالرغم من وضوح التعريفات القانونية للجريمة إلا أن ثمة عدد ضئيل من علماء الجريمة قد أحجموا عن قبول التعريفات القانونية للجريمة مؤكدين أن هذه التعريفات تفتقر للقوة والفائدة العلمية، وقد اقترح سيلين Sellin مفهوما أكثر دقة عن معيار السلوك وهو الذى يشكل قاعدة تدعمها عقوبات تعكس القيمة التى تفضيها الجماعة المعيارية على معيار السلوك، وهناك آخرون من علماء الجريمة يرفضون القانون الجنائى باعتباره قانونا جمعيا وزاخرا بالأيديولوجية ومما زاد من تعقيد الأمر من الناحية العلمية هو اتجاه بعض الدول إلى إضافة ملاحق بقوانين تنفيذية تضم تصنيفا

لمجموعة من الجرائم غير المحددة لذا نجد أن التعريف القانونى للجريمة قد لا يكون كافياً، إذ أن ما يعرفه المجتمع من جرائم يتحدد تعريفها اجتماعياً ومن ثم تكون نسبية إلى حد كبير، فتعريف الجريمة ومسبباتها يمكن أن يتأثر بالأفكار الأخلاقية المتصلة بالعقيدة الدينية (تحديد الجريمة كخطيئة) كما يتأثر بالآراء العلمية المختلفة فيما يتعلق بأسبابها.

ثانياً: التعريف الاجتماعى للجريمة

تعرف الجريمة من المنظور الاجتماعى بأنها السلوك المخالف لما ترتضيه الجماعة أو أن لكل جماعة نوعين من أنماط السلوك الأول إيجابى أو مرغوب، والثانى سلبى أو غير مرغوب فيه.

وهكذا يمكن وصف الجريمة أو الانحراف عن المعايير والقواعد الاجتماعية وتحديد معناها فى أنها تمثل إتيان أى فعل لا تقبله النسبة الغالبة من أفراد الجماعة بما يشمل الجرائم بتحديدها القانونى أو الجرائم القانونية وغير القانونية والسبب فى وجود مثل هذه الظاهرة لدى أى مجتمع من المجتمعات هو أن العادات والأعراف والتقاليد والقيم الأخلاقية غير المرغوب فيها من قبل الغالبية، قد يزداد الاهتمام بالبعض منها بحيث ترقى إلى مستوى القانون ويبقى البعض الآخر فيما دون ذلك[٥].

ولذا فقد اتخذ تعريف علماء الاجتماع للجريمة نهجاً مخالفاً للتعريف القانونى، حيث ذهب بيرجس Burgess فى تعريفه للمجرم بأنه الشخص الذى يعتبره المجتمع مجرماً ويعتبر نفسه كذلك. وهنا يقرر

بيرجسون ضرورة توفر النظرتتين من قبل المجتمع ومن قبل الشخص ذاته، أما تعريف مارشال كلينارد فيعرف الجريمة بالاستناد إلى النمط الإجرامى الاجتماعى الذى ينتج عن التيار الذى يسود الحياة الحضرية ووجود ثقافة إجرامية Criminal Culture وقد حدد سمات نمطه الإجرامى الاجتماعى فيما يلى:-

- دراسة المجرم بالوسائل والفنون الإجرامية.
- استعمال مصطلحات إجرامية.
- أن يكون له تاريخ حياة حافلة بالإجرام.

وذهب كلينارد إلى أنه لكى يعد الشخص مجرماً لابد من توفر هذه السمات لكى يعتبر الشخص مجرماً من وجهة النظر الاجتماعية(٦).

وعلى هذا فإن التعريفات الاجتماعية للجريمة تعبر عن رغبة ملحة لدى علماء الاجتماع بوازع من ضمائرهم واهتمامهم بمبادئ العدالة الاجتماعية، ومع ذلك فإنهم على جانب كبير من الصواب فيما يذهبون إليه، حيث أننا نلاحظ أن القانونيين أنفسهم يحبذون الاهتمام والرجوع إلى العديد من الاعتبارات ليس بالنظر إلى تحديد معنى الجريمة فحسب ولكن بالنظر إلى تصنيفاتها بناءً على ما يحيط بارتكابها من ظروف من ناحية أو من ردود فعل صادرة عن الجمهور تجاه ارتكابها من ناحية أخرى(٧).

لذا فقد رأى بعض الباحثين أن الاهتمام فى علم الاجتماع الحديث بدراسة السلوك المنحرف deviant Behavior لا ينصب على أنواعه

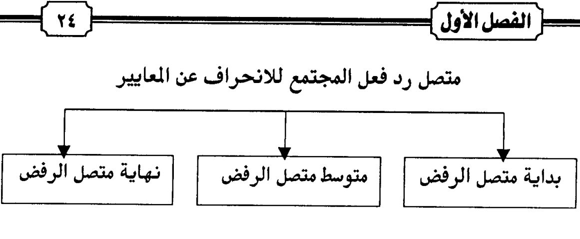
البسيطة أو غير المتكررة أو التى تصادف مجرد التصور والاشمئزاز وإنما تدور حول تلك الأنواع التى تعتبر مهددة لكيان المجتمع من ناحية ولقواعد السلوك المقبول من ناحية أخرى.

- المفاهيم المرتبطة بموضوع الجريمة

أ- مفهوم الانحراف الاجتماعى Social Deviancy

يشير مفهوم الانحراف الاجتماعى بشكل عام إلى أنماط الفعل التى لا تمتثل للمعايير والقيم التى يعتنقها أغلبية أعضاء الجماعة أو المجتمع، ويختلف ما يعتبر انحرافا بذات القدر الذى تتباين به المعايير والقيم التى تميز الثقافات الفرعية المختلفة عن بعضها البعض، فالعديد من أشكال السلوك التى ينظر إليها بقدر كبير من التقدير فى سياق ما، أو من قبل جماعة ما، قد تعد سلبية فى نظر أبناء جماعة أخرى[٨].

وعلى هذا فإن الانحراف الاجتماعى يتمثل فى تطبيقه على أى سلوك لا يكون متوافقا مع التوقعات والمعايير التى تكون معلومة داخل النسق الاجتماعى، ويشارك فيها الشخص بقية أعضاء المجتمع، وقد أهتم علماء الاجتماع بتحديد المعايير والاختلافات والفروق المرتبطة بالتسامح Tolerance فى أنماط معينة من انتهاك المعايير، ومما لا شك فيه أن جميع صنوف الانحراف عن المعايير الاجتماعية تواجه بالرفض والمعارضة من قبل المجتمع، والواقع أن شدة المعارضة والرفض من المجتمع متفاوتة وتبدأ بأبسطها وتنتهى بأشدها وذلك على متصل الرفض الذى يعكسه رد فعل المجتمع للانحراف والذى يمكن أن نوضحه على النحو التالى:-



بداية متصل الرفض	متوسط متصل الرفض	نهاية متصل الرفض
- رد فعل تسامحى	- رد فعل بسيط	- رد فعلى قوى
- سلوك متسامح فيه من قبل المجتمع	- سلوك غير مقبول	- سلوك مرفوض
- لا يتم توقيع عقوبات قانونية على الفرد	- تقديم النصح والرعاية والعلاج	- يعاقب عليه الفرد قانونا

ورغم هذا التصنيف لمستويات الانحراف عن المعايير الاجتماعية والتى تعكس مستويات معينة من الخطورة، إلا أن كل مستوى من تلك المستويات ينطوى على مستويات داخلة فيه من حيث درجة الشدة أيضاً ويرتبط كل منها بصورة معينة من صور الأفعال الانحرافية(٩).

ب ـ مفهوم جناح الأحداث Juvenile delinquency

يعرف جناح الأحداث من وجهة النظر القانونية باعتبارهم الأفراد الذين تصدر منهم أفعالاً ضد القانون ويحتاجون إلى توجيه وتقويم وتربية(١٠).

والحدث المنحرف من الناحية الاجتماعية هو ذلك الشخص الذى يقوم بالأفعال اللا اجتماعية والتى ينظر إليها على إنها منحرفة أو غير منحرفة أو غير اجتماعية بناءً على المعايير الاجتماعية والقانونية السائدة، ويشترط أن تكون هذه الأفعال مكتسبة اجتماعياً(١١).

وقد تضمنت القوانين والسياسات الاجتماعية المطبقة فى مجال الأحداث بعض تصنيفات الأفعال التى يرتكبها الأحداث. حيث توجد حالات الجناح التى يرتكبها الأحداث وتكون دون مستوى الجريمة وذلك مثل التسول، والمروق، والخروج عن سلطة الوالدين وقيادة السيارات واحتساء الخمور وغيرها من الأفعال التى لا ترقى لمستوى الأفعال الإجرامية التى يرتكبها الراشدون، وهذه الأفعال تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر حسب ظروف المجتمعات وبنائها الثقافى والاجتماعى. ونفس الحال بالنسبة لأعمار الأحداث نجد أن المجتمعات تختلف فيما بينها بالنسبة للسن أو العمر الذى يعامل الفرد عنده كحدث عندما يرتكب أفعالاً دون مستوى جرائم الكبار من ناحية أو أفعالاً بمستوى جرائم الكبار من ناحية أخرى.

وقد حددت بعض الدول مثل بريطانيا سن المسئولية الجنائية فى البداية بثمانى سنوات ثم رفعتها بعد ذلك إلى عشر سنوات فى عام ١٩٦٥م.

وفى ضوء ذلك ذهب البعض لتعريف جناح الأحداث باعتباره يشير إلى فرد يحاكم أمام محاكم الأحداث لارتكاب أفعالاً إجرامية أو لأسباب أخرى تقتضى ذلك مثل المروق من سلطة الوالدين ... الخ.

وعلى هذا فإن جناح الأحداث يتجاوز نطاق الجريمة ليشمل كل مظاهر السلوك الاجتماعى الذى يكون غير متوافق مع المعايير السائدة فى المجتمع، والتى ترتكب من قبل الأحداث، ومن ثم اتسعت مجالات التشريعات التى صيغت لرعاية الأحداث لكى تشمل كافة حالات السلوك غير المتوافق اجتماعياً.

وفى ضوء ما سبق وفى إطار تنوع وتعدد الرؤى فى تحديد مفهوم الحدث كجناح ومنحرف فإن النظرة المتكاملة للانحراف تتضمن أنماطا أربعة هى:-[12].

١- انحراف الفرد عن الأهداف العامة بالمجتمع أى أن تحديده لأهدافه الذاتية على المستويين القريب والبعيد تم بمعزل عن تطلعات المجتمع وأهدافه.

٢- انحراف الفرد عن الوسائل السوية والسلوكيات الأخلاقية التى تستخدم لتحقيق الغايات وفى هذا قد يسير الحدث المنحرف بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة.

٣- انحراف الفرد عن الأهداف والوسائل، فالأهداف قد تكون غير مشروعية ووسائل تحقيقها غير مقبولة قانونياً واجتماعياً وأخلاقيا لدى المجتمع.

٤- التطبيق الخاطئ والمسايرة الجامدة المفرطة للأهداف والوسائل مما يجعل الفرد يخرج عن التوقعات المشتركة.

ويفرق البعض بين حالات جناح الأحداث الإيجابية والسلبية. حيث يشير الجناح الإيجابى إلى الأفعال والتصرفات الإيجابية التى يقترفها الحدث والتى يقدم بموجبها الحدث على ارتكاب فعل منحرف يقع فى نطاق الجرائم كأن يقتل أو يسرق أو يتلف ممتلكات الغير، وهنا يعد الحدث فى كافة التشريعات جانحاً وهذا هو المدلول التقليدى للجناح، أما بالنسبة للجناح السلبى فتشمل كافة الصور التى تعد من وجهة نظر التشريعات

الحديثة جناحاً رغم سلبية الحدث فيها، وما هى إلا ظروف اجتماعية يتواجد فيها الحدث رغم إرادته ويعتبر فى نظر القانون بموجب تواجده جانحاً مثل الحدث الذى يحتاج إلى رعاية فى التشريع الإنجليزى والطفل الذى ليس له عائل مؤتمن فى التشريع المصرى والطفل اليتيم الذى لا معيل له فى التشريع السورى.

ثانياً: نسبية الجريمة

الجريمة من الوقائع الاجتماعية التى لازمت المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور، وعانت منها الإنسانية على مر الزمن، والجريمة ليست شيئاً مطلقاً بمعنى إنها تدل على فعل ثابت له أوصاف محدودة، ولكنها شئ نسبى تحدده عوامل كثيرة، منها الزمان والمكان والثقافة، فقد كانت بعض الأفعال فى الماضى لا تعد من الجرائم، ولكنها أصبحت جرائم فى المجتمع المعاصر، يحقر مرتكبوها ويعاقب عليها القانون، بل إن الجريمة فى العصر الحاضر قد يختلف معناها فى مجتمع عنه فى آخر لاختلاف المجتمعات فى عناصر ثقافتها وحضارتها. وبرغم أن الجريمة ظاهرة اجتماعية موجودة فى كل المجتمعات الإنسانية سواء كانت بدائية أم متطورة، قديمة أم حديثة، متخلفة أم متقدمة، فإن ما تتناوله من أنواع النشاط ليس واحداً فى الزمان والمكان، ما دام أساس التجريم تابعاً لوجهة نظر المجتمع فى زمان ما أو مكان ما، ومن ثم فإن ما يجعل الفعل جريمة ليس الفعل فى ذاته ولذاته بل نظرة مجتمع بذاته إليه[١٣]

فالمجتمع هو الذى يحدد ما هو خطأ وما هو صواب وهو يقرر إذا ما كان فعلاً معيناً يشكل جريمة أم لا، ولما كانت المجتمعات تختلف (بناء على تاريخها وثقافتها وأهدافها) فى فهمها وفى تقديرها للخطأ والصواب، ولما كانت قيم واتجاهات المجتمع تتغير وتتطور على مر الزمان، فقد استتبع ذلك أن تكون الجريمة نسبية أى إنها تختلف من مجتمع لآخر، كما تختلف فى نفس المجتمع من زمان إلى زمان، والذى يعنى بالتالى إنها نسبية فى حيث الزمان والمكان.

- ولكن ما الذى يحدد الأفعال المجرمة فى المجتمع؟

فى الواقع إذا أعتبرنا المجتمعات الصغيرة المعزولة ثقافياً وحضارياً حيث يكون مصدر المعتقدات واحداً لوجدنا أن العقيدة والعرف هى التى تحدد معنى الجريمة وموضوعها، أما بالنسبة للمجتمعات الكبيرة والمعقدة فى علاقاتها الثقافية والاجتماعية، فإن تحديد الجرائم إنما يتم عن طريق التشريع، ومن مشاكل تشريع القوانين من قبل فئة صغيرة أنه قد لا يمثل مدى للاستجابات الانفعالية الدفاعية للمجتمع بأسره، إذ أن السلطة المشرعة التى تحدد أنواع الجرائم والعقوبات قد لا تعكس سوى حكم من جزء بسيط من مجموع السكان (الأغلبية إذا كان نظام الحكم ديمقراطياً أو فرداً أو مجموعة أفراد إذا أتصف هذا النظام بالديكتاتورية).

وبالتالى فإن جزءاً صغيراً من السكان فقط هو القادر على إعطاء الأفعال صفة ومعنى الجريمة وذلك بناءً على تجديده إذا ما كان النوع من السلوك أو ذاك ضاراً أم لا، وفى العديد من الحالات قد لا يكون هذا الضرر خاصة فى ظل أنواع معينة من الحكم لا معاداة لوجهات نظر اقتصادية أو

سياسية أو قد لا يكون سوى سلوك معاد لأولئك الذين يملكون زمام السلطة مع أن الفعل فى حد ذاته قد يشكل سلوكا اجتماعيا نافعا أو عاديا. ونخلص من ذلك أن التشريع هو الذى يجرم الأفعال أو يبيحها فى المجتمعات الكبيرة والمعقدة.

وحيث تعتبر الجريمة قديمة قدم المجتمعات البشرية ذاتها، حيث كان يعبر عنها بالرذيلة ومخالفة أوامر ونواهى الدين، إلا أنه كان قد جاء تأكيد بعض المتخصصين فى العلوم الاجتماعية منذ القدم على أن ظاهرة الجريمة تعد طبيعية فى المجتمع أو أنها تؤدى وظيفة طبيعية، كما أن وجودها فى المجتمع لا يختلف عن وجود غيرها من الأنماط السلوكية العادية السوية فيذكر تاننبون فى هذا الصدد أن الجريمة تعتبر أزلية، وهى كذلك مثلها مثل المجتمع ذاته ثم يضيف قائلا بأنه كلما زاد المجتمع تعقيدا كلما أصبح الأمر صعبا على الفرد، وكلما تكرر فشل الإنسان، فى ظل التزايد العددى فى النصوص القانونية ومواد التجريم إنما تزيد من الأمر تعقيدا. لذا فقد أشار أميل دوركايم إلى أن ظاهرة الجريمة تعتبر نسبية، كما وإنها عادية، بل ووظيفية(١٤)

ويتضح من ذلك أن الجريمة قد نشأت وتطورت على مراحل زمنية متعاقبة مما أدى إلى نشوء وتطور القانون الذى يحدد أنواعها وتصنيفاتها ويقرر فى الوقت ذاته عقوبة أو إجراءا احترازيا بشأنها وإن كانت الجريمة الواحدة فى المجتمع الواحد لا تثبت على حال واحدة من حيث تدرجها فى سلسلة خطورة الأفعال الخارجة على القانون، فهى مرة مخالفة، ومرة أخرى جنحة، ومرة ثالثة جناية.

وهكذا فالجريمة لا تظل على حالها دواماً، إلا فى حالات بسيطة لها ملابساتها التى يحدد القانون فاعليتها، والمثال على ذلك جريمة الزنى بالمتزوجة، فبعد أن كان التشريع الموسوى يجعل عقوبة الزانى والزانية القتل، وبعد أن شرعت المسيحية والإسلام فى معاملتها بشدة صارمة، وصل الأمر فى التشريعات المعاصرة إلى اعتبارها جنحة لا أكثر، بل جنحة ذات طابع خاص تحيط بها عوامل التخفيف من كل جانب فالقانون المصرى على سبيل المثال يجعل الحبس عقوبة الزنى، على أنه يكون رفع الدعوى العمومية بإذن الزوج، وأن يظل رضاؤه مستمراً طيلة إجراءات المحاكمة والتنفيذ، كما يعامل الرجل معاملة خاصة سواء فى توافر شروط الجريمة أو فى وسائل الإثبات، وقد وصل الحال فى التشريع فى الاتحاد السويسرى الحديث الصادر فى عام ١٩٣٧إلى تخيير الزوج المجنى عليه بين عقاب زوجته الزانية بالحبس مدة لا تزيد على سنة على ألا يتلو ذلك طلاق أو انفصال وإلا فإن العقوبة –حينئذ لا تتعدى الغرامة، وهناك فى الولايات المتحدة الأمريكية بعض ولايات كولايتى، نيفادا Nevada وتينسى Tenesee لا يجعل من الزنى جريمة على الاطلاق[١٥]. (*)

(*) فى على سبيل المثال عند التحقيق مع بيل كلينتون مع مونيكا التى كانت تعمل فى البيت الأبيض وقد عاشرها فإن الدستور الأمريكى لم يحاكمه على جريمة الزنا ولكن لأنه كذب على الشعب الأمريكى وقال أنه لم يعاشرها وهو قد فعل بها، ولكنه إذا اعترف بذلك فإن القانون الأمريكى لم يعاقبه على ذلك.

وعن نسبية الجريمة مـن حيث الزمان فقد يعد مجتمع ما فعلاً واحداً فى فترة ما جريمة ثم يبيحه فيما بعد، ومن أبرز الأمثلة علـى ذلك، تعاطى الخمور، والاتجار فيها، فقد تردد مـا بـين الإباحـة والتحريـم عـدة مرات فى الولايات المتحدة خلال المائة عام الأخيرة.

ولكن يرى بعض البـاحثين أن هنـاك أفعـالاً يمكـن اعتبارهـا جرائـم دائمـة أو كـبرى كـالقتل والسـرقة، ولكـن اسـتقراء الماضى يـدل أنـه حتـى جريمتى القتل والسرقة لم يكونا دائماً وفى كل الأحوال فـى عـداد الجرائـم، فالقتل فى اليونان القديمة فى بعض عصورها، لم يكن جريمـة إذا وقـع بـين أفراد العائلة الواحدة، إذ كان يعد مسألة من شأن رب الأسـرة، ووأد البنـات وقتـل الأولاد خشـية الإمـلاق (الفقـير) لم يعتـبر جريمـة فـى المجتمعـات العربية فى الجاهلية، ولكنها منذ أن ظهر الإسـلام وحتـى الآن أصبحـا مـن أكبر الجرائم فى هذه المجتمعات نفسها. كذلـك لم يعـد القتـل انحرافـاً فـى روما القديمة وبعض المدن اليونانية القديمة وبخاصة إذا ما كان الطفل مصابـاً بعاهة جسيمة أو مرض عقلى أو كان غير مرغوب فيـه، ولكنـه ومنـذ ظـهور المسيحية صار من الجرائم التى لا تغتفر.

أما السرقة فكانت مباحة ضد الأجانب فى دولتـى اليونـان والرومـان القديمتين قبل أن ينظم ذلك القانون الدولى القديم، وكانت السرقة تعـد نوعـاً من أنواع المهارة والبطولة يكافأ فاعلها فى بعض مـدن اليونـان القديمـة، أمـا الآن فإن السـرقة تعـد جريمـة علـى الاطـلاق سـواء أكـانت ضـد المواطنـين أو الأجانب فى أى مجتمع من المجتمعات[١٦].

والجريمة ليست نسبية إلى الثقافات فحسب، بل إنها نسبية أيضا للثقافات الفرعية **Sub-Cultures** داخل المجتمع نفسه، ولنضرب مثالا على ذلك من الواقع الحالى فبينما الأخذ بالثأر فى صعيد مصر يعد فعلا ذا قيمة كبيرة وعرف سائد بينهم، نجده فى نظر الثقافة العامة للمجتمع المصرى وللتشريع المصرى جريمة لا تغتفر(١٧).

بل أن هناك من الجرائم ما يعد أحياناً جناية وأحياناً أخرى يعد جنحة بحسب الثقافة الفرعية التى تتأثر بتقاليد وعادات معينة. فالسطو فى بعض البلدان العربية إذا وقع ليلاً يعد جناية لأسباب كثيرة. منها أن حدوثه فى مثل هذا الوقت يجعل الضرر أكبر، وإلى جانب أن التمكن من دفع الضرر أو التنبيه به يكون أقل يسراً فى ظلام الليل إذا ما قورنت بما عليه الحال فى وضح النهار ولهذا فهو فى النهار مجرد جنحة أما عند البدو المقيمين على حدود القرى وفى الصحراء فإن السطو على الخيام إذا ما حدث فى وضح النهار فإنه يعد جناية، لأن الرجال يكونون أثناء النهار مشتغلين فى رعى أغنامهم وإنعامهم فى الصحراء تاركين أولادهم ونسائهم بمفردهن فى الخيام، لذلك فإن الذى يسطو على الخيام فى مثل هذا الوقت، إنما يستغل هذا الظرف الذى يمكنه فيه أن يوقع الضرر المقصود، بحيث لا يستطيع دفعه بالدرجة التى يستطاع بها لو حدث ليلاً والرجال موجودين مع ذويهم فى الخيام(١٨).

يتضح مما تقدم أن الجريمة تتأثر وفقا لاختلاف الأزمنة فى

المجتمع نفسه، ووفقاً لاختلاف الأمكنة بين مجتمعات مختلفة فى الزمن الواحد، ومعنى ذلك أن التجريم أى اعتبار أنواع معينة من السلوك جرائم ليس مطلقاً فى كل زمان ومكان وهناك مثل إنجليزى يضرب فى هذا السياق وهو: رذائل بيكادلى: هى فضائل بيرو(*)

The Vices of Piccadilly are The Virtues of Peru

فضلاً عن أن القانون نسبى أيضاً فهو يطبق على كل من ينتسب إلى المجتمع الذى وضع ذلك القانون من أجله ولذلك فإن الجهل بالقانون لا يكفل البراءة من أحكامه، وإن كان يجعل الحكم مخففاً فى حالات محددة، فالمحك الأول لتجريم الفعل هو اعتقاد المجتمع بمدى ما يلحقه هذا الفعل من ضرر بالمصلحة الاجتماعية العامة فى المجتمع.

ثالثاً: أنواع الجرائم وطبيعتها

فى الواقع هناك عدة أنماط متباينة للجرائم تختلف حسب اختلاف الهدف من التصنيف وحسب طبيعتها وأشكالها وفيما يلى عرض لأهم هذه التصنيفات:-

١- التصنيفات للجرائم حسب أشكالها.
٢- التصنيفات للجرائم حسب جسامتها
٣- التصنيفات للجرائم وفق إيجابياتها.
٤- التصنيفات للجرائم وفق درجة استمراريتها.
٥- التصنيفات للجرائم وفق تعمدها.

(*) بيكادلى حى راقى تجارى سكنى وسط مدينة لندن تنتشر فيه الدعارة.

٦-التصنيفات للجرائم وفق موضوع ضررها.

ونحاول فيما يلى إلقاء الضوء على هذه الأنواع بإيجاز:-

١- تصنيف الجرائم حسب أشكالها إلى خمسة أنواع هى:-

أ- الجريمة الاجتماعية

وتعد الجريمة فى بعض الأحيان جريمة اجتماعية عندما تمثل تحدياً واعياً مقصوداً للنظام الاجتماعى السائد والقيم التى تحكمه، ومن أمثلة الجرائم الاجتماعية انتهاك حرمة أراضى الغير، وسرقة الأخشاب، وانتفاضات الجياع، وما يرافقها من نهب للطعام والتهريب وهى تستحق اللوم سواء فى رأى من يرتكبوها أو فى نظر المجتمعات المحلية التى ينتمون إليها.

ب- الجريمة السياسية

وتعنى تاريخياً التآمر ضد النظام، وكذلك أفعال التحدى الحقيقية ضد الحكام السياسيين أو ضد السلطة المقدسة، وكان من المألوف أن يعانى المجرمون السياسيون كثيراً من العقوبات الرهيبة التى تفوق فى عنقها تلك التى توقع على المجرمين العاديين ولكن بمرور الوقت تعرضت معانى المصطلح وكذلك الاتجاهات إزاء المجرمين السياسيين أنفسهم لتغيرات عميقة، فنجد على سبيل المثال أن الجرائم ذات الدوافع السياسية قد تغير تعريفها فى أوربا أبان القرن التاسع عشر، فأصبحت تحدد بأنها تلك الأعمال العدوانية الموجهة ضد الدولة وثار جدل طويل حول ما إذا كانت

فئات معينة من أولئك المعتدين كالناديات بمنح حق الاقتراع (الانتخاب) ومع أواخر القرن العشرين أصبح المجرم السياسي يمثل النمط الرئيسي للمجرم وهو الإرهابي الذى يستخدم العنف غير المشروع ضد المواطنين الأبرياء[١٩].

جـ - الجريمة المنظمة Organized Crime

وتشير الجريمة المنظمة إلى الأنشطة الإجرامية واسعة النطاق والمعقدة التى تضطلع بها جماعات ذات تنظيم محكم وتسعى إلى إقامة أو استغلال أسواق غير مشروعة على حساب المجتمع وتقوم بأنشطتها دون اعتبار للقانون، ولقد أقلقت تلك الجريمة بصورها المتنوعة والمتزايدة سائر المجتمعات باختلاف مستويات نموها ودرجات تقدمها لما تمثله من تهديد فعلى لواقعها ولمستقبل نمائها وأمنها واستقرارها، فقد ثبت أن أخطارها تمتد من إحداث انهيار اقتصادى وفساد أخلاقى وتصدع اجتماعى وترويعهم وإثارة الحقد فى نفوسهم وبث روح الاعتداء على مؤسساتهم الوطنية ورموزها، ومن ثم فقد ساعدت تلك الجريمة استنبات ظاهرة أخرى أشد وطأة وتأثيراً على مواقف الأفراد ونظراتهم لمحيطهم وسلوكياتهم تجاهه، ألا وهى ظاهرة الاغتراب بكل ما تحمله من خبرات ومعايشة مناخ من اللامعيارية والميل إلى العزلة والانفصال الذى يهيئ أسباب الاستهداف للانحراف وتيسير سبيله لهم ولم تكن الجريمة المنظمة فى الماضى مشكلة خارج المجتمع الذى ينشأ فيه إلا أنه أصبح اليوم فى طليعة اهتمامات المجتمع الدولى، فقد أبرزت المنظمات الإجرامية قدرتها على إلحاق الضرر

الاجتماعى بمجتمعات أخرى غير مجتمعاتها الأصلية، وأصبحت هذه التنظيمات مؤسسات تجارية دولية بحكم صفقاتها التجارية وما كسبته من أصول ونفوذ بفضل أرباح لم يسبق لها مثيل من الاتجار بالعقاقير المخدرة، وتكتسب الجريمة المنظمة خطورتها ليس فقط لكونها تزرع حالة الاغتراب وبالتالى تشييع الإطار الذى يحدد أسباب الانحراف والانخراط فى صور السلوك الإجرامى، بل لكونها فضلاً عما سبق يتعدى ذلك إلى الاعتداء على حق الشعوب فى التنمية والرفاهية ومن ثم فقد عدت الجريمة المنظمة أبرز المتغيرات المعاصرة المسئولة عن توسيع الفجوة بين الصفوة وبين القطاعات السكانية الهائلة[٢٠].

د - جرائم الشركات (الاقتصادية) Corporate Crime

وتشير هذه الجرائم إلى جرائم الشركات (الاقتصادية) باعتبارها شيئاً متميزاً يتم ارتكابها من أجل مصلحة المؤسسة وليس ضدها، على الرغم من أن الشركات المنافسة تكون هى الضحايا ولا يعنى هذا المصطلح بالضرورة أنه قد حدث انتهاك للقانون الجنائى، ولكن الرؤية المطروحة تسعى إلى الوقوف على الطرف التى تعمل المؤسسات (الاقتصادية) من خلالها على إحداث أضرار اجتماعية ومالية ومادية خطيرة الشأن ولكنها تواجه بعقوبات قانونية هزيلة أو لا تواجه أى عقوبات على الإطلاق، وقد تكون مثل هذه الجرائم عمدية أو تتم نتيجة لقلة الحرص أو عدم الكفاءة ومن أمثلة جرائم الشركات الاتحادات التى تستهدف تحديد أسعار سلعة أو

مجموعة سلع معينة والخداع الطويل المدى والحوادث الصناعية والتلوث.

هـ - *جرائم الخاصة* White Collar Crime

صك هذا المصطلح العالم الأمريكى سذرلاند فى أربعينات القرن العشرين ليلفت الانتباه إلى الأفعال الخاطئة وغير القانونية التى يمارسها كبار رجال الصناعة وغيرهم من أبناء الطبقة الوسطى فى مجتمع الأعمال، وتكمن أهمية هذه الفكرة فى إنها تعوض عدم التوازن الذى كان قائماً وكان يتمثل فى الاهتمام المبالغ فيه من جانب علم الإجرام، بجرائم الطبقة العاملة، ويلاحظ أن المفهوم يستخدم بشكل فضفاض بحيث يغطى الأفعال التى يقترفها المستخدمون ضد أصحاب العمل (كالاختلاس، والسرقة)، والأفعال التى يمارسها مدير والشركات لصالح المؤسسة التى يديرونها، كانتهاك قواعد الحفاظ على الثقة أو نظم العمل فى البورصة، وإن كان الإدق فى الحقيقة أن يطلق على جرائم هؤلاء المديرين جرائم الشركات[٢١].

٢- **تصنيف الجرائم حسب جسامتها**

تنقسم الجرائم وفق جسامتها إلى ثلاثة أنواع أساسية هى:-

هناك جنايات، وجنح، ومخالفات، وذلك وفقاً للعقوبة المقررة لكل نوع منها، وهذا التقسيم للجرائم إلى جنايات وجنح ومخالفات، ليس ثابتاً دائماً، ولكنه يختلف باختلاف الزمان والمكان، فما قد يعتبر جناية فى وقت من الأوقات قد يصبح جنحة أو مخالفة فى وقت آخر، أو العكس تبعاً للتغير الذى يطرأ على القيم الاجتماعية أو السلطة السياسية التى تملك

التشريع، فإذا أصبحت الجماعة المسيطرة لا ترى فى فعل معين ما ينافى نظمها أو يمثل خطورة عليها فإنها لا تجرم هذا الفعل، وكذلك إذا رأى المشرع أن العقاب على فعل يعد جريمة لا تتناسب مع خطورته أو ظروفه فإنه قد يشدد العقاب عليه أو يخففه، وفى هذه الحالة قد يكون التخفيف مع إبقاء صفة الجريمة على حالها أى إنها لا تزال جناية مثلاً لاً أو قد يخفف العقوبة إلى الدرجة التى تغير من نوع الجريمة كنقلها من مرتبة الجنايات إلى مرتبة الجنح، وهذا ما يعرف بتجنيح الجنايات لظروف مخففة(٢٢).

٣- تقسيم الجرائم وفق موضوع ضررها

تقسم الجرائم إلى جرائم ضارة بالمصلحة العامة أو الصالح العام للمجتمع ككل كجرائم أمن الدولة وجرائم ضارة بالأفراد كالقتل والسرقة والعنف الأسرى والاغتصاب وغيرها.

٤- تقسيم الجرائم وفق إيجابياتها وسلبياتها

تقسم الجرائم إلى جرائم إيجابية وجرائم سلبية، فالسلوك الإيجابى المخالف للقانون كالقتل والسرقة والضرب والاغتصاب يعد جريمة إيجابية أما الامتناع عن القيام بعمل يفرضه القانون كالامتناع عن التبليغ. عن بعض الجرائم أو الامتناع عن دفع نفقة حكم بها على الشخص فإنه يعد جريمة سلبية.

٥- تقسيم الجرائم وفق تعمدها

الجريمة العمدية هى التى يتعمد فيها الجانى ارتكابها، وبعبارة أخرى هى الجريمة التى يتوافر فيها القصد الجنائى أما الجرائم غير العمدية فهى التى لا يتوافر فيها هذا القصد مثل القتل الخطأ والإصابة الخطأ.

٦- تقسيم الجرائم وفق درجة استمرارها

تقسم الجرائم إلى جرائم وقتية وجرائم مستمرة، والجريمة الوقتية هى التى تتكون من فعل يحدث فى وقت معين، وينتهى بمجرد ارتكابه كالقتل والتزوير أما الجريمة المستمرة فهى التى تتكون من فعل متجدد مستمر مثل جريمة خطف أو سرقة التيار الكهربائى.

رابعا: علم الاجتماع الجنائى ومجالاته

قبل أن نتناول تعريف علم الاجتماع الجنائى وتحديد مضمونه نلقى الضوء فى البداية على ما هية علم الإجرام Criminology وطبيعته وبداية ظهوره وتطوره.

فى الحقيقة يرى بونجر Bonger أن أول من استخدم لفظ علم الجريمة هو عالم الانثرويولوجيا الفرنسى توبينار Topinard فى السبعينيات من القرن التاسع عشر وإنه قد دخل اللغة الإنجليزية عام ١٨٩٠م، ولقد ظهر علم الجريمة نتيجة للاهتمامات الباثولوجية السابقة علم إدارة السجون فى القرنيين الثامن والتاسع عشر، وقد تم تعريفه على أنه

يمثل مشكلة شائعة – الجريمة – بأكثر مما يمثل مدخلا أم منـهجا شائعا، ومنذ البداية كان المصطلح موضع استخدام رجال الإحصاء والمحامين، والأخصائيين الطبيين، والأطباء النفسيين، والمحللين النفسيين والباحثين الاجتماعيين، ومن أجل أن يكون هناك علم مميز للجريمة له مناهجه وتدريباته الخاصة، وعلى أمل أن يتعرف الأخصائيون فى علم الجريمة على أكثر من نظام واحد، فقد توحدت الجهود على نشر صحف متخصصة فى علم الجريمة، والتعاون بين أفراد الأنظمة المختلطة.

ورغم اختلاف علم الجريمة باختلاف من يكتبون ويؤلفون فيه، إلا أنه يتصف بالاهتمام بأسباب وأصول الجريمة وبسلوك المجرمين، وكفاية المعلومات عن الجريمة وبصياغة السياسات الخاصة بمنع الجريمة وعلاجها(٢٣).

وهذا يعنى أن علم الإجرام "هو العلم الذى يحدد ويفصل فيما بين مختلف عناصر الشخصية التى تميز فيما بين المجرم وغير المجرم، ويهتم فى جميع تخصصاته بالفئة الأولى، مقارنا إياها على الدوام بالفئة الثانية محاولا فى ذات الوقت فهم العوامل والظروف والملابسات عامة، والاجتماعية منها خاصة التى تؤدى على فصل الفئتين، الواحدة عن الأخرى".

لكن مع تطور الاهتمام بعلم الإجرام فقد تحول مجال الدراسة فيه من الاهتمام بدراسة المجرم والجانح الفرد، وما يتعلق به من قوانين وعقوبات إلى الاهتمام بدراسة البيئة وجميع ما يحيط بالفرد من ظروف

اجتماعية – نفسية واقتصادية وإدارية، وذلك بداية بالقرن العشرين على وجه التحديد.

وقد اهتم علماء الجريمة بدراسة الجريمة والمجرم من خلال التأكيد على النواحى الإنسانية ومبادئ الحرية والمساواة فى اتخاذ أى إجراء يتعلق بمعاملة المهتمين، بمعنى الاقتصار على إصلاح وتقويم النصوص القانونية المعمول بها، وخاصة ما يتعلق منها بالعقوبة التى كانت تستخدم للتعذيب المجرد من أسس منطقية. وكان من نتائج ذلك إلغاء التعذيب بناء على شيوع فكرة جدوى العقوبة بعد أن تبين أنه لا طائل من ورائها. وخاصة إلغاء جميع العقوبات التى كانت تطبق بنص القانون الذى يستمد أصوله من معتقدات العصور الوسطى. كتلك التى تبيح التعذيب السابق لتنفيذ عقوبة الإعدام مثل قطع يد السارق قبل إعدامه.

وعلى خلاف ما ظهر من دراسات قانونية تعارض فكرة أن الجريمة تتعلق مباشرة بذات المجرم، ظهرت الدراسات الاجتماعية الإحصائية على يد كيتيليه وجيرى فى مجالات دراسة الجريمة والمجرم مما أكد على أن الظاهرة الإجرامية تعتبر ذات علاقة وثيقة بالأنشطة الاجتماعية أكثر منها بشخص المجرم فى حد ذاته، ثم ظهرت الدراسة الوضعية ورائدها لومبروزو اتجه الاتجاه على دراسة المجرم فقط خاصة من النواحى البيولوجية، وفى هذا الصدد يشير كل من ليفين وتيرنس مورس إلى أن ظهور لومبروزو قد أدى إلى عكس اتجاه المنهج التحليلى المتتبع فى دراسة الجريمة والمجرم بناء على دراسات كل من جيرى وكيتيليه ذلك بأنه حين

أكدت هذه الدراسات على الأثر الفعال لكل من المؤسسات الاجتماعية والعادات على طبيعة المجرم، نادت المدرسة الوضعية أبان ظهورها بأن طبيعة المجرم هى التى تؤثر فى هيكل ووظيفة المؤسسات الاجتماعية وليس العكس.

وبناء على ذلك فقد أشار هيرمن مانهايم إلى تحديد مفهوم علم الإجرام بشكل أكثر تحديدا باعتباره "يشمل على دراسة الجريمة والمجرم، وقد يشتمل اللفظ على دراسة العقاب وما شابه من بدائل العقاب أو غير ذلك من الإجراءات المتبعة فى مكافحة الجريمة، ووسائل الوقاية منها أو اتباع أية إجراءات تختلف عن تطبيق القوانين الجزائية وما تشتمل عليه من جزاءات عقابية"(٢٤).

لكن مع بداية الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين أعلن الباحثون الاجتماعيون أن ما يشغل اهتماماتهم هو موضوع الانحراف Deviance.

ولذلك بدأ علم الاجتماع الجنائى Crime Sociology باعتباره فرعا من فروع علم الاجتماع يهتم بتطبيق نظرية علم الاجتماع ومنهجه فى ميدان الانحراف والجريمة. وفى إطار ذلك اتسع فهمنا للظاهرة الانحرافية فى ضوء الفهم السوسيولوجى للظاهرة الاجتماعية، ويصبح تناولنا لها قائما على هذا الفهم الاجتماعى الذى يعتبر الجريمة ضمن الظواهر الاجتماعية وإنها ليست ظاهرة شاذة فى المجتمع وأن شذوذها يرتبط بمدى تكرار حدوثها والخطر المترتب عليها فى المجتمع، وعلى هذا تثار قضية العلاقة

بين علم الاجتماع والانحراف والجريمة، إذ أن علم الاجتماع يهتم بتناول الظواهر الاجتماعية وطالما أن الجريمة ضمن الظواهر الاجتماعية فإنها تندرج ضمن موضوعه الذى نتناوله بالبحث والدراسة، كما أن الرؤية النظرية لعلم الاجتماع الجنائى مرتبطة أساسا بالنظرية الاجتماعية وأبعادها الأساسية هذا فضلا عن الارتباط الوثيق بين مناهج علم الاجتماع ومناهج البحث فى علم الاجتماع الجنائى.

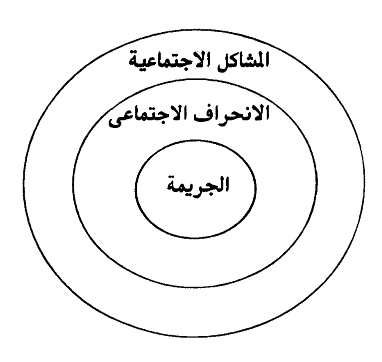
وإذا كان تعريف الظاهرة ببساطة بأنها سلوك متكرر الحدوث ويتصف بمجموعة من الخصائص التالية:-

التلقائية، والتكرار، والجبرية، والشيئية، فإن ذلك يعنى أن علم الاجتماع يهتم بسلوك الإنسان ولما كانت الظاهرة الانحرافية هى الأخرى بمثابة سلوك متكرر الحدوث وإنها ظاهرة اجتماعية فإنها تتصف بنفس الصفات والخصائص الأساسية التى تتصف بها الظاهرة الاجتماعية.

وبذلك يمكن تعريف علم الاجتماع الجنائى بأنه " العلم الذى يشارك غيره من العلوم مثل علم النفس الجنائى وعلم الاجتماع القانونى فى السعى لفهم أسباب السلوك الانحرافى محاولا فهم وعزل تفاعل العوامل المختلفة التى تدفع ببعض الناس إلى اقتراف بعض الأفعال الانحرافية وذلك بغية الوصول إلى قوانين أو مبادئ عامة حول أنماط السلوك المضاد للمجتمع والعوامل الدافعة إليها، وذلك بهدف علاج الجانى وتقليل حدوث الفعل الانحرافى وبذلك ينصب اهتمامه على محاولة إيجاد الطرق والوسائل التى تساعد الناس على التغيير والتوافق مع المجتمع، وهذا التوافق لا يتحقق

بكامله فى المجتمع إلا إذا كان هناك تكامل ثقافى ومعيارى واجتماعى وشخصى لأعضاء المجتمع[٢٥].

وعلى هذا يتضح أن هناك ثلاث مجالات أساسية تتناول مختلف أنماط السلوك والأنشطة المخالفة لقواعد السلوك الاجتماعى بالدراسة والبحث، وهذه المجالات أو الفروع الأساسية هى ما يوضحه الشكل التالى:-



ومن خلال هذا الشكل يتضح أن مواضيع أو مجالات دراسة علم الاجتماع الجنائى هى دراسة المشاكل الاجتماعية التى تعتبر الموضوع الأكثر شمولا وعموما من الموضوعين الآخرين وهما الانحراف والجريمة وباعتبار إننا قد تناولنا بالتفصيل مفهومى الجريمة والانحراف الاجتماعى فإننا سوف نعرض بالتفصيل لما يسمى بالمشكلة الاجتماعية لإلقاء الضوء على مفهومها وطبيعتها وأنماطها وكيفية تحديدها.

أولاً: ما هية المشكلة الاجتماعية Social Problem

رغم سهولة إدراك المشكلات الاجتماعية والإحساس العميق بها، بل والوعى بمصادرها وانتشارها فى المجتمع إلا أن محاولة تحديد ما هية المشكلة الاجتماعية من الناحية العلمية يجعل الباحث فى علم الاجتماع يواجه العديد من المشكلات النظرية والمنهجية فى ميدان تعريف المشكلة بشكل دقيق ومحدد، وهذا يتضح من خلال عرض نماذج من تعريفات المشكلة الاجتماعية حيث تعرف القواميس المتخصصة المشكلة الاجتماعية بوصفها موقف يؤثر فى عدد من الأفراد، بحيث يعتقدون – أو يعتقد الأعضاء الآخرون فى المجتمع – بأن هذا الموقف هو مصدر الصعوبات والمساوئ وهكذا تصبح المشكلة الاجتماعية موقفاً موضوعياً من جهة وتفسيراً اجتماعياً ذاتياً من جهة أخرى، والمشكلات الأساسية التى يعانى منها المجتمع هى انحراف الأحداث، والجريمة، والانتحار، والقتل، والإدمان، والطلاق، والضعف العقلى، والتمييز العنصرى، والصراع الصناعى، والإسكان غير الملائم، والمناطق المتخلفة، والبطالة، والفساد الإدارى،(٢٦).

ويتضح من هذا التعريف أن تحديد المشكلة الاجتماعية لا يتأسس فى ضوء ظروف موضوعية فحسب بل يتأسس أيضاً فى ضوء إدراك الأفراد فى المجتمع.

لكن ذهب كثير من علماء الاجتماع فى تعريف المشكلة الاجتماعية بوصفها انحراف عن قيم المجتمع ومثله العليا ومن أمثلة ذلك تعريف

روبرتسون Robertson الذى يعرف المشكلة باعتبارها تعبر عن التباين بين ما هو كائن بالفعل وبين ما ينبغى أن يكون، أى أنها تمثل ضرب من التناقض بين المثاليات الاجتماعية المرغوبة والواقع الاجتماعى المعاش(٢٧).

ويندرج تحت هذا الإطار أيضاً تعريف كل من روبرت ميرتون وروبرت نيسبت Merton and Nisbet فى كتابهما المشكلات الاجتماعية المعاصرة، حيث عرفا المشكلة الاجتماعية بأنها فجوة غير مرغوبة بين ما هو قائم بالفعل وما يعتقد الناس أنه ينبغى أن يكون أو بمعنى آخر بين الواقع الفعلى والقيم والمثل الاجتماعية. وهذه الفجوة غير المرغوبة يتصور أنه يمكن علاجها(٢٨).

لكن يرى بعض الباحثين أن التفرقة بين المثل الاجتماعية والواقع الاجتماعى كما يفصل روبرت ميرتون ونيسبت تفرقة غير واضحة لأن ما تعيش فى عقول الناس وما يظهر على اتجاههم القيمى لا ينفصل عن الواقع الاجتماعى، هذا الانفصال الذى ضخمه ميرتون ونيسبت وجعلوه أمراً يؤدى إلى إحداث ثغرة فى السلوك الفردى تؤدى بدورها إلى مشكلة الانحراف الفردى(٢٩).

كما بين أحمد زايد أن هذا الاعتقاد فى تعريف المشكلة بوصفها معيارية أو انحراف عن المثل لا يقوم على أساس أن المشكلات الاجتماعية تأسيس بنية اجتماعية وثقافية، وليس المشكلات هى مراقبة المثل أو حراسة القيم، فالقيم تراقب نفسها وتحرس ذاتها بقصور ذاتى فتقطع النظير، ولكن المشكلة هى تأسيس وجود أمه وبناؤها(٣٠).

وتفترض بعض التعريفات النظرية أن تعريف المشكلة الاجتماعية يتحدد فى ضوء إدراك الأفراد فى مجتمع معين لها، فليس هناك من معنى للمشكلة الاجتماعية إذا لم يستشعرها أفراد المجتمع والقدرة على حلها، فالمشكلة الاجتماعية توجد كما يذهب هربرت بلومر Blumer فى ضوء إدراك المجتمع وتعريفه لها، ولقد أثرت رؤية بلومر هذه على ظهور الاعتقاد أن المشكلة الاجتماعية لا تعرف إلا فى ضوء ما يتصوره الأفراد عنها وما يقومون به من أنشطة تجاهها ومن بين التعريفات المتداولة فى هذا السياق تعريف سبكنور وكتسوس Spector and Kitsuse للمشكلة الاجتماعية بأنها " مجموعة الأنشطة التى يقوم بها الأفراد والجماعات ليعبروا عن بعض مظاهر المعاناة فى ما يتصل بظروف يعتقد إنها مشكلات اجتماعية" وينطلق هذا التعريف فى إطار معرفى يقرر أن المشكلات الاجتماعية لا تظهر إلا إذا أظهرها الأفراد الذين يعانونها، وهى لا تتحدد إلا فى ضوء تحديد الأفراد لها أو بنائها Construction بأفكارهم واتجاهاتهم ومجموع أنشطتهم المتصلة بها، أما من هم هؤلاء الأفراد؟ فإن الباحثين يختلفون فى تحديدهم، فالبعض يعتبرهم من الأفراد العاديين من سكان المجتمع بشرط أن يكون عددهم كبيراً، بحيث تصبح المشكلة عامة، وهذا هو الموقف الأكثر قبولاً وشيوعاً، ولكن البعض يشترط فى الأفراد الذين يدركون المشكلة شروطاً خاصة كأن يكونوا من الأفراد المهتمين بالشؤون العامة ممن لهم تأثير فى توجيه رأى الناس وأفكارهم كرجال السياسة والمثقفين ورجال الإعلام.

أو كأن يكونوا من رجال العلم القادرين وحدهم على الالتزام بقيم العلم والمعرفة ومن ثم الإدراك الموضوعى للمشكلات الاجتماعية(٣١).

لكن – أحمد زايد – يرى أن المشكلة الاجتماعية لا تتحدد من خلال الإدراك، ذلك أن وجودها سابق على الإدراك نفسه فالمشكلة الاجتماعية هى جزء لا يتجزأ من الوجود الإنسانى ذاته فى سعيه نحو تحقيق مثله العليا ونحو تحقيق قيم الخير المطلق لكل البشر أما الإدراك أو قل الوعى فإنه لا حق للوجود لا سابق له، ومن ثم فإنه متغير يتشكل وفقاً لظروفه الخاصة. وإذا افترضنا أن الوعى هو وسيلة لتحسين الوجود الإنسانى وتخليصه من مكبلات انطلاقه نحو الأفضل، فإن الوعى نفسه يتحول إلى مشكلة، إذا اخضع هو ذاته لمكبلات وعوائق، وفى ضوء ذلك فإن المشكلة الاجتماعية ليست تهديداً للوجود فى العالم فحسب، بل تهديد لإمكانيات تغييره بالمعرفة والوعى، فى هذه الحالة يصبح للمشكلة الاجتماعية فى عموميتها وجهان يتصل الأول بجوانبها الوجودية الموضوعية أو الانطولوجية ويتصل الثانى بجوانبها الذاتية المعرفية أو الابستيمولوجية(٣٢).بينما يذهب جيروم مانيس Manis فى تعريفه للمشكلة الاجتماعية إلى إنها حالة اجتماعية يتم تحديدها وتعريفها من خلال قيم العلم، وأن هذا التعريف فى الواقع يحدد دوراً رئيسياً للباحث العلمى فى تحديد المشكلة الاجتماعية والابتعاد عن الاعتماد على الرأى العام أو سطور أفراد المجتمع وإدراكهم فى تحديد المشكلة الاجتماعية(٣٣).

فى حين تشير الافتراضات النظرية أن المشكلة الاجتماعية تأخذ شكلا نظاميا يمر بثلاث مراحل:-

أ- ظهور تعريف للمشكلة.

ب- ظهور بعض أشكال الاهتمام مع المشكلة وظـهوراً راء بديلـه ومتعارضـة بشأن حلها.

جـ- مرحلـة الاختفاء أو التأســيس النظـامى **Institutionalization** للمشكلة ويعنى التأسيس النظامى للمشـكلة الاعـتراف بوجـود المشـكلة والتعايش معها، وتسخير نظـم المجتمـع المختلفـة لهـا مثـل مشـكلات انحراف الأحداث والجريمة.

ويقوم هذا المدخل على افتراض ضمنى بأن المجتمع قادر علـى إدراك مشكلاته والتعامل معها وضبطها. فكل مشكلة اجتماعية سوف تجد طريقـها عبر هذه المراحل الثلاث.

وفـى الواقـع يثـير المدخـل الخـاص بالتأسـيس النظـامى للمشـكلة الاجتماعية تساؤلات تتعلـق بمـدى قـدرة الأنسـاق الاجتماعيـة فـى مراحـل التحول على التعـامل مـع المشـكلات الاجتماعيـة بـهذه الطريقـة النظاميـة. فالسياق الخاص فى هذه المجتمعـات يجعـل مـن عمليـة التأسـيس النظـامى كمشكلة اجتماعية وفى ضوء ذلك فـإن النظـر فـى عمليـة التأسـيس النظـامى للمجتمع كمشكلة بنائية. يصبح اسبق وأهم من الحديث عن مراحل وهمية أو شكلية تمر بها المشكلات الاجتماعية[٣٤].

وفى ضوء هذا الاختلاف المتبـاين بـين وجـهات النظـر المتعـددة فـى تعريـف المشـكلة الاجتماعيـة قـدم أحـد البـاحثين خمسـة عنـاصر يجـب أن يتضمنها تعريف المشكلة الاجتماعية بشكل إجرائى وهى:-

(١) المشكلة الاجتماعيـة هـى موقـف أو حالـة أو شـكل متكـرر مـن السـلوك الاجتماعى.

(٢) هذا السلوك يحدث لأسباب اجتماعية أو غير اجتماعية.

(٣) أن تخص عدد غير قليل من أفراد المجتمع.

(٤) يقابل هذا السلوك بالرفض لأنه ضد قيم المجتمع.

(٥) وهذا يقود أفراد المجتمع إلى تحمل المسئولية المشتركة والقيام بإجراءات جماعية لحصار تأثير هذا السلوك وتخفيف حدته[٣٥].

وبرغم بساطه هذا التعريف الإجرائى للمشـكلة الاجتماعيـة إلا أنـه يشتمل على أفكار عديدة، فالمشـاكل الاجتماعيـة معقـدة وصعبـة ولا تتشـابه مشكلتين فى آن واحـد – إلا فيمـا نـدر – إلا أن جميـع المشـاكل الاجتماعيـة تشترك فى هذه العنـاصر السـابقة بدرجـة تميـل إلى الزيـادة أو النقصـان أى بشكل نسبى.

لكن يذهب Poplin بوبلن إلى تعريف المشكلة بشكل أكـثر تحديـداً بوصفها " نمط من السلوك يشكل تهديداً للجماعـات والمؤسسـات الاجتماعيـة التى يتكون منها المجتمع"[٣٦].

ويتضمن هذا التعريف ثلاثة عناصر أساسية تشكل مفهوم المشكلة الاجتماعية هى:-

١- نمط من السلوك

بمعنى أن المشكلة لكى تكون مشكلة اجتماعية لابد أن يتضمن نمطاً

من السلوك قابل للتدخل الإنسانى، وأن كانت هناك بعض الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والأعاصير يمكن أن تؤدى إلى خلق مشكلات اجتماعية فعلى سبيل المثال تزداد معدلات السلب والسطو خلال فترات الزلازل والأعاصير.

٢- يشكل تهديداً

بمعنى أن لكل مجتمع من المجتمعات الإنسانية مجموعة من القواعد التى تحرم بعض الأفعال مثل القتل والاغتصاب والسرقة هذه القواعد هى ما يطلق عليها المعايير الاجتماعية وبالتالى فإن المشكلة الاجتماعية تمثل – بدرجة ما – تهديداً للمجتمع أو إحدى جماعاته أو مؤسساته. فالجريمة تعد مشكلة اجتماعية لأنها تتضمن نمطاً من السلوك يمثل تهديداً وانتهاكاً لحقوق الأفراد والجماعات مما يؤدى إلى انهيار البناء الاجتماعى.

٣- المجتمع

بمعنى أن المجتمع يعانى من المشكلة الاجتماعية حينما يعانى أفراده وجماعاته من مشكلة ما ويكون أثرها خطيراً، فعلى سبيل المثال فإن إدمان المخدرات أو الكحوليات يعد مشكلة اجتماعية خطيرة ومكلفة نظراً لما يترتب عليها – فى مجال العمل مثلاً – من ارتفاع معدلات غياب العمال المدمنين هذا فضلاً عما يؤدى إليه إدمان الكحوليات من حوادث للمرور.

ثم يستطرد بوبلين حول من الذى يحدد المشكلة الاجتماعية لباقى أفراد المجتمع؟ ويجيب قائلاً أنه ليس هناك فرد أو جماعة بعينها تحدد

المشكلة الاجتماعية، فأحياناً يحدد المشكلة الاجتماعية هؤلاء الذين يتأثرون بها مباشرة ويعانون منه بصورة قوية، وأحياناً يلعب العلماء الدور الأساسى فى تحديد المشكلة الاجتماعية، وقد تلعب الحكومة فى أحيانـاً أخـرى دوراً رئيسياً فى تحديد المشكلة الاجتماعية.

وهـذا مـا يدعـو إلى ضـرورة وجـود رؤيـة جديـدة لتحديـد المشـكلة الاجتماعية تنطلق مـن ضـرورة فـهم الأسـس البنائيـة للمشـكلة الاجتماعيـة بمعنى فهم المشكلات البنائية الأوسع والمتصلة بوجود الإنسان فى المجتمع، ونطاق إدراكه وحدود معرفته والمتصلة بعملية بنـاء المجتمـع وتأسيسـه فـى فترة التحول الاجتماعى السريع بالاعتماد على المدخل البنائى الدينامى.

ثانياً: طبيعة المشكلة الاجتماعية وأنماطها

فى إطار تشابك العلاقات الاجتماعية وتعقدها بين أفـراد المجتمـع، وتعقد النظام الاجتماعى، وتعقد علاقـات وحداتـه ظـهرت الحاجـة إلى علـم يحدد القواعد والقوانين التى تحكم هذه العلاقـات، بـل ظـهرت الحاجـة إلى علم يساهم فى فهم المشـكلات الاجتماعيـة التـى تواجـه المجتمـع بـأفراده، وجماعاته المختلفة، تلك المشكلات التى تواجه أفراد المجتمع أثناء تفاعلـهم مع بعضـهم البعـض، وبالتـالى يمكـن الافـتراض بوجـود أنـواع مختلفـة مـن المشـكلات الاجتماعيـة التـى يمكـن تمييزهـا فـى ضـوء مختلـف الجماعـات الداخلة فى العملية الاجتماعية التى تحدد تلـك الظواهـر التـى ينظـر إليـها على إنها تمثل مشكلات اجتماعية،

وفي هذا يفترض كلير دراك Drake بوجود خمس أنواع من المشكلات الاجتماعية هي:-

١- المشكلات التي تتضمن الاهتمام المتزايد الذى ينبثق من الخبرة الجماهيرية ومثال ذلك مشكلة البطالة فى المجتمعات النامية والمتقدمة فى ظل العولمة.

٢- المشكلات التي تتضمن مجال اهتمام واسع النطاق وتنبثق من خلال وسائل الأتصال الجمعي ومثال ذلك مشكلة انحراف الأحداث.

٣- المشكلات التي تتضمن اهتمام جماعات اقتصادية خاصة يهددها المجتمع الأكبر.

٤- المشكلات التي تتضمن اهتمام جماعات صغيرة ذات أهداف إنسانية.

٥- المشكلات التي تتضمن أنشطة جماعات الصفوة المختارة والمديرين الذين تصل إليهم المعلومات عن طريق أوضاعهم الإستراتيجية(٣٧). فى البناء الاجتماعي، ومن ثم يستطيعون صياغة المشكلة الاجتماعية بينما يقسم روبرت ميرتون المشكلات الاجتماعية إلى أنماط أخرى متباينة.

فلقد قسم ميرتون المشكلات الاجتماعية إلى نمطين عريضين هما:-

أ- التفكك الاجتماعي Social Disorganization

والتفكك يشير إلى ما يصيب النسق الاجتماعي من قصور أو خلل في أدائه لوظائفه الأساسية وهى تحقيق الاستمرارية والاستقرار عن معايير أو

مستويات مطلقة ولكنه يشير إلى ظروف واقعية يمكن التحقيق منها واختبارها، فعندما نقول أن الجماعة أو التنظيم أو المجتمع المحلى أو المجتمع عامة قد أصابه التفكك، فإننا نقصد من ذلك أن بناء المكانة والأدوار لم يعد يؤدى وظائفه بالدرجة المطلوبة.

وقد ارجع ميرتون عوامل التفكك الاجتماعى إلى ما يلى:-

١- صراع المصالح والقيم مثل الصراع الذى ينشأ بين العمال وبين الإدارة فى المصنع حيث يسعى كل منهما إلى تحقيق مصالحه بالدرجة الأولى.

٢- صراع المكانة والتزامات الدور، حيث يظهر هذا النمط من التفكك الاجتماعى عندما يفشل الفرد فى أداء الدور المطلوب لكل مكانة اجتماعية يشغلها وأيضاً عندما تسيطر سمات وخصائص أحد الأدوار الاجتماعية للفرد على سائر الأدوار الأخرى فى حياة الفرد.

٣- القصور فى عملية التنشئة الاجتماعية، فالقصور فى أداء التنشئة الاجتماعية لوظيفتها يؤدى إلى عدم الوضوح الكافى للتوقعات المتبادلة بين الأفراد فى المجتمع مثلما يحدث أثناء فترات التغير السريع فى النظام الاجتماعى فغالباً ما يحدث دون أن يصاحبه تنشئة اجتماعية جديدة للفرد تتناسب مع هذه التغيرات السريعة.

٤- قصور قنوات الاتصال الاجتماعى، فعندما يصيب الخلل والقصور عملية الاتصال فى التنظيم يظهر التفكك الاجتماعية حتى ولو لم يكن هناك صراع بين المصالح أو القيم

ب ـ السلوك المنحرف Deviant Behavior

ويشير السلوك المنحرف إلى الخروج أو الانحراف عن المعايير الاجتماعية السائدة فى المجتمع، ويؤكد ميرتون أن مفهوم السلوك المنحرف فى أساسه يعد إلى حد كبير مفهوماً أخلاقياً وحيادياً، كما انه يستخدم فى اللغة اليومية للإشارة إلى ما يعرف بالسلوك السئ بصفة عامة. كما يشير ميرتون إلى نمطين أساسيين من السلوك المنحرف هما السلوك اللاتوافقى Nonconforming Behavior والسلوك المنحرف Deviant Behavior واللذان يفرق بينهما على النحو التالى:-

١- أن الأفراد غير المتوافقين عادة ما تتخذ معارضتهم صفة العلانية على حين أن المنحرفين عادة ما يحاولون إخفاء انحرافاتهم مثل أن المعارضين السياسيين الذين يظهرون معارضتهم للنظام السياسى علانية فإن مرتكبى الجرائم يمارسون سلوكهم فى الخفاء.

٢- بينما يمثل سلوك غير المتوافقين تحدياً لشرعية المعايير الاجتماعية التى يعارضونها ويرفضونها فإنه على العكس من ذلك ينتهك المنحرفون عن المعايير تلك المعايير التى يعترفون بها. فالمنحرفون قد يحاولون تبرير سلوكهم المنحرف، ولكنهم لا يجادلون فى أن السرقة انحراف والقتل خطيئة.

٣- يسعى غير المتوافقين إلى تحقيق هدف أساسى يتمثل فى تغيير المعايير الاجتماعية القائمة وإحلال معايير أخرى يرون إنها افضل من المعايير

القائمة فـي حـين أن المنحرفـين لا يشـغلهم سـوى كيفيـة الهـروب مـن العقوبات المرتبطة بالمعايير الاجتماعية القائمة بالفعل.

٤- لا يسعى غير المتوافقـين إلى تحقيـق مكاسـب شـخصية بينمـا يسـعون إلى تحقيق مصالحهم الشخصية.

٥- يسعى غير المتوافقين إلى تحقيق العدالة فى الواقع الاجتماعى مـن خـلال محاولتهم لتغيير البناء الاجتماعى، لكن المنحرفـين ليـس لديـهم شـيئاً جديداً يقدموه، حيث إنهم يسعون إلى التعبـير عـن مصالحـهم الخاصـة وإشباع احتياجاتهم الشخصية(٣٨).

وبهذا يتضح أن هناك أنماطاً عديدة من المشاكل الاجتماعية المعـاصرة التى تصيب المجتمع، وهذه المشاكل تتدرج من المشاكل المألوفة والتـى سـببت البؤس لأفراد المجتمع مثل مشكلات الأمية والفقـر والشـيخوخة إلى المشـاكل التى لها أصول أحدث مثل مشاكل الطاقة ومشاكل البيئة والتلوث.

إلا أنـه يمكن تصنيف هذه المشـكلات الاجتماعيـة إلى أربـعة أنـماط هى:-

النمط الأول: يتمثل فى المشاكل المألوفة لـدى معظـم الدارسـين وهـى مشـاكل مارسـها أفـراد ليسـوا علـى وفـاق مـع المجتمـع مثـل مشـاكل الجريمـة، والانحراف والإدمان والانحراف الجنسى وشرب المخدرات.

ولا شك أن لهذه المشاكل جذورها فى البناء الاجتماعى للمجتمع ولها نتائج سلبية عديدة على أفراده فى جميع جوانب الحياة الاجتماعية.

النمط الثاني: يتمثل فى هؤلاء الأفراد الذين ينحرفون عن توقعات المجتمع وهم الذين يعانون من الطريقة التى يعاملهم بها المجتمع فأفراد الأقلية مثلاً يشعرون بعدم المساواة الاجتماعية ولكن ليس هم وحدهم الذين يعانون من المشاكل الاجتماعية فمشكلتهم هى مشكلة متصلة بالتنظيم الاجتماعى والتدرج الطبقى الاجتماعى.

النمط الثالث: من المشاكل الاجتماعية فهو ينتج عن سلوك جماعات منظمة أو هيئات منظمة من المجتمع مثل المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمؤسسات التعليمية والحكومية والقطاع الخاص ومن أمثلة ذلك التفكك الذى يصيب النظام الأسرى وانحراف المؤسسات التعليمية عن القيام بوجباتها والصراع بين الأديان الرئيسية.

النمط الرابع: من المشاكل الاجتماعية فيظهر من خلال عملية التغيير الاجتماعى المفاجئ والمستمر فهذا التغير يحدث حتمياً صراعاً بين القيم التقليدية والقيم المستحدثة، هذا فضلاً عن بعض الآثار الاجتماعية غير المرغوب فيها والتى تفرض نفسها على ساحة الحياة الاجتماعية، وأصبح هناك صراعاً حول المصادر النادرة، مثل الاهتمام بالرعاية الصحية قد خلق مشكلة من نوع آخر وهى الزيادة السكانية، هذا فضلاً عن تقدم المجتمع وتطور أساليب الاتصال قد خلق أنواعاً معينة من هذه الأساليب التى تبث قيم معينة وأنماط من السلوك قد تكون ملائمة لمجتمع ما ولكنها مدمرة أخلاقيا واجتماعياً لمجتمع آخر(٣٩).

ولا شك أن التمييز بين أنماط متباينة من المشكلات لا يعنى أنها مستقلة عن الأخرى بل إنها متفاعلة ومتداخلة معاً بل إنها فى ظل ظروف معينة يقوى ويدعم كل منها الآخر.

ثالثاً: تحديد المشكلة الاجتماعية

حاول كثير من العلماء وضع مجموعة من المحكات الأساسية لتحديد المشكلات الاجتماعية والتمييز بين المشكلات الاجتماعية الفعلية أو الحقيقية من ناحية والمشكلات الاجتماعية الزائفة أو المتخلية من ناحية أخرى، وقد حاول كل من جيروم مانيس **Manis** وروبرت ميرتون **Merton** تقديم مجموعة من القضايا والمحكات التى يجب أن توضع فى الاعتبار عند تحديد المشكلة الاجتماعية.

وقد رأى مانيس أن المقياس الذى يمكن الاعتماد عليه لتحديد المشكلة الاجتماعية تمثل فيما يلى(٤٠):-

أ- الإدراك العام للمشكلة الاجتماعية من خلال الرأى العام Public opinion

حيث يرى مانيس أن الاعتماد على الرأى العام كمحدد للمشكلات الاجتماعية ليس شيئاً جديداً، فمعظم التعريفات تشير إلى أن تحديد المشكلة يقوم على إنهما الحالات التى تعد غير مرغوبة من جانب أعداد كبيرة أو هامة أو مؤثرة من الناس، وهنا لابد أن نتساءل أى عدد من الناس يعد كبيراً؟ كما ذهب بعض علماء الاجتماع إلى أن عدد الناس المعنيين هو مقياس

حجم المشكلة الاجتماعية، أى أن ما يراه عدد أصغر من الناس على أنه حالة ضارة لا يمثل سوى مشكلة اجتماعية ثانوية أو تافـه، فـالحجم العـددى هـو الذى يحدد ما هو حسن وما هو سئ.

وفى الواقع أن تحديد التصورات حول الحـالات غـير المرغوبـة يفيـد فى تفسير ما سيفعله الناس، كما أن هذه التصورات مفيدة فى تركيز الانتباه الاجتماعى على الحالات الضـارة فعـلاً، وبالتـالى فـإن الـرأى العـام ضـرورى كمصدر للمعرفة الاجتماعية إلا أنه يعـد غـير كـاف بـل ربمـا كـان مضلـلاً، فنحن فى حاجة إلى التمييز بين التصورات العامة وبين المعرفة العلمية وعلى هذا فإن المشكلات الاجتماعية المدركة هى إذن تلك الحالات الاجتماعية التى تتحدد من جانب الجماعات أو الأفراد باعتبارها متعارضة مع قيـم الجماعـة أو الفرد. وهذا التعريـف لا يعتمـد علـى الحجـم أو العـدد ولم تسـتبعد منـه معتقدات القلة ولا معتقدات الكثرة، فأى شئ ينظر إليه من قبل أى أعداد من الناس فى المجتمع باعتباره غير مرغوب إنما يعد مشكلة اجتماعيـة مدركـة من هذا المنظور.

ب ـ المشكلات الاجتماعية المعتمدة

Adjudicated Social Problems

وهى المشكلات التى تعبر عن الحالات القائمة فـى المجتمـع، والتـى تعتبر ضارة من وجهة نظر أصحـاب المعرفـة ويمكـن أن ندخـل ضمـن هـؤلاء المتخصصين فى القانون، والمخططين الحضريين والعاملين فـى مجـال الطـب،

والمهندسين، وتتصل هذه المصادر بالموضوع داخل مجالات التخصص الخاصة بها، فالمعلومات الرسمية حول الجريمة، والمعرفة الطبية حول التفاعل الكيميائي لغاز الفلورين وخبرة الأخصائي بالمشكلات الأسرية، يمكن مقارنتها بالمعتقدات والقيم التي يعتنقها الجمهور.

فالمهنيون ليسوا هم فقط أصحاب المعرفة، فكما ذكر هربرت بلومر أن المرء ينبغي أن يبحث بدأب عن المشاركين في مجال الحياة، فالمراقبين المرهفين وحسني الاطلاع، فالواحد من مثل هؤلاء الأشخاص إنما يساوي مائة من الأفراد الآخرين الذين هم مجرد مشاركين غير ملاحظين، وبالتالي فليست الأعداد الكبيرة من الناس فحسب هي المطلوبة بل المراقبون المرهفون هم المطلوبون لتحديد المشكلات الاجتماعية الحقيقية.

وعلى الرغم من اعتماد علماء الاجتماع على الرأي العام لتحديد المشكلات الاجتماعية، فإنهم (أي علماء الاجتماع) عادة ما يذعنون للخبراء في تحليلهم لتلك المشكلات، فيقال أن الجناح مشكلة اجتماعية لأن كثيراً من الناس يعتقد أنه مرغوب، ورغم ذلك فالمحكات القانونية هي التي تستخدم من جانب علماء الاجتماع في تقرير من وما هو الجانح.

جـ - المشكلات الاجتماعية الممكن إثباتها

Demonstrable Social Problems

فالمشكلات الاجتماعية الممكن إثباتها هي تلك الحالات التي تتحدد بوصفها معوقة للسعادة الإنسانية على أساس البرهان المعتدل أو المعقول، أما المشكلات الاجتماعية الافتراضية **Hypothetical S.P.** فهي تلك الحالات

التى يفترض أنها ضارة على أساس التأويلات أو النظريات المعقولة.

وتختلف محكات تحديد المشكلات الاجتماعية المكن إثباتها أو الزائفة من المحكات التى تستخدم فى تحديد المشكلات الاجتماعية المدركة، فالأخيرة تستلزم وجود معلومات عن معتقدات وقيم واتصالات عضوية الجماعات المعنية، وفى الواقع يستخدم علماء الاجتماع النظريات العلمية والمعطيات الامبريقية كمحكات للتمييز بين المشكلات الاجتماعية المكن إثباتها والمشكلات الاجتماعية الزائفة، وتعد هذه النظريات والمعطيات محكات أكثر دقة من الحديث اليومى.

د - قيم المعرفة وتحديد المشكلات الاجتماعية

وتمثل قيم المعرفة القائمة على طرق البحث العلمى والمعرفة النظرية معيار مفيد لتحديد المشكلات الاجتماعية، فالنظرية يمكن أن تساعدنا فى التمييز بين ما هو معوق فعلاً للكائنات الإنسانية وما هو ليس كذلك، فنظرية الوصم Labeling Theory مثلاً يمكن أن تساعدنا فى التمييز بين المشكلات الهامة والمشكلات الثانوية أو التافهة. كما أن قيم العلم السياقية مصدراً آخر لمحكات تحديد المشكلات الاجتماعية، وحرية البحث هى إحدى هذه القيم، فالتدخل فى نشر نتائج البحوث تتعارض مع حرية التعبير كقيمة سياقية، فالعلماء فى حاجة إلى الوسائل التى تمكنهم من الحصول على بيانات، ونتائج زملائهم واستخدامها، وفرض القيود على التواصل العلمى وغياب تدعيم البحث يجعل من الصعوبة بمكان تحديد

المشكلات الاجتماعية وتقديرها. والمعرفة العلمية لا تتقدم من خلال حاملى درجات الدكتوراه فحسب، فالطلاب ورجال الصحافة والمبشرون وربات البيوت وغيرهم من الباحثين عن المعرفة قد قدموا إسهامات للعلم. والمشاركة فى المعرفة العامة جزء من قيم العلم المعرفية أما القيود على المعرفة فتعد مشكلات اجتماعية وعلى هذا يحدد المشكلات الاجتماعية من خلال قيم المعرفة باعتبارها تلك الحالات أو الظروف الاجتماعية التى تتحدد عن طريق البحث العلمى والقيم العلمية باعتبارها معوقة للخير الإنسانى Human Well-Being وعلى هذا فإننا ينبغى ألا نعترض سبيل البحث عن المعرفة إلا إذا كانت ثمة أسباب اضطرارية تحيرنا على ذلك، بل ربما كنا أكثر حكمة إذا أسرعنا بإجراء البحوث التى تهدف إلى تحديد وتحليل الحالات الضارة اجتماعياً وإنسانياً.

غير أن روبرت ميرتون رأى أنه عندما نتصدى لفحص الفكرة الاجتماعية عن المشكلة الاجتماعية، فلابد من وضع مجموعة من القضايا الأساسية التى يجب أن توضع فى الاعتبار عند تحديد المشكلات الاجتماعية،

وتتمثل هذه القضايا أو المسائل فيما يلى(٤١):-

١- المستويات الاجتماعية والواقع الاجتماعى

حيث ارجع ميرتون وجود المشكلات الاجتماعية إلى التناقض بين المستويات الاجتماعية والواقع الاجتماعى، لأن فشل بعض الأفراد فى الواقع

الاجتماعى أثناء محاولاتهم الامتثال إلى المستويات أو المعايير السائدة فى المجتمع يؤدى إلى إصابتهم بهزة قد تؤدى بهم إلى الانحراف أو إدمان المخدرات أو الوقوع فى براثن الجريمة.

لكن يرى ميرتون أن الأفعال الاجتماعية وما يرتبط بها من معايير اجتماعية ليست من نوعية واحدة فالسرقة البسيطة مثلاً قد يكون لها دلالة اجتماعية أقل من جريمة الانتحار وذلك لتباين نوع العقاب المرتبط بكل منهما، وبالتالى فإنه لا يمكن الوصول إلى مقاس واحد للمستويات الاجتماعية يمكن أن تطبق فى المجتمع الواحد.

وهنا يرى ميرتون أن المقياس الذى يمكن الاعتماد عليه لتحديد ما يعد مشكلة اجتماعية هو القيم الاجتماعية التى يتفق حولها الناس حيث أن الناس لا يتنازلون عن قيمهم التى تبرز لهم أسباب السلوك غير المرغوب فيه.

٢- الأصول الاجتماعية للمشاكل الاجتماعية

بمعنى أن المشكلات الاجتماعية لابد أن يكون لها جذور اجتماعية داخل البناء الاجتماعى، فالمشكلات الاجتماعية مثل الجريمة والفقر والعنف هى نتائج لمجموعة من الوقائع الاجتماعية. وبالتالى يمكن القول بأن المشكلة ليست إلا نتيجة خلل يصيب البناء الاجتماعى وهنا لابد لعالم الاجتماع أن يركز على المصادر الاجتماعية للمشكلات الخطيرة داخل المجتمع، لكن ذلك لا يعنى أن جميع المشكلات التى يعانى منها المجتمع ذات أصول اجتماعية غالباً فهناك مشكلات ترتبط بأزمة طبيعية كالفيضانات

أو الزلازل أو البراكين، ولكن هذه الأزمات الطبيعية ليست لها أصول اجتماعية، لذا فإن علماء الاجتماع ينظرون إلى تلك المشاكل باعتبارها سطحية ومؤقتة بل أن تزايد آثارها يمكن وقفه بإرادة الإنسان والمجتمع.

٣- نوعية الأشخاص التى تحدد المشكلة الاجتماعية

ويتعلق هذا المعيار بتحديد نوع الأشخاص الذين يحكمون على وجود المشكلة الاجتماعية، وأهمية دراستها، ودرجة خطورتها بالنسبة للمجتمع، ويميل علماء الاجتماع حسب معتقداتهم النظرية إلى أنه غالباً ما يوجد أفراد أو كثير من الأفراد المؤثرين أو حتى غالبية الناس داخل المجتمع هم الذين يحددون ما يعد مشكلة اجتماعية لكن الأمر يحتاج إلى كثير من البحث بين غالبية أفراد المجتمع لنتعرف على من منهم الذى يحكم على ظروف معينة باعتبارها تمثل مشكلة اجتماعية وذلك لأن نظرة الناس إلى السلوك الانحرافى تختلف حسب أسلوب التنشئة الاجتماعية نتيجة لاختلاف التوجيه الاجتماعى للتربية بالإضافة إلى اختلاف الموجهات الثقافية خاصة إذا كانت الثقافة معقدة وغير متجانسة وتسود مجتمع سريع التغير ويتميز بانقسامه إلى مناطق إقليمية متعددة تفترض وجود ثقافات فرعية داخل الثقافة الكبيرة، ولا شك أن هذا يؤدى إلى تميز واضح فى الموجهات الثقافية وبالتالى فى أساس الحكم عند الأفراد وخاصة فى النظرة إلى السلوك الانحرافى، علاوة على اختلاف المهنة والمستويات التعليمية قد يؤدى إلى داخل الثقافة الفرعية إلى اختلاف فى النظرة إلى

المسموحات والممنوعات وفى هذا الصدد يؤكد بعض علماء الاجتماع هنا أنه كلما ارتفع المستوى التعليمى زادت نسبة المسموحات حتى من وجهة نظر الفرد، وكلما انخفض المستوى التعليمى زادت نسبة الممنوعات حتى من وجهة نظر الفرد أيضاً ومرد ذلك إلى أن التعليم يؤدى إلى عملية متميزة تتيح للفرد أن يحلل لنفسه الوقائع الاجتماعية ويتخذ موقفاً دون انتظار لرأى الجماعة الكبرى، وعلى هذا قد يخرج مثل هذا الشخص على المعايير الاجتماعية التقليدية ولكن سلوكه بصعب أن نسميه انحرافاً لأنه يستطيع أن يصوغ (يبرر) لصرفه وأن يضع له الأسس المنطقية التى تبرر له القيام بهذا العمل أو ذاك(٤٢).

٤- المشكلات الاجتماعية الظاهرة والمستترة أو الكامنة

ترتبط المشكلات الاجتماعية من وجهة نظر علماء الاجتماع ببعدين أساسيين، يتعلق **البعد الأول** بالجانب الذاتى الذى يظهر فى إدراك الناس وتقييمهم بشأن ما يعد مشكلة اجتماعية من عدمه أو بمدى وجود المشكلة أو إنكار وجودها.

أما **البعد الآخر** فيتعلق بالجانب الموضوعى للمشكلة الاجتماعية وهو الذى يرتبط بالظروف الاجتماعية الواقعية التى ترتبط بوجود المشكلة الاجتماعية ذاتها. ولهذا يرى ميرتون **Merton** أنه إذا اهتم علماء الاجتماع بحصر الاهتمام فى دراسة الظروف التى يراها معظم أعضاء المجتمع على إنها غير مرغوبة، فإن ذلك سوف يؤدى بهم إلى استبعاد

الظروف المسببة للمشكلات الاجتماعية من وجهة نظر أفراد المجتمع، وهذا ما سوف يؤدى إلى وقوع علماء الاجتماع فى إطار الأحكام الذاتية للأفراد أو الجماعات معتقدين أنهم ملتزمين بالموضوعية فى الدراسة العلمية. وعلى ذلك فإن اهتمام علم الاجتماع يجب ألا ينحصر فى نطاق دراسة المشاكل الاجتماعية الظاهرة أى تلك التى يعود تحديدها وتعريفها وجماعات المجتمع، ولكن يجب الاهتمام أيضاً بدراسة المشكلات الاجتماعية المستترة أو الكامنة أى تلك التى تتعارض مع قيم الجماعة دون أية تلحظ الجماعة أو الأفراد هذا التعارض أثناء ممارستها للحياة فى مجالاتها المتعددة.

وهنا يجب على عالم الاجتماع أن يقوم بدوراً مهماً فى أن يجعل من المشكلة الاجتماعية المستترة مشكلة ظاهرة داخل المجتمع.

٥- الإدراك الاجتماعى للمشاكل الاجتماعية

وهنا يرى ميرتون أنه برغم أن المشكلات الاجتماعية تستمد وجودها من خلال إدراك الناس لها، إلا أننا لا نستطيع أن نعتمد على تصور الناس للمشاكل الاجتماعية وخاصة من حيث مداها، وتوزيعها، ومسبباتها، ونتائجها، ودرجة استمرارها وتغيرها، بل أنه يعتقد أن الاعتماد على إدراك الناس فى تحديد المشكلة يجانبه الصواب لأن اتجاهات الناس عادة ما تتأثر بما يتعرضون له من ضغوط وانفعالات فى حياتهم اليومية، كما أن هناك بعض المشكلات الهامة مثل الفقر والشيخوخة والتمايزات المهنية والاجتماعية قد لا تبدو واضحة فى أذهان كثير من أفراد المجتمع.

ويوضح ميرتون ذلك بالمثال التالى أنه عند المقارنة بين عدد القتلى نتيجة حوادث السيارات فى أمريكا وبين عدد الضحايا الذين ماتوا بسبب حوادث السيارات تفوق ضحايا حوادث الطيران بكثير إلا أن تصور الناس لأى حادث من حوادث الطيران يكون عادة مبالغاً فيه.

٦- الاعتقادات القدرية والإصلاحية للمشكلات الاجتماعية

وفى هذا السياق ترتبط القضية السادسة فى تحديد المشكلة الاجتماعية بحقيقة مؤداها أن المشكلات تتباين حسب طبيعة المجتمعات ومدى إيمانها بالقضاء والقدر أو القدرة الإصلاحية للمشاكل الاجتماعية، ففى المجتمعات التى توجد فيها الأفراد الذين يؤمنون بالقضاء والقدر، وأن ما يحدث من أمور لابد أن تقع ولا يمكن أن نتجنبها أو نتحاشها مهما بذلنا من جهد، فإن هؤلاء القدريين عادة ما يكون إدراكهم ضئيل بما يسمى مشكلة اجتماعية، فالأوبئة وارتفاع معدل الوفيات وانتشار الفقر ينظر إلى تلك الأمور على إنها قدرية وحتمية، وفى مثل هذه المجتمعات تظل المشكلات الاجتماعية مستترة وكامنة برغم من وجودها بل وانتشارها فى المجتمع، بينما المجتمعات التى تؤمن بالقدرة والفعالية والسيطرة على كل الأمور من حولها، وفى نطاق قدرتها على تجنبها أو تغييرها ففى مثل هذه المجتمعات تتميز بوجود المشكلات الظاهرة والقدرة على مواجهتها.

الخاتمة

لقد حاول الفصل إلقاء الضوء على مفهوم الجريمة وعلم الاجتماع الجنائى من خلال المنظورات العلمية المختلفة، وعلى الرغم من وجود اختلافات متباينة بين هذه المنظورات المختلفة إلا أن هناك حقيقة أساسية هى ارتباط الجريمة بالمجتمع ارتباط طبيعى بمعنى أنه حينما يكون هناك حياة اجتماعية حتى ولو كانت فى أبسط صورها توجد الجريمة، كما أن الاهتمام بدراسة الجريمة لا ينصب فقط على السلوك الانحرافى البسيط الذى يقابل بالنفور والاشمئزاز من قبل أفراد المجتمع، وإنما تدور حول تلك الأنماط التى تعتبر مهددة لكيان الجماعة من ناحية ولقواعد السلوك الاجتماعى المقبول من ناحية أخرى.

كما أن الجريمة تمثل ظاهرة اجتماعية نسبية على أساس أن السلوك التجريمى تابعاً لوجهة نظر المجتمع فى زمان ما ومكان ما، ومن ثم فإن ما يجعل الفعل جريمة ليس الفعل فى ذاته ولذاته بل نظرة مجتمع بذاته إليه. لذا يفترض للجريمة وجود نظام معين، فلابد من أجل أن نقول بوجود انحراف ما، أن يكون هناك قواعد محددة للسلوك الاجتماعى، إذن شرط أساسى من أجل أن يسمى فعل ما جريمة، وذلك بالخروج على هذه القواعد.

كما أن الجرائم تختلف باختلاف الهدف منها فهناك جرائم، وجنح، ومخالفات، كما أن هناك جرائم منظمة، وجرائم سياسية، وجرائم اجتماعية وجرائم خفية وغير ذلك ونتيجة لتنوع وتعدد أنماط الجرائم فقد

تزايدت الدراسات حول دراسة السلوك الإجرامى من جانب تخصصات مختلفة كعلم الاجتماع الجنائى، وعلم الإجرام والاجتماع القانونى وعلم النفسى الجنائى، إذن جميع هذه العلوم تهتم بسلوك الإنسان وأفعاله، فعلم الاجتماع الجنائى يهتم بتفسير السلوك الإجرامى فى إطار السياق الاجتماعى والظروف الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة وكيفية الوقاية منها، وعلم الإجرام يتناول السلوك الإجرامى بصفة أساسية محاولاً تقديم التفسيرات العلمية له وتحديد مستويات المسئولية عن هذه الأفعال وأنماطها ودرجة خطورتها والإجراءات والعقوبات وأسلوب معاملة المذنبين، ويتناول علم الاجتماع القانونى السلوك والأفعال الإجرامية من حيث خروجها عن القواعد القانونية المحددة التى توضع لتجريم هذا الخروج وعقاب مرتكبيه، وعلم النفس الجنائى الذى يركز على الظروف النفسية لارتكاب الجريمة، وبالتالى يتضح أن كل هذه العلوم تعمل فى أرضية مشتركة ومجالات مترابطة، وتتناول موضوعاً أساسياً من زوايا معينة هو السلوك والأفعال البشرية من حيث سلامتها واعتلالها والبناء الدافعى الكامن وراءها، وأسلوب معالجة الجانب المعتل منها ليصبح سلوكاً سوياً وسليماً ومتوافقاً مع ثقافة المجتمع ونظمه الاجتماعية.

مراجع الفصل الأول

١- سامية حسن الساعاتى، الجريمة والمجتمع (بحوث فى علم الاجتماع) مكتبة سعيد رأفت. عين شمس، الطبعة الثانية، ١٩٩٢، ص١٤.

٢- ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل الهوارى وسعد عبد العزيز مصلوح. مكتبة الفلاح، العين، ١٩٩٤، ص ص١٥٦-١٥٧.

٣- جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرين، المجلد الأول، المشروع القومى للترجمة، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط١. ٢٠٠٠، ص ص٥٣٩-٥٤٠.

٤- مصطفى عبد المجيد كاره، مقدمة فى الانحراف الاجتماعى، معهد الإنماء العربى، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ص٢٤-٢٦.

٥- ————————، مقدمة فى الانحراف الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص٣٠-٣١.

٦- السيد على شتا. علم الاجتماع الجنائى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ص٢٣-٢٤.

٧- مصطفى عبد المجيد كاره، مرجع سابق، ص٣٦.

٨- انتونى جيدنز، مقدمة نقدية فى علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرين، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢١٤.

٩- السيد على شتا، علم الاجتماع الجنائى، مرجع سابق، ص١٧.

10- Ginsberg,L., The Practice of Social Work in Public Welfare, Macmillian Publishers, London, 1983,p.25.

١١- عاطف غيث، (تحرير) قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص٢٥٩.

١٢- السيد على شتا، سوسيولوجيا الانحراف فى المجتمع الجماهيرى، المجلة الجنائية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، العدد الثانى، مجلد ١٥، يوليو ١٩٧٢، ص٢٢٦.

١٣- سامية حسن الساعاتى، الجريمة والمجتمع، مرجع سابق، ص١٤.

١٤- مصطفى كاره، مرجع سابق. ص ص٣٧-٤٠.

١٥- سامية حسن الساعاتى، مرجع سابق، ص ص ١٤-١٥.

١٦- محمد شفيق، الجريمة والمجتمع، محاضرات فى الاجتماع الجنائى والدفاع الاجتماعى، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية. ١٩٨٧، ص ص١٥-١٦.

١٧- أنظر أحمد أبو زيد، ظاهرة الأخذ بالثأر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٦١، ص١٠.

١٨- سامية الساعاتى، مرجع سابق، ص١٨.

١٩-جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، مرجع سابق، ص٥٤١-٥٤٢.

٢٠- أحمد النكلاوى، المدخل لاستشراف اتجاهات الجريمة المنظمة، فى كتاب دراسات فى علم الاجتماع، تحرير أحمد زايد، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص٢١٢-٢١٣.

٢١- جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، مرجـع سـابق، ص ص٥٣٧-٥٣٨.

٢٢- سامية الساعاتي، مرجع سابق، ص ص١٩-٢٠.

٢٣- ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص١٥٩.

٢٤- مصطفى عبد المجيد كاره، مرجع سابق، ص ص١٥-١٧.

٢٥- السيد على شتا، علم الاجتماع الجنائى، مرجع سابق، ص ص٦-٧.

٢٦- عاطف غيث، (تحرير) قاموس علـم الاجتمـاع، دار المعرفـة الجامعيـة الإسكندرية، ١٩٩٥، ص٤٣٣.

27-Robertson, L., Social Problems, Random House, N.Y.1980, p.4.

28- Merton, R.K. and Nisbet,R.A., Contemporary Social Problems, Arcourt, N.Y.,1976, p.40.

٢٩- أنظـر عـاطف غيـث، المشـاكل الاجتماعيـة والسـلوك الانحرافــى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ص٥٢-٥٤.

٣٠- أحمد زايد، نحو سوسيولوجيا نقدية لدراسة المشكلات الاجتماعية مــع إشارة خاصة إلى مشكلة العمالة الوافدة فى مجتمعـات الخليـج العربـى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٤٦، ١٩٩١،ص١٠٦.

٣١- أحمد زايد، مرجع سابق، ص ص١٠٦-١٠٧.

٣٢- ----------، مرجع سابق، ص١٠٩.

٣٣- جـيرم مـانيس، تحليـل المشـكلات الاجتماعيـة، ترجمـة فتحــى أبــو العنين، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص٦٨-٦٩.

٣٤- أحمد زايد، مرجع سابق، ص١٠٨.

٣٥- محمد أحمد بيومى، المشكلات الاجتماعية: دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص١٩.

٣٦- محمد الجوهرى، وآخرون، دراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ص٦٩-٧٠.

٣٧- نويل تايمز، علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، ترجمة غريب محمد سيد أحمد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص٣٦.

٣٨- محمد الجوهرى، وآخرون، دراسة المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص٥٧-٦١.

٣٩- محمد أحمد بيومى، المشكلات الاجتماعية، دراسات نظرية وتطبيقية، مرجع سابق، ص٢٠-٢١.

٤٠- جيروم مانيس، تحليل المشكلات الاجتماعية، ترجمة فتحى أبو العنين، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص ص١٣٤-١٥١.

41- Merton, R.and R.Nisbet, Contemporary Social Problems/op CIT p.p.7-22.

٤٢- محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ص٦٨-٦٩.

الفصل الثانى

الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة والسلوك الانحرافى

- مدخل

١- النظرية الوضعية (الإيطالية)

٢- النظرية الفسيولوجية (العضوية)

٣- النظرية النفسية

٤- النظرية الاجتماعية

٥- النظرية التكاملية

المدخل

يهدف هذا الفصل إلى محاولة مناقشة وعرض أهم النظريات العلمية المفسرة للجريمة والسلوك الانحرافى فى مجال علم الاجتماع الجنائى للمساعدة على فهم دافع الجريمة ومسبباتها الرئيسية والمباشرة، ووسائل التعامل معها من أجل مكافحتها والوقاية منها، وتشتمل النظريات الموجودة فى علم الاجتماع الجنائى على عدد غير قليل من النظريات التى تتعلق بدوافع ومسببات السلوك الانحرافى، وأن كان هذا التعدد يشكل بعض الصعوبات النظرية والمنهجية التى تواجه الباحث فى مجال دراسة السلوك الانحرافى وربما يرجع ذلك إلى تعدد النماذج الفكرية التى توجه الباحث فى مجال الجريمة والسلوك الانحرافى، واختلاف وجهات النظر بل وتضاربها فى بعض الأحيان بالنسبة للقضايا الأساسية التى يستند إليها فى عملية تفسير السلوك الانحرافى والظواهر المتدرجة فى إطارها مثل الجريمة، والجناح، والفساد، والعنف والتطرف وغير ذلك كما يلاحظ أيضاً أنه من أهم نقاط الضعف التى توجه إلى معظم النظريات العلمية الحديثة فى كونها تتعلق بمفاهيم مجردة وغير عملية أو أنها لا تهتم بالإجراءات الواجب اتباعها لتطبيق ما توصلت إليه من فكر ومعرفة، وبالتالى فلابد للنظرية أن ترتبط بشكل مباشر بالتطبيق لتحقيق خير ومصلحة فردية أو جماعية بل وصلاح البشرية جمعاء، وفى مجال دراسة الجريمة والأسباب والدوافع المؤدية إليها، إنما يهدف الباحث إلى الإسهام فى مكافحتها

والوقاية منها بإزالتها أو التخفيف من حدتها، وعلى هذا فإنه على حين يعتمد التطبيق على النظرية، فإن النظرية كذلك تعتمد على التطبيق.

ووفقاً لذلك فإننا فى حاجة إلى إلقاء الضوء حول أهم النظريات العلمية التى تفسر الجريمة والسلوك الانحرافى، وفى الواقع هناك نظريات متعددة بعضها يركز على العوامل الفردية المؤدية للانحراف مثل الاتجاه البيولوجي والفسيولوجي والاتجاه النفسى والعقلي والبعض الآخر يركز على العوامل المجتمعية والبيئية كما أن هناك بعض النظريات التى تأخذ بالنظرة التكاملية الشاملة ولتوضيح ذلك – نشير إلى أهم هذه النظريات بإيجاز على النحو التالى:-

أولاً: النظرية الوضعية الإيطالية Positive Theory

ظهرت النظرية الوضعية وانتشرت أفكارها خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، والربع الأول من القرن العشرين، حين ظهرت منشورات روادها الأوائل سيزارى لومبروزو، وانريكو فيرى، ورفائيلى جاروفالو.

وقد أكدت النظرية الموضعية على أن الجريمة إنما هى ذات علاقة مباشرة بيئية وتكوين الفرد أو بيئته الاجتماعية الطبيعية وإنها بذلك تتطلب دراسة شخصية المجرم وظروفه المحيطة باستخدام المنهج العلمى التجريبى لاكتشاف العوامل الذاتية والموضوعية التى اسهمت فى دفع الجانى إلى الإجرام.

وكان من أهم الأسباب التى دعت إلى ظهور وانتشار النظرية الوضعية فى علم الإجرام إنها صاحبت انتشار العلوم والمعارف الحديثة كعلم الأجناس، والانثرويولوجيا وعلوم الطب والتشريح والوراثة وكان من نتائج ذلك أن تلاشت أغلبية الظواهر الخرافية والميتافيزيقية التى تعتمد فى تفسيرها للظواهر الطبيعية والسلوكية المحيطة بالإنسان البدائى وخاصة ما هو قائم على الاعتقاد فى القوى الروحية والسحر والشعوذة، وبدأت تظهر العديد من العلوم الاجتماعية والإنسانية ومناهج البحث العلمى، لذا فمن أسباب وصف هذه النظرية بأنها وضعية. اعتمادها على المنهج التجريبى الامبريقى بالإضافة إلى استخدامها لعلم الإحصاء فى دراسة المجرم وبيئته ومحاولتها استخدام نفس المنهج فى تحديد وسائل علاجه أو ضبطه والحد من مسببات سلوكه الإجرامى أو اللا اجتماعى، ومع أن هذه النظرية ترتبط عادة بفكرة المجرم بالولادة، كما ترتبط بأفكار لومبروزو عن تصنيف المجرمين حسب أوصافها البدنية الظاهرة وقياسها إلا أن اسم النظرية بأنها وضعية ليس محدداً بهذا المعنى الضيق، ويمكن القول بأن معنى وضعى لا يتعدى وصفاً لمنهج علمى تحليلى مخالفاً لما يعتمده ويتبناه المنهج الاستقرائى السابق من قواعد وأسس[1].

ولإلقاء مزيد من الضوء على أفكار ومضمون هذه النظرية سوف نشير إلى أهم رواد ومؤسس هذه النظرية على النحو التالى:-

أ- سيزار لومبروزو Lomboroso الطبيب والعالم النفسى الشهير (١٨٣٦-١٩٠٩)

هو مؤسس النظرية الوضعية ووضع أسس هذه النظرية فى كتابه " الإنسان المجرم" حيث أخرج دراسة الجريمة من مجال البحوث اللاهوتية والميتافيزيقية وأخضعها للدراسة العلمية وتقوم نظرية لومبروزو بشكلها الأولى على الفروض الآتية:-

(١) المجرمون هم بمولدهم فريق ذو خصائص معينة.

(٢) يتميز هذا الفريق بالتشويه والشذوذ.

(٣) هذه الشذوذ الطبيعى لا يسبب الجريمة ولكنه يكشف عن الشخصية المهيئة للسلوك الإجرامى.

(٤) لا يستطيع هؤلاء الأشخاص بسبب طبيعتهم الشخصية الابتعاد عن الجريمة إلا إذا كانت ظروف الحياة مناسبة لهم بشكل غير مألوف[٢].

ويعتقد لومبروزو أن المجرم يحمل غالباً علامات ارتدادية أو رجعية كامنة فيه، ويقصد بالرجعى العود إلى صفات Atavism الأسلاف البدائية أى الرجوع إلى خصائص كانت تميز الإنسان فى مرحلة أكثر بدائية من مراحل التطور البيولوجى للجنس البشرى[٣].

وبالتـالي فقـد اعتقـد (لومـبروزو) أن المجـرم يحمـل تلـك العلامـات الرجعية التي قد لا تؤدي بذاتها إلى طريق الجريمة ما لم تندمج في شخصية صاحبها، ومن هنا فإنه يغلب دور الوراثة على ما عداها من العوامـل، وفـي ذلـك يشـير إلى أن الصفـات الارتداديـة أو الرجعيـة تتوافـر لـدى معظـم المجرمـين، كمـا أنـه يـبرز خطـورة دور العوامـل البيئيـة والاجتماعيـة والاقتصادية بالرغم من تأكيده على دور العوامل الوراثية بشكل خاص، ولقد وصل لومبروزو إلى حد الاقتناع بوجود علامات الارتـداد عنـد بعـض الجنـاة بعد ما فحص [٣٨٣] جمجمة لمجرمين متوفين، وحوالي سـتة آلاف شـخص من المجرمين الأحياء، كما اكتشف لومـبروزو لـدى أحـد المجرمـين يدعـى فيرسيني Verseni بعض خصائص الإنسان البدائي في تكوينه الجسـماني، وكان هذا المجرم قد قتل عشرين امرأة بطريقة وحشـية، واعـترف أنـه كـان يشرب دماء ضحاياه ثم يقوم بدفن جثثهن في مكان خاص أعده لذلـك. وعلـى هـذا توصـل لومـبروزو إلى أن المجـرم قـد يحمـل خصـائص جثمانيـة وتشريحية(٤) معينة.

ولعل أهم ما أشـتهر بـه لومـبروزو فـي وصفـه للمجـرم هـو تقريـره بإمكانية التعرف عليه بواسطة صفاته العضوية الظـاهرة كـارتداد الجبهـة، كبر حجـم الأنـف، طـول شحمة الأذن أو انعدامـها، قلـة شـعر الرجـال أو غزارته لدى النساء وغيرها من الأوصاف والقياسات التـي اعتقـد بـأن أصلـها خلقي أو وراثي ووصف هـؤلاء بأنـهم متخلفـون حضاريـاً، أي بمعنـى إنـهم

متخلفون بالنسبة لمراحل التطور البشرى كما أشار فى أوائل منشوراته إلى أن عدد المجرمين بالولادة Born Criminals من مجموع المجرمين لا تتعدى نسبته [٣٥٪] وأن المجموعة الباقية تتميز بارتكابها للجريمة عن طريق الصدفة Occasional Criminals.

حيث قسمها إلى عدة تصنيفات منها:-

(١) المجرم الزائف Criminaloid

الذى لا يشكل خطورة حقيقية وبالتالى فإنه لا خوف منه وأنه يختلف عن المجرم بالولادة من حيث أن إجرامه ناشئ عن ترسبات بيئية فى المقام الأول.

(٢) المجرم بالعاطفة أو الانفعالى Criminally Passion

الذى يرتكب جرائمه السياسية أو تلك المتعلقة بالعلاقات الغرامية نتيجة لعدم مقدرته على كبح جماح نفسه بما لها من عواطف ونزوات.

(٣) المجرم بالعادة Criminal Habitual

وهو المجرم المتعود على الإجرام نتيجة لعوامل وترسبات بيئية وليس المجرم الذى لديه نزعات إجرامية أو جينات وراثية تدفعه إلى الجريمة.

ومع اعتقاد لومبروزو بضرورة إيجاد العلاج المناسب لهؤلاء المتخلفين عضوياً وعقلياً إلا أنه كان يرى مع أصحاب نظريته ضرورة تطبيق بعض العقوبات الشديدة كالإعدام بالنسبة للبعض منهم كأحد الإجراءات

الدفاعية أو دفاعا عن النفس ودفاعا عن المجتمع ودرئه عن تهديد هؤلاء المصابين كمبدأ الدفاع عن النفس(٥).

ب ـ انريكو فيرى Ferri [١٨٥٦ـ١٩٢٩]

حيث اهتم فيرى بآراء أستاذه لومبروزو عن التأثير العضوى البيولوجى فى أنماط السلوك وخاصة السلوك الإجرامى، مع أنه أكد وشدد على تأثير ذلك عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بمعنى أن الجريمة ليست ظاهرة محض بيولوجية ولا طبيعية ولا اجتماعية ولا سياسية فقط لكنها نتاج كل هذه العوامل مجتمعة(٦).

كما واصل فيرى أسلوب لومبروزو فى البحث الوضعى عن مكامن السلوك الإجرامى، فأختار فى عام ١٨٨١م ثلاثمائة مجنون وسبعمائة مجرم، وسبعمائة وأحد عشر جنديا كمجموعة ضابطة، وقد راعى فى اختيارهم أن يكونوا من نفس الأقاليم التى ينتمى إليها المجرمون، ومن نفس مستواهم الاجتماعى وخصائصهم المختلفة، وقد توصل فى دراسته إلى (قانون الكثافة الجنائى) الذى بمقتضاه أنه إذا تضافرت ظروف اجتماعية معينة مع ظروف شخصية مقابلة وعوامل معينة محيطة فلابد أن تنتج نسبة معينة من الجرائم لا تقبل زيادة ولا نقصانا، ومن ثم فإن المسئولية الجنائية لا تقوم على مبدأ المسئولية الخلقية وإنما على أساس أن المجتمع ينبغى أن يدافع عن نفسه ضد حملة ميكروبات الجريمة أو مصادر الخطر عليه، وهذا الدفاع يكون بتدابير وقائية أكثر منها عقابية، ويرى فيرى فى هذا الصدد أن المفهوم الواقعى للواقعة الجنائية ينبغى أن يعنى بلحظة ارتكاب الجريمة

كما يعنى أيضاً باللحظة السابقة عليها، وأن يهدف فى الوقت ذاته، إلى توفير نوعين من الدفاع عن المجتمع أولهما هو الدفاع العقابى من خلال التدابير البوليسية وثانيهما هو قابلية المجرم للتكيف مع الحياة الاجتماعية وهذا ينبغى مواجهته بالأساليب الواقعية التى يستهدفها تحقيق العدالة العقابية لأنها لا تثار إلا بعد وقوع الجريمة بالفعل وبهدف تحقيق الملاءمة المطلوبة بين العقوبة وبين حالة الخطورة التى يمثلها سلوك المتهم(٧).

وبهذا يتضح أن فيرى فهم أن الجريمة تعتبر مثل أى سلوك إنسانى آخر ظاهرة ذات مصدر مركب، بيولوجى، وطبيعى واجتماعى وسياسى، مصدر يتراوح بوسائله وبقوته بحسب تفاوت الظروف بين الأشخاص والأشياء والأزمنة والأمكنة.

جـ - رفائيلى جاروفالو Garofalo [١٨٥٢-١٩٣٤]

كما يعتبر جاروفالو أحد مؤسسى النظرية الوضعية حيث تتلمذ على يد لمبروزو، رافضاً مبدأ الاختيار، ورفض مبدأ التسليم بفكرة المجرم بالولادة، كما ابتعد عن وصف المجرم بأنه إنسان متخلف فى ذاته وصفاته، أو فى شكله ومحتواه.

كما عرف جاروفالو " المجرم الطبيعى" بأنه إنسان لديه شذوذ ما، إما فى تكوينه النفسى أو العصبى أو فى مكوناته الأخلاقية، وأشار إلى أن هذه الخصائص تتوافر فى المجتمعات أو الأجناس المتخلفة أكثر منها فى المجتمعات المتقدمة أو المتحضرة.

كما يتفق جاروفالو مع زميله فيرى فى قوله بأن من العوامل الرئيسية التى تشكل الدافع والسبب المؤدى إلى الجريمة والجنوح إنما تنحصر فى العادات والعرف، والتحيز ضد الغير والطقس واستعمال المواد الكحولية، وأن غير ذلك من العوامل ذات الطبيعة الاجتماعية والبيئية تعتبر ذات خصائص ثانوية فى ارتكابها.

وقد أوضح جاروفالو عن عدم ثقته فى المناهج الحديثة المتعلقة بمعاملة المجرمين كاللجوء إلى محاولة إرشادهم أو إصلاحهم، نظراً لأن نتائجها تعتبر محدودة، كما أكد على أن العقوبة تعتبر هى الأخرى غير كفيلة بإصلاح المجرم، نظراً لأنه لا يمتلك لأى من عناصر الندم والتوبة علاوة على أنه يتصرف بعدم تحفظ ولا مبالاة والذى من شأنه أن يؤدى به إلى عدم القدرة على استخدام عزيمته فى كبح جماح النفس، بذلك يصف جاروفالو المجرم بأنه غير واع لما هو مقصود بمفهوم العدالة الاجتماعية أو الجنائية(٨).

هذا ولقد تعرضت المدرسة الوضعية لمحاولات نقدية عنيفة توجت بمحاولة تشارلس جورنج Goring(*) وهو إنجليزى يعمل ضابطا طبيبا فى إحدى السجون، حيث عقد مقارنة بين عينات كبيرة من السجناء الإنجليز ومجموعات أخرى ضابطة من غير المجرمين، وذلك بصدد مجموعة من الخصائص اعتبرها لومبروزو علامة على الرجوع إلى صفات الأسلاف البدائية.

(*) انظر، سامية محمد جابر، مرجع سابق، ص ص ٨٩-٩٠.

وتوصل من ذلك إلى أنه ليس ثمة دليل على وجود "نموذج إجرامى" فيزيقى متميز، ومن ثم فقد أصبح هذا العمل موضع اتفاق عام من جانب الأغلبية من علماء الجريمة بوصفه يمثل تفنيداً قاطعاً لآراء النظرية الوضعية.

وكان جورنج قد توصل إلى نتائجه هذه بعد أن قام بأخذ العديد من القياسات العضوية البيولوجية لنزلاء السجون البالغ عددهم (٣٠٠٠) نزيل والتى تمت مقارنتها بالميول والاستعدادات الشخصية للنزلاء من ناحية وجرائمهم من ناحية أخرى، كما استخدم عينة ضابطة تتكون من طلاب الجامعات ونزلاء المستشفيات والمهندسين وخلافه، وتتلخص ملاحظاته (المنبثقة عن هذه الدراسة) فى إنه يوجد لدى كل شخص ما أسماه بحالة التأهب أو الاستعداد للجريمة والتى تتطابق مع الاستعداد الطبى العضوى لاستقبال العدوى بالمرض، ووصف جورنج هذا الشخص بأنه له شخصية من نوع معين وتركيب معين، تحوى فى داخلها استعداداً كامناً لارتكاب الجريمة، والتى فى حالة ما إذا كانت نظرية لومبروزو صحيحة فإن هذه ستطابق مع نموذج أو بنية عضوية محددة.

ومع ذلك فقد أشار جورنج بوجود بعض المواصفات الجسدية ذات العلاقة بأنواع محددة من الجرائم، كارتكاب جرائم السرقة من قبل أشخاص صغار ضعاف البنية تميزهم عن غيرهم من المجرمين ممن يرتكبون جرائم مختلفة، وأيضاً عن العينة الضابطة. ومع ذلك فقد اختلف عن لومبروزو فى تصنيفه للمجرمين بأنه أضاف إلى مواصفات لومبروزو البدنية مواصفات

أخرى ذات علاقة بالوضع الاجتماعى والطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها الجانى(٩).

ثانياً: النظرية الفسيولوجية (العضوية)

وتمثل النظرية العضوية أول صيحة تتسم بالعلمية عن علاقة السلوك ببنية الفرد الجسمية والعقلية، وقد أشار العديد من الكتاب والمفكرين إلى علاقة السلوك بالبنية وبتقاطيع الوجه (الفراسة) Phrenology ، إلا أن شرح الكيفية التى يمكن بها فهم هذه العلاقة لم تظهر إلا مؤخراً، حين وضعت العديد من الاستفسارات عن علاقة البنية بالوظيفة من خلال ملاحظة أن البنية تؤثر فى الوظيفة بشكل أو بآخر، ومنذ ذلك الحين بدأ الاهتمام بدراسة علاقة البنية الجسدية للفرد وأثرها فى وظائف أعضائه، وبالتالى فى سلوكه.

وعلى هذا يقصد بالنظرية العضوية البحث عن أسباب الخروج على القانون ذلك التفكير الذى يغزو ظاهرة الإجرام إلى ضعف أو خلل أو شذوذ أو إصابة فى بعض أعضاء الجسم الباطنة أو الظاهرة، وقد يكون ذلك بطريق يكون التأثير فيها مباشراً أو بطريق مخالفة يكون التأثير فيها غير مباشر(١٠).

ومن ثم ترى هذه النظرية ارتباط الظاهرة السلوكية الإجرامية، وتعلل أسبابها، بعوامل بيولوجية عضوية تكوينية، وذلك بوصف البعض فيها (حسب الظروف والأحوال) بأنها غير طبيعية أى أنها تختلف بشكل أو بآخر عن التكوينات العادية أو بأنها شاذة تتسم بخلل بنائى من شأنه أن

يؤدى إلى خلل وظيفى أو إنـها مـن نوعيـة دنيـا أو وضيعـة، وحيـث أن هـذه البنيات والتكوينات الجسدية غير العادية إنما تؤدى إلى خلل فـى الوظيفـة، لذلك فإن السلوك الذى ينشأ عنها إنما يكون بالتالى سلوكا مختلا غير طبيعى وشاذ مرضى أى سلوكا مخالفا للسلوك النمطى للجماعة وبالتالى فقـد حـاولت هذه النظرية الربط فيما بين بعض أنواع الجرائم وكمية الاستعدادات والميـول الشخصية، بحيث أنه حينما يتوفـر لـدى الشـخص قـدر كبـير مـن الغرائـز والنزعات الفطرية الدنيا، دون إمكانية السيطرة عليها (أى دون أن يتوفر له نفس القدر من المشاعر الأخلاقية والملكـات الذهنيـة العقليـة ودون أن يتوفـر على إرادة حرة قوية) يصبح بالتالى مجرما متوجها وميالا لارتكاب نوعيـات محددة من الجرائم تتطـابق ومقـدار مـا يتوفـر لديـه مـن هـذه الاسـتعدادات الفطرية وذلك حسب التصنيف التالى:-

العلاقة بين الاستعداد العضوى والاستعداد الإجرامى

نوع الاستعداد والميل الفطرى	نوع الجريمة الناتجة عن الاستعداد
١- نزعة التخريب والهدم	- جريمة القتل
٢- نزعة الولوع بالحرب والاقتتال	- جرائم الاعتداء على الأشخاص والقتل
٣- الشـهوانية أو شـدة الرغبـة الجنسية	- جرائـم السـرقة والاعتـداء علـى الأموال أو السرقة بالإكراه
٤- السرية والكتمان	- جرائم الخيانة العظمـى، والنصب والاحتيال

وبالتالى حينما يكون بالإمكان التغلب على هذه الاستعدادات والميول

والنزعات الفطرية، يصبح من الصعب أنه يتجه الشخص نحو ارتكاب الجريمة.

كما أشارت النظرية فيما جد عليها من تطورات لاحقة بأن هذه الملكات سواء منها الدنيا والعليا إنما تتأكد وتتعزز من حيث القوة أو الضعف بناءً على ما يصاحبها من مران وتدريب، أو ما ينتابها من إهمال، وعدم اهتمام مثلها مثل غيرها من وظائف وأعضاء الجسم، وبناء على ذلك تطورت مفاهيم تلك النظرية بأن الاهتمام بتدريب وتلقين وتنشئة الطفل (وحتى الحدث الراشد) على الأنماط السلوكية والمعيشية السوية الهادفة سيؤدى إلى تقوية وتعزيز الملكات المرغوب فيها لديه.

وإصابة غيرها من الملكات (النزعات الدنيا) وما تحث عليه من جريمة وسوء خلق، بالضعف ومن ثم التلاشى والضمور نتيجة لإهمالهما وعدم استعمالها[١١].

وبناءً على ذلك تتضمن النظرية العضوية (الفسيولوجية) اتجاهات متنوعة على النحو التالى:-

أ- الإجرام نتيجة الضعف العقلى

يمثل جودارد Goddard رائد الاتجاه الذى اهتم ببحث المجرمين من حيث درجة ذكائهم ومقارنتهم بغير المجرمين فلقد قاس ذكاء ٢٣٦ حدثاً حوكموا أمام محكمة مدينة أوهايو بأمريكا فوجد أن ٣٣٪ منهم ضعاف العقل وكان قد أكد أيضاً فى بحث سابق أجراه عام ١٩١٤م على نزلاء

السجون والمدارس الإصلاحية بأن حوالى [٥٠٪] منهم كانوا من ضعاف العقول.

كما أظهرت العديد من البحوث التى تناولت الأسر المنحلة أخلاقياً أن الضعف العقلى ظاهرة شائعة بين أفرادها، وقد أدى هذا الاعتقاد إلى ربط الإجرام بهذه الظاهرة ربطاً سببياً. لكن الغريب فى الأمر أنه إذا صح القول بأن الإجرام ينجم عن الضعف العقلى لكان لكل من فى المؤسسات العقابية متخلفين عقلياً أى ذكائهم متدني. بينما فى الواقع إنها تحتوى على خليط من نزلاء ينتمون إلى مستويات عقلية تتدرج من الضعف العقلى إلى الذكاء المفرط.

ويمكن أن نستخلص من الأبحاث التى تعزو الإجرام إلى نقص الذكاء الخلقى أنه لا فرق أساساً بين آراء من اجروها وما نادى به أصحاب النظرية البيولوجية (الوضعية) فهم جميعاً يتفقون على أن المجرمين يولدون بصفات وراثية دامغة كالنقائض الجسمية والضعف العقلى وتدل على أن قدرهم يحتم عليهم الإجرام مما عرض تلك الأفكار لكثير من النقد.

ب ـ *الإجرام نتيجة إختلال الغدد الصماء*

لقد ربط بعض العلماء والباحثين بين اختلال الغدد الصماء والاندفاع نحو ارتكاب جريمة معينة كالقتل والسرقة أو الخطف أو الاغتصاب أو غير ذلك من الجرائم، لذا فقد اعتقد الكثيرون فى ميدان الغدد الصماء أن الإجرام ناجم عن اختلال فى وظائف غدة أو أكثر منها، وهذا الاختلال يؤدى إلى

ارتباك فى نشاطها الذى يؤثر زيادة أو نقصا فى إفرازاتها، ويترتب على أنواع من هذا الارتباك فى النشاط انحرافات فى السلوك[١٢].

جـ- الإجرام نتيجة صبغيات [كروموسومات] الذكورة والأنوثة

من أحدث الاتجاهات المتعلقة بإرجاع أسباب الجريمة وعلاقتها إلى صفات تكوينية وراثية ما جاءت به نظرية الصبغيات [الكروموسومات] الخاصة بالذكورة والأنوثة وتغيير الصبغيات مثلها مثل نظريات التكوين جميعا ذات علاقة بالتكوينات العضوية غير العادية وتتحدد عناصر هذه النظرية فى الحقيقة العلمية التالية:-

أن هناك نوعان من الكروموسومات يتم بناء عليها تحديد جنس المولود وهما كروموسوم (x) الخاص بجنس الأنوثة و (y) الخاص بجنس الذكورة، ومع ذلك فإن كروموسوم الذكر يتكون من شقين س،ص (x y) فى حين يتحدد كروموسوم الأنثى فى س (x) فقط. لاحظ بعض الباحثين فى عام ١٩٦١م وجود ظاهرة غير عادية لدى بعض الذكور الجناة وغير الجناة والتى تشير إلى وجود كروموسوم ذكر زائد لديهم، إذ بدلا من أن يكون لديهم (س،ص) فقط كان لهؤلاء (س ص ص) أى بزيادة كروموسوم (ص) عما هو طبيعى، وأنه قد توصلت دراسة قامت بها جيكوبس عام ١٩٦٥م أنه بناء على الحالات التى درستها ومساعدوها عن المنحرفين بلغت فى إجمالها عدد (١٩٧) حالة، تبين أنه يوجد من بينهم عدد لا بأس به ممن يتصفون بهذه الخاصية الشاذة وبالتالى تشير الدراسات المتعلقة بهذه الظاهرة أن من تتوفر لديهم هذه الخاصية إنما يتميزون بمواصفات مزاجية غير عادية منها

الأنطوائيـة، كمـا يغلـب عليـهم أن يكونـوا غـير اجتمـاعيين عنيفـى الطبـع عدوانيين(١٣).

لكن مما يؤخذ على هذه النظرية إنها لم تتحر آثار البيئة أو العوامل الاجتماعية التى تكون قد أسهمت فى ظاهرة الجريمة أو السلوك الانحرافـى لدى العينات التى قامت بدراستها وأيضا إنها لم تحاول إجراء أية مقارنـات عن نسبة الجريمة واتجاهاتها فى مختلف المجتمعات والثقافات. كما إنــها لم تحدد الكيفيــة التـى لم يتـم بـها ارتكـاب السـلوك الإجرامـى مـن خـلال الكروموسومات كما قامت النظرية باستخدام عبارات وألفـاظ عامـة فضفاضـة وتولت الربط بينهما بكيفية عشوائية لا علاقة لها بالمنهجيـة العلميـة التـى تدعيها ولا بالواقع الحى.

ثالثا: النظرية النفسية

إنه فى إطار علم النفس، وعلم النفس الاجتمـاعى والتحليـل النفسـى انطلقـت النظريـة النفسـية مـن الفكـرة القائلــة بـأن السـلوك الانحرافـى (والجريمـة) يتميـز بأنــه غـير عقلانـى وأن ثمـة عوامــل أو قــوى غامضــة (لاشعورية) تتحكم فيه فى نفس الوقت الذى لا تكون فيــه قابلـة لأن تضبـط بواسطة الفاعل.

وقـد أجريـت العديـد مـن الدراسـات الميدانيـة فـى مجـال الجريمـة والجنوح من أجل تحديد عناصر الشخصية الإجرامية وما يميزها عن عنـاصر الشخصيـة السـوية هـذا مـن ناحيـة، ومـن ناحيـة أخـرى، تحديـد عنـاصر

الشخصية التى يتحدد بناء عليها الاختلاف والتباين بين شخصية إجرامية أخرى. (الاختلاف فى نوع الجريمة أو كمها مع الاستعانة بغير ذلك من المتغيرات كالعمر والجنس والحرفة والتعليم والأسرة والبيئة وهكذا). وقد رأى بعض الباحثين من خلال البحوث والدراسات الميدانية وجود ارتباط إيجابى بين صفات الشخصية وبين الجريمة مثل صفات الاندماج، والتهور، والشعور بالإحباط، والفشل، والعدوانية والانطوائية والشعور بالذنب والتشاؤم، وعدم الثقة بالذات وعدم الثقة فى الآخرين، والميل إلى الهدم وحب العنف والتخريب، والنزوع إلى الشك والارتياب والنزوع إلى توجيه اللوم والعدوانية وغير ذلك من الصفات.

لكن يرى باحثون آخرون إنكار العلاقة بين صفات وميول واستعدادات الشخصية وبين النزوع إلى الجريمة مؤكدين على أن صفات شخصية المجرم أو الجانح لا تختلف فى النوع ولا فى النسبة عنها لدى غير الجانحين أو لدى الجمهور خارج المؤسسات العلاجية أو العقابية وبالتالى فإنه لا يمكن اعتبار عناصر الشخصية أو استعدادات وميول الفرد ذات تأثير مباشر أو حتى غير مباشر فى ارتكاب السلوك الإجرامى دون تمييز، إذ فى حالة وجود أية علاقة يصبح من المحتمل أن ترتبط هذه العلاقة بنوع محدد من أنواع الجرائم كجرائم العنف مثلا أو الجرائم ضد الأشخاص أو الجرائم الجنسية أو الجرائم ضد الأموال والأشياء[١٤].

وعلى هذا تتضمن النظرية النفسية عدة اتجاهات متباينة وكل اتجاه

منها يعــزو الإجـرام والسـلوك الانحرافـى إلى عـامل نفسـى رئيسـى يجعلـه مسئولا عن السلوك الانحرافى داخل المجتمع، ومعنى كون العامل نفسيا هو أن يكون من فعل النفس التى تختل أو تتأثر بذاتها من ذاتها وليس باختلال وظائف أحد أعضاء الجسم أو تكـون مكتسـبة نتيجـة حـوادث تـترك آثارهـا فيها، وهذا ما سوف نلقى الضوء عليه:-

١- الإجرام نتيجة الصراع النفسى والشعور بالحرمان

يمثل هذا الاتجاه أكثر الاتجاهات النفسية انتشارا وأشدها وقعا فـى النفوس، ذلك الاتجاه القائم على التحليل النفسى الذى ينشب بـين مكونـات الشخصية ويؤدى إلى اختلالها، ذلك أن الشخصية من وجهة نظـر سـيجموند فرويد عبارة عن بناء نفسى يتكون من ثلاثة أقسام هى:-

أ- الهو id تتكون من كل ما هو موروث منـذ الـولادة بمـا فـى ذلك الغرائـز ويطلق فرويد على الهو أسم الواقع النفسـى الحقيقـى لأنـه يمثـل الخـبرة الذاتيـة للعـالم الداخلـى ولا تتوافــر لــه معرفــة بــالواقع الموضوعــى، ويقـع الهـو فـى منطقـة الـلا شـعور وهــو يدفــع الإنســان دائمــا إلى أن يسلك ما يشبع غرائزه ويحقق له اللذة ويبعده عن الألم. ولكى يحقق الهو هدفـه فـى تجنـب الألم وتحقيـق اللـذة فإنـه يقـوم بعملتـين همـا الفعـل المنعكس والعمليات الأولية والأفعال المنعكسة كالعطس والغمز بالعين أمـا لعمليات الأولية فإنها تتضمن رجعا سـلوكيا أكـثر تعقيـدا حيـث تحـاول تفريغ التوتر بتكوين صورة لموضوع من شأنه أن يزيل التوتر ويطلق على

هـذه الصورة تحقيق الرغبة.

ألانا Ego الذى يخرج إلى الوجود لأن حاجات الكائن الحى تتطلب ذلك فالشخص الجائع عليه أن يبحث عن الطعام وأن يحصل عليه وأن يأكله حتى يستطيع التخلص من التوتر الناتج عن الجوع ومعنى ذلك أن الفرق الأساسى بين ألانا والهو فى أن الهو لا يعرف إلا الواقع الذاتى للعقل على حين يفرق ألانا بين الأشياء التى توجد فى العقل والأشياء التى توجد فى العالم الخارجى من خلال عملية التمييز والإدراك.

ألانا الأعلىSuper Ego وهو المثل الداخلى للقيم التقليدية للمجتمع وهو الجزء الأخلاقى للشخصية تمثل ما هو مثالى وليس ما هو واقعى وبتكوينه يحل الضبط الذاتى محل الضبط الأسرى أو الوالدى، وعلى هذا يمكن القول بأن الهو يمثل المكون البيولوجى الحيوى للشخصية بينما ينظر إلى ألانا بوصفه المكون النفسى للشخصية فى حين يمثل ألانا الأعلى المكون الاجتماعى للشخصية[١٥].

وفى إطار هذا التنظير النفسى الفرويدى يحدث الانحراف أو الجريمة عندما يزداد الصراع بين مكونات الجهاز النفسى للفرد من ناحية أو عندما يزداد الجمود والتزمت والنمطية لدى ألانا الأعلى أو عندما تنشط وتسيطر دوافع وغرائز الهو على الفرد أو عندما تختل ألانا فى رؤيتها وإدراكها للواقع ومتطلباته.

ويعد وليم هيلى Healy العالم الأمريكى رائد الباحثين الذين

اتجهوا هذا الاتجاه وأكد إلى أن الدوافع الأساسية إلى الإجرام مستترة ومدفونة فى اللا شعور ولا يمكن الكشف عنها إلا بالتحليل النفسى. فالطفل فى نظره يمر بمراحل يتقمص خلالها عناصر العالم الخارجى فى شخصه أو جسمه، ويسقط رغبات ملحة داخلية غير مرغوب فيها على العالم الخارجى. وفى هذه المراحل يتصور ويفكر وفق رغباته هو وليس وفق الحقائق الموضوعية.

ومن أنصار هذا الاتجاه كيت فريد لاندر **Friedlander** التى ترى بأن الإجرام نتيجة الصراع النفسى والاضطرابات العاطفية والتى لا تعتقد بأن الاضطرابات النفسية أساس الإجرام فحسب بل أنها أيضا تؤمن بإمكان علاجهم بالتحليل النفسى[١٦] كما يركز أنصار هذا الاتجاه إلى فكرة أساسية هى أن خبرات الطفولة المبكرة لها تأثير كبير على سلوك الراشد خصوصا نحو اتجاهاته الانحرافية ومثال ذلك أن الحاجة المبكرة التى لم تشبع كالحاجة إلى الطعام، أو الاهتمام أو الحب يمكن أن تؤدى إلى وجود ميل قهرى يستمر مع صاحبه مدى الحياة ويدفعه نحو تحقيق (أو المبالغة فى تحقيق) ما حرم منه أو اكتساب ما افتقده فى طفولته المبكرة، ويحدث ذلك سواء بطريقة واقعية أو رمزية، ولذلك فالإحباطات المبكرة للحاجات الأساسية يمكن أن تؤدى إلى اتجاهات عدوانية نحو المجتمع بأسره[١٧].

وهكذا يتضح أن نظرية التحليل النفسى تبين العلاقة بين المنوعات والمحرمات Taboo من ناحية وبين الرغبة من ناحية أخرى، ذلك أن كل

تحريم إنما يخفى وراءه رغبة، وتفسر هذه العبارة معنى الجريمة، كما تشير إلى تعريف وتحديد معنى القانون وإلى أهم العوامل والعلاقات الاجتماعية والنفسية التى أدت على تطوره، كما توضح فكرة العلاقات المحرمة فى المجتمع، وخاصة ما يتعلق منها بالعلاقات الجنسية والعاطفية والتى تمثل إحدى أسباب ظهور الاضطرابات النفسية والعصبية Neurosis لدى الفرد وما تؤدى إليه هذه الاضطرابات من أنماط سلوكية منحرفة.

ومما قدمته أيضا نظرية التحليل النفسى فكرة شعور الإنسان بالذنب والإثم (سواء عقدت أوديب أم لا) وعلاقة ذلك بالجريمة،وبصدد علاقة الجريمة بالشعور بالإثم فتشير نظرية التحليل النفسى إلى أن الفرد حين يشعر بالإثم بدرجة لا يمكن معها احتماله، وحين يرى أن اعترافه بذنبه ونيله للعقاب سيؤدى به إلى الطمأنينة والراحة النفسية فإنه سيرتكب الجريمة حتى يكتشف المسئولون أمره وينال العقاب الذى يرجعه إلى حالة التوازن من جديد، وبالتالى فإن أحد أسباب العود إلى الجريمة إنما يرجع إلى هذه العلاقة السببية، ومن خلال هذه العلاقة تتبين أسباب رفض نظرية التحليل النفسى لفكرة العقاب حيث أنه من آثاره تشجيع الفرد على ارتكاب الجريمة حتى يكتشف أمره وينال جزاءه، ومن ناحية أخرى فإنه من خلال شعور الفرد أو من خلال احتجاجه بأن العقاب الذى يناله يشكل مظلمة لأنه يزيد عما يستحقه مقابل جريمته فإن ذلك قد يؤدى به إلى ارتكاب الجريمة من جديد،كما ترى النظرية بأنه حين يمثل العقاب مقابلا وثمنا يتم من خلاله محو آثار الجريمة مما يؤدى إلى الراحة النفسية فإنه بالتالى قد يشجع الفرد على ارتكاب الجريمة مرارا وتكرارا من منطلق أنه حين

يرتكب الجريمة فإنه يدفع كذلك مقابلا لها، وبالتالى يقوم بتصفية ديونه للمجتمع أولا بأول.

وعلى هذا فقد وضعت نظرية التحليل النفسى بناء معادلة جديدة مفادها أن الشعور بالإثم والذنب يؤدى بدوره إلى الجريمة، ومن ثم العقاب وهكذا[١٨].

وبالرغم من استخدام نظرية التحليل النفسى تفسيرات علمية معقدة وغير واضحة أحيانا إلا أنها قد أسهمت فى تفسير الجريمة والسلوك الانحرافى من خلال الدوافع والأسباب النفسية والمؤدية إلى ارتكاب الجريمة كما اسهمت نظرية التحليل النفسى فى تحديد التزامات الفرد نحو نفسه ونحو مجتمعه.

٢- الإجرام والعدوان الناجم عن الإحباط

يرى أنصار هذه النظرية – التى انبثقت عن أعمال فرويد ونقحها دولارد **Dollard** وآخرون معه – أن الإحباط **Frustration** يؤدى فى غالب الأحيان إلى الجريمة والعدوان **Aggression** وأن العدوان ينجم عن الإحباط. ثم أكدت هذه النظرية أنه إذا فسر كل من الإحباط والعدوان بشكل واضح يمكن أن تستخدم فى تفسير كل نمط من أنماط السلوك الانحرافى وقد يكون مصدر الإحباط كامنا فى الشخصية ذاتها أو فى البيئة، وتعتمد قوة الإحباط على قوة الحاجات أو الرغبات أو الدوافع التى تبحث عن تحقيق أهداف معينة، وكلما تغيرت قوة الإحباط أو شدته أدى ذلك إلى تغير فى شدة الدافع إلى العدوان، أما عن الطريقة التى يعبر بها الإحباط عن ذاته،

والموضوع الذى يوجه إليه أو يجد فيه متنفسا، فتلك أمور تتوقف على الضوابط القائمة فى تلك اللحظة وإذا كانت الضوابط قوية بدرجة كافية وقادرة على منع التعبير عن العدوان، فسوف يوجه ضد الذات (ضد الشخصية ذاتها) أما إذا وجدت إلى الخارج فقد يكون موضوعه هو نفس مصدر العدوان أو يكون شخصى أو شئ آخر يسقط عليه الفرد عدوانه وقد أضاف الأطباء النفسانيون وعلماء النفس إلى نظرية الإحباط والعدوان كثير من الأمور ولذلك فإن دراسة كل من هنرى وشورت للانتحار والقتل لها أهميتها الخاصة فى هذا الصدد لأنها توضح استخدام العديد من علماء الاجتماع لنظرية الإحباط والعدوان، عند محاولة تفسير المشكلة السوسيولوجية المتمثلة فى تفسيرهم لاختلاف معدلات الانتحار والقتل بين الفئات الاجتماعية المختلفة وخلال الزمن، حيث ذهب هذان الباحثان إلى أن الانتحار والقتل سلوكان ينتجان عن الإحباط، فالعدوان الانتحارى موجه ضد الذات والقتل موجه ضد الآخرين، ومن ثم فإن المفارقات فى الانتحار والقتل داخل أوضاع وفئات مختلفة فى إحدى الأنساق الاجتماعية تعتمد على ما يلى :-

(أ) شدة الإحباط المرتبط بهذه الأوضاع الاجتماعية.

(ب) العوامل التى ترتبط بهذه الأوضاع وتحدد اتجاه العدوان الناجم عنها.

وقد استخدم الباحثان "مجال العمل" كمؤشر لشدة الإحباط وذهبا إلى أن اتجاه العدوان يتحدد بواسطة (قوة نسق العلاقات) أى الدرجة التى يتقيد

عندها الفاعل في سلوكه بواسطة علاقاته بالآخرين، فكلما عظم هذا القيد الخارجي أصبح من اليسير أمام الفاعل أن يلقى اللوم على المصادر الخارجية عن ذاته والمسببة لإحباطه، وأن يبرر التعبير عن عدوانيته ضد العالم الخارجي والعكس صحيح أي أن هناك علاقة طردية بين القتل وقوة نسق العلاقة، وعلاقة عكسية بين الانتحار وقوة هذا النسق(١٩).

٣- الإجرام نتيجة طاقة غريزية زائدة عن الحد

حيث يرى سيرل بيرت عالم النفسي الإنجليزي أن السلوك الإجرامي ناجم عن المظاهر الطبيعية غير المقيدة للدوافع الغريزية أي الدوافع الفطرية العامة، ومن وجهة نظره، تعد الأشكال المختلفة للجناح كالسرقة والاعتداء بالضرب أو الجرح والجرائم الجنسية تعبير عن غرائز أي دوافع فطرية عامة معينة، قوية في طاقتها شديدة فيما تحدثه من انفعالات، إلى درجة زائدة عن المعتاد، وبمعنى أكثر تحديدا فإن السلوك الإجرامي أو الخروج على القانون هو في حقيقته رد فعل انفعالي من الفرد كنتيجة لدوافع فطرية عامة ورغبات عنيفة خاصة تحتاج إلى الإشباع بل إنها تلح عليه إلحاحا يجعل الأفراد الواقعيين تحت وطأتها الشديدة في حالة من التوتر المشوب بالقلق الناجم من الضغط الحادث من التوتر ذاته، والخوف من الإخفاق في إشباعه، ومن الآثار المجهولة التي سوف يحدثها الإشباع في حالة تحقيقه، ويتضمن ذلك موقف تتكامل فيه عناصر ثلاثة هي:-

- الدافع ومدى قوته.
- والوسائل الميسرة لإشباعه سواء كانت عادية أو شاذة.

- والحالة الانفعالية ومدى شدتها.

فقوة الدافع والحاحه تزيد من فرص الخروج على القانون وأوضح مثال على ذلك الدافع الجنسى الذى يكون قويا شديد الإلحاح عند الشباب الذى ترتفع فيه نسبة الاغتصاب وبخاصة فى سن الثالثة والعشرين.

هذا فضلا عن أن قوة الدافع تتأثر بمدى الإشباع السابق عليه فطول فترة الحرمان تزيد قوة الدافع لدى الفرد، لأن الحاجة إلى الإشباع تختزن فتولد توترا وقلقا يزيدان من قوة الدافع، ولذلك يلاحظ أن المراهقين عادة أضعف مقاومة لموضوعات الإغراء ووسائله بسبب قوة الدوافع الكامنة فى أنفسهم.

ويتفق مع هذا الاتجاه النفسى القول بوجود استعداد سابق للإجرام كامن فى التكوين النفسى لبعض الأفراد يؤثر فى إرادتهم فيجعلها إجرامية النزوع، وقد يتضافر الاستعداد للإجرام مع عوامل خارجية شديدة الأثر كالإغراء الجنسى المستمر أو مع عوامل داخلية قوية الوطأة كزيادة الطاقة الجنسية وشدة وطأتها على الفرد، فتكون النتيجة فى الحالتين سلب إرادته وهذا اعتبار يركز الدفاع عليه الآن فى كثير من الدعاوى التى تنظر أمام المحاكم بأمل تخفيف الأحكام[٢٠].

واستنادا على هذا فرق بعض الدارسين بين المنحرفين بطبيعتهم أى الذين تحددت شخصياتهم المنحرفة منذ المرحلة الفمية والمدمنيين أو المنحرفين المستجيبين وهم الذين تعتبر شخصياتهم سوية ومتكاملة ولكنهم ينحرفون استجابة لضغط خارجي.

وبـهذا يتضح من التحليل السابق للنظرية النفسية والاتجاهات المتباينة لها يلاحظ أن العوامل النفسية التى تركز عليها بوصفها أسبابا أساسية للجريمة والسلوك الانحرافى أو الخروج على القانون، لا تنشط بمفردها لكى تحدث النتائج أو الآثار الإجرامية وإنما لابد أن تتفاعل مع عوامل أخرى مصدرها الحياة الاجتماعية.

وبالتالى تكون العمليات النشطة من هذا التفاعل الذى يأخذ مجراه فى ظروف معينة هى المسئولة بشكل أساسى عن السلوك الانحرافى، لذا قررت النظرية النفسية فى نهاية تاريخها أن الاضطرابات النفسية والعاطفية تأتى نتيجة للاتصال أو التفاعل الاجتماعى[٢١] أكثر من كونها نتيجة للوراثة الطبيعية ومن ثم اهتم كثير من علماء النفس بدراسة شخصيات المجرمين وهم موجهون بقضية أساسية مفادها أن سلوك الفرد عبارة عن استجابة للموقف **Situation** وأنه ليس للموقف من أهمية إلا من خلال شخصية الفرد التى تفسره وتحدده، وبذلك ربطت النظرية النفسية بوضوح بين الجوانب الاجتماعية للجريمة وربطتها وظيفيا بشخصية المجرم ونفسيته.

ومن هذا المنطلق نجد أن الغالبية من علماء النفس والتحليل النفسى وكذلك علماء الجريمة والاجتماع يؤكدون على عدم جدوى تعميم مفهوم الدافع لارتكاب الجريمة إذا، أن كان ذلك إنما يختلف من شخص إلى آخر، كما يختلف لدى نفس الفرد من حالة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر.

رابعا: النظرية الاجتماعية

تعتبر النظرية الاجتماعية وليدة القرن العشرين ،تركز دراستها على البيئة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية وأثارها على البنيـة والتنظيم الاجتماعى والتفكك الاجتماعى وثقافة المجتمع،انطلاقا من تعريف الجريمة الذى يشمل على ثلاثة عناصر أساسية هى:-

أ- فعل والذى يتضمن السلوك أو الامتناع عن القيام بواجب معين.

ب- وفاعل الذى يتخذ الفعل صفة الجريمة كأن يكون شخصا أو جماعة

ج- وردود الفعل الاجتماعية التى تصاحب عادة الفعل الانحرافى أو الجريمة.

والنظرية الاجتماعية تتبنى العامل الثالث وهو ردود الفعل الاجتماعية بالدرجة الأولى لأنها ترى أن الجريمة تعتبر وليدة المجتمع والتنظيم الاجتماعى الذى يحتويه، حيث أكد اميل دوركايم على ارتباط الجريمة بالمجتمع ارتباطا لامناص عنه والذى يعنى أن الظروف الاجتماعية هى المسببة للجريمة كما يرى ادوين سندرلاند أن الجريمة تعتبر نتاج البيئة ومنطقة السكن ورفقاء اللعب بها.

ووفقا لذلك تشتمل النظريات الاجتماعية فى تفسير السلوك الانحرافى والجريمة على نظريات كثيرة ومتنوعة، وسنتناول أهم تلك النظريات وهى:

(١) نظرية اللامعيارية أو الانومى.

(٢) نظرية الثقافة الفرعية والجريمة.

(٣) النظرية الايكولوجية والجريمة.

(٤) نظرية التقليد والمحاكاة للجريمة.

(٥) نظرية المخالطة الفارقـــــــة.

(٦) نظرية الوصم أو رد الفعل الاجتماعى.

من خلال كتابات روادها والعناصر التى تركز عليها على النحو التالى:-

١- نظرية اللامعيارية أو الانومى Anomie

يمثل مفهوم اللامعيارية مفهوما أساسيا فى التفسـير السوسـيولوجى للانحراف وهو مشتق من الكلمة اليونانيـة Anomos أى انعـدام القـانون وفقدان القدرة على الانضباط وانعدام الشكل أو النموذج وانعدام الأخلاق[٢٢].

وبالتالى فالمعنى الحرفى للمصطلح هو بلا معايير، ولكن جرت العادة على الأكثر باستخدامه ليعنى حالة من حـالات المجتمـع تنطـوى علـى عـدم اتفاق جوهرى بين أفراده علـى معايـير ملائمـة، وحـين تجمـع جماعـة مـن الناس على عدم الاتفاق فيما بينهم على اتباع معايير ملائمة فلا يمكن للمـرء أن يعتبرهم مجتمعا، وتقع على عـاتق دوركـايم ومـيرتون مسـئولية صياغـة الاتجاهين الرئيسين فى دراسة فقدان المعايير.

ويرى دوركايم Durkheim أن فقدان المعايير فى المجتمع يحصـل نتيجة لعدم اكتمال التحول من التضامن الآلى إلى التضامن العضوى، وحينئـذ يكون التقدم فى تقسيم العمل فى المجتمع قد تحقق بأسرع من تحقـق التقدم

فى الأســاس الأخلاقــى لهـذا التقسـيم. ومـن ثـم تكـون بعـض جوانـب هـذا المجتمع منظمة بطريقة غير كافية،وهنا يكون فقدان المعايير.

ويحمل دوركـايم فقـدان المعايـير المسـئولة عـن الأمـراض والأعـراض المرضيـة التـى تصيـب المجتمـع الحديـث، ففـى كتابـه الانتحـار Suicide (١٨٩٧) يعد الانتحار المرتبط بفقدان المعايير واحدا من بين أنمــاط الانتحـار الأربعة، فالناس حينما يهيمون على وجوههم وينفضون أيديهم عن المعايـير التى تحدد لهم ما هو جدير بالفعل وما هو جدير بالنضـال مـن أجلـه فإنـهم حينئذ يتحولون إلى ارتكـاب الانتحـار، وكلمـا صـار المجتمـع أكـثر فقدانـا للمعايـير زاد معـدل الانتحـار ويزيـد الانتحـار فـى المجتمعـات فـى كلتـا الحالتين الأزمة الاقتصادية وحالة الازدهـار الاقتصـادى وذلـك لأن كليتـهما تضع الناس فى مواقف جديدة حيث تكون معاييرهم القديمة قليلة الجدوى، وتصبح الحياة بلا غاية ويصير الانتحار أكثر ملاءمة. وأساس هــذه النظريـة عقيدة دوركايم المحافظة بأن السعادة الإنسانية والنظام الاجتماعي يعتمـدان على مستوى عال من التنظيم الاجتماعى الذى يمارسه المجتمـع وعلـى قيمـة الإجماع Consensus وبدون هذا تصبح الطبيعة الإنســانية موضوعـا لمـرض الطموح الذى لا نهاية له[٢٣].

وعلى هذا فاللامعيارية فى نظرية دوركايم تشير إلى حالـة اضطـراب يصيب النظام Order أو حالــة مـن انعـدام الانتظـام De-Regulation أو التسيب تنجم عن أزمات اقتصادية أو كوارث أسرية فى نفس الوقت الـذى

تؤدى فيه إلى الانحراف.

أو بمعنى آخر هى حالة تكون العلاقات فيها بين الأعضاء فى عملية تقسيم العمل غير منظمة أو غير متسقة فى اتصالها مع بعضها البعض، وفى استمرارها واعتمادها المتبادل ومن ثم تكشف هذه الحالة عن مظاهر انحرافية أى تكون مظهر للانحراف.

وفى هذا الإطار حدد دوركايم ثلاث مظاهر أساسية للامعيارية وهى:-

أ- اللامعيارية الاقتصادية

التى تعبر عن وجود علاقة بين الأزمات الاقتصادية وإحدى صور الانحراف، عندما أكد دوركايم إلى أن الأزمات الاقتصادية لها تأثير واضح ومتفاقم على الميل إلى الانتحار، ولكن إذا كانت الأزمات المالية تؤدى إلى ارتفاع حالات الانتحار، فإن ذلك لا يرجع إلى إنها تسبب الفقر والحرمان طالما أن أزمات الرخاء تكون لها نفس النتيجة وإنما يرجع ذلك إلى أنها مجرد أزمات أى اضطرابات فى النظام الجمعى **Collective Order** وأن كل اضطراب فى التوازن يعد دافعا إلى الموت الإرادى حتى وأن كان يحقق راحة أكبر وزيادة فى النشاط العام، وكلما احتلت الحاجة إلى إعادة التوافق، مكانها فى النظام الاجتماعى، وكانت خطيرة كان الناس أكثر نزوعا إلى التدمير الذاتى سواء كانت إعادة التوافق هذه مترتبة على نمو مفاجئ أو على كارثة غير متوقعة.

ويتوصل دوركايم من ذلك إلى نتيجة عامة تشير إلى أن الفقدان التام لعملية لتنظيم الذى يميز الظروف الاقتصادية للمجتمع الذى كان يعيش فيه يترك الباب مفتوحا لكل نوع من أنواع المخاطرة والانحراف.

ب ـ اللامعيارية الأسرية أو الزواجية

وهذا النوع من اللامعيارية يؤدى إلى حدوث الانتحار الذى يحدث بسبب حالات الطلاق أو الانفصال، وأن كان المطلقون أكثر ميلا للانتحار من الأرامل، ويمكن تفسير ذلك فى نظر دوركايم إلى أنه ذهب إلى أن تغير النظام الأخلاقى والأساس المادى الذى كان قائما أثناء الزواج له اعتبار معين فى تفسير هذه الحالة، ولكنه لا يفسرها على نحو كاف، لأن الترمل هو أيضا انهيار لوجود الزواج مثله مثل الطلاق، وعادة ما تكون له نتائج أكثر شقاء من الطلاق، لأنه لم يكن مرغوبا من جانب الزوج أو الزوجة.

بينما يعبر الطلاق فى الغالب – عن اتفاق بينهما على تحديد نهاية للعلاقة التى بينهما – ومع ذلك فالأشخاص المطلقون يقبلون على الانتحار بمقدار مرة ونصف مرة بالقياس إلى الأرامل، ولذلك فإن هذه الحالة لا ترجع إلى ظروفهم المتغيرة، وإنما يتعين ربطها بخاصية من خصائص المجتمع الزواجى وبطبيعة الزواج ذاته.

جـ – اللامعيارية فى تقسيم العمل

وإذا كانت هذه الظاهرة تنتج تضامنا اجتماعيا فى الظروف العادية أو المألوفة فهى تؤدى إلى نتائج عكسية أو مختلفة فى بعض الأحيان، ولذلك

فقد اهتم دوركايم بالبحث عن الأسباب التى تجعل هذه الظاهرة تنحرف عن حالتها الطبيعية وذلك لأن هذا يرجع إلى أن العلاقات بـين أعضاء المجتمع فى حالة لامعيارية[٢٤] لأنه كما يقول دوركايم حينما يحدث التحـولات فـى أى مجتمع من المجتمعات وبكيفية سـريعة مـن نمـط تقسيم العمـل الآلى إلى نمط تقسيم العمل العضوى فإنه لا تكفـى لاستيعاب الغالبيـة لهـذه الأوضـاع والعلاقات المستحدثة وفى وقت قصير لا يمكن معه سـن مـا تتطلبـه الأوضـاع الجديدة من قوانين وتشريعات تفى بغرض وضع الحـدود التـى تنظـم قواعـد السلوك والعلاقات الجديدة وتحديد الحقوق والواجبات المترتبة عليها فإن ما ينتج عن هـذه الأوضـاع مـن تفكك وانحـلال سـوف يـؤدى بالتـالى إلى حالـة الانومى أو اللامعيارية[٢٥].

ويعتبر التعديل الذى أجراه روبرت ميرتون Merton علـى مفـهوم الانومى عند دوركايم بمثابة نقطة تقدم فى تفسير السلوك الانحرافـى حيـث ارجع ميرتون أسباب الجريمة والسلوك الانحرافى فى مقالته التقليديـة عـن البنية الاجتماعية واللامعياريـة التـى صاغـها عـام (١٩٣٨م) إلى ردود فعـل الفرد وتكيفه مع الضغوطات التى تفرزها ثقافة مجتمعـه وتلـك المنبثقـة عـن البنية والتنظيم الاجتماعى. إلا أنه حين فسـر دوركـايم مفـهوم اللامعياريـة بأنه يمثل حدوث ضعف فى مقدرة المجتمع على تنظيم وضبط الكيفيـة التـى يتم بها تحقيق الرغبات وإشباع الغرائز والـنزوات الطبيعيـة لـدى مختلـف الأفراد، وفى هذا الصدد أثار ميرتون إلى إن أغلب هذه الرغبات والغرائز مما

يتطلب التحقيق والإشباع ليست بالضرورة رغبات وغرائز طبيعية وإنما هى عبارة عن إغراءات واستمالات تنتجها الثقافة السائدة وتتجسد المشكلة كما يوضحها ميرتون فى أن البنية الاجتماعية لبعض المجتمعات إنما تعتمد على وضع حدود أو حواجز أمام بعض فئات المجتمع تمنعها من تحقيق هذه الرغبات وتحد من إشباعها لهذه الغرائز أو تجعلها على الأقل صعبة المنال لدى جميع الأفراد والجماعات. وما يحدث حينئذ هو قيام بعض هذه البنيات الاجتماعية فسح المجال لبعض الفئات الاجتماعية لا تباع وسائل غير مشروعة فى تحقيق وإشباع ما تتطلب الثقافة تحقيقه وذلك حين لا يمكن تحقيق ذلك بالوسائل المشروعة[٢٦].

وهذا يعنى أن ميرتون قد استخدم مصطلح الانومى من خلال قضية عامة مفادها أن البناءات الاجتماعية تمارس ضغطا محددا على أشخاص معينين عندما لا يمتثل السلوك بصورة أو بأخرى ولكى يتقدم بهذه القضية فقد عقد تمييزا بين الغايات والوسائل فى أى مجتمع، ويقصد بالغايات الثقافية الأهداف المشروعة لجميع أعضاء المجتمع وتتكامل هذه الأهداف بدرجة كبيرة أو صغيرة كل مع الأخرى وتنظم فى نوع معين من هرم ترتيب القيم. أما الوسائل النظامية فهى الوسائل المتفق عليها للوصول إلى الأهداف الثقافية، وهنا يرى ميرتون أن الامتثال يحدث عندما يتفق على الأهداف الثقافية مع الوسائل النظامية[٢٧]. لكن السؤال الذى يطرح نفسه فى هذا الصدد.

- هو كيف يحدث الانحراف داخل المجتمعات البشرية؟

وهنا يشير ميرتون إلى أن الانحراف يمثل علاقة الفرد بمجتمعه وما تتخذه من مواقف تجاهه أو أنه يعتمد بالدرجة الأولى على تكيف الفرد مع الوسائل النظامية التى يفرضها المجتمع لتحقيق الأهداف الثقافية المرغوبة اجتماعيا.

ويتم التوافق (السلبى أو الإيجابى) من خلال اختيار واحد من خمسة مواقف أو بدائل هى:-

أسلوب التكيف	الأهداف الثقافية	الوسائل النظامية
١- الامتثال	+	+
٢- التجديد	+	-
٣- الطقوس	-	+
٤- الانسحابية	-	-
٥- الثورة	+	+
	-	-

"وتعنى الإشارات فى حالات الإيجاب (+) يدل على القبول وفى حالات السالب (-) تدل على الرفض. أما الإشارة المزدوجة فتعنى الرفض مع الاستعاضة بأهداف بديلة".

ويشير التنميط المقترح لميرتون لأنواع الاختيارات التى تتم بواسطة أناس يستغلون أوضاعا معينة فى البناء الاجتماعى، من خلال توضيح العلاقة بين وضع الفاعل فى البناء الاجتماعى، ونوع الضغط السائد فى وضع معين ونوع المجاراة والانحراف أو التوافق على النحو التالى:-

(١) الانحراف الابتكارى عن الوسائل Innovation

ويمثل هذا النوع من التكيف المنحرف فـى مسـايرة المبـدع للأهـداف الثقافية المحددة مع خروجه عن الوسائل التى تقرهـا الثقافـة، والمنحرفـون من هـذا النمـط يسـتنبطون وسـائل جديـدة لانتـهاك المعايـير ويعلمـون علـى استخدام الوسائل المنحرفة استخداما نافعا، ومن ثم يكون دور المنحرف هنـا ابتكار الوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف بغض النظر عن مشـروعيتها، وقـد سمى ميرتون هذا النمط من الانحراف بالتجديد أو الابتكار وذلـك لأن الفـرد يتكيف مع الوسائل غير المشروعة بهدف تحقيق النجاح.

(٢) الانحراف الطقوسى عن الأهداف Ritualism

يتحدد هذا النمط من الانحراف بمسايرة الوسائل النظامية المحـددة والفشل فى تحديد الأهـداف المقـررة وهـم فـى ذلـك يسـتمدون رضـاءهم مـن مسايرتهم للوسائل فى الوقت الذى يكونون فيه متحررين من ضغط الأهـداف المقررة اجتماعيا وبذلك يكون سلوكهم منحرفا نظـرا لتوقيـع مقاومتـهم عنـد مستويات معينـة بالنسـبة للأهـداف المقـررة وقـد اسمـاه مـيرتون بطقوسـية البيروقراطية الذين يتمسكون بشدة بالأساليب الروتينية.

(٣) الانحراف الانسحابى عن الوسائل والأهداف Retreatism

وهذا النمط الانحرافى يشير إلى مقاومة كـل مـن الأهـداف والوسـائل ورفضهما معا بمعنى أنه المنسحب **Retreatist** لا يشارك فى الإجماع علـى القيم المجتمعية، وبالتالى فالمنسحبون يفشلون لحد معين فى تحقيق التكيف

الاجتماعى، كما أنهم لا يبذلون أية جهود لسد تلك الفجوة بالوسائل الملائمة أو غير الملائمة، وقد أسمى ميرتون هذا النمط من الانحراف بالانسحابية ومن أمثال هؤلاء مدمنى الكحول والمخدرات وغير ذلك.

(٤) وأخيرا المتمردون والثوريون Rebellion

ويعكس نمط المتمردون بالنسبة لميرتون رفض كل من الأهداف والوسائل وتقديم بديل من البناء الاجتماعى تكون المستويات الثقافية للنجاح معروفة تماما، والواقع أن التمرد عند ميرتون بهذا المعنى لا يتضمن معنى الاستنكار الذى تناوله ماكس شلر، إذ أن نمط ميرتون فى إيجابية واضحة يترتب عليها أحداث تحولات وتبدلات فى المعايير الثقافية للنجاح[٢٨].

وعلى هذا يرى ميرتون أن اللامعيارية تحدث بشكل واضح عندما تؤكد الثقافة السائدة على أهداف محددة ولا يستطيع كثير من الأفراد المشاركين فيها الوصول إلى الوسائل المشروعة لتحقيق هذه الأهداف، فعلى سبيل المثال تتمسك الثقافة بأن كل أفراد المجتمع يجب أن يتعلموا فى حين أن الاقتصاد يؤكد أن الأفراد يجب أن يظلوا يعملون طوال ساعات الاستيقاظ لكى يستطيعوا أن يحيوا أو يعيشوا أحياء كما أن الدولة لا تزود المدارس بالكتب والمدرسين، فالنتيجة الطبيعية تتمثل فى سلب الأفراد القدرة على الوصول إلى أهداف التعليم.

وبالتالى يؤكد ميرتون على أن افتقاد التكامل بين الوسائل والأهداف الثقافية فى المجتمع سوف يؤدى إلى الانومى أو اللامعيارية[٢٩].

لذا فقد ذهب ميرتون أن تفسير كثير من الصور المختلفة من هذا السلوك المنحرف تنجم عن التفاوت أو عدم القدرة على تحقيق الأهداف بالوسائل المشروعة[٣٠]. وعلى هذا فقد وجد ميرتون علاقة متبادلة بين اللامعيارية والسلوك الانحرافى، وعندما قام بوصف هذه العلاقة أشار إلى أن بعض الأفراد يتعرضون أكثر من غيرهم لضغوط تظهر نتيجة الانفصال بين الأهداف والوسائل الفعالة لتحقيقها، ويرجع ذلك إلى إنهم يحتلون وضعا مهملا من الناحية الموضوعية داخل الجماعة بالإضافة إلى أن شخصياتهم تنفرد بخصائص معينة (كأن تعزز الظروف الأسرية الاستهداف للضغوط اللامعيارية) ومن ثم فهم يكونون أكثر عرضة للسلوك الانحرافى أو لانتهاك المعايير النظامية. معنى هذا أن السلوك الانحرافى لا يؤثر على الأفراد الذين تورطوا فيه فقط، بل ينسحب تأثيره على أفراد آخرين ممن يرتبطون بهؤلاء ارتباطا متبادلا فى النسق الاجتماعى، فوضوح السلوك الانحرافى " الناجح" يميل إلى التقليل من شرعية المعايير النظامية بالنسبة للآخرين بل وإلغاء هذه الشرعية بصفة نهائية.

وإذن فإن هذه العملية تؤدى إلى اتساع نطاق اللامعيارية والحيز الذى تشغله داخل النسق إلى درجة أن الآخرين الذين لم يظهروا فى البداية أى شكل من أشكال السلوك الانحرافى تجاه اللامعيارية البسيطة التى حدثت، يميلون إلى ارتكاب سلوك انحرافى كلما انتشرت اللامعيارية وتدعمت، وهذا يؤدى بدوره إلى خلق موقف لامعيارى أكثر حدة بالنسبة للذين كانوا يعتبرون أقل تعرضا للانحراف أو أقل استهدافا له فى النسق الاجتماعى،

وهكذا نظر ميرتون إلى كل من اللامعيارية والسلوك الانحرافى على أنه يمثل متغيرا مستقلا ومعتمدا فى نفس الوقت فى علاقته بالآخر، وأكد على وجـود تفاعل يتم فى عملية دينامية اجتماعية وثقافية لها نتائجها المدمرة بالنسـبة للبناء المعيارى مـا لم تستدع ميكانزمـات الضبـط المضـادة مـن أجـل أن تقـوم بدورها فى هذا الصدد، وهو دور يتمثل فـى التقليـل أو التخفيـف مـن حـدة الضغوط الناجمة عن التناقضـات بـين الأهـداف الثقافيـة والوسـائل المحـددة اجتماعيا لبلوغ تلك الأهداف(٣١).

وهكـذا يتضـح أن مـيرتون نظـر إلى انعـدام التكـامل بـين الأهـــداف الثقافية والمعايير النظامية فى المجتمع الأمريكى باعتبار أنه يمكن أن يتخذ مظهرين أساسيين وهما :-

الأول: التأكيد المبالغ فيه على الأهداف وإهمال الوسيلة المشروعة لبلوغـه أو التغاضى عن المعيار، وهذا المظهر يعكس حالة اللامعيارية.

الثانى: التأكيد المبالغ فيه على الوسائل النظامية فى نفس الوقت الذى يهمل فيه الهدف إهمالا تاما، وهـذا المظـهر يعكـس الإفـراط فـى الشـعائر الطقوسية، وفى مقابل ذلك نجـده يعـترف بـأن المظـهرين السـابقين يمثلان استجابتين فرديتين (وهما التجديد والطقوسية) تجاه الموقف اللامعيارى وهنا نلاحظ وجود خلط بين مسألتين مختلفتين وهما :-

أ- مظاهر انعدام التكامل بين الأهداف الثقافية والمعايير النظامية.

ب- الاستجابات الفردية تجاه حالة اللامعيارية.

وقد أدى هذا الخلط إلى خطأ كبير يتمثل فى النظر إلـى التجديـد

بطريقتين متنـاقضتين تمامـا، إذ تتمثـل الطريقـة الأولى فـى اعتبـاره ممـاثلا للامعيارية أو مطابقا لها.

بينما تتمثل الطريقة الثانية فى النظر إليه باعتبـاره رد فعـل فـردى أو استجابة توافقية فردية تجاه حالة اللامعيارية فى المجتمع.

كما صور ميرتون الشخص فى مخططه التصنيفى باعتباره سـلبيا فـى علاقته بالأنساق الثقافية، مع أن الواقع يشير إلى عكس ذلـك تمامـا، فعندمـا تفشل هذه الأنساق فى إشـباع الحاجـات الفرديـة داخـل بيئـة معينـة يمكـن الأشـخاص أن يقومـوا بتعديلـها أو تطويرهـا وأن يتخلصـوا مـــن المعتقـدات التقليدية، ومن الممارسات القديمة، بل إن الأمر قد يصل بهم إلى الحد الـذى يتمكنون عنده من تركيب أنساق اجتماعيـة جديـدة يسـتطيعون داخلـها مـن حماية أنفسهم من متطلبات النماذج الثقافية القديمة، وضمان الدعم لمتطلبات جديدة وهذا هو ما يحدث بالضبط فى الانحراف المنظم[٣٢].

كذلك فإذا كانت نظرية اللامعيارية تحـدد العلاقـة التـى تربـط بـين الجريمة والسلوك الانحرافـى مـن ناحيـة، وحالـة اللامعياريـة مـن ناحيـة أخرى، وتشير إلى عـدم التكـافؤ بـين الفرص المتاحـة (الوسـائل المشـروعة) وتحقيق الأهداف المرغوبة (أو مـا تعـانى منـه الطبقـات الدنيـا أو المضطـهدة اجتماعيا أو سياسيا كالأقليات) فكيف يمكن لنا شرح جرائـم الخاصـة (ذوى الياقـات البيضـاء White Coller وغيرهـا مـن الجرائـم التـــى يرتكبـــها الأشخاص والجماعات المنتمية إلى عصابات الإجرام ممن لا تحدد الثقافـة ولا

البنية الاجتماعية كم ونوع الوسائل المتاحة لها ولا تحرمهم هذه المجتمعات فرصة تكافؤ الفرص، بل حتى من الممكن أن يكون العكس هو الصحيح؟

فضلا عن غير ذلك من الانتقادات التى اعترف ميرتون بالبعض منها تتمثل فى إهمالها تفسير الجرائم غير الهادفة أو اللانفعية التى لا تهدف إلى تحقيق أية منفعة شخصية كالمخالفات التى يرتكبها البعض وخاصة المتعلقة منها بانحراف الأحداث وأيضا إهمالها للعوامل الاجتماعية — النفسية التى تحدد الاختيارات المتاحة (المواقف) أو المؤدية إليها[٣٣].

وبالرغم من كل هنا، فإن نظرية اللامعيارية فى تفسيرها للعوامل والأسباب المحيطة بالجريمة والسلوك الانحرافى فى إطار الأوضاع الاجتماعية فإنها قد ساعدت على فتح الباب أمام الباحثين والدارسين لتفسير العلاقات التى أصبحت توضح المعالم المسببة فى إحداث الجريمة واتجاهاتها فى بعض المجتمعات الإنسانية.

٢- نظرية الثقافة الفرعية والجريمة

تعرف الثقافة الفرعية **Sub-Culture** بشكل عام فى إطار الفكرة الجوهرية لنظرية الثقافة الفرعية إلى تكون الثقافة الفرعية كحل جمعى أو حل متجدد، للمشكلات الناجمة عن طموحات الأفراد المحبطة أو لوضعهم الغامض فى المجتمع الكبير.

وهكذا تكون الثقافات الفرعية كيانات متميزة عن الثقافة الأكبر (الأم) ولكنها تستعير رموزها وقيمها ومعتقداتها وبالتالى تستخدم مفهوم الثقافة الفرعية على نطاق واسع فى ميدان دراسة علم الاجتماع الانحراف،

كما يشيع بشكل خاص فى دراسات ثقافة الشباب(٣٤).

ويعتبر البرت كوهين Cohen أول من استخدم فكرة الثقافة الفرعية للجناح فى كتابة الشهير " الأولاد الجانحون Delinquent Boys (**)وذلك لتفسير أشكال معينة من الانحراف حيث استخدامها لكى تشير إلى طريقة معينة فى الحياة تعتبر تقليدا لدى عصابات Gangs من الشباب الذكور، وتمثل طريقة الحياة هذه انخراطا عاما فى المشكلات التى يشاركون فيها بسبب وضعهم فى بناء المجتمع، مثلما تظهر المشكلات العامة المرتبطة بالتكيف بالنسبة للمراهقين الذكور من أبناء الطبقة العاملة الذين يعيشون فى المدن والبلدان الكبيرة، من خلال مشكلات المكانة، حيث أن شباب الطبقة العاملة لا يمكن أن يتجنب الضغوط التى يواجهها وأحيانا يتسلم لها مثل تلك الضغوط التى تمارسها الأخلاق البروتستانتية فى المجتمع بحيث تركز على مجهود الفرد وإنجازاته أكثر من تركيزها على التضامن الاجتماعى، وغالبا ما تكون التنشئة الاجتماعية له موجهة ضد رغبته فى الانتماء إلى النظم التى تحكمها الطبقة الوسطى، ولهذا يخلق مشكلة التكيف التى تنخرط فيها الثقافة الفرعية للانحراف، ولهذه الثقافة الفرعية تجعل سلوكه الطبيعى متمثلا فى مخالفة معايير الطبقة الوسطى، وهكذا نظر كوهين إلى الثقافة الفرعية على أن لها عددا من الخصائص التى تحددها ليس فقط بتمييزها عن المجتمع الأوسع وإنما أيضا من حيث

(**)Cohen, A., Delinquent Boys. Routledge and Keg an Paul, London 1955.

صراعها معه، إن خصائص الثقافة الفرعية غالبا ما تكون غير نفعية، وسلبية، وحقودة، وتبدو العصابة سعيدة بتنوع الأشكال فى فترة زمنية وكما يذهب كوهين فإن هذا التنوع فى الجوانب بسبب عدم وجود الفتيات يجعل انحراف العصابة منحصرا فى السرقة وفى السلوك الخاطئ جنسيا[٣٥].

كما أن الثقافات الفرعية الانحرافية – كما أشار كوهن – تتكون حول مشكلات المكانة عند المراهقين وقد تناول بالوصف الإحباط بسبب المكانة الذى يستشعره شباب أسر الطبقة العاملة الذين تعلمهم المدرسة – فى أمريكا – أن يتطلعوا إلى قيم الطبقة الوسطى ولكنهم يجدون أنفسهم مع ذلك مربوطين إلى أبنية الفرص المتاحة لهم كأبناء طبقة عمالية لهذا يرى كوهن أن الفرد عندما يفتقر إلى الفرص الشرعية فإنه لا يستطيع إحراز المكانة إلا وسط ثقافة فرعية تتسم بأنها معارضة، ومعبرة عن نفسها، ومغرقة فى التعلق بالمتع واللذات والقيم غير النفعية، لذا ذهب والتر ميللر فى مقالته " ثقافة الطبقة الدنيا كبيئة منشئة لانحراف العصابات عام ١٩٥٨م، إلى أن جذور الثقافات الفرعية الانحرافية تكمن فى مختلف عناصر ثقافة الطبقة العمالية وإنها ليست مجرد رد فعل مجتمع الطبقة الوسطى فهى فى الحقيقة تأكيد صريح عن الهموم الأساسية لثقافة آبائهم[٣٦].

هذا وتتألف المجتمعات الكبيرة الحديثة من ثقافات فرعية متباينة، وجماعات مختلفة لكل منها طائفة من المعايير والقيم الخاصة بها،

التى لا تكتفى بتحديد السلوك الشرعى، وإنما ترسم أهداف الحياة ذاتها أيضا، والثقافات الفرعية شأنها شأن الثقافات العامة، تلقن الشخص ما يجب عليه أن يفعله، وما يمكن أن يقوم به، وما يتحتم إنجازه وما لا يجب القيام به، ولقد أشار كوهن إلى أن الثقافات الفرعية تظهر عادة فى المجتمع الذى يتميز بدرجة عالية من التباين، وذلك حينما يتفاعل عدد من الأشخاص لديهم مشكلات متماثلة.

كذلك كشفت بعض نتائج البحوث الاجتماعية عن وجود فروق واختلافات واضحة فى الأبنية المعيارية للثقافات الفرعية التى يمثلها أشخاص ينتمون إلى جماعات عمر مختلفة وطبقات اجتماعية ومهن متباينة، وجماعات دينية وعرقية عديدة، وأحياء ومناطق متفرقة وغير متماثلة، وبالإضافة إلى ذلك يمكننا أن نجد ثقافات فرعية محدودة – إلى حد كبير – بين عصابات المراهقين، والبغايا، ومدمنى الخمور، والمخدرات وممارس الجنسية المثلية والمجرمين المحترفين، بل إننا نستطيع أن نلحظ ثقافات فرعية تتميز بأنساق اجتماعية خاصة فى المؤسسات التى تعنى بعلاج هؤلاء المنحرفين كالسجون، وبالرغم من أن أغلب المجتمعات الكبيرة تنطوى على معايير اجتماعية متنوعة ومتعددة، إلا أن الأفراد لا يتوحدون إلا مع عدد قليل منها.

لكن الجدير بالذكر هنا هل الاحتكاك والاتصال الوثيق بالثقافة الفرعية المنحرفة لا يؤثر على جميع الأفراد بدرجة واحدة؟

وقد فسرت البحوث الاجتماعية ذلك فى حقيقتين هما :–

أ- إن الثقافة الفرعية ليست نسقاً مغلقاً علـى أعضائـه فالمناطق التـى تتميـز بمعدلات جناح عالية قد يخضع الأفراد فيها لمعايير أخرى.

ب- أن طبيعة تصور الفرد لذاته قد تبعده عن الارتباط بمعايير الانحـراف، ولقد أكدت بعـض الدراسـات الاجتماعيـة الحديثـة إلى أن تصـور الفـرد لذاته على نحو مثـالى قـد يمـارس عليـه ضغطـاً قويـاً، وقـد يلعـب هـذا التصور دوراً وقائياً فى المناطق التى تتميز بمعدلات جناح عاليــة، وفـى الواقع أن الفرد لا يكتسب هذا التصور الذاتــى مـن أسـرته فقـط بـل مـن المدرسة وجماعات الجيرة، أو الحى أيضاً(٣٧).

ومن الأمثلة علـى الثقافـات الفرعيـة للجريمـة والسـلوك الانحـرافـى ثقافة الطبقة الدنيـا فـى المجتمـع الأمريكـى التـى قـام والـترميلر **Miller** بتحديد أهم معالمها الأساسيـة:-

(١) **الاضطراب وإثارة الشغب** Trouble وهى التى تمثل فى بعض حـالات السلوك الخروج عن القانون والاحتكاك بالسلطات أو الهيئات الرسمية.

(٢) **الصرامة والخشونة** Toughness باعتبـار إنـها تقـوم علـى القـــوة الجسمية وانعدام العاطفــة ونـرى ميلـر أنـها ترجـع إلى الحقيقـة التـى مؤداها أن نسبة عالية من ذكور الطبقة الدنيا يقيمون فى منازل تحكمها النساء ويؤدى ذلك إلى غياب الصورة التقليدية للأب.

(٣) **الأناقة** Smart من حيث وجود فرد يعلو فوق الآخرين من النـاس مـن حيث مظهره.

(٤) **الإثارة** Excitement وقد توجد بصفة أساسية فى تعاطى الخمور والمغامرة المرتبطة بالجنس والعدوان بالرغم من أن هذه الأنواع من النشاط البديل مرتبطة بفترات من الهدوء وعدم النشاط.

(٥) **القدر** Fate ويبدو هذا فى الاعتماد على الحظ والتفاؤل حيث يشعر كثير من أفراد الطبقة الدنيا بأن حياتهم عرضة لمجموعة قوى تفوق سيطرتهم.

(٦) **الاستقلال** Autonomy ويرتبط بالتأكيد الواضح على عدم الاعتماد على الآخرين ظاهرياً وإن كان هناك اعتماد فيكون خفياً.

ولا شك أن الثقافة التى تدور حول هذه الخصائص الأساسية تسود الوسط الذى يتصل بانحراف العصابة(٣٨). وعلى هذا فارتكاب الجرائم بواسطة تحقيق الأهداف مباشرة، أو المثل التى تتعارض مع قيم هذا الوسط الثقافى للفاعل، حيث أن تراث الثقافة الفرعية للجريمة والسلوك الانحرافى ينصب الاهتمام فيه على مجموعة العمليات التى ينخرط الأشخاص بواسطتها فى بيئات تعليمية إجرامية، ويستعدون لأداء الأدوار الإجرامية(٣٩).

لكن الذى يهمنا فى هذه النظرية بالدرجة الأولى هو تحديد عناصر الثقافة الفرعية التى تتعارض والثقافة السائدة فى المجتمع الواحد، مما يؤدى إلى ظهور شكل أو آخر من أشكال الصراع وأثر ذلك على الجنوح والانحراف. وهنا يشير كل من كوهن وشورت بنظرية الثقافة الفرعية الجانحة التى من خلالها تتحدد المشاكل التى تمثل ردود الفعل الناجمة عن

محاولات التكيف داخل البيئة الاجتماعية، وأنماط الحلول المتبعة فى تفادى أو الحد من هذه المشاكل.

وقد تبين من معالجة موضوع الثقافات الفرعية باعتبارها سبب مباشر فى ظهور الجريمة، فإنها تتفق جميعاً على أن لهذه الثقافات قواعد للسلوك قد تختلف عن وحتى تتعارض مع تلك التى تؤمن بها وتتبعها غالبية أفراد المجتمع ممن ينتمون إلى الثقافة السائدة، ومع ذلك فإن هذه النظريات لا تتفق بشأن الأسباب المؤدية إلى حدوث ذلك.

أو بمعنى آخر هل تأخذ جميع الثقافات الفرعية شكلاً موحداً لقواعد سلوكية معينة، أم أن لكل منها قواعد سلوكية تختلف عن الأخرى - ولماذا؟ وهل تشكل هذه ردود فعل سلبية لما تحاول الثقافة السائدة أن تفرضه من أنماط وقواعد سلوكية، أما أنها عبارة عن نماذج سلوكية قد تبيحها الثقافة الفرعية أو حتى تفرضها أو تحث عليها؟

ويوضح البرت كوهن فى هذا الخصوص ذلك بقوله :-

بأن الطفل أو الحدث المنتمى إلى أية أقلية من الاقليات إنما يصبوا إلى تحقيق الغايات والأهداف التى تحددها الثقافة السائدة فى المجتمع، ومع ذلك فإنه لا يستطيع تحقيق أى شئ فيها بالوسائل التى تقررها هذه الثقافة. ذلك أن الحدث أو الطفل إنما يتفاعل ويزاول مختلف أنماط الأنشطة الحياتية اليومية من خلال المؤسسات الاجتماعية التى تشرف عليها الطبقة الوسطى فى المجتمع، والتى ينال عن طريقها لمختلف حقوقه حتى يضطر إلى التردد عليها، والرجوع إليها وإلى قواعدها وقوانينها حين تأديته لواجباته أو

مطالبته بحقوقه، كالمدرسة التى ينتمى مدرسوها والمشرفون عليها إلى الطبقة الوسطى التى تدين وتلتزم بثقافة هذه الطبقة وما تقرره من قواعد وأنماط سلوكية، تفرضها هذه المؤسسة بالتالى على الطفل والحدث من أى من هذه الثقافات كما تؤكد الثقافة السائدة على قيم النجاح وتحقيق الذات،

ولكن الحدث المنتمى إلى أى من الثقافات الفرعية قد ينال القسط الكافى من التعليم والتأهيل مما يزوده بالكفاءة والمقدرة مع أقرانه لتحقيق هذه الطموحات التى تحددها الثقافة السائدة، حيث أن ما يتوفر للمجتمع من كل منها هو قدر محدود. هذا بالإضافة إلى أن ثقافة بعض الاقليات، على العكس من ذلك وبناء على ما تحث عليه ثقافتها لا تقوم بتنشئة وتعليم وتأهيل الحدث للقيام بهذه الالتزامات بالوسائل المقررة والسليمة من أجل الحصول على المكاسب المرغوب فيها.

وإنما يتم لها ذلك بتنشئة أفرادها لتحقيق النجاح والمنافسة باستخدام الوسائل التى تميل إلى استعمال الشدة والعنف (العدوانية).

وحين تتعلق الأهداف والطموحات بقيم الثقافة السائدة فى المجتمع فإن المنتمين إلى الثقافات الفرعية يصبحون مضطرين إلى تبنى هذه القيم والعمل وفق الأطر التى تسمح بها، ومع ذلك فإن الإمكانيات المتاحة لهم والكفاءات المتوفرة لديهم مما يمكنهم من تحقيق ذلك تعتبر محدودة إلى درجة كبيرة ولذلك تكون النتيجة إصابة هذه الفئات بالفشل والإحباط مما يؤدى إلى أن الفئات المغلوبة على أمرها ستضطر التآزر مع بعضها البعض حين يمكن لها أن تتوافق وأن تقف صفا واحدا تكون لنفسها بذلك ثقافة

مستقلة عن الثقافة السائدة وتصبح أقلية ذات ثقافة فرعية ولكنها متحدة الأهداف، بحيث تضمن لنفسها البقاء والعيش فى مستويات غير تلك التى إرادتها لها الأغلبية.

ولذلك يقوم الحدث بارتكاب الأفعال الضارة والمؤذية من أجل إيلام الغير انتقاماً وتشفياً أو للتخلص من بعض ما يعانى منه من آلام الفشل والإحباط، ولا شك أن عنصر السلبية فى هذه الأفعال يتحدد فى اعتبار أن قيم الثقافة الفرعية الجانحة إنما تعارض وتقف على طرفى نقيض مع قيم الثقافة السائدة التى تحث على احترام القانون(٤٠) ومن ذلك يتضح أن نظرية الثقافة الفرعية لا تدعى الإجابة عن الكيفية التى تتم بها عملية الانحراف وإنما الإجابة عن أسباب ودوافع الجنوح والسلوك الانحرافى.

ولكن الجدير بالذكر أن نظرية الثقافة الفرعية قد تعرضت للنقد فى عدة نواحى من أهمها أنها تذهب إلى حد المبالغة فى تقدير الاختلافات والفروق (وبالتالى قد تبالغ فى تقدير التجانس الداخلى) بين الجماعات التى تتأسس تبعاً للعمر أو الطبقة الاجتماعية، ومن نقاط الضعف الشائعة فى دراسات الثقافة الفرعية إهمالها الواضح بجماعات النساء وغير البيض مع أن فكرة الثقافة الفرعية تنهض على إدراك الاختلاف عن الثقافة الأم الأساسية المسيطرة إلا أن تعددية أو تفتت الثقافة الحديثة أو ثقافة ما بعد الحداثة من شأنها أن تضعف أهمية ذلك المفهوم.

ولما كانت نظرية الثقافة الفرعية تستوعب بين جنباتها طائفة عريقة من المواقف والرؤى النظرية (التى ليست متسقة أو متناغمة مع بعضها البعض تمام الاتساق) فإنه يصبح من الصعب عليها صياغة أحكام وقضايا

قاطعة أو محددة كما رأى بعض الباحثين – مثل ستانلى كوهـن – أن نظريـة الثقافة الفرعية تصدر عن آراء منحازة ذات مواقف سياسية مسبقة كما أنـها ليست مقنعـة فـى النهايـة، وذلـك لأن تلـك الدراسـات التـى قـامت بـها لم تستهدف مخاطبة النوايا المعلنة للأشخاص "موضوع تلك الدراسات"[٤١].

كما أن هذه النظرية تقع فـى تنـاقض فـى بعـض فرضياتـها النظريـة حيث نلاحـظ أنـها تؤكـد فـى بعـض الأحيـان علـى اعتنـاق والـتزام الأفـراد (المنتمـين إلى ثقافـة فرعيـة منحرفـة) بقيـم الثقافـة السـائدة أو قيـم الطبقـة المتوسطة فى المجتمع، بينما يسعى هؤلاء الأفراد إلى تحقيق الأهـداف التـى تحددها وأحياناً نجد أنها تؤكد علـى مناهضـة الحـدث لهـذه الثقافـة حـين يعبر عن عدم احترامه بارتكابه أو عن طريق أفعاله المضادة لها.

٣- النظرية الايكولوجية والجريمة

لقد تأصلت هذه النظرية فى شيكاغو فى نهاية العقد الأول من القـرن العشرين وارتبطت بأسمـاء مثـل بـارك Park وتراسـر Thraser وشـو Shaus، ويطلق على هذه النظرية وكتابها اسم نظرية شيكاغو بسبب انتماء غالبيتـهم لجامعـة شـيكاغو، ومـن خـلال الدراسـات التـى قـاموا بأجرائـها ديموجرافياً وميدانياً، على مدينة شيكاغو الأمريكيـة، وتتمـيز هـذه المدينـة بالعديد من الخصائص الطبيعية – الديموجرافيـة، والاجتماعيـة – الثقافيـة التى قد لا يتوفر فى غيرها من المدن الأخرى، كما ترتفع فيها نسـبة الجريمـة والجنوح، وأيضا خطورة هذه الظاهرة، ومن خصائص هذه المدينة ما يلى:

- كبر حجم المدينة وارتفاع سكانها.
- ارتفاع معدل الهجرة واتصاف سكانها بالترحل وعدم الاستقرار.
- تعدد الجنسيات بالمدينة وتعدد الثقافات وتباينها.
- ارتفاع معدلات التصنيع بها.
- تعدد الأحياء الفقيرة وتهاوى المبانى والمرافق بها
- احتواء المدينة على مركز تجارى تحيط به أحياء سكنية فقيرة فى وسط المدينة.

ومن خلال ذلك اهتم الكتاب والباحثون بالعلاقة التى تربط فيما بين النظام الحضرى وبين القيم الأخلاقية المتأثرة بهذا النظام، وعلى وجه الخصوص الاهتمام بالعلاقة بين التحضر وبين التفكك الاجتماعى وما يؤدى إليه ذلك التفكك من انفصام يصيب الروابط والعلاقات الاجتماعية التى تتحكم فى نظام الضبط الاجتماعى ومن ثم الجريمة وانحراف السلوك واضطراد نسبتها[٤٢].

ولقد اتجه علماء الايكولوجية الاجتماعية على تقدم وتطوير نظرية النمو الحضرى التى تؤكد على التطور والنمو فى جزء معين من المدينة، ومثال ذلك أن روبرت بارك وزملائه لاحظوا نمو مدينة شيكاغو فى ضوء خمس مناطق هى:-

المنطقة التى تتمركز فيها الأعمال، ومنطقة التحول ومنطقة سكنى العمال والمنازل المشتركة، والمناطق التى تسكن فيها الأسر الواحدة، ثم أخيراً مناطق الضواحى، ولقد رأوا أن المدينة تطورت من خلال عملية التغير التى عبروا عنها بالغزو **Invasion** المتمثل فى السيطرة والنجاح

Succession حينما جاء السكان الجدد ورحلوا إليها وفى الأساس يعيش جميع سكان هذه البلدة حول المنطقة التى تتمركز فيها الأعمال، ولكن كلما تطورت المشروعات التجارية الجديدة يتحرك من هذه المنطقة الأثرياء المقيمون فيها، وهذا يؤدى إلى ارتفاع معدلات الإيجار، حيث ينجذب المهاجرون الفقراء ويضطر الحرفيون إلى الحركة أيضاً من منطقة تمركز الأعمال ويتجهون إلى استبدال أماكن أعمالهم حيث يتحركون عادة إلى الضواحى.

ويطلق علماء الايكولوجيا على هذه المناطق مسمى (المناطق الطبيعية) وعادة ما تتسم هذه المناطق (الضواحى) بأنها لا تخطط إنتاج النمو الفيزيقى للمدينة، كما تتسم من الناحية الثقافية بتجمع السكان من أجناس خاصة ودخول متشابهة. ولقد رأى شو وماكى Mckay أن تلك المناطق تعطى معدلاً عالياً من الانحراف السلوكى والجريمة وبالتالى تظل خاصية هذه المناطق على أنها مناطق انحراف مرحلة هامة فى تطور علم الإجرام Criminology [٤٣]. ويقودنا ذلك إلى التنظير الحضرى الذى تزعمه كلفر وشو Clifford & Shaw واتباعه نتيجة بحوثهم لظاهرة جناح الأحداث فى مدينة شيكاغو، ذلك التنظير الذى أطلق عليه اصطلاحاً مناطق الجناح فى المدينة والقائم على وجود ارتباط فى تلك المناطق المتخلفة ذات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدنية بين زيادة جناح الأحداث وجرائم الكبار من جهة، وانتشار مظاهر التخلف كازدحام السكان وسوء الأحوال السكنية، وتدنى القيم وانتشار ظاهرة التفكك الأسرى الناجمة عن وفاة أحد الوالدين والطلاق والهجر وقلة

الرعاية الأسرية للأطفال وسيادة نظام الضبط الاجتماعى المنحرف فى تنشئة الصغار فى كل من مجموعة الأسرة وجماعة الحى على السواء، وفى ذلك يقول شو " أن سلوك الجانح قد يكون جزء منه انعكاساً لصور الصراع الذى يدفعه إلى العصابة، وأن الجانحة قد تعكس صورة للحياة المفككة فى المجتمع المحلى، أو قد تعكس صورة لمجتمع محلى ينتظم حياته حول الأنماط الجانحة[٤٤].

وهنا يوضح – حسن الساعاتى – مناطق الجناح فى المدينة وذلك من خلال منطقتين متمايزتين أطلق على إحداهما اصطلاح مناطق التفريغ التى يولد الجانحون فيها وتتم عملية تنشئتهم الاجتماعية وفق الثقافة الفرعية السائدة فيها، وهى الثقافة الشعبية ضعيفة الضوابط الأخلاقية والرسمية والقانونية، وينتشر جنح الضرب والمروق من سلطة الوالدين، أما المناطق الأخرى فأطلق عليها مناطق الجذب وهى المناطق التجارية فى مركز الأعمال وفيما حولها من مناطق التحول. وتكثر فيها جنح السرقة والتسول التى تختفى وراء جميع أعقاب السجائر وبيع السلع البسيطة وعرض الألعاب البهلوانية، ويحظى هذا النوعان من مناطق الجناح بأعلى نسبة للأحداث الجانحين فى كل من مدينتى القاهرة والإسكندرية[٤٥].

وفى هذا الصدد يرى مارشال كلينارد **Clinard** أن الانتشار السريع للحياة الحضرية كأسلوب فى الحياة فى العالم المعاصر أدى إلى ارتفاع ملحوظ فى معدلات السلوك المنحرف ونحن نقصد بالحضرية هنا أسلوبا فى الحياة

يصاحبه عادة مجموعة من الخصائص كالفردية، والتغير الثقافى السريع والمادية المفرطة، والصراع الثقافى بالإضافة إلى الضعف المستمر فى الاتصال المباشر الوثيق، والانهيار فى وسائل الضبط الاجتماعى غير الرسمية، كما أدت الحضرية إلى أحداث تغيرات هائلة فى طبيعة العلاقات الاجتماعية فى مختلف إنحاء العالم، ومن أهم التغيرات أن المرأة الحضرية أصبحت تتمتع بقدر كبير من الاكتفاء الذاتى مطالبة بتحقيق مزيد من المساواة بالرجل كما أنها أضحت غير قانعة بالأدوار التقليدية فى الأسرة، ولقد أكد البعض إلى أن هذه الظروف لم تغير فقط عن طبيعة الحياة الأسرية بل أدت كذلك إلى زيادة معدلات الطلاق فى المناطق الحضرية، كما ذهب بعض آخر من الباحثين إلى أن الظروف الحضرية قد سببت للمسنين المعاناة من الهامشية والاغتراب نتيجة لفقدانهم مكانتهم وأدوارهم، تلك التى كانت تحقق لهم الشعور بالهيبة وبالتالى فإن الإحساس بعدم الرضا الذى يعانون منه قد ينشأ عن الصراع بين توقعات الأدوار التى يقومون بها، ومدى الإنجازات التى يمكن أن تحققها هذه الأدوار، وذلك بدوره ينعكس على بعض المشكلات العقلية التى يعانون منها[٤٦].

كما ظهر فى محيط الأسرة فى دول العالم الثالث ظواهر ذات تأثير كبير على الأطفال اتخذت أشكالاً متباينة من الضغط عليهم وإقلاقهم، وأخذت تظهر نتائجها فى صورة معينة أشدها العصاب والجناح والسلوك الانحرافى. فمثلاً عمل المرأة المتعلمة خارج بيتها، واهتمامها بعملها فى المحل الأول جعل الأطفال فى حالات كثيرة يشعرون بالحرمان من رعاية

الأم واهتمامها اللذين هما دليل الحب عندهم، واتجـاه الزوجـة المتعلمـة إلى تحديد نسلها، أدى إلى إنقـاص حجـم الأسـرة، وأصبـح الزوجـان فـى الأعـم الأغلب يكتفيان بطفل وطفلين، الأمر الـذى جعـل علاقاتـهما بـالوالدين جـد حساسة من حيث سرعة تأثرهـا وشـدة مـا يحـدث بـين الوالديـن مـن تـودد وتنافر، وقلقهما على هذه العلاقة خوفاً من أن تفتر أو تنفصم نتيجة الأخطاء التى يرتكبها كل منهما فى مرحلة التنشئة الاجتماعية الحساسـة الطويلـة، وفى واقع الأمر أن مشاعر الطفل فى الأسرة الصغيرة تختلف عنها فى الأسرة الكبيرة الحجم حيث يكون له أكثر من أخ وأخت حتى ولو كانوا جميعـاً مـن جنس واحد.

وقد كان عامل صغر حجم الأسـرة أخـذ يـبرز فـى مدينـة فيينـا فـى أواخر القرن التاسع عشر. أحد العوامـل التـى اسـهمت فـى انتشـار حـالات العصاب التى أخذ بعضها يعرض على فرويد وجعله من صياغـة نظريتـه فـى التحليل النفسى[٤٧].

أمـا الظـاهرة الأخـرى التـى انتشـرت وعملـت وتركـب آثارهـا علـى الأطفال فى محيط الأسرة فى العصر الحديث فهى ظاهرة سكنى الشقق سـواء اختياراً كما كان الحال فى بداية الأمر أم اضطراراً كما صار بعـد ذلـك عندمـا أصبحت الشقق هى النظام الشائع للسكن فى المدن فى أغلـب الـدول، وأطفـال الشقق بالمقارنة بأطفال المساكن المبنية كوحدات كالفيلات، وما شابهها مقيدو الحركة ومستهدفون للتوتر الناجم عن الشعور بضيق المكان وعدم السماح لهم بالانطلاق فى ممارسـة ألعابـهم، ويـزداد هـذا التوتـر عندمـا لا يجـابون إلى طلبهم الخروج للعب فى الشارع مع أقرانهم، وهـذه ظـاهرة بـارزة فـى أسـر الطبقات الوسطى الشديدة القلق على أطفالهما من التعرض لمخاطر اللعـب فـى

الشارع والاختلاط بأطفال الطبقات الدنيا، الذين ينشأون فى إطار ثقافة فرعية خاصة تختلف عن ثقافتهم، ويزيد هذه المشكلات الخاصة بالأطفال تعقيدا عدم وجود ملاعب عامة تحت إشراف متخصصين لهم، وعدم تكافؤ الموجود من دور الحضانة أو رياض الأطفال للقيام بنشئتهم بدلا من أسرهم بعض اليوم أثناء خروج الأمهات إلى العمل.

وهكذا يتضح أن هذه النظرية فى إطار ما قامت به من دراسات ميدانية لم تسع إلى إيجاد علاقة سببية بين المنطقة السكنية كمنطقة ايكولوجية طبيعية وبين الجريمة، وإنما تركزت اهتماماتها فى إيجاد علاقة سببية تربط فيما بين مختلف المتغيرات التى تحويها هذه المناطق – وخاصة منها الاجتماعية والاقتصادية وبين الجريمة. لذا فقد وجه عدد من الانتقادات إلى هذه النظرية يمكن إيجازها(٤٨) على النحو التالى: –

أ- أنها كثيرا ما تلجأ إلى التعميم.

ب- عدم توضيحها لما تستخدمه من مصطلحات إجرائية كالفقر والعزل والانفصال، وسوء الأحوال الاقتصادية والاتجاهات والميول وعدم الالتزام وخلافه.

جـ- عدم توضيحها للكيفية أو الخطوات والعمليات المرحلية التى تتم بها أو من خلالها واقعة الجريمة والسلوك الانحرافى.

٤- نظرية التقليد والمحاكاة لجبرائيل تارد

يمثل تارد أول منشئ لنظرية المحاكاة، حيث أهتم تارد بالعوامل الاجتماعية وأثرها فى تفهم عناصر السلوك بصفة عامة والسلوك الإجرامى بصفة خاصة.

ويقصد تارد بالمحاكاة تكرار – نموذج سلوكي، ويرى تارد أن اعتماد الحياة الاجتماعية اعتماداً كبيراً على المحاكاة هو السبب الرئيسي في إننا نستطيع أن ندرس هذه الحياة دراسة علمية، لأن الدراسة العلمية لا تنصب إلا على التكرارات أو التماثلات في مستوى الظواهر.

وقد حاول تارد أن يقف عند المحاكاة وقفة طويلة يصنفها إلى أنواعها المختلفة التي ذكر منها ثمانية أنواع أساسية هي:–

أ– المحاكاة على سبيل العرف.

ب– المحاكاة على سبيل البدع أو الموضة.

جـ– المحاكاة على سبيل التعاطف.

د– المحاكاة على سبيل الطاعة.

هـ– المحاكاة على سبيل الأمر.

و– المحاكاة على سبيل التربية

ر– المحاكاة الساذجة أو الآلية.

ح– المحاكاة القائمة على الروية والتدبر.

ويلاحظ من هذا السياق أن تارد لم يقصد بهذا حصراً شاملاً ودقيقاً لأنواع المحاكاة جميعاً، وربما قصد أن يشير إلى أكثر هذه الأنواع شيوعاً وارتباطاً بالواقع الاجتماعي. وقد تحدث تارد عن السرعة التي تنتشر بها المحاكاة فيقول أن الانتشار لا يتم دائماً بسرعة واحدة بل يتم بسرعة فيما يتعلق ببعض نماذج السلوك وببطء فيما يتعلق بنماذج أخرى إلا أنه يتم دائماً بخطوات منتظمة، تبين تحديد سرعة المحاكاة يتم على هيئة متوالية هندسية(*)

(*) والمتوالية الهندسية تعني أن أية قيمة من قيم هذه السرعة يمكن الحصول عليها بضرب القيمة السابقة عليها في عدد ثابت مثال ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢، الخ.

ويحكم المحاكاة نموذجين أساسيين هما:-

النموذج الأول: أن المحاكاة تمضى من داخل الإنسان إلى خارجه بمعنى أن محاكاة الأفكار تسبق محاكاة الوسائل إليها.

النموذج الآخر: أن المحاكاة تنتشر فى اتجاه الطريق الهابط ويتجلى هذا القانون فى أن النماذج تنتقل من الفئات العليا إلى الفئات الاجتماعية الدنيا(٤٩).

وبعد أن ألقينا الضوء على طبيعة المحاكاة وأنماطها والقوانين التى تحكمها كتب تارد عن أسباب ودوافع الجريمة والسلوك الانحرافى مؤكدا أن الإنسان لا يولد مجرما، وإنه لا يعتبر مجرما بالفطرة، وأنه يصبح كذلك فقط من خلال البيئة الاجتماعية التى يعيش فيها، ومن خلال تنشئته الاجتماعية ومعتقداته الثقافية وبمحاكاته للآخرين، وبالتالى فقد أشار تارد إلى مرد الجريمة إنما يرجع مباشرة إلى العوامل الاجتماعية فى البيئة التى يعيش فيها الفرد ومع ذلك فإن تارد لم يؤكد على وضع اللوم على البيئة والمجتمع، ولم ينف مسئولية الفرد الجنائية والأخلاقية عن أفعاله غير السوية ليضعها كحمل ثقيل ينوء به بقية أفراد المجتمع، من منطلق أنهم المسئولون الوحيدون عن صيرورة البنية الاجتماعية والهيكل الاجتماعى بما يحويه من عناصر ومتغيرات بل أكد على إمكانية وحتى أهمية الاختيارات المتاحة والمكفولة لجميع الأفراد فى أغلب الأحوال وحريتهم فى التفضيل بين النهج السوى من ناحية، والنهج غير السوى من ناحية أخرى، إذ يشير تارد فى هذا الصدد إلى أن المجرم القاتل على سبيل المثال لا الحصر إنما هو " شخص أنشأ وعود نفسه منذ حداثة سنة على تخزين وتشرب جميع أنواع

الحسد والكراهية، فغلقاً بذلك أبواب الرحمة والشفقة والعطف عن قلبه، كما مرّن نفسه منذ الصغر على تقبل الصدمات، وتحمل الشدائد ومختلف صنوف المعاناة وعلى تبلد الحس، والشفقة والرأفة لديه، مما يجعله يفقد جميع عناصر ومشاعر الرحمة نحو الآخرين ونتيجة لهذا التكوين البدنى والنفسى – الاجتماعى، ينمو الفرد متحفزاً لارتكاب الأفعال المميزة بالشر والعنف ويكون محظوظاً بذلك لو لم يرتكب جريمة قتل فى حياته.

ووفقاً لذلك يشير تارد إلى عاملى الاختيار (المسئولية) والظروف المناسبة وأثرهما فى ارتكاب الأعمال الإجرامية مؤكداً على أنه مع الاكتفاء بتوفر العامل الأول لمساءلة الجانح أخلاقياً (المساءلة الجنائية – الركن المعنوى للجريمة).

فإن ظروفه الاجتماعية – البيئية كالأحياء الفقيرة وعصابات الأحداث والمنحرفين، والسجون إنما تؤدى بالشخص فى أغلب الأحوال إلى الانخراط فى الجريمة ومع ذلك فإن تارد لا يؤمن بفكرة الجبرية الاجتماعية(٥٠).

وبالتالى فقد اعتقد تارد أن الإجرام ظاهرة اجتماعية نفسية، ويعزو السلوك الخارج على القانون إلى عامل نفسى اجتماعى رئيسى هو المحاكاة وأكد ذلك فى كتابة الفلسفة العقابية الذى شرح فيه نظريته التى حاول بها تفسير أسباب الإجرام، حيث أوضح أن الإجرام مهنة يتعلمها الطفل فى البيئة التى تحيط به، وذلك عن طريق محاكاة المجرمين من أهله وعشيرته أو أقرانه وأصدقائه.

وهكذا يؤكد فكرته بأن السلوك الإجرامى سلوك يتطبع الفرد عليه اجتماعيا منذ الصغر، ويسرى هذا السلوك من بعض أفراد المجتمع، متبعا قانون المحاكاة نفسه الذى سبق أن استقراه من بحوثه، واستخلص إلى أنه يقوم عليه انتشار البدع فى المجتمع، فالجريمة فى رأى تارد كأية حقيقة اجتماعية أخرى نشاط اجتماعى ينتقل كالبدعة من فئة قليلة عليا إلى فئات كبيرة كثيرة دونها. فمن المجرمين من الطبقة الأرستقراطية يسرى الإجرام إلى الطبقة الدنيا بين أفراد أكثر عددا، ومنهم ينتقل إلى الطبقة الدنيا حيث ينتشر بين عدد أكبر بكثير بين أفرادها[٥١].

وفى إطار احتراف الإجرام يرى تارد أن الإجرام بمختلف أشكالها ومع تباين الوسائل المتبعة فى ارتكابها (كالسرقة والاختلاس، والقتل، والاعتداء الخطير، وخلافه).

إنما تعد من المهارات التى تتطلب قضاء مدد متفاوتة فى التدريب والأعمال المتخصصة، كالطب، والمحاماة والعمالة الفنية المدربة، إلا أنه بناء على نظرية المحاكاة والتقليد وأثر البيئة عليها، يختلف احتراف الإجرام عن اختلاف غيره من المهن والمهارات المشروعة من حيث أن المجرم يتربى وينشأ منذ البداية فى بيئة إجرامية خلاف غيره من المتخصصين، وتساعد هذه البيئة إلى الانخراط فى أنشطة وحرف غير مشروعة، ومع تساوى مجموعة من الأفراد ممن يعيشون فى بيئات متباينة بالنسبة لاستعداداتهم، ومهاراتهم الفنية وفى مكوناتهم الجسدية، والنفسية والتعليمية وخلافه فإن اختلاف البيئة التى يعيشون فيها، وما ينتمون إليه من جماعات ويكونونه من صدقات، إنما تؤثر بشكل مباشر فى سلوكهم واختياراتهم

بالنسبة لما يزاولونه من حرف ويمارسونه من تخصصات[٥٢].

وبهذا يتضح أن نظرية المحاكاة لجبرائيل تارد تشير إلى أن نمطا سلوكيا عاديا يتم تعلمه وانتقاله من شخص إلى آخر بالتقليد والمحاكاة مثله مثل غير من أنماط السلوك وخاصة ما يتعلق منها بتقليد الأنماط السلوكية أو ما يتصل بتبادل وتقليد الفكر والرأى وغيره، ونظرا لتبسيط هذه النظرية لكل هذه العمليات إلى حد كبير قد لا يتمشى وواقع ظاهرة اكتساب السلوك الانحرافى بما تشتمل عليه من تشابكات معقدة لهذه الظاهرة فى الواقع الذى نعيشه وبالتالى فقد أهملت هذه النظرية مدى التداخل والتشابك بين مختلف العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والبيئية وغيرها فى إحداث هذه الظاهرة الانحرافية، مما جعلها تفتقد مبدأ الشمولية والتكامل.

لذا فإن العيب الرئيسى فى هذه النظرية هو أن تارد قد أقتنع بقانون المحاكاة هذا وجعله المفتاح الرئيسى الذى يفسر به كل ظاهرة اجتماعية ولم يتقدم فى بحثه خطوة إلى الأمام بعد ذلك حتى يكتشف الدوافع التى تدفع الناس إلى المحاكاة نفسها، كذلك لم يذكر ما إذا كانت المحاكاة شعورية أو لا شعورية أو بمعنى آخر إرادية أو غير إرادية وما كان من الممكن مقاومتها والكف عنها أو أنها ذات سلطان قاهر على الناس لا يستطيعون التخلص من آثار قانونها والإفلات من قهرها، وبالتالى فكان بالأخرى به وهو فقيه وقانونى أن يهتم بالمسئولية الجنائية ومداها. ومع ذلك فقد كان لإسهامات تارد فى مجالات توضيح بعض عناصر السلوك الإجرامى أكبر الأثر فى فهم الظاهرة وظهور العديد من النظريات المخالطة اللاحقة مثل نظريات الفارقة وجرائم الخاصة وغير ذلك.

٥- نظرية المخالطة الفارقة Differential Association Theory

قدم أدوين سذرلاند Edwin-Sutherland هذه النظرية فى بداية الثلاثينات ثم وسع فيها فى الطبعات المتعددة فى مؤلفة المعروف علم الإجرام Criminology الذى ألفه مع دونا كرسى(٥٣).

وتفترض نظرية المخالطة الفارقة لسذرلاند أو نظرية الاختلاط التفاضلى كما يسميها البعض، أن غالبية سكان المدن معرضون للتوفيق بين التفسيرات والمعانى بالنسبة للمواقف المختلفة، بحيث تبيح هذه مخالفة قاعدة قانونية ترتبط بالموقف أو تفسر القاعدة القانونية على أساس أنه لا يجوز مخالفتها، بمعنى أن شرعية الفعل أو عدم شرعيته بناء على تفسير الموقف واختلاف معناه من شخص الآخر. وهذا يبين أن التفسيرات والمعانى تختلف فى اتجاهين:-

(أ) الاتجاه الأول: ويشمل التفسيرات والمعانى المتعلقة بالقواعد القانونية والتى تمثل تفسيرات ومعانى مؤيدة للقاعدة القانونية.

(ب) أما التفسير الآخر فيشمل التفسيرات والمعانى المضادة أو المخالفة للقانون.

ويجد الأفراد أنفسهم فى صراع دائم مع ما يتبناه ويتخذه كل منهم من مواقف نحو هذين الاتجاهين. وبالتالى تشكل هذه المعانى اتجاهات ومواقف الأشخاص نحو القانون بشكل عام(٥٤).

وبالتالى فالسلوك الإجرامى حسب ما ذهب سذرلاند مثله مثل أى شكل آخر من السلوك، يتم تعلمه من خلال اختلاط الأفراد الوثيق بالآخرين، ويشمل هذا التعليم الاتجاهات نحو القانون ونحو أساليب

ارتكاب الجريمة فالصبية الذين ينشأون فى مناطق يكون الجناح فيها منتشرا سوف يتعلمون أن يصبحوا جانحين، أما إذا نشأوا فى مناطق أخرى فلن يتعلموا ذلك(٥٥).

ولذا فقد أشار سذرلاند إلى أن المحددات المباشرة للسلوك الإجرامى تعتبر كامنة فى مركب الموقف والشخصى Person-Situation Complex ، وأن الموقف الموضوعى يحمل أهمية خاصة بالنسبة للجريمة بقدر ما يتمكن من توفير فرصة للسلوك الإجرامى، علما بأن تحديد ملاءمة الموقف أمر يتوقف على الشخص المتضمن فيه، وفوق ذلك فإن الأحداث المتضمنة فى مركب الموقف والشخصى أثناء وقوع الجريمة لا يمكن فصلها عن الخبرات السابقة فى حياة المجرم، ولا يحدث السلوك الإجرامى إلا إذا وجد الموقف الملائم له كما يحدده الشخص ذاته، وإذن فالموقف مرتبط بالشخص لأن موقفا معينا ربما يؤدى إلى ارتكاب شخص معين لجريمة ما، ولكنه لا يؤدى بآخر إلى ذات السلوك فعلى سبيل المثال يقول سذرلاند أن الميل إلى السرقة ليس تفسيرا كافيا لأصل اللص المحترف، وما هو أكثر من ذلك أن الشخص يجب أن يكون متصلا باللصوص المحترفين، ولذلك " فانه يمكن أن يكون الشخص لصا محترفا إذا اعترف به بقية اللصوص المحترفين، وعاملوه على هذا الأساس، ويعتبر كل من "الاختيار" والإرشاد عنصرين ضروريين فى عملية اكتساب اعتراف الآخرين بالشخص كلص محترف، فلا يستطيع الشخص أن يحصل على هذا الاعتراف دون أن يتلقى إرشادا فى السرقة المهنية، ولا يمنح هذا الإرشاد إلا لبضعة أشخاص قلائل يختارون من السكان كلهم، فضلا عن ذلك أن الكفاءة يحكم عليها بواسطة المستويات العليا للأداء ولذلك لا تصل إلى مرحلة اللص المحترف إلا عدد

ضئيل جدا من هؤلاء الذين بدأوا تلك العملية، فاللص الذى صنع ذاته يفتقر إلى معرفة الطرق التى يستطيع بها الدفاع عن ذاته ولذلك فإنه يضطر إلى اللجوء للسجن فى فترة قصيرة.

لذلك فالمحتوى الأساسى لنظرية سذرلاند فى المخالطة الفارقة يكمن فى أن السلوك الإجرامى يكتسب بالتعلم/ ومن ثم فإن السلوك الإجرامى يتعلم عن طريق التفاعل مع أشخاص آخرين يشتركون فى عملية اتصال واحدة، ولكنه استخدم المصطلح أيضا لكى يصنف به المواقف التى تيسر أداء الأدوار الإجرامية. وعلى هذا فإن مهمة السلوك الإجرامى عند سيذرلاند تعتمد على وجود عامين هما :-

- المخالفات الفارقة التى تتيح اكتساب القيم والمهارات الإجرامية.
- والظروف التى تشجع المشاركة فى النشاط الإجرامى[٥٦].

وأما العملية التى تؤدى إلى توريط الشخص فى السلوك الإجرامى فقد صاغها سذرلاند فى مجموعة من القضايا الأساسية على النحو التالى:

١- يتم اكتساب السلوك الإجرامى عن طريق التعلم.

٢- يتم تعلم السلوك الإجرامى بالاختلاط والتفاعل المتبادل مع أشخاص آخرين خلال عمليات التواصل والاتصال.

٣- يحدث الجزء الأكبر من عملية تعلم السلوك الإجرامى داخل جماعات يرتبط أعضاؤها بعلاقات شخصية قائمة على المودة.

٤- تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامى شيئين محوريين هما:

(أ) الوسائل الفنية لارتكاب السلوك الإجرامى.

(ب) توجيه محدد للدوافع والمبررات والمواقف.

٥- تعلمه للكيفية التى يتم بها تحديد التوجيه الخاص بالدوافع من خلال التفسيرات المختلفة للنصوص القانونية باعتبارها متفقة أم مختلفة.

٦- يصبح الفرد مجرما بناء على ازدياد التفسيرات التى تؤيد مخالفة القانون أكثر من التى تبيح الالتزام بالقانون.

٧- قد تختلف المخالطة الفارقة من حيث التكرار **Frequency** والأولية أو الأسبقية **Priorty** والكثافة **Intensity**.

٨- تتكون عملية تعلم السلوك الإجرامى عن طريق اختلاط الجانح والمنحرف بمختلف النماذج والأنماط الإجرامية والنماذج السوية، وأنها مثلها مثل أية عملية تعلم أخرى، يتم إتقانها عن طريق نفس الوسائل والخطوات وآليات التعلم العادية.

٩- إذا كان السلوك الإجرامى يمثل تعبيرا عن حاجات وقيم فإنه لا يمكن تفسيره من خلالها، لأن السلوك غير الإجرامى أو السوى هو أيضا تعبير عن نفس هذه الحاجات والقيم ولذلك فمن الخطأ اللجوء إلى الدوافع والقيم فى تفسير السلوك الإجرامى(٥٧).

وبهذا يتضح أن نظرية سيذرلاند تؤكد على أن غالبية السلوك الإجرامى يتعلمه الشخص من خلال احتكاكه بالأنماط الإجرامية المقبولة ومكانته فى إطار بيئة اجتماعية وفيزيقية معينة، وبالتالى فإن السلوك الإجرامى باعتباره نمطا من أنماط السلوك يتم تعلمه من خلال المخالطة مع هؤلاء الذين يعتبرونه غير ملائم وغير مستحب، فالشخص فى موقف معين يشارك فى السلوك الإجرامى، ويمارسه إذا ما رجحت كفة

التقبل عن كفة الرفض لهذا السلوك[٥٨].

ومع أهمية هذه النظرية فى تفسير السلوك الإجرامى إلا إن هناك عدد من العلماء والباحثين فى ميدان علم الاجتماع الجنائى قد وجهوا بعض الانتقادات لها يمكن إيجازها على النحو التالى:-

(أ) إن هذه النظرية قد أغفلت مسألة هامة وهى الإرادة الحرة Free Will حيث إنها ادعت أن الارتباط بالنماذج الإجرامية يعتبر نتيجة للانقياد ولعدم قدرة الشخص على التحكم فى أفعاله، وفى طبيعة ارتباطاته مع الآخرين.

(ب) إنها نظرية تفسر سلوك الجناح عند كثير من الاحداث المنحرفين ولكنها لا تفسر سبب عدم تورط بعض الأفراد الذين لهم اتصالات بجماعات المجرمين.

(جـ) أن التعلم المتمايز للجريمة يعد مسألة أكثر تعقيدا وتركيبا مما تصوره سيذرلاند عن مفهوم المخالطة الفارقة الذى لم يحدد معناه تحديدا دقيقا فى النظرية لذا فقد اقترح دانييل جليسر Glaser استبدال لفظ المخالطة الفارقة بتعبير آخر هو التنظيم التفاضلى والذى يعنى تطابق ذات وشخصية الفرد مع ذوات وشخصيات أفراد آخرين بشكل تفاضلى وذلك من أجل استبعاد العديد من أوجه النقد الموجهة إلى النظرية مؤكدا على أن توافق وجهة نظر شخص مع شخص آخر إنما يؤثر فى موقف واتجاهات ذلك الشخص نحو القانون[٥٩]

ومع هذا تعد هذه النظرية أول نظرية اجتماعية تتناول مفهوم الجريمة من منطلق اجتماعى بحت بناء على وصف العلاقات الاجتماعية

المتداخلة والمتبادلة من حيث تكرارها، واستمرارها وشدتها، أو من حيث كمها ونوعها.

(٦) نظرية الوصم أو رد الفعل الاجتماعى The Theory of Stigmatization

فى الواقع إن نظرية الوصم أو رد الفعل الاجتماعى ترى أن المنحرفين يتجهون إلى أن يكونوا منفردين أو متميزين بخصائص يخلعها عليهم آخرون، وأن هذه الخصائص هى تسميات **Labels** أو صفات تعمل على إثارة أنساق الضبط الاجتماعى وتحريكها. علاوة على الأنشطة الضابطة التى تمارسها هذه الأنساق تتميز بطابع الشرعية القانونية باعتبارها تمثل استجابات نظامية للانحراف، ولقد تشكلت القضية لهذه النظرية عام ١٩٣٨ بواسطة ثانينباوم **Tannenbaum** وهى تشير إلى أن عملية تشكيل المجرم عبارة عن عملية (تلقيب) وتعريف، وتحديد، وعزل، ووصف، وتأكيد، وخلق للوعى بالذات، وأنها تصبح طريقة لتنبيه الخصائص الحقيقية موضع الاتهام، والإيحاء بها وتأكيدها وآثارها؛ وهذا يعنى أن تلك النظرية ترى أن الشخص يصبح صورة مطابقة لما وصف به سواء كان القائم بعملية الوصف هو من يقوم بالعقاب أو بالإصلاح. لأن التأكيد فى كلتا الحالتين يكون منصبا على السلوك الذى يعتبر موضعا للاستهجان كما أن الحماس المبالغ فيه الذى يبديه المسئولين (كالآباء، ورجال الشرطة، والمحكمة) ضد الفعل الانحرافى يؤدى إلى أبطال هدفهم، فكلما بذلوا جهدا أكبر من أجل الإصلاح نما الشر على أيديهم، لأن الإيحاء المتواصل يؤدى إلى نتائج عكسية مهما كانت طبيعة

النوايا التى تكمن وراءه، طالما أنه يؤدى إلى إبراز السلوك الذى ينبغى كبحه، وبالتالى فكلما قل الحديث عن هذا الشر، كان ذلك أفضل [٦٠].

هذا ولقد ظهر مصطلح الوصمة Stigma فى نظرية التسمية Labelling لجوفمان Goffman فى كتابة الوصمة عام ١٩٦٣م وهو يشير إلى علاقة التدنى التى يتم فيها تجريد الفرد من أهلية القبول الاجتماعى الكامل. والبحث فى هذا المجال يركز بصفة خاصة على المشاكل الناجمة عن وصم الأفراد والجماعات وعلى آليات التكيف التى يستخدمونها لمجابهة هذه المشاكل، والوصمة التى يوصم بها الفرد قد تكون جسمانية (العدوى بأمراض جنسية) أو وثائقية (صحيفة حالة جنائية) أو قرينيه (صحبة سيئة) سواء كانت منسوبة أو متحققة (مكتسبة)[٦١].

أى أن الوصمة هى العملية التى تنسب الأخطاء والآثام الدالة على الانحطاط الخلقى إلى أشخاص فى المجتمع فتصفهم بصفات بغيضة أو سمات تجلب لهم العار أو تثير حولهم الشائعات، ولذلك تشير هذه العملية إلى أكثر من مجرد الفعل الرسمى من جانب المجتمع تجاه العضو الذى أساء التصرف أو كشف عن أى اختلاف ملحوظ عن بقية الأعضاء.

وقد لوحظ وجود هذا التوجه الفكرى عند جورج هربرت ميد الذى حدد معالم نظرية الوصمة الجنائية وذلك من خلال التركيز على حجم العقوبات المفروضة على مخالفى القانون، ونوعها، فذهب إلى أن العقوبات الصارمة المرتبطة بالمتابعة والمقاضاة مسألة تتعارض مع إعادة تكييف

المنحرف، كما أن الإجراءات العدوانية التى تتخذ نحو مخالفى القانون تؤدى إلى تدمير عملية الاتصال بينهم وبين المجتمع، مما يخلق روح العداوة عند المنحرف، وينطوى توجه ميد هذا إلى أن نظام العقوبات الصارمة هو نظام فاشل تماما، وأن فشله لا يقتصر عن عجزه عن ردع الانحراف فقط، وإنما يمتد إلى الاحتفاظ بطبقة إجرامية وذلك لأن المبالغة فى تطبيق الجزاءات، وعدم الاتساق فى تنفيذها يثير الحقد والعداوة عند المجرم، كما تؤكد أيضا على أن الاتجاه العدائى من جانب المجتمع يؤدى إلى مزيد من الجرائم وأن عدم الاتساق فى فرض العقوبات هو أهم ما يعرض الشباب لاحتراف الجرائم وخاصة من خلال إحساسهم المتصاعد بالظلم.

إذ أنه مهما كانت فداحة الذنب الذى يرتكبه شخص ما فر بما تكون هناك درجات من الإجرام لم يصل إليها بعد ولكن إذا شعر بأن المجتمع يتصرف نحوه بطريقة طاغية وعنيفة فإن النتيجة الطبيعية لهذا الإحساس هى الشعور بالاغتراب عن المجتمع والنظر إلى زملائه من المجرمين باعتبارهم الأشخاص الذين يعاملونه باحترام ورفق، ولذلك فقد يترك السجين السجن وهو عدو للمجتمع يتميز بأنه أكثر ميلاً عن ذى قبل إلى مواصلة الانحراف الإجرامى، وبالتالى فإن عملية التجريح تبرر عامل الإحساس بالظلم وتدعمه(٦٢).

لذا فقد أكد أدوين ليمرت فى كتابة الباثولوجيا الاجتماعيةSocial Pathology إلى أن رد الفعل المجتمعى Reaction Societal إزاء

السلوك المنحرف غالباً ما يفضى إلى تقويته وليس إلى اختزاله، فالسجون مثلاً تلعب دوراً فعالاً فى إفراز المجرمين والعتاة أكثر من إصلاحهم. وأيما كانت الأسباب الأصلية للسلوك المنحرف أو للانحراف الأولىPrimary Deviation فإن الجزاءات الاجتماعية تؤدى إلى الانحراف الثانوى وتشير هذه الحالة إلى الأدوار الجديدة، والتصورات الجديدة للذات، والتبريرات الجديدة التى تميز المنحرف المزمن، وحسبما يقول المثل القائل إذا افترضت الشر فى شخص ما، فسوف يعيش "كشرير" فإن نظرية وصمة العار الاجتماعية. باعتبارها تلقينا غير مقصود فى الغالب لمهنة الانحراف وبالتالى فقد أدى إدراك التأثيرات التى يمارسها الوصم إلى استكشاف الطرق التى يتم من خلالها تحيد أنواع معينة من السلوك بوصفها منحرفة من وجهة نظر المجتمع. فقد درس هوارد بيكرBecker أحد المؤسسين لنظرية الوصم، دور متعهدى الأخلاق Moral Entrepreneurs أى أولئك الذين يضعون القواعد ويفرضونها بالقوة فى المجتمع، ويشارك فى هذه المهمة أى فى تحديد السلوك غير المرغوب فيه والتحكم فيه، المشرعون، والأطباء النفسيون والمتزمتون أخلاقيا ونواب العموم.

وفى هذا السياق ناقش بيكر فى مقاله له تحت عنوان "فى جانب من نحن" صعوبات تجنب أحكام القيمة فى دراسة المنحرفين، ويرى بيكر أن التسلسل التدريجى لمصداقية الأشياء يعنى ميل الناس إلى قبول التصورات والمواقف الأخلاقية الخاصة باؤلئك الذين يحتلون قمة البناء الاجتماعى،

وأن علماء الاجتماع الذين يتبنون وجهات نظر الجماعات التى تحتل مكانة مرموقة إنما يضيقون من رؤيتهم ومن فهمهم، ومن جانب آخر فإن العلماء الذين يهتمون بوجهات نظر المنحرف يواجهون تهمة الانحياز واللامسئولية ولذلك يعرف بيكر الانحراف من منطلق تقييم الظاهرة تقييماً ذاتياً بأنه ينشأ ويخلقه المجتمع(١٣).

وفى هذا الصدد يميز أدوين ليمرت بين مرحلتين من مراحل الانحراف تزيد شدة وتأكيداً كلما تكرر ارتكابه للفعل أو غيره من الأفعال المشابهة وبناءً على مفهوم التفاعل والتأثير المتبادل تصدر عن المنحرف ردود فعل تتناسب مع نوع وكم ردود الفعل الموجهة ضده، يلى ذلك قيام الجماعة بفصل الفرد معنوياً عن بقية أفراد الجماعة أو المجتمع بناءً على كونه يختلف عن المجموع فى الصفات وفى الشخصية، ويتم بعد ذلك نعته بالانحراف فى وجوده، وينجم عن ذلك أن يغير الفرد من فهمه عن نفسه وذلك بأن يتحول شعوره بذاته من شخص سوى عادى إلى شخص منحرف غير عادى، وحيث لا يوجد مكان للشخص الموصوم داخل الجماعة فإنه يضطر بالتالى إلى الانضمام إلى غيره من المنحرفين ممن تلصق بهم نفس الوصمة مزاولاً بذلك للنشاط المنحرف الذى قامت الجماعة باتهامه بمزاولته وارتكابه أو بغيره من الأفعال المنحرفة، وبذا اتصافه بما وصفته منذ البداية بالانحراف، ويتعقد الموقف بهذه الكيفية كرد فعل مباشر لإبعاده عن المجموع وكوسيلة تؤدى إلى تآزر الآخرين ووقفهم معه (جماعة المنحرفين)

وبالتالى تعضيد وتعزيز شعوره من خلال الانتماء إلى جماعة ما، وملخص ما يعنيه كل ذلك هو تأكيد ليمارت على أن محاولة ردع الجانى وعقابه، وبالتالى مكافحة الجريمة والحد منها، إنما تعنى فى الواقع خلق الجريمة ذاتها أو بمعنى آخر أن مختلف وسائل الضبط الاجتماعى إنما تؤدى إلى الجريمة. وفى هذا يقول ليمارت يمثل مفهوم أن الضبط الاجتماعى يؤدى إلى الانحراف تحولاً فى الاتجاه التقليدى فى علم الاجتماع الذى كان يميل إلى الجزم بفكرة أن ظاهرة الانحراف تؤدى إلى ظهور وتطبيق ما يسمى بالضبط الاجتماعى. ولقد أصبحت اعتقد فى العكس، ذلك أن فكرة (أن الضبط يؤدى إلى الانحراف) إنما هى فكرة جديدة يمكن الإبقاء عليها والدفاع عنها وأنها تمثل قاعدة أساسية فى دراسة الانحراف فى المجتمع الحديث[١٤].

وهكذا يتبين من التحليل السابق أن عملية – الوصم التى تتحدد أسسها فى العلاقات وأنماط التفاعل المتداخلة بين الأفراد ضمن نطاق ذاتى وغير محايد، فهذا يوضح بجلاء أن مفهوم الوصمة إنما يعتمد على العديد من المعانى المرتبطة بالفعل والفاعل والظروف، وأيضاً أفكار وشخصية ومعتقدات الفرد الموصوم وأيضاً أفكار ومعتقدات المجموعة التى تقوم بتطبيق الوصم وبذلك فإن هذه النظرية لا تدعى الموضوعية فإنها إنما ترفضها وتؤكد بدلاً منها على عنصر الذاتية كعنصر أساسى ورئيسى فى فهم أسباب ودوافع الجريمة والانحراف وبمعنى آخر فإن هذه النظرية إنما تتصف بالنسبية بدلاً من الإطلاق كما أنها تدخل ضمن ما يطلق عليه ليمارت أسم نظريات

الجريمة والجنوح متوسطة الموقع، والذى يعنى به عدم إدعاء النظرية بأنها تستطيع تفسير أسباب ارتكاب مختلف أنواع وتصنيفات الجرائم وفى جميع المجتمعات بل أنها تحاول تفسير بعض أنواع الجرائم وفى بعض المجتمعات البشرية فقط.

لذلك تركت هذه النظرية ثغرات كثيرة دون أن تحاول سدها وهى التى تتصل بمسائل هامة مثل تفاوت معدلات أفعال انحرافية معينة من مجتمع إلى آخر، وتورط بعض الأشخاص فى هذه الأفعال، وعدم تورط الآخرين فيها، واعتبار فعل معين انحرافياً فى مجتمع وغير انحرافى فى مجتمع آخر، وبالتالى فإن قصور هذه النظرية فى معالجه هذه الجوانب يرجع إلى كونها كرست جد جهدها لفحص ميكانزمات الحكم على السلوك أو تسمية السلوك الانحرافى[٦٥].

وعلاوة على هذا فقد رأى نقاد نظرية الوصم أن هذه النظرية تميل إلى تجاهل الضرر الفعلى الذى تحدثه أشكال معينة من الانحراف، وأن التركيز على تأثير وصمة العار قد جعل الدراسة الاجتماعية لضحايا الظلم والاضطهاد تعفى المنحرف من مسئوليته عن فعله وأن النظرة إلى المنحرف كضحية إنما تلقى باللوم والمسئولية على المجتمع وجماعاته المهنية ثم أن نظرية الوصم تبالغ فى تبسيط أسباب الانحراف[٦٦]حيث يذهب أنصار هذه النظرية إلى القول بأن إطلاق الصفات – كصفة مريض أو مجرم – هى الأسباب الرئيسية للانحراف الأولى لا تكمن فى عملية الوصم ذاتها وإنما فى

مجموعة أخرى من المتغيرات كالصراع والفقر – الخ.

خامساً: النظرية التكاملية فى تفسير السلوك الإجرامى

يركز أنصار الاتجاه التكاملى من أمثال وليم هيلىW. Healy واوجست برونر A. Bronner وسيرل بيرت C. Burt على تفسير الجريمة والسلوك الانحرافى فى ضوء تفاعل عوامل ومتغيرات متعددة وليس عاملاً معيناً بذاته، ولهذا فهم يركزون على تفاعل العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية لأحداث السلوك الانحرافى(١٧).

كذلك أصبح من المتفق عليه بين علماء الاجتماع وعلماء النفس وعلماء الإجرام، أن الانحراف بعامة والجناح والجريمة بخاصة ما هى إلا ظواهر اجتماعية شأنها فى ذلك شأن بقية الظواهر الاجتماعية وهى بكونها ظواهر تعرف بأنها سلوك متكرر الحدوث وينشأ بصورة تلقائية فى ظروف وأحوال اجتماعية وشخصية وثقافية معينة، والسلوك ما هو إلا ذلك النشاط الذى يصدر عن الإنسان فى علاقته ببيئته الاجتماعية والثقافية، والانحراف والجريمة بذلك سلوك ونشاط يصدر عن الإنسان فى علاقته ببيئته الاجتماعية والثقافية، والانحراف والجريمة بذلك سلوك ونشاط يصدر عن الإنسان فى إطار تفاعله مع الجوانب الاجتماعية والثقافية والأفراد مجتمعة وهى بمثابة صور للتكيفات المنحرفة فى المواقف الاجتماعية التى يتفاعل معها الشخصي.

وعلى هذا يعتمد التفسير العلمى التكاملى لهذا السلوك على فهم

العوامل والظروف الشخصية والمجتمعية والثقافية التى تشكل الإطار العام والمباشر الذى يتم هذا السلوك فى مجاله[٦٨].

وقد أشارت كثير من الدراسات والبحوث المعاصرة إلى ضرورة تفسير ظاهرة الجريمة والسلوك الانحرافى من خلال فهم ودراسة العوامل النفسية والأسرية والبيئية والجسمية حيث تلعب العاهات والعلل الظاهرة والمنفرة والعيوب الخلقية دورا فى تشكيل نظرة الفرد لذاته ولاتجاهاته نحو التعامل مع الآخرين، وكذلك تلعب اضطرابات الغدد والهرمونات دورا فاعلا فى انفصالية أو عدوانية أو بلادة الفرد، ومن جانب آخر فإن الاضطراب النفسى والشعور بالإحباط والقلق المستمر وضعف التوافق وكثرة الصراعات النفسية وسيادة مشاعر النقص والدونية قد تدفع بالفرد إلى الانحراف تحت وطأة ظروف اجتماعية خاصة، قد يكون من بينها تلك العوامل الأسرية الطاردة مثل كثرة المشاكل بين الوالدين أو سوء معاملة الطرف الوالدى الآخر خاصة فى الأسر التى يعيش الفرد مع زوجة أب تسئ معاملته وكذلك قد يكون الطلاق أو هجر أحد الأطراف الوالدية للمنزل أو تدنى مستوى المعيشة وضعف الاستقرار النفسى والاجتماعى كلها عوامل تشكل تربية أسرية خاطئة وتنشئة اجتماعية غير سوية تدفع للانحراف، يضاف إلى ذلك الأثر السلبى الفاعل لوسائل الإعلام وضعف الرقابة ورفقاء السوء وعدم القدرة على استثمار وقت الفراغ كعوامل بيئية تساهم فى دفع الفرد للانحراف والجريمة[٦٩].

وبناءً على ذلك فقد أكد كل من وليام هيلى و اوجست برونـر علـى أن السـلوك الإجرامـى يتـأثر بـالعوامل البيولوجيـة، والنفسـية والعضويـة والاجتماعية، وفى إطار ذلك فقد قـام بـإجراء عـدة بحـوث قيمـة لاسـتقصاء أسباب جناح الأحداث وذلك بالتطبيق على مجموعة من الأحداث الجـانحين مكونة من (١٣٠) ولداً و(٢٣) بنتاً) من أعمار متوسطها ما بين عشرة وأربـع عشرة عاماً، وبحثا حالات أسرهم بحثاً متعمقاً، كما قاما بالبحث نفسـه فـى هذه الأسر نفسها بين مجموعـة أخـرى مماثلـة فـى العـدد والنـوع والأعمـار للمجموعـة الأولى، ولكنـها تختلـف عنـها فـى أن أفرادهـا غـير جـانحين، واجتهدوا فى أن يقابل كـل حـدث جـانح فـى المجموعـة الأولى شـقيق لـه أو شقيقة فى المجموعة الثانية، ولقد هدفا من بحثهما إلى إجراء مقارنة دقيقة مضبوطة بين كل اثنين يعيشان معاً فى أسرة واحدة، ويكون أحدهمـا جانحـاً والآخر غير ذلك، والهدف النهائى من هذه المقارنة هو تقصى بقدر الإمكـان العوامل الأساسية التى دفعت أحدهما دون الآخـر إلى الخـروج علـى القـانون فى الأسر المائة والثلاثة والخمسون أسرة، وقد استنتجا من بحثـهما هـذا أن جناح الأحداث قد نجم عـن رفض رغباتـهم، وإهمـالهم أو القسـوة عليـهم، والتحيز ضدهم ممن يعاشرونهم فى محيط الأسـرة، فكأنمـا جنـاح الأحـداث صورة من رد الفعل لهذه الظروف السيئة التى تكتنفـهم، ومحاولـة تلقائيـة للتخلص من ضغط مشكلاتهم عليهم، وببحث شخصيات المجموعتين، وجـد أن الجانحين قاسوا مـن سـوء الصحـة، وصـادفوا صعوبـة كبـيرة فـى تكويـن

عادات حسنة، كما أنهم كانوا قلقين وذوى نشاط زائد ومنحرفين كثيرا عن السلوك العادى، كل ذلك عرضهم لظروف سيئة لم يتعرض لها أشقاؤهم، وهكذا استطاعا أن يتوصلا من بحثهما الشامل المتكامل إلى أن جناح الأحداث ناجم عن تضافر عدة عوامل يتبع بعضها بعضا حتى فى كل حالة فردية(٧٠).

وقد سار على نفس هذا المنوال سيرل بيرت **C.Burt** فى كتابة الصغار الجانحين **The Young Delinquent** الذى وضع فيه نتيجة ممارسته من خلال عشر سنين، أثناء عملة كأخصائى نفسانى فى لندن، وفى بحثه الشهير عن أسباب جناح الأحداث الذى أجراه على١٩٧ خارجا على القانون تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة والسابعة عشرة من بينهم (١٢٣) ذكرا وحوالى (٧٤) من الإناث ولم يترك بيرت فى هذا البحث طريقة للبحث كانت معروفة فى أيامه إلا واستخدامها، وكان يقارن هذه المجموعة التجريبية من كل ناحية بمجموعة أخرى منابطة من غير الجانحين مشابهة للمجموعة التجريبية من حيث السن ودرجة التعليم والحى الذى تعيش فيه، والحالات الاجتماعية والاقتصادية وأمكنه أن يستخلص من بحثه حقيقة هامة وهى أن انحراف الأحداث ناجم عن عوامل متعددة ومتداخلة كالظروف الاجتماعية والاقتصادية والعوامل النفسية والبيولوجية والبيئية، لا من عامل أو من عاملين أو ثلاثة(٧١).

لذا فالخلاف القائم اليوم بين علماء النفس وعلماء الاجتماع فى هذا الصدد يتمثل فى كون كل من الفريقين يركز على جانب ويعتبر الجانب

الآخر متضمناً فى عملية تفسير السلوك الإجرامى فعلماء الاجتماع يقررون ضرورة أخذ السمات والعوامل النفسية فى الاعتبار عند تفسير السلوك الإجرامى فى حين أن علماء النفس يعترفون بأهمية الظروف الاجتماعية والثقافية إلا أن هناك اختلافاً كبيراً بالنسبة للمدى الذى عنده تلتقى كل من الشخصية والجوانب الاجتماعية الثقافية فى النظريات الإجرامية وذلك هو مكمن عدم الاتفاق على الوسيلة التى تتفاعل بها تلك الجوانب لتنتج أنماطاً سلوكية سوية أو غير إجرامية.

والواقع أن فكرة الارتباط بين الشخصية والجوانب الاجتماعية والثقافية تعد أساساً لمزج الاتجاهين معاً كتفسير متكامل للسلوك الإجرامى. وفى إطار الفكر الاجتماعى التكاملى فى مجال الجريمة ظهر بوضوح نظرية العامل المضاعف ومدى فاعليته فى دفع السلوك الإجرامى، وهل هناك عامل بعينه يلعب دوراً واضحاً وبارزاً أم أن هناك عوامل أخرى تشاركه بقدر متساو أو بقدر متفاوت، وبذلك تقوم هذه النظرية على أفكار أساسية يتمثل – فى وحدة العامل – وتكامل العوامل وتعادلها وتفاوت العوامل فى التأثير على السلوك الإجرامى.

وفى الواقع أن أنصار هذه النظرية يقررون أهمية عدد كبير من العوامل المختلفة بالنسبة للسلوك الإجرامى، وهم يركزون على العامل المضاعف والعوامل المساعدة فى تفسير السلوك أكثر من محاولتهم صياغة نظرية متكاملة من هذه العوامل لتفسير السلوك الإجرامى، ويعتبر وليم هلى Healy من مؤيدى العامل المضاعف فى دراسة السلوك الانحرافى حيث ذهب إلى أنه لا يمكن أن يؤثر فى دراسته للحالات الفردية للمنحرفين أى

اتجاه نظرى أو فكرة مسبقة وإنما محاولة ملاحظة أى عامل مسبب، لكن انتقد البرت كوهن فى دراسته لانحراف الأحداث والبناء الاجتماعى نظرية العامل المضاعف وذهب إلى أن العامل الواحد لا يعتبر دائما ذا قوة كافية لإنتاج الجريمة فى الحالات الفردية ومن الواجب تضافر عدة عوامل لتؤدى ذلك كما تنطوى هذه النظرية على مغالطة فى علم الإجرام فى الرغبة فى استئصال الجريمة بغير تغير لظروف الحياة الموجودة وأن نعززها ونحترمها ونحافظ عليها دون أن نلجأ إلى مواجهة صريحة مع تلك الظروف مباشرة للحد من الجريمة(٧٢).

مراجع الفصل الثانى

١- مصطفى عبد المجيد كاره، مقدمة فى الانحراف الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص ١١٣-١١٦.

٢- السيد على شتا، علم الاجتماع الجنائى، مرجع سابق، ص ص ٣٦-٣٧.

٣- سامية محمد جابر، الانحراف والمجتمع (محاولة لنقد نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعى)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص٨٩.

٤- محمد شفيق، مرجع سابق، ص ٤٢.

٥- مصطفى كاره. مرجع سابق، ص ص ١١٩٨-١١٩.

6- Young, K. and Mack,R., Social life, American Book Co., N.Y. Third Edition, 1965,PP 421-427.

٧- محمد شفيق، مرجع سابق، ص ص ٤٦-٤٧.

٨- مصطفى عبد المجيد كاره، مرجع سابق، ص ص ١٢٢-١٢٥.

٩- أنظر كل من: مصطفى كاره، مرجع سابق، ص ص ١٤٦-١٤٧.

-Driver, E.O. Charles Goring, in Manheim (ED) Pioneers in Criminology, New Jersey, Patterson, 1960, PP 430-332.

١٠- سامية الساعاتى، الجريمة والمجتمع، مرجع سابق، ص ١١٢.

١١- مصطفى عبد المجيد كاره، مرجع سابق، ص ص ١٤١-١٤٢.

١٢- سامية حسن الساعاتى، مرجع سابق، ص ص ١١٣-١١٥.

١٣- مصطفى عبد المجيد كاره، مرجع سابق، ص ص ١٨٣-١٨٤.

١٤- نفس المرجع السابق، ص ص ١٩٨-٢٠٠.

١٥- ك. هول، وج لندزى، نظريات الشخصية، ترجمة ومراجعة لويس كامل ملكية، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص٥٣-٥٧.

١٦- سامية الساعاتى، مرجع سابق، ص ص ١٠٦-١٠٧.

١٧- سامية محمد جابر، الانحراف والمجتمع، مرجع سابق، ص ص ١٠٦-١٠٧.

١٨- مصطفى عبد الحميد كاره، مرجع سابق، ص ص ٢١٦-٢١٨.

١٩- سامية محمد جابر، الانحراف والمجتمع (محاولة لنقد نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعى)، مرجع سابق، ص ص ٩٥-٩٦.

٢٠- سامية حسن الساعاتى، مرجع سابق، ص ص ١٠٨-١٠٩.

٢١- السيد على شتا، علم الاجتماع الجنائى، مرجع سابق، ص٣٨.

٢٢- سامية محمد جابر، مرجع سابق، ص ١٩٥.

٢٣- ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل مختار الهوارى وسعد عبد العزيز مصلوح، مكتبة الفلاح، العين، ١٩٩٤، ص٥٥-٥٦.

٢٤- سامية محمد جابر، مرجع سابق، ص ص ٢٠٣-٢١٦.

25-Emile Durkheim, the Divisions of Labour in Society, Trans. By Simpson, G., the Free Free press OF Glencoe, London, 1964, P.370.

٢٦- مصطفى عبد المجيد كاره، مرجع سابق، ص ص٢٤٨-٢٤٩.

٢٧- نويل تـايمز، علـم الاجتمـاع ودراسـة المشـكلات الاجتماعيـة، ترجمـة وتعليـق غريـب سـيد أحمـد، دار المعرفـة الجامعيـة، الإسـكندرية، ١٩٩٤،ص ص٥٣-٥٤.

٢٨- انظر: السيد على شتا، علم الاجتماع الجنائى، مرجع سابق، ص ص ٨١-٨٢.

- Taylor, I, etal, the New Criminology for a Social theory of Devience, London, Routledge and Kegan Paul Ltd, 1973, 96

29-Young, K., and R.Mack, Sociology and Social Life op Cit, PP.435-436

30- Clinard, M.B., Contributions of Sociology to Understanding Deviant Behavior, THE Brilish Journal of Criminology, V:3, 1962,P.119.

٣١- سامية جابر، مرجع سابق، ص ص٢٥٠-٢٥١.

٣٢- نفس المرجع السابق، ص ٢٥٨.

٣٣- مصطفى عبد المجيد كاره، مرجع سابق، ص٢٦٣.

٣٤- جـورن مارشـال، موسـوعة علـم الاجتمـاع، ترجمـة محمـد الجوهـرى وآخرين، المجلد الأول، المجلـس الأعلـى للثقافـة، القـاهرة، الطبعـة الأولى، ٢٠٠٠، ص ص٥٢٠-٥٢١.

٣٥- نويـل تـايمز، علـم الاجتمـاع ودراسـة المشـكلات الاجتماعيـة، مرجـع سابق، ص ص ٧٣-٧٤

٣٦- جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، مرجـع سـابق، ص ص ٥٢١-٥٢٢.

٣٧- السيد الحسينى، الدراسة الاجتماعية للسلوك المنحرف، فى كتاب ميادين علم الاجتماع، تأليف محمد الجوهرى وآخرين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص ٢٨١-٢٨٢.

٣٨- نويل تايمز، علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٧٧-٧٨

٣٩- سامية محمد جابر، مرجع سابق، ص ص١٤٨-١٤٩.

٤٠- مصطفى عبد المجيد كاره، مقدمة فى الانحراف الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص٢٦٦-٢٧٢.

٤١- جوردن مارشال، مرجع سابق، ص ص٥٢٢-٥٢٣.

٤٢- مصطفى عبد المجيد كاره، مرجع سابق، ص ص ٢٧٩-٢٨٠.

٤٣- نويل تايمز، علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٧١-٧٣..

٤٤- سامية حسن الساعاتى، مرجع سابق، ص ص١٢٦-١٢٧.

٤٥- حسن الساعاتى، فى علم الاجتماع الجنائى، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥١، ص ص٨٣-٩٠.

٤٦- السيد الحسينى، الدراسة الاجتماعية للسلوك المنحرف، مرجع سابق، ص ص٢٩١-٢٩٢.

٤٧- سامية حسن الساعاتى، مرجع سابق، ص ص١٣٠-١٣١.

٤٨- مصطفى عبد المجيد كاره، مرجع سابق، ص٢٨٦.

٤٩- مصطفى سويف، مقدمة لعلم النفس الاجتماعى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط الخامسة، ١٩٧٨، ص ص١٧٠-١٧٧.

٥٠- مصطفى عبد المجيد كاره، مرجع سابق، ص ص٢٩٦-٢٩٨.

٥١- سامية حسن الساعاتى، مرجع سابق، ص ١٠٢.

٥٢- مصطفى عبد المجيد كاره. مرجع سابق، ص ٢٩٨.

53-Sutherland, E.H.and D. Cressey, Criminology, Lipincott Co., 1970.

٥٤- مصطفى كاره، مرجع سابق، ص ٣٠٧.

٥٥- جيروم . ج ، مانيس، تحليل المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص٥٦.

٥٦- سامية محمد جابر، الانحراف والمجتمع، مرجع سابق، ص ص٢٧٥-٢٧٧.

٥٧- مصطفى عبد المجيد كاره، مرجع سابق، ص ص٣٠٨-٣٠٩.

58- Suther Land, E.H. and D.Cressey, Op Cit, PP58-90.

59- Claser, D., Criminality theory and Behavioral Images نقلا عن، مصطفى كاره، مرجع سابق، ص٣١٢

٦٠- سامية محمد جابر، مرجع سابق، ص ص ١٦٨-١٦٩.

٦١- ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٦٨٨-٦٨٩.

٦٢- سامية محمد جابر، الانحراف والمجتمع، مرجع سابق، ص ص ١٧٠-١٧١.

٦٣- جيروم . ج ، مانيس، تحليل المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص٥٨-٥٩.

وأيضا **Becker, H., outsiders: Studies in the Sociology of Deviance, Free Press, N.Y.1963.**

٦٤- مصطفى عبد المجيد كاره، مرجع سابق، ص ٣٢١.

٦٥- سامية محمد جابر، مرجع سابق، ص ١٩٠.

٦٦- جيروم مانيس، مرجع سابق، ص٦٠.

٦٧- أنظر كل من:

Paul Rock New Directions in Criminology in- Book (Sociology Reviewed, Lawson, t. etal (eds) Collins educotional, London, 1993, P.64.

- Cyril, Burt, the Young Delinquent, uni- of London Press London, 1944.

٦٨- السيد على شتا، مرجع سابق، ص٨٥.

٦٩- انظر محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ص١٠٢-١٠٣.وأيضا

- Young, k. and Mack, R, Sociology and Social Life, opcit, Chapeter 25.

٧٠- سامية حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع، مرجع سابق، ص١٣٤.

٧١- نفس المرجع السابق، ص١٣٥.

٧٢- السيد على شتا، علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص ص٤٠-٤١.

الفصل الثالث

الضبط الاجتماعى وميكانزمات مقاومة السلوك الانحرافى

- مدخل

١- مفهوم الضبط الاجتماعى

٢- أهمية الضبط الاجتماعى وتطور الاهتمام به

٣- أشكال الضبط الاجتماعى

٤- وسائل الضبط الاجتماعى

٥- ميكانزمات وقف التوتر المؤدى إلى الانحراف

٦- فاعلية ميكانزمات الضبط الاجتماعى

– المدخل

يمثل موضوع الضبط الاجتماعى محور ارتكاز مهم بالنسبة لعلم الاجتماع الحديث، نظراً لأن الضبط الاجتماعى يتضمن توجيهاً مقصوداً لضمان استقرار التنظيم الاجتماعى والاحتفاظ به فى حالة سوية، واضطراد تقدم المؤسسات والمنظمات فى إشباع حاجات أفراد الجماعة، وتحقيق رفاهيتهم، لأن من طبيعة الضوابط الاجتماعية أن تعمل على إحداث التماسك الاجتماعى الذى لا يكون كاملاً فى معظم الأحيان لأن المصلحة الفردية قد تتعارض مع مصالح الجماعة أحياناً، وهنا تبدو أهمية الدور الذى تقوم به الضوابط الاجتماعية فى تنسيق وتوفيق النشاطات والاهتمامات الفردية مع مصالح الجماعة على مختلف المستويات، حتى لا يتصدع البناء الاجتماعى نتيجة الصراع بين الزمر والفئات الاجتماعية حول المصالح المختلفة والمتعارضة، فضلاً عن سوء التوافق الذى ينشأ نتيجة مظاهر الاستغلال والمنافسة المدمرة مما يتطلب نوعاً من الضبط القسرى لا عادة التوازن والانسجام بين الأفراد والنظام الاجتماعى القائم، وإلا استشرى الانحراف والتفكك الاجتماعى، لذا فإن وظيفة الضبط الاجتماعى الأساسية هى تحديد نطاق السلوك المقبول فى المجتمع ومنع الانحرافات والحالات غير السوية فى النظم الاجتماعية، حتى يضمن صلاحية فاعليتها فى أداء وظائفها. ومن هنا تأتى أهمية هذا الفصل فى التعرف على ميكانزمات الضبط الاجتماعى فى مقاومة السلوك الانحرافى.

أ) مفهوم الضبط الاجتماعي Social Control

يشير الضبط الاجتماعي فى معناه العام إلى العمليات والإجراءات المقصودة وغير المقصودة التى يتخذها مجتمع ما، أو جزء من هذا المجتمع، لرقابة سلوك الأفراد فيه، والتأكد من انهم يتصرفون وفقا للمعايير والقيم أو النظم التى رسمت لهم. ويرتبط الضبط الاجتماعى فى المجتمع الحديث بالرأي العام وبالحكومة عن طريق القانون، أما فى المجتمعات التقليدية فتلعب الأنماط الاجتماعية كالعادات الشعبية والعرف دوراً كبيراً فى الضبط الاجتماعى [١].

وعلى هذا فقد ذهب كل من أوجبرن ونيمكوف Ogburn and Nimkoff إلى أن دراسي علم الاجتماع يستخدمون اصطلاح الضبط الاجتماعى بطريقة عامة جداً لوصف كل الوسائل التى تستخدمها الجماعة لتحقيق النظام الاجتماعى. ويترتب على هذا الاستخدام أن العادات الشعبية وتقسيم العمل مثلاً يمكن اعتبارهما من وسائل الضبط الاجتماعى طالما يساعدان على استمرار الجماعة وتكاملها. فالضبط فى نظرهما عبارة عن العمليات والوسائل التى تستخدمها الجماعة لتضييق نطاق الانحرافات عن المعايير الاجتماعية [٢].

وأن كل عرف اجتماعى، وكل مظهر من مظاهر السلوك العام هو بدرجة ما وسيلة للضبط الاجتماعى، وحتى أبسط قواعد السلوك أو ابسط مظاهر التقاليد أو آداب السلوك العام هى أدوات ووسائل للضبط الاجتماعى[٣].

(٢)أهمية الضبط الاجتماعى وتطور الاهتمام به

لقد نال موضوع الضبط الاجتماعى عناية الكثير من علماء الاجتماع منذ أن قرر ابن خلدون أن الضبط الاجتماعى أساس للحياة الاجتماعية، وضمان لأمنها، واستمرار لبقائها. فيقول ابن خلدون أن الاجتماع الإنساني ضرورى، حيث أن الإنسان مدني بطبعه أى لابد من الاجتماع الذى هو المدنية، ثم أن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر- ومن ثم عمران العالم بهم – فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما فى طباعهم الحيوانية من العدوان، والظلم،.... ويقول فى موضع آخر أنه لابد للبشر من الحكم الوازع أى الحكم بشرع مفروض من عند اللّه يأتى به واحد من البشر، وأنه لابد أن يكون متميزاً عنهم بما يودع اللّه فيه من خواص هدايته ليقع التسليم له والقبول منه، حتى يكون الحكم فيهم وعليهم من غير إنكار ولا تزييف (٤).

ومن العلماء الذين اسهموا فى دراسة عملية الضبط الاجتماعى والاجتماع القانوني مونتسكيو Montesquieu فى كتابة روح القوانين حيث أشار إلى أن لكل مجتمع قانونه الذى يتلاءم مع بيئته الطبيعية والاجتماعية. أى أنه أكد على العلاقة بين القانون، والضبط، والظواهر الاجتماعية، والنظم. وتتألف من هذه العلاقة روح عامة تؤثر على السلوك الاجتماعي وتضبط التصرفات، وتؤثر على المؤسسات والمنظمات الاجتماعية والقانونية (٥). وقد زاد الاهتمام بموضوع الضبط الاجتماعى على يد عالم الاجتماع الأمريكى إدوارد روس Edward Ross حيث أكد على أهمية الضبط الاجتماعى فى الحياة الاجتماعية، وحفظ كيان المجتمع. ثم تطورت

دراسة الضبط فى الفترة الأخيرة بازدياد الأبحاث التى أجريت على الجماعات وعمليات التفاعل الاجتماعى. وما تمخضت عنه هذه الأبحاث من إبراز لموضوعات جديدة فى علم الاجتماع، كمستويات الفعل الاجتماعى، والمعايير الاجتماعية، والقيم والقواعد العامة للسلوك (٦). لذا رأى علماء الاجتماع أن الضبط الاجتماعى اصبح فى الواقع مرادفا للتنظيم الاجتماعي Social Organization على أساس أن التنظيم الاجتماعى يشير إلى كافة القيود والأنماط التى يتولد عنها الانضباط والنظام الاجتماعى، وإن كان الضبط الاجتماعى يقتصر فى أكثر أشكاله شيوعا على التأثير الناجم عن الأجهزة الرسمية (٧). كما أهتم علماء الاجتماع بربط الضبط الاجتماعى ربطا وثيقا بالثقافة، وجعلوا من العسير دراسة الضبط الاجتماعي بعيدا عن علم اجتماع الثقافة. مثال ذلك ان جورفيتش Gorfetch يرى أن الضبط هو مجموع الأنماط الثقافية التى يعتمد عليها المجتمع ككل فى ضبط التوتر والصراع. فالضبط إذن وسيلة اجتماعية أو ثقافية تفرض عن طريقها قيودا منظمة على السلوك الفردى أو الجماعى بهدف مسايرة السلوك لقيم وتقاليد المجتمع (٨).

ثانيا: أشكال الضبط

لما كان الضبط الاجتماعى هو القوة التى بها يمتثل الأفراد لنظم المجتمع الذى يعيشون فيه، فأن وسائل الضبط وأشكاله تختلف من مجتمع لآخر، بل وفى نفس المجتمع باختلاف الزمان والمكان. فالضبط فى المجتمعات الشرقية المحافظة يختلف عن الضبط فى المجتمعات الغربية المتحررة. ومن المكن أن تختلف وسائل الضبط وأشكاله داخل المجتمع

الواحد، فالضبط فى صعيد مصر يكون عـادة أكـثر صرامـة وشـدة مـن الوجـه البحرى. كما أن وسائل الضبط فى العصور الماضية غيرها فى العصور الحديثة من حيث درجة الشدة والصرامة. وعلى هذا يرى علمـاء الاجتمـاع أن للضبـط شكلين رئيسين هما:

١- الضبط القهري Coercive Control

وينشأ هذا الشكل مـن الضبـط بنـاءً علـى فاعليـة القـانون والحكومـة والقرارات واللوائح التنظيمية سواء داخل المجتمع أو الجماعات، ويصـاحب عادة بالقوة أو الخوف من استخدام القوة. فأنماط السلوك الرادعة فى حـالات الجريمة إنما هى نوع من الضبط القهرى الذى يمارسه المجتمع لمنع الجريمة وردع الآخريـن عـن اقـتراف السـلوك الـذى يتنـافى مـع القيـم والمعايـير الاجتماعية.

٢- أما عن الضبط المقنع Persuasive Control

فيحـدث مـن خـلال مختلـف التفـاعلات الاجتماعيـة والوسـائل الاجتماعية التى تقنع الأفراد بالالتزام بقيم المجتمع وقوانينـه، وذلـك بنـاء على الانتماء إلى الجماعة وعمليات التطبيع الاجتماعى منـذ الصغـر والتعـود على قيم الطاعـة والمسـايرة للمعايـير الاجتماعيـة السـائدة داخـل المجتمـع. وعادة ما يكون الجزاء الاجتماعى على هذا النوع من الضبط الاجتماعى جـزاء معنوياً، بمعنى أن الخروج على قيم المجتمع يقابل من أفراد المجتمع بالنبذ والاستهجان أو البعد عن الأفراد غير الملتزمين.

كما قد يكون الضبط الاجتماعى مباشراً كما هـو الحـال فـى القوانـين المكتوبة أو غير مباشر كما يتمثل فـى التوقعـات العامـة والعـادات والتقـاليد غير المكتوبة [٩].

ثالثاً: وسائل الضبط الاجتماعى

من أهم وسائل الضبط الاجتمـاعى والأكـثر انتشـاراً فـى المجتمعـات الإنسانية على اختلاف نوعياتها مع اختلاف درجة شدة تلك الوسائل فـهى على النحو التالى: -

١-العرف Mors

يمثل العرف أهم أساليب الضبط الاجتمـاعى الراسـخة فـى المجتمـع باعتباره أهم الطرق والأساليب التـى توجدهـا الحيـاة الاجتماعيـة تدريجيـاً فينمـو مـع الزمـن ويـزداد ثبوتـاً وتـأصلاً. ويخضـع للعـرف الأفـراد داخــل المجتمع لأنه يستمد قوته من فكر الجماعة وعقائدها، كمـا أنـه متـأصل مـع رغبات الجماعة وظروف الحيـاة المعيشـية، وإلا لمـا أسـتقر زمنـاً طويـلاً فـى المجتمع. والأعراف غالباً مـا تسـتخدم فـى حالـة الجمـع لأنـها طـرق عمـل الأشياء التى تحمل فى طياتها عنصـر الجـبر والإلـزام لأنـها تحقـق رفاهيـة الجماعة. وبالتالى فهى تأخذ شكل المحرمات [١٠] Taboos التى تمنع فعل أشياء معينة أو ممارسة معينة. ولذلك تدين أعرافنا وأد البنات، واكل لحــوم البشر، وزواج المرأة برجلـين فـى وقـت واحـد. وقـد ذكـر سـابير Sapir أن اصطلاح العرف يطلق على تلـك العـادات التـى تتضمـن درجـة مرتفعـة مـن الشعور بالصواب أو الخطأ فى أسـاليب السـلوك المختلفـة. والعـرف عنـد أى

جماعة هـو أخلاقياتـها غـير المصاغـة وغـير المقننـة كمـا تبـدو فـى السـلوك العلمى(١١).

بناء على ذلك يعنى العرف المعتقدات الفكرية السائدة التـى غرسـت نفسياً لدى أفراد المجتمع ويمارسونه حتـى يصبح أمـراً مقدسـاً بـالرغم مـن انتقاء قيمته أحياناً (هذا ما جرى عليه العرف) (وده فى عرفنا كـده)، وهـو أقوى فى تأثيره على سلوك الأفراد من العادات والتقاليد.

٢- العادات والتقاليد

العادات ظاهرة اجتماعية تشير إلى كل ما يفعله الناس وتعودوا علـى فعله بالتكرار. وهى ضرورة اجتماعية إذ تصدر عن غريزة اجتماعية وليست عن حكومة أو سلطة تشريعية وتنفيذية، فهى تلقائيـة لأن أعضـاء المجتمـع الواحد يتعارفون فيما بينهم على ما ينبغـي أن يفعلـوه وذلـك برضـاء جميـع أعضاء المجتمع. والعادة قد تكون فرديـة مثـل عـادات الإنسـان اليوميـة فـى المأكل والملبس وعادات النوم والاستذكار وغيرها. أمـا العـادة الجمعيـة فـهى التى يتفق عليها أفراد الجماعـة وتنتشـر بينـهم مثـل عـادات المصريـين فـى الأعياد والمواسم الدينية. أما عن التقاليد فهى خاصية تتصـف بـالتوارث مـن جيل إلى جيل، وتنبع الرغبة فى التمسك بـها مـن أنـها تأتينـا مـن أسـلافنا وآبائنا فيورثوها لنا باعتبارها نافعة ومفيدة.

إن ثمـة اختلافـاً بـين العـادات والتقـاليد يتمثــل فــى أن العــادات الاجتماعية أنماطاً سلوكية ألفها الناس وارتضوها على مـر الزمـن ويسـيرون

على هديها ويتصرفون بمقتضاها دون تفكير فيها. وهى تختلف من مجتمع لآخر وفقاً لظروفه وخصائصه التى تميزه. والعادات الاجتماعية لا تنشأ من خلال قيام شخص واحد بعمل معين مرة واحدة، بل أن السلوك لكى يصبح عادة اجتماعية يجب أن يتكرر وينتشر فيصبح نمطاً للسلوك فى مجتمع معين. أما التقاليد فهى أنماط سلوكية ألفها الناس، ويشعرون نحوها بقدر كبير من التقديس ولا يفكرون فى إمكانية العدول عنها أو تغييرها (١٢).

٣- عملية التنشئة الاجتماعية

وهى العملية التى تشكل الفرد منذ مراحل الطفولة المبكرة وتعده للحياة الاجتماعية المقبلة التى سيتعامل فيها مع آخرين من غير أسرته. فالتنشئة الاجتماعية تعلم الطفل قيم المجتمع ومعاييره الأساسية التى سيشترك فيها مع غيره عندما ينضج (١٣) ولقد أثبتت الدراسات أن الطفل يتأثر بالوراثة من والديه التى لا تنتهي بالمولد، ولكن بالتقليد والمحاكاة يبدأ الطفل فى بناء شخصيته بعد أن أنعكس أمامه كل ما حوله من مؤثرات اجتماعية. ومن هنا كانت أهمية التنشئة فى تشكيل العادات وتهذيبها وفى هذا يبين جولد سميث Gold Smith أهمية الدور الذى تلعبه المدرسة فى تنشئة الطفل وتربيته حيث يتعلم الطفل فى المدرسة احترام نفسه واحترام الآخرين، كما يتعلم ضبط نفسه. وفى المدرسة يجد النمط المثالي التالى لنمط والديه متمثلاً فى المدرس فيطيعه، فيغرس فيه المدرس عادة الطاعة والاحترام وبذور الحكمة، وهكذا تصبح التربية أداة أخلاقية فى يد المجتمع لضبط الأفراد (١٤).

٤-القانون Low

يعتبر القانون أعلى أنواع الضبط الاجتماعى دقة وتنظيماً وللقانون مميزاته الخاصة عن بقية الضوابط الأخرى إذ أنه أكثرها موضوعية وتحديداً، كما ينطوى على عدالة فى المعاملة التى لا يفرق فيها بين أفراد المجتمع. فالثواب والعقاب صنوان فى القانون، وهدف الجزاء والعقاب الذى يضعه القانون هو الردع أو منع وقوع جريمة أو ارتكاب الخطأ. كما أن هناك فائدة أخرى للقانون إذ يتضح أنه بمثابة سياج على الحريات الفردية. ومن ناحية أخرى فإنه يحدد العقوبات وفقاً للخطورة التى يأتيها الخارجون عليه من ناحية ووفقا لمدى جذب الجريمة للمجرم من ناحية أخرى.

وباختصار فإن القانون كضابط اجتماعى ينطوى على جميع الآليات التى تؤهله لمنع الانحراف وعقاب المنحرف نظرا لقوته الإلزامية فيه ونصوصه الواضحة والمحددة التى توقع الجزاء على من يخالفه.

رابعا: ميكانزمات وقف التوتر المؤدى إلى الانحراف.

يرى هارى بردميير Bredmeier وريتشارد ستيفنسون Stephenson أن هناك نوعين من العمليات الكبرى التى تجعل الناس يمتثلون للقواعد النظامية فى المجتمع والتى تمكنهم فى نفس الوقت من التنبؤ والاعتماد على سلوك أحدهم الآخر، وتتمثل العملية الأولى فى عملية التنشئة الاجتماعية التى تشكل الفرد منذ مراحل الطفولة المبكرة وتعده للحياة الاجتماعية المقبلة التى سيتعامل فيها مع آخرين من غير أسرته،

ولذلك فإن التنشئة الاجتماعية تعلم الطفل قيم المجتمع ومعاييره الأساسية التى سيشترك فيها مع غيرة عندما ينضج، والتى ستجعله من ناحية أخرى متشابهاً فى شخصيته الأساسية مع أعضاء المجتمع الذى سيعيش فيه، أما العملية الأخرى فهى تشتمل على ميكانزمات أو آليات الضبط الاجتماعى التى تعمل على تنظيم الأشياء للحيلولة دون وقوع الانحراف أو إثارة أى عامل من عوامله. وقد لاحظ كل من بردمبير وسيتنفسون أنه بالرغم من أن عمليات التنشئة الاجتماعية قد تكون مكتملة إلا إن الناس قد يتعرضون للتوتر نتيجة لمواضعهم فى البناء الاجتماعى، ولهذا فانهم قد يقعون تحت قوة قاهرة تجعلهم ينحرفون عن المعايير، لذا فقد أكد العالمان على أن التنشئة الاجتماعية تعتبر خط الدفاع الهام فضلاً عن خمسة خطوط دفاع أخرى لمنع الانحراف داخل النسق الاجتماعى والتى تتمثل فيما يلى:-

١-الخط الدفاعى الأول هو قطع الطريق على التوتر أو التصدع ذاته بواسطة ميكانزمات معينة من شأنها أن تمنع التوتر الكامن من أن يصبح واقعاً.

٢- إذا لم تنفع الوقاية يظهر الخط الدفاعي الثانى الذى يضع الجزاءات على الأفراد المخالفين لمعايير وقيم المجتمع.

٣- ويتمثل الخط الدفاعي الثالث فى الترتيبات التى تجعل الاستجابات غير المقبولة اجتماعياً صعبة جداً أو باهظة من حيث نتائجها وبمعنى أخر يرى العالمان أن كل توتر لا يمكن أن يتجنب فى كل نسق اجتماعى بل لا زالت هناك طرق لمنع الناس من الوقوع فى الانحراف وتشجيعهم لتصريف توترهم عن طريق استخدام صمامات للأمن يقرها المجتمع.

٤- أما خط الدفاع الرابع فيتمثل فى سجن المنحرفين أو عزلهم أو حتى إعدامهم.

٥- أما خط الدفاع الخامس فيتمثل فى إعادة تنشئة أو تأهيل المنحرف اجتماعياً عن طريق العلاج النفسى أو الاجتماعى (١٥).

غير أن بارسونز قد أشار فى هذا الصدد إلى أن هناك ميكانزمات لإحباط الانحراف أو ضبطه تتمثل فى ميكانزمات الضبط الكامنة أو الخافية

وهى تتضمن فى ثلاث عناصر أساسية هى:-

١-عنصر الصمود أو التحمل Support وهو الذى ينطوى على استمرار الانا فى علاقة تضامن مع الآخر برغم كل التضحيات أى قدرته على الاحتفاظ بأمن العلاقة واستقرارها. ووقايتها من التوتر، ويعتبر استقرار اتجاهات الحب عند الأم فى المراحل الحرجة للتنشئة الاجتماعية نموذجاً اساسياً على هذه الحالة، بينما يعتبر التوجيه الجمعي عند الطبيب، واستعداده لمعاونة المريض وتفهمه نموذج أخر.

٢- عنصر التسامح Perissiveness، فلا يمكن أن يكون الصمود فعالاً كوسيلة لإعادة التوازن والعودة إلى حالة استقرار العلاقة ما لم يكن هناك تسامح فى نسق النموذج الذى أنحرف عنة الأنا ومثال ذلك أننا لا بد من أن نتوقع دائماً أن الأشخاص الذين يقعون تحت ضغوط معينة، ويتعرضون لتوترات شديدة نتيجة لهذه الضغوط، سوف ينحرفون بطرق معينة وإلى درجة معينة أيضاً، وينطبق ذلك على الطفل الذى يكون فى حالة توتر أثناء عملية التعلم.

٣- عنصر التشدد Restriction والمقصود به تضييق حدود العلاقة أو جعل الارتباط جزئياً، وتتمثل أكثر صور التشدد أهمية فى رفض الآخر. (١٦)

لذا فإذا ظهر فـى الموقـف الاجتمـاعى أى علامـة علـى قـرب حـدوث الانحراف نتيجة التصدع فى مراكز الأفراد أو فى أدوارهم، فانه مـن الممكـن التدخل عن طريق أحد ميكانزمـات الضبـط الاجتمـاعى لتلافـى هـذا التصـدع وتخفيف حدة التوتر والعودة بالموقف الاجتماعى إلى وضعه الطبيعى، حيـث أن هدف الضبط الاجتماعى العام هو أن يتجه الفعل الاجتماعى نحو الامتثال للقيم والمعايير والحقوق التى حددها النمـط المثـالي، حتـى تتحقـق حالـة مـن التوازن فى العلاقات بين الأفراد، والجماعات والمجتمعـات، رغـم أن هنـاك تبايناً عما حث عليـــة النمـط المثـالي فـى الواقـع المعـاش فلقـد كشـفت إحـدى الدراسات الهامة فى مجال ضبط سـلوك الأبنـاء علـى سـبيل المثـال أن النمـط المثالي قد حث على الكثير من القيم التى يجب على الآباء غرسها فى أبنائهم منذ الصغر، ومن أهم هذه القيـم، القيـم الدينيـة المتمثلـة فـى قيمـة العبـادة الرزق الحلال، النهى عن المنكر والقيـم الأخلاقيـة متمثلـة فـى قيـم الطاعـة والصدق، والعفة والشرف، لكن فى الواقع المعاش نجد علـى متصـل الامتثـال لما حث علية النمط المثالي أو الانحراف عنة يحرص كثير من الأباء على تلقين القيم لأبنائهم وهم فى سن مبكرة سواء كانوا ذكورا أم إناثاً، وان كـان هنـاك تفرقة بين الذكر والأنثى، ويتم ذلك فى سياق عمليـة التنشـئة الاجتماعيـة، ومع هذا تتباين درجـة الامتثـال للقيـم تبعـاً لنـوع القيمـة فـهناك قيـم ذات

أولوية على أرض الواقع مثل قيمة الطاعة، وقيمة العفة والشرف، وهما غالباً ما يدور حولهما عملية الضبط وهناك قيم تحتل مركز الصدارة بالنسبة للذكر مثل قيمة الرزق الحلال والنهى عن المنكر، وقيم تحتل مركز الصدارة للأنثى مثل قيمة الأدب، والعفة والشرف، ولعل هذا التباين يتوقف تبعاً لما يفرزه الواقع من معوقات تحول دون الامتثال، منها على سبيل المثال أن ظروف البيئة الاجتماعية وما تعانيه من تغير مختل، تنعكس أثاره على اختلال الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد أدى ذلك إلى الامتثال للقيم شكلاً دون المضمون أو إلى الانحراف عنها، فمثلاً يعوق قيمة الرزق الحلال اختلال التوازن بين الدخل والأنفاق على متطلبات الحياة الأساسية من مأكل وملبس ومأوى – الخ ومن ثم لا يكون أمام بعض الأبناء العاملين فى أغلب الشرائح الطبقية والمناطق سوى البحث عن سبل غير مشروعة، فى النمط المثالي، ومن اجل الوصول إلى الأهداف (تحقيق الطموحات والحراك الصاعد) ويتم ذلك تحت ستار الحلال المقنّع آخذين بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة ومن هذه السبل إحضار بعض الأشياء أو الأدوات من مكان العمل مدعين، مال الحكومة مالوش صاحب – يعنى مش حرام، واستغلال البعض لمراكزهم فى العمل من الباطن – ويعد هذا السلوك نوعاً من الشطارة والفهلوة، والحصول على مال أو هدايا من العمل نظير تقديم مساعدات فى مجال العمل أو تيسير بعض الأمور، ويتم ذلك تحت مسميات إكرامية، ذوقية وجدعنه، وهكذا يتم التحايل على الحرام بإعطائه مبررات

آخذين في الاعتبار المثل القائل "حلال كلناه، حرام كلناه ويبرر الكثيرون ذلك بأنه هو التيار السائد الآن في المجتمع والكل يسير على هذا المنهج. وبذلك نلاحظ أن هناك من يمتثل لما حث علية النمط المثالي للضبط الاجتماعي سواء شكلاً أو مضموناً، كما نجد من يمتثل شكلاً دون المضمون وهناك من ينحرف" (١٧)

وفى الواقع توجد ثلاث ميكانزمات أساسية لتجنب الصراع والتوتر يمكن الإشارة أليها على النحو التالى:-

١- ميكانزمات العزل

احتلت ميكانزمات العزل اهتماماً هاماً في نظرية بارسونز للضبط الاجتماعي، وقد أشار بارسونز إلى ثلاث آليات للعزل وهى أولاً التكوين النظامي institution alization وهى عملية تتمثل إحدى وظائفها فى أنها تعاون على ترتيب Ordering أو تنظيم الأنشطة المختلفة، والعلاقات المتشعبة حتى تشكل نسقاً منظماً على درجة عالية يهدف إلى خفض الصراع على المستوى الاجتماعى. وثانياً آليات مكافحة التوتر وهو يشتمل على مجموعة ظواهر فسرت على اعتبار أنها تقوم بوظيفتها كوسيلة للتغلب على التوترات التى يتعرض لها الأشخاص فى مناسبات معينة مع محاولة خفض نتائجها المدمرة إلى الحد الأدنى، وثالثاً آليات البراعة وهو ميكانزم عازل على مستوى العلاقات الشخصية يتمثل فى التحاشى المقصود للتعبير عن بعض المشاعر أو إظهار بعض التساؤلات التى يمكن أن تدمر نسق العلاقة إذا طرحت على نحو مباشر. (١٨)

لكن المقصود بالعزل isolution هنا هو العزل البنائى للمراكز والأدوار لمنع التصدع عن طريق فصل المصادر الكامنة للصراع المتضمنة فى المركز والدور الذى يقوم به الفرد، والوظيفة الرئيسية لهذا العزل منع الناس من أن يواجهوا توقعات متعارضة فى وقت واحد، ويمكن الوصول إلى هذا العزل بطرق ثلاث هى:-

أ- يمكن القضاء على الصراع الكامن أو احتمالاته عن طريق تقسيم الزمن للمراكز المختلفة التى يشغلها الفرد، لأنه إذا شغلت المراكز فى وقت واحد كان احتمال ظهور الصراع كبيراً، ومثال ذلك أن الفرد فى المجتمع الحديث قد يكون أباً، وأبناً ومديراً وعضواً فى نادى، أو متطوعاً فى جمعية خيرية، ومن الطبيعى أن يقسم وقته للقيام بالأدوار التى تصاحب هذه المراكز، فإذا لم يحسن التوقيت لكل مركز وما يصاحبه من دور وقع فريسة الصراع، ومن اجل هذا كان العزل بمعنى عدم خلط الأدوار بالمركز أو العكس مؤدياً إلى القضاء على التصدع فى مهده.

ب- كذلك يمكن القضاء على الصراع الكامن أو احتمالاته عن طريق تقسيم المكان، فالانتقال من مجموعة من الاتجاهات والمعتقدات إلى مجموعة أخرى يمكن أن تكون عملية سهلة إذا أمكن عزل كل مجموعة عن الأخرى، مع ما يصاحب كل منها من ملابسات وظروف، ومثال ذلك أن الفرد قد يكون متعدد الجوانب والمواهب فقد يكون كاتباً وفيلسوفاً ومتديناً، ومن غير شك أن لكل حالة ظروفها واتجاهاتها، وليس على الفرد لكلى يتجنب الصراع إلا أن يخصص لكل نشاط مكاناً محدداً، حتى لا يكون كل نشاط فى كل مكان يذهب إليه.

جـ- كذلك فإن عزل المتصلين بالدور وخصوصاً إذا كانوا مختلفين باختلاف الأدوار يمكن أن يقضى على الصراع فى مهده، ومثال ذلك أن الطالب يجب أن يفصل بين شخصيته التى يكون عليها مع من يحب وبين شخصيته عندما يكون مع أستاذ، وكذلك شخصيته عندما يكون مع والديه، لآن خلط هذه الشخصيات جميعاً فى دور واحد ربما أدى إلى صراع يمكن أن يكون طريقاً للانحراف، ومثال أخر على ذلك الرجل الذى يتزوج من سيدتين،يلعب دورين مختلفين لاختلاف المتصلين بكل دور، ولذلك فإنه يقضى على الصراع بعزل الزوجتين كل فى مسكن مستقل ويقسم وقته بينهما.

٢- ميكانزمات المنع

ويعنى المنع هنا العزل الرمزي للزمن والمناسبات أو الشركاء، ولما كان من الصعب فى كثير من الأحيان عزل المراكز أو شركاء الدور لكف الصراع، فإنه يلزم فى هذه الحالة الركون إلى آليات أخرى لتقوية المراكز السائدة فى علاقة معينة وإخضاع كل المراكز الأخرى له، والمنع لا يمنع من التفاعل مثل العزل، وخاصة بين شركاء الدور الذين يحتمل أن يتصارعوا، وفى الغالب يسمح المنع للمراكز التى يحتمل أن تتصارع من أن تقوم بأدوارها فى وقت واحد، ومثال ذلك أن الاختلاف بين العزل والمنع يظهر عندما تنظر فى قواعد الجنس عند من يرتبطون عن طريق صلة الدم أو الزواج (النسب) ويكون من المحرم على بعضهم أن يتزوج البعض الآخر، فإن تنفيذ هذا

التحريم يتم عن طريق فصل للرجال عن النساء فيزيقياً ولكن هذا الفصل لا يمنع من تفاعلهم واتصالهم على مستويات مختلفة ومتعددة فيما عدا الاتصال الجنسي.

٣- ميكانزمات الأسبقية فى المراكز

فمن الوسائل التى تستخدم فى منع التصدع والتوتر ما يقال له أسبقية المراكز النظامية ذلك أن التحديد الاجتماعى الراسخ لمطالب المركز يجب أن يكون لها الأرجحية والأفضلية، ومثال ذلك إذا شاهدت زوجة زوجها يقوم بعمل غير مشروع، فهل لها أن تنحرف عن الولاء لزوجها وتشهد ضده، أم عليها أن، تبقى صامته فتنحرف عن مركزها كمواطنة؟ القانون ألا نجلو أمريكي يعطى الأسبقية لمركز المرأة كزوجة على مركزها كمواطنة، ولهذا يعفيها من الشهادة ضد زوجها، وأذن فكلما كانت المطالب مرتبة يحسب أهميتها بطريقة مقررة أسهمت فى خفض حدة الصراع الذى يمكن أن يثير كوامن الانحراف عند الفرد، وخاصة عند الاختيار بين هذا المطلب أو ذاك . [١٩]

وهكذا يتبين أن ميكانزمات الضبط الاجتماعى هى بمثابة العملية الإطرادية المتحركة فى واحد أو اكثر من الأفراد بحيث تتحكم فى تصرفاتهم، وخروجهم عن الدور المتوقع وتعمل تلك الميكانزمات كقوى تجبر الأفراد على الخضوع للأوامر الاجتماعية. وفى هذا الصدد يؤكد كل من أوجبرن ونيمكوف فى معرض حديثهما عن الوسائل الفنية للضبط الاجتماعى

إلى أن موضوع الضبط الاجتماعى وميكانزماتــه هــام جــداً لتفــادى فشــل المجتمعات، ويحددان ثلاثة نماذج للجزاءات هما :

- الجزاءات الفيزيقية.
- والجزاءات الاقتصادية.
- والجزاءات الاجتماعية النفسية.

وفى الحقيقة تختلف وسائل كـل جـزاء مـن هـذه الجـزاءات مـع أن أكثرهـا جذبـاً للجماعـة تلـك التـى يكـون فيـها الفـرد متـأثراً بـالضغط مـن الجماعة، ويعتمد عدم تأثير الفرد بالضغط الاجتماعى علـى وحـدة الجماعـة وكذلـك يؤكـدان أن طبيعـة الجماعـة إنمـا تحـوى وسـائل الضبـط، وتعتـبر الجزاءات الفيزيقية بمثابة الشكل الأساسي الذى يسـتخدم لـدى الحيوانـات الدنيا ضد الذين يخرجون عن نظام الجماعة، لكن الإنسـان يسـتخدم الجـزاء الفيزيقى قليـلاً، ولكـن يسـتخدم الجـزاء النفسـى اجتمـاعى، وتطبـق أنـواع الجزاءات الثلاثة بطرق مختلفة فقد يحكم القاضى بغرامة مادية أو إيداع فى سجن لمدة معينة، وخلاصة ذلك أن الوسائل الفنيـة للضبـط الاجتمـاعى سـواء كانت إيجابية أو سلبية، أو جــزاءات وعقوبـات، فإنمـا تكـون فـى علاقـات ثلاث فيزيقيا أو اقتصادية أو نفسيا اجتماعية، وحياة الفرد على أى مسـتوى إنما تعطيه الفائدة المنطقية لوسائل الضبط، وتتحدد قيمة الضبـط الاجتمـاعي باجتذاب الانتباه من تجاه أفراد الجماعة أو المجتمع، إذ قد يكون مؤثراً فى واحدة وغير مؤثر فى أخرى، وكذلك تغير أوضاع الحياة الاجتماعية وارتفاع الأفراد وانخفاضهم عن مستوى الجماعة التى ينتمون اليها. [٢٠]

خامساً: فاعلية ميكانزمات الضبط الاجتماعي

عندما يحاول المجتمع أو الجماعة أن توقف الفرد عن آتيان فعل معين فإنما يقابل ذلك الفعل بنوع من السخط والاستهجان من قبل أفراد المجتمع، أى أن سياسته فى ذلك هى الرفض الأخلاقي، وبالتالى توجد مجموعة من القوى التى يستطيع بها المجتمع الحفاظ على توازنه، وتتمثل هذه القوى فى الشعور الجمعي الذى يثير التعاطف Sympathy والشعور بحب الاجتماع بالآخرين Sociability والشعور بالعدل الذى يساعد الفرد على ضبط سلوكه بذاته، ومن ناحية أخرى يصبح الشعور الجمعي بمثابة الرقيب الأساسي على سلوك الفرد، واتفاق ذلك السلوك مع معايير الجماعة ونظمها، لذا نلاحظ وجود أنواع كثيرة من المحرمات تسود مجتمع الإنسان، فتحريم السرقة مثلاً يعتبر من أهم معايير الجماعة التى تعمل على تكاملها، أما عدم الامتثال لتلك المعايير فإنه خطر يهدد تكامل الجماعة ووحدتها. ومن ثم تعمل الجماعة على تعديل مسار غير المتثلين لكى يسيروا فى نفس خط معايير الجماعة، وبهذا تصبح الجماعة عاملاً من عوامل تكوين سلوك الأعضاء حيث تمارس ضغوطها، ولا تشكل الجماعة السلوك فقط وإنما تعمل أيضاً على تقييد السلوك وقمعه أحياناً، واستناداً إلى أراء دور كايم فإن أساس حياة الجماعة هو أن تقوم بتقييد الفرد أو أن تلزمه بقوة اضطرارية ويكون فعلها بمثابة القوة المحافظة على تكامل الجماعة ذاتها. وفى هذا الصدد يذهب روس Ross إلى أن الأوامر الاجتماعية، إنما تكيف من مكوناتها حسب أهمية الحاجة، وخاصة مع تلك المعتقدات الشعورية Rites التى تكون مرتبطة بها عن طريق عمليات خفية وبطيئة

التغير فى الوقت ذاته، كما أن تلك الأوامر الاجتماعية تحاول أن تغير من نفسها كى تتفق والسلطة المارسة؟ وكل هذه العمليات متضمنة فى الضبط الاجتماعى. والجدير بالذكر هنا أن مكونات الضبط الاجتماعى تتغير مع تغيرات الزمان، وكذلك مع اختلاف المجتمعات، كما تتغير أيضا تبعا لتغير مستويات القوانين والمعايير الأخلاقية السائدة فى المجتمع بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية والتوازن فى البناء الاجتماعى، ولذلك فثمة تنظيم دائم ومستمر لأدوات الضبط فى المجتمع حتى يرفع من قيمة تلك الأدوات، وتحاول كل من الأوامر الأخلاقية والقانونية التى تعتبر ضمن أدوات الضبط تحقيق هذه الغاية. كما يعد صراع الأفراد بمثابة اختيار للقوانين وقدرتها فى حكمهم عليها وامتثالهم لها، وكذلك يلعب الشعور الجمعي دورة الكبير فى إبراز أهمية القانون، ثم يذهب روس إلى أن الضبط الاجتماعى الذى يعطى الحق بقيمة اجتماعية معينة، إنما يمثل كل أفعال المجتمع من ضغط وسيطرة وقهر. وعلى الطرف النقيض فلا يشعر الأفراد بهذا الضبط لأنه مرن وليس جامدا – لأنه يمكن تغيير أدواته وفق الزمان والمكان – ورغم كل هذا نجد أن أفراد المجتمع منقسمون من حيث الإيمان به والاعتقاد فيه، إلى مجموعات، يحدده البعض ويثق فيه الآخرون اكثر من ثقتهم بأنفسهم، وهؤلاء يمثلون الغالبية، إذ يكفل لهم الضبط الاجتماعى من وجهة نظرهم حقوقهم ويساعدهم على التمتع بحرياتهم [٢١]

لذا فقد ظهر اتجاهات حول مدى الأثر الذى تتركه وسائل الضبط الاجتماعى فى الحصول على مزيد من الامتثال داخل الجماعة أو المجتمع، وكل اتجاه قدم أمثلة تؤيد اتجاهاتهم الفكرية المختلفة:–

الاتجاه الأول: يرى أن فاعلية الضبط الاجتماعى تتوقف على أدواته المختلفة، أى أنه كلما زادت هذه الأدوات نفاذاً إلى الأفراد واصطبغت بالطابع الرادع فى اكثر الأحيان، ظهرت آثار الضبط الاجتماعى فى التقليل من نسب الانحراف ذلك النوع الذى يكون فيه اعتداءً جسيماً على المعايير الاجتماعية ذات الطابع العام، ويدعم مؤيدو هذا الاتجاه موقفهم الفكرى بقولهم أننا نريد وسائل ضبط فى المجتمع الحديث لها قوة القهر والإلزام التى كانت للوسائل العرفية فى المجتمعات التقليدية أو البسيطة. وواضح أن هؤلاء يؤكدون على أهمية القانون وضرورة توسع نطاق وتحديد قواعده بحيث يكون صالحاً لمواجهة أى انحراف مهماً صغر فى المجتمع رعاية للنظام والامتثال.

الاتجاه الثانى والذى لا ينكر أهمية وسائل الضبط الاجتماعى فى الوصول إلى درجة من الامتثال عالية، ولكن مؤيديه يرون أن الفاعلية النهائية للضبط الاجتماعى تتوقف على طبيعة الجماعة من ناحية، وعلى نمط التنشئة الاجتماعية من ناحية أخرى، ولذلك يحاولون أن يركزوا أنظارهم على الظروف الجماعية التى قد تؤدى إلى الانحراف أو إلى الامتثال ومثال ذلك أنه كلما كانت الجماعة محببة إلى الفرد ازدادت فاعلية وسائل الضبط الاجتماعى فى رد الفرد إلى طريق الجماعة المرسوم، ومثال ذلك أن أحد عوامل انحراف الأحداث ترجع إلى أن، الحدث لا يتطابق مع والديه، ومن ثم لا يقدر عضويته فى جماعته الأسرية، لأن الأب هو رمز السلطة وعندما يعارض الطفل أباه فإنه غالباً ما يعارض كل رموز السلطة الأخرى

مثل الشرطة والقضاء وحراس السجون، وربما كانت معارضة الحدث لوالده تحدث طريقة تجعل شعور الطفل يتحول بصفة عامة إلى نوع من الإحساس بأن المجتمع كله يقف ضده، ومن ثم تنمو لدية اتجاهات العصيان، ويصبح متأثراً بالرغبة غى الانتقام.

كذلك تتوقف فاعلية الضبط الاجتماعى على استقلال الجماعة بمعنى أنه كلما زاد استقلال الجماعة قلة فرص الانحراف، وزادت فاعلية الضبط، وقد دلل أنصار هذا الاتجاه قولهم هذا بدراسات مقارنة أجريت على عدد كبير من الجماعات والمجتمعات المحلية، تمثل ثقافات مختلفة وتتدرج فى درجة استقلالها، كما انهم أيضاً نتيجة لدراساتهم لعدة جماعات مختلفة البناء والوظيفة فى مجتمع معين، أن الأوامر المتعارضة تؤيد إلى العصيان أو الإحباط. (٢٢)

وفى الواقع أن الاتجاهين السالفين الذكر لا يصلح كل منهما على حدة لبيان العوامل الأساسية التى من شأنها أن تؤدى إلى فاعلية اكثر فى وسائل الضبط الاجتماعى، ذلك لأن الاعتماد على مجرد الوسائل للوصول إلى الامتثال داخل الجماعة دون معرفة بطبيعتها يؤدى إلى عدم أدراك الأداة المناسبة لانحراف معين أو لجماعة بعينها، كما أن الاتجاه الأخر يركز اهتمامه على عملية التنشئة الاجتماعية، وطابع الجماعة ينسى شيئاً هاماً وهو أن عمليات التنشئة الاجتماعية نفسها تعكس درجات متفاوتة من الضبط الاجتماعى، وأن بناء الجماعة ووظيفتها يتضمن بالضرورة طريق الوصول إلى أهدافها وأسلوب الدفاع عنها، ووسائل تذليل الصعوبات التى

تقف فى وجهها وهى كلها من غير شك أساليب فى الضبط الاجتماعى.

وبالتالى فإن فاعلية الضبط الاجتماعى تتوقف على مزج دعاوى كلا الاتجاهين معاً، ويتأيد هذا بوضوح فى المجتمعات الحديثة التى تجعل من القانون أو نصوصه من تعديلات إنما يتم لمواجهة التغيرات التى تحدث فى الجماعات المختلفة المكونة من مجتمع، والمشرع الحديث يضع فى اعتباره دائماً ضرورة استقرار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليكون لتشريعة فاعلية، ومن الأدلة على ذلك أن كثيراً من التشريعات ولدت ميته لأنها جاءت غير معبرة عن طبيعة الأحوال. والظروف الاجتماعية وغير متمشية مع حقيقة الظروف التى وضعت من أجلها وهنا مقاييس لزيادة فاعلية الضبط الاجتماعى وهى(٢٣) :-

١- إن أفضل أساليب الضبط هى الأساليب الداخلية، وأن الوسيلة الخارجية كالعقاب لا يجب استخدامها إلا عند الحاجة القصوى التى لا مفر منها، فالضبط عن طريق النموذج أفضل عن طريق الجزاءات.

٢- البساطة: أن طريقة الردع البسيطة تؤدى وظيفتها بصورة فعالة وسريعة دون مواجهة مشاكل.

٣- التلقائية، حيث أن أفضل أنواع الضبط ما ظهر أثناء اجتماع الناس وتفاعلهم.

٤- الانتشار، فانتشار الضبط هو الضمان الوحيد ضد تعطله وتوقف استخدامه.

مراجع الفصل الثالث

١- أحمد زكى بدوى، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبه لبنان، بيروت، ١٩٨٦، ص٣٨٣.
٢- غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ٢٤٩.
٣- روبرت ماكيفر، وشالزبيج، المجتمع، ترجمة على أحمد عيسى، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦١، ص ٤٤-٤٥.
٤- عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة أبن خلدون، تحقيق وشرح على عبد الواحد وافى، الجزء الأول، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثالثة، د.ت ص ٣٣٧-٣٣٩.
٥- عبد الهادى والى، التنمية الاجتماعية: مدخل لدراسة المفهومات الأساسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣، ص ١٢٧-١٢٨.
٦- عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ١٩٠.
٧- ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل الهوارى، وسعد مصلوح، مكتبة الفلاح، العين، ١٩٩٤، ص ٦٥٦.
٨- محمد عاطف غيث (تحرير) قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص ٤١٨-٤١٩.

٩- غريب أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص٢٤١-٢٤٣.

Young, K,& Mack, R., Sociology and Social life, AMERCIAN Book Cmpany N.Y., 1963, P 66-70

١٠- فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية (مع بحث ميدان العادات الاجتماعية)، دار الكتاب العربى للطباع والنشر القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٩٢.

11-Lengermann, P., Defintions of Sociology (Ahistoricaal approach), E. merril P UBLISHING CO., 1974, PP. 145-146

١٢- نبيل السمالوطى، نظرية علم الاجتماع فى دراسة الثقافة، (دراسة نظرية وتطبيقه)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٢٨٠.

١٣- عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى، مرجع سابق، ص ١٩٢.

١٤- غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٢٦٠-٢٦١.

١٣- عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى، مرجع سابق، ص ص ١٩١-١٩٣

١٦- سامية محمد جابر، الانحراف والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ص ١٢٤-١٢٥.

١٧- أمال عبد الحميد، الضبط الاجتماعى غبر الرسمى بين الامتثال والانحراف، فى كتاب دراسة المشكلات الاجتماعية، تأليف محمد الجوهرى وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ص ١٣٩-١٤٢.

١٨- سامية محمد جابر، الانحراف والمجتمع، مرجع سابق، ص ص ١٢٦-١٢٧.

١٩- عاطف غيث، مرجع سابق، ص ص ٢٠٠-٢٠٣

٢٠- نويل تايمز، علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، ترجمة غريب سيد أحمد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ص ١٧٥-١٧٦.

٢١- نفس المرجع السابق، ص ص ١٧٠-١٧١.

٢٢- عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى، مرجع سابق، ص ص ٢١١-٢١٣.

٢٣- عبد الله الرشدان، علم الاجتماع التربية، دار الشروق، عمان، ١٩٩٨، ص٢٠٩.

الفصل الرابع

الأبعاد المجتمعية لجريمة تعاطى وإدمان المخدرات

- مدخل

١- مفهوم التعاطى والإدمان والمخدرات

٢- واقع انتشار ظاهرة المخدرات فى المجتمع المصرى

٣- الأسباب التى تؤدى إلى التعاطى والإدمان

٤- الآثار الناجمة عن التعاطى والإدمان

٥- الاستراتيجية المجتمعية لمواجهة جريمة المخدرات

– المدخل

لا شك إن قضية المخدرات فى مصر أصبحت تمثل خطراً داهماً يـهدد كيان بل وإمكانية تقدم وتنمية المجتمع المصرى، فهى تؤثر بشكل مباشر فى القوى البشرية للتنمية التى تتمثـل فـى جيـل الشباب والـذى يمثـل الكتلـة السكانية الغالبة فى المجتمع المصرى، لذا فقد أكدت جميع الأبحاث العلمية خطورة تعاطى المخدرات والإدمان عليها وما ينتج هذا من مضار على المستوى الفردى والمجتمعى، فمن الناحية الصحية يؤثر التعاطى على صحة وإظـهار التدهـور فـى الحالـة الصحيـة والأثـر طويـل الأمـد للإدمـان علـى الوظـائف الحيوية للجسم[1].

ومـن الناحيـة النفسـية والعقليـة يـؤدى التعـاطى إلى اضطـراب فـــى الإدراك الحسى والتذكر والتفكير وكذلـك زيـادة الخمـول وعـدم الاكـتراث، ومن الناحية الاجتماعية والاقتصادية يؤثر التعاطى والإدمـان علـى إنتاجيـة الفرد كما وكيفا ويؤثر بالتالى على إنتاجية المجتمع وبرامج التنمية.

لذا فالتعاطى مشكلة لها أبعادها الاقتصاديـة والاجتماعيـة والأمنيـة والدينية والتربوية والصحية والنفسية والثقافية وغيرها.

كما أن سلوك التعاطى للمخدرات هو أيضاً سلوك مركب المعالم ويعنى تركيبه أن له سياقه المفرز له، وله أيضاً سياقه الباعث علـى اسـتمراره. هـذا السياق الدينامى هو المجتمع الذى يحيـا فـى نفوسـنا بقـدر مـا نحيـا فيـه، فالفرد ليس منعزلاً عن مجال الحياة الاجتماعية، وبالتالى فـهو علـى الـدوام

متأثر بها، ومن ثم فلا يمكن تفسير سلوك تعاطى المخدرات إلا بالنظر فى الأحداث والظروف الجزئية التى تحيط بالمتعاطى والتى قد لا تتكرر هى نفسها عند سواه.

ووفقاً لذلك سوف نحاول أن نلقى الضوء فى هذا الفصل على واقع ظاهرة المخدرات فى المجتمع المصرى وعوامل انتشارها والآثار الناجمة عنها والاستراتيجية المجتمعية لكيفية الحد من هذه الظاهرة والتقليل من حدتها.

أولاً: مفهوم التعاطى والإدمان والمخدرات

يقصد بالتعاطى تناول المواد المخدرة بشكل تجريبى أو متقطع أو بشكل منتظم، وبالتالى فالشخص المتعاطى هو الشخص الذى يتناول المواد المخدرة بشكل تجريبى أو متقطع أو منتظم بحيث يؤدى تناولها إلى أضرار له وللمجتمع(٢).

لذا يوجد تأكيد قوى على أن تعاطى المخدرات يرتبط عادة بالدوافع المضادة للتشكل النظامى Institutionalization ، وعلى سبيل المثال تتضمن قوانين حمورابى – وهى أقدم القوانين التى عرفها التاريخ – القوانين التى تنظم وتدير المؤسسات شرب الخمور، وقد لاحظ افلاطون إنه حينما يشرب الإنسان النبيذ فإنه يبدأ فى الشعور بأنه أصبح أكثر سعادة بذاته، وكلما شرب أكثر امتلأت ذاته بالآمال الشجاعة، وكان مولعاً بقدراته، وينفك عقدة لسانه، ويتخيل نفسه بأنه قد أصبح حكيماً لا يصبح لديه خوف، وعلى استعداد لأن يفعل أو ينطق بأى شئ.

بالإضافة إلى ذلك يساعد التعاطى على تحرر الفرد من الالتزامات الاجتماعية، وارتباطاً بذلك نجد أن كثيراً من الثقافات تبدى قدراً من المرونة بالنسبة للمعايير التى تحكم التزامات الأدوار الاجتماعية أثناء حالة الغياب أو السكر ووفقاً لذلك يذهب ماك أندرو أن التعاطى يؤسس للإنسان فرصة الهروب من النسق الذى يشكل بيئته الاجتماعية، وهو الأمر الذى يعنى أن التعاطى يتيح للإنسان فرصة الهروب من القهر الذى تفرضه الالتزامات المرتبطة بأدواره الاجتماعية المرتبطة بحياته فى نسق اجتماعى بعينه، ونتيجة لذلك فالعالم الذى تخلقه المخدرات – من وجهة نظر المتعاطى – أفضل كثيراً من عالمه الواقعى الأمر الذى يجعل المتعاطى أو المدمن أكثر ارتباطاً بالمواد المخدرة لا يقلع عنها لأنها تعد جسر العبور بين عالمين، كما أن التعاطى يساعد الفرد على التغلب على قلق الإنجاز فمثلاً يرى ميزرا أن تعاطى بعض المواد المخدرة، يساعد على تجنب الضغوط المفروضة على الفرد من أجل الإنجاز، ويرى هذا الافتراض (قلق الإنجاز) أن تعاطى المخدرات يعتبر استجابة للخوف من الفشل لكونها تساعد المتعاطى على الانسحاب من الضغوط التى تفرض عليه أن يكون منجزاً، بالإضافة إلى ذلك فإن تعاطى المواد المخدرة يخلق حالة من الخمول لدى الفرد تجاه معايير الإنجاز والامتياز، وعلى هذا النحو يعتبر التعاطى "أجازة كيميائية" سريعة من ضغوط الحياة المعاصرة، وبهذا تخضع الإجازات الكيميائية للتغير التدريجى من كونها مؤقتة وغير متكرر إلى كونها أنشطة تمارس كل الوقت، وهنا يتحول

التعاطى إلى إدمان، وفى الإدمان يصبح الهدف هو التحرر من أنشطة الإنتاج ويعبر ميزرا عن هذه الحالة بمفهوم العداء للإنجاز، وفى هذه الحالة فإن الهروب من قلق الإنجاز لا يصبح هو الهدف وبدلا من ذلك يصبح الهدف هو الحفاظ على حالة اللامبالاه Apathy أو العداء تجاه معايير الامتياز المعترف بها اجتماعيا.

ويؤكد ميزرا أن تعاطى المخدرات بهذا المعنى يعتبر احتجاجا على مجتمع الإنجاز لكونه يحمى الفرد فى هذه الحالة من الإحساس بالفشل، إذ يحدث المتعاطى ذاته قائلا. ربما أنى عجزت عن إنجاز ما قام بإنجازه زملائى وجيرانى غير أنى استمتعت بإحساس الاسترخاء غير المبالى، الفريد من نوعه، وعلى هذا النحو يشكل التعاطى نواة ثقافية فرعية لمجموعة من البشر الذين يشتركون فى عدم القدرة على الإنجاز، وتتأسس الصداقات حول هذه النواه، كما تبذل الجهود لخلق رفقه بين المتعاطين والحفاظ عليها. لذا فإن تعاطى المخدرات له علاقة بالثقافة الفرعية للتعاطى، والثقافة الفرعية للشباب، وإذا كانت القيم ومعايير السلوك هى العناصر الأكثر أهمية فى الثقافة الفرعية، فإن القيم هنا تدرك باعتبارها مجموعة الأفكار التى تعتقد فى صحتها جماعة فرعية، بحيث تحدد هذه القيم ما ينبغى أن يسعى لإليه أفراد الجماعة، وتتمثل القيمة الأكثر محدودية فى الثقافة الفرعية المخدرة فى القصد فى تغيير الوعى، أو الرغبة فى الوصول إلى ذروة النشوة، حيث تعتبر هذه القيمة هى المحور المنظم لكل الثقافات الفرعية المخدرة والأنشطة المرتبطة بها، ويتصل بذلك معيار السلوك الذى يتوقع من كل المشاركين فى

هذه الثقافة الفرعية أن يتعاطوا المخدرات أو على الأقل أن يعبروا عن الرغبة في ذلك.

وفى نطاق الثقافة الفرعية المخدرة، هناك أنماط محددة من السلوك ترتبط بأدوار اجتماعية بعينها هى دور التاجر، والمشترى، والمستهلك، ويتم إنجاز هذه الأدوار خارج الشرعية القانونية، والقيام بها يكون عادة فى الخفاء وبعيداً عن أعين العامة من البشر[٣].

– أما عن مفهوم إدمان المخدرات Drug Addiction

يشير هذا المصطلح بصفة عامة إلى تعاطى المواد المخدرة التى يحظرها القانون كما يتضمن حالة من الاعتماد الذى يترتب عليه نتائج وخيمة للفرد والمجتمع، حيث أنه ليس من الضرورى أن يتحول كل متعاطى المخدرات إلى حالة الاعتماد على المخدر، كما أنه ليس من المحتم أن يترتب على المتعاطى كل النتائج المرتبطة بالتعاطى، ومن هنا يتزايد الإقبال على استخدام مصطلح "المتعاطى المشكل" أما فيما يتصل بعلاقة الإدمان بالجريمة فإن الرأى السائد يذهب إلى أن التعاطى المنتظم المقترن بالحصول عليها بشكل غير قانونى من شأنه أن يدفع المتعاطى إلى ارتكاب الجريمة لتوفير ثمن المخدرات لكن هناك خلاف حول ما إذا كان التعاطى أو الإدمان هو الذى يؤدى إلى انخراط المتعاطى فى الجريمة أو أن الانخراط فى أنماط حياة انحرافية هو الذى يقود الفرد إلى التعاطى، وأن كانت البحوث العلمية تدلنا على أن أنماط التعاطى، والسلوكيات المرتبطة به، والخبرة الذاتية للمتعاطى إنما تتأثر بالخصائص

النوعية للمخدر، كما تتأثر بالعوامل الاجتماعية كالثقافة والتوقعات المرتبطة بالتعاطى[٤].

وبالتالى فإن المخدرات تؤدى باعتيادها إلى حالة من التعود الملزم والإدمان تضر الصحة وتؤدى إلى مشكلات اجتماعية متعددة وضارة تنعكس إلى مشكلات اجتماعية متعددة وضارة تنعكس آثارها على الفرد والأسرة والمجتمع، وأخطر ما فيها أن إدمانها يؤدى إلى اعتماد مستمر ورغبة قهرية للحصول على العقار بأية وسيلة مع ميل تدريجى إلى زيادة الجريمة المتعاطاه[٥].

- أما مفهوم المخدرات وأنواعها

المخدرات هى كل مادة خام أو مستحضرة تحتوى على مواد منبهة أو مسكنة من شأنها إذا استخدمت فى غير الأغراض الطبيعية والصناعية أن تؤدى إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها مما يضر بالفرد والمجتمع جسديا ونفسيا واجتماعيا.

لذا فقد تصدت لجنة المخدرات بالأمم المتحدة لتعريف المواد المخدرة فاعتبرت أنها كل مادة خام أو مستحضرة تحتوى على مواد منبهة أو مسكنة، من شأنها إذا استخدمت فى غير الأغراض الطبية أو الصناعية أن تؤدى إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها مما يضر بالفرد جسميا، ونفسيا ومجتمعيا[٦].

وللمخدرات أنواع متعددة يمكن تقسيمها على أساس أصل المادة التى استحضرت منها إلى نوعين أساسيين هما:

أ - المخدرات الطبيعية: وهى التى تستخدم إما فى حالتها الطبيعية أو بعد تحويرها تحويراً بسيطاً من أصلها النباتى وهى تشمل الحشيش ومركبات الأفيون، ومجموعة الكوكايين ومجموعة القات.

ب- أما النوع الثانى فهى مخدرات تخليقية أو مصنعة وهى تصنع فى المعامل وتأخذ شكل الحبوب. أو الأقراص أو السوائل أو البودرة وتشمل المواد المسببة للهلوسة، والمهدئات والمنشطات وغيرها وبالتالى فالمخدرات هى مواد تؤثر على الجهاز العصبى المركزى، ويسبب تعاطيها حدوث تغيرات فى وظائف المخ، وتحدث هذه التغيرات تنشيطاً أو تثبيطاً أو اضطراباً فى مراكز المخ المختلفة فهى تؤثر على مراكز الذاكرة والتفكير والتركيز والإدراك، واليقظة والنوم، كما تؤثر على مراكز المخ الذى يتحكم فى وظائف الجسم المختلفة، وتؤدى هذه المواد بتكرار تناولها إلى الإدمان(٧).

ونحاول فيما يلى إلقاء الضوء على أهم أنواع هذه المخدرات:

١- الحشيش

والحشيش هو مستحضر من نبات القنب حيث يؤخذ من أطراف نبات القنب المورقة ويلف فى شكل سجائر أو يجفف ويكبس أو يستخرج من إفراز القمم المزهرة للنبات بعد كشطة أثناء فترة تزهير النبات أما الحشيش السائل فيحصل عليه بعد إذابة الحشيش فى محلول كحولى يسخن إلى درجة التبخر ثم يكثف. والحشيش عموماً يتعاطى بواسطة الدخان (السيجارة أو

البايب أو الجـوزة) أو يتنـاول بـدون طـهى أو بطهيـه أو بإذابتـه فـى سـائل (القهوة مثلاً).

وتعـاطى الحشـيش يعطـى شـعوراً مزيفـاً بالرضـا والسـعادة وتفـادى الإرهاق وهو يؤثر على الإدراك الحسى والتقدير العام السليم للزمان والمكان، وهو من المواد المهبطة عند تعاطيه بكمية قليلة فى حين يؤدى تناوله بكميـة كبيرة إلى تأثير مماثل لتأثير عقاقير الهلوسـة، لكـن ينجـم انقطـاع تناولـه اضطرابات جسمية حادة خاصة بعد التعود عليه وإدمانه(٨).

٢- الأفيون

ويشـمل مجموعـة مركبـات مشـتقة منـه وهـى الأفيـون والمورفـين والهيروين والكوداپين، ويسـتخلص الأفيـون عمومـاً مـن نبـات الخشـخاش. ويؤخذ الأفيون إما بالاستحلاب تحت اللسان أو بابتلاعه مـع المـاء أو القـهوة أو الشاى أو بالحقن فى الوريد بعد إذابته فى الماء الدافئ، والأفيون من المـواد المخدرة المهبطة لنشاط الجهاز العصبى المركزى، كما أن له آثار على المتعاطى مثل زيادة إفراز العرق واصفرار الوجه ورغبة شديدة فى النوم وشعور زائف بالابتهاج والتبلد وعدم الاهتمام بما حوله.

أما المورفين وهو أكثر مشتقات الأفيون شيوعاً وأكثرهـا فاعليـة فـهو على شكل مسحوق ناعم الملمس أو على شكل أقراص مستديرة كما يمكن أخذه عن طريق الحقن تحت الجلد.

ويعتبر الهيروين من أخطر المواد المؤثرة على المتعاطى وهو على شكل

مسحوق أبيض ناعم له رائحة الخل ويؤخذ عن طريق الشم أو الحقن تحت الجلد، وهو يؤدى إلى شرود الذهن والضعف الجسمانى الشديد وفقد الشهية والمعاناة من الأرق مع شعور بقلق وخوف مستمر. كما يعتبر الكودايين من أكثر المواد استعمالا في الأقراص الطبية فى تسكين الآلام، ونادرا ما يدمنه الأفراد لأن إدمانه يقتضى تعاطيه لمدة طويلة وهو يؤخذ عن طريق الفم أو الحقن.

٣- مجموعة الكوكايين

وهو مستخرج من شجيرة الكوكا وهى تكون على شكل مسحوق شبه قلوى ناعم الملمس أو بللورى أبيض ناصع، ويعتبر الكوكايين من منشطات الجهاز العصبى المركزى وهو يعطى شعورا كاذبا ومؤقتا بالقوة واليقظة والابتهاج يعقبه شعورا بالإعياء والهبوط.

٤- مجموعة القات

وهى مستخرج من شجرة القات ويتم تعاطيه عن طريق مضغ أوراق النبات الطازجة أو تجفيف الأوراق وسحقها وتحويلها إلى عجينة، ويعتبر القات من منشطات الجهاز العصبى المركزى. وهو يؤدى إلى شعور كاذب بالابتهاج واليقظة والقدرة على السهر، وعند انتهاء مفعوله ينتاب الفرد حالة من الكآبة وفقد الشهية والقات له تأثير ضار على الإنسان بدنيا ونفسيا.

٥- مجموعة المنشطات (الامفيتامينات)

لها أنواع منتشرة أهمها (الماكستون فورت، الامفيتامين وغيرها)،

وهى ذات تأثير منشط على الجهاز العصبى.

أما المهدئات فتستعمل لتهدئة الأفراد والإقلال من شعورهم بالقلق شرط عدم التمادى فى تعاطيها مثل الفاليوم، والميلتون والليبريم وهى لها نفس الآثار الضارة إذا أخذت بجرعات كبيرة ومستمرة حيث تؤدى إلى نوع من الإدمان.

لكن المواد المسببة للهلوسة فتكون على شكل سائل عديم اللون أو مسحوق أبيض أو حبوب بيضاء أو رمادية أو فضية داخل كبسولات وتؤخذ عن طريق الفم أو الحقن، وتؤدى إلى اختلالات جسمية وبعض الهلوسة وصعوبة فى الكلام.

كذلك يعتبر الميسيكالين والسيلوسين من المواد المسببة للهلوسة وهى تكون على شكل مسحوق يوضع فى كبسولات للبلع أو يصنع فى شكل مسحوق بنى داكن معبأ فى حقن وينتج عن تعاطيها أو هاماً أو هلوسة لمدة حوالى ست ساعات مع تخيل لأشياء لا وجود لها واعتقاد زائف بقدرات خارقة(٩).

ثانياً: حجم انتشار ظاهرة المخدرات فى المجتمع المصرى

لا شك أن ظاهرة المخدرات فى مصر أصبحت تمثل خطراً داهماً الآن يهدد كيان المجتمع وإمكانية تقدمه خاصة إذا علمنا أنه جاء ضمن دراسة صدرت حديثاً عن المكتب الإقليمى للأمم المتحدة بالقاهرة، ونشرتها الصحف وهو أن مصر أنفقت على المخدرات (٢١٣) مليار جنيه فى العشر سنوات الأخيرة بمتوسط سنوى يزيد على ٢١ مليار جنيه، وهذا الرقم يتجاوز موارد مصر من السياحة، وقناة السويس، ويزيد على تحويلات المصريين العاملين

بالخارج عن خمسة إضعاف[١٠].

وفى تفاصيل ظاهرة المخدرات فى مصر اتضح أنه فى عام ١٩٩٣م بلغ حجم تجارة المخدرات فى مصر (٢٤) مليار جنيه، ارتفعت إلى (٣٦) مليار جنيه فى عام ١٩٩٤م بمعدل زيادة قدره (٣٣٪) عن العام السابق وفى عام ١٩٩٥م بلغت (١٧) مليار جنيه لكن بلغت الذروة فى عام ١٩٩٦م حيث وصلت إلى (٤٤) مليار جنيه ثم تراجعت فى عام ١٩٩٧م، إلى (١٧) مليار ثم واصلت الانخفاض إلى (٨) مليارات فى عام ١٩٩٨م.

وفى عام ١٩٩٩م وصلت إلى (٢١) مليار جنيه، ثم (١٦) مليار جنيه فى عام ٢٠٠٠م، وفى عام ٢٠٠١ بلغت (١٣) مليار جنيه، وفى العام الماضى ٢٠٠٢ بلغت (١٤) مليار (٥٦٠) مليون جنيه، ولا شك أن هذه الأرقام المخيفة هى الخسارة البشرية فى ضياع ملايين الشباب فى هذا الطريق المظلم، لذا فإن حجم تجارة المخدرات فى مصر ليس كارثة اقتصادية فحسب لكنه كارثة بشرية أصابت أجيالاً من أبناء المجتمع المصرى[١١] وعملت على أنهاك قواه البشرية والطاقات المصرية القادرة على العطاء والإنتاج.

ولكن يلاحظ من الأرقام السالفة الذكر أن هناك اختلالاً فى معدلات الزيادة والنقصان فى حجم تجارة المخدرات، وفى الواقع أن انخفاض وارتفاع المعدلات الرسمية لهذه الجريمة لا يعبر تعبيراً حقيقياً عن حجمها الفعلى، بمعنى أن هذه الإحصاءات هى فى واقع الأمر لإحصاءات غير دالة، أى لا تدل على الحجم الفعلى للظاهرة، فتعاطى المخدرات والاتجار فيها يتم بشكل سرى يشوبه الكتمان وهى جريمة من وجهة النظر الاجتماعية غير

محددة الجانى والمجنى عليه، فكل من المشترى والمتعاطى والتاجر فـى نظـر القانون مجرماً، ولكن كل منهم يفيد ويستفيد، ومن ثم فإنه نادراً ما يحـدث أن يبلغ أحدهم عن الآخر، كما هو فى حالة حدوث أية جريمة يبلغ المتضرر فيها أو المجنى عليه عن الجانى، ونتيجة المصلحـة المشـتركة بـين الطرفـين تتميز جرائم المخدرات بهذا الغلاف المتين من السرية والكتمان، ومن ثم فإن معدلات ضبط هذه الجريمة يقل فى معظم الأحيـان عـن غيرهـا مـن الجرائـم التى يتحدد فيها الجانى والمجنى عليه بسهولة، حيـث المصالح المتعارضـة لكل منها[11].

- **لكن ما موقف انتشار ظاهرة المخدرات فى مصر؟**

فى الواقع كان لموقع مصر الجغرافـى المـيز دوراً فـى انتشـار ظـاهرة المخدرات بها، باعتبارها دولة ترانزيت تمـر عبرهـا المخـدرات بـين الـدول المنتجة والمستهلكة ويأتى الحشيش فى مقدمة المواد المخدرة التـى تـهرب إلى مصر وهو يجلب غالباً من لبنان يليه الأفيون الذى يـهرب مـن بعـض الـدول الأسيوية كالهند وباكستان، ثم يلى ذلك المواد المؤثـرة علـى الحالـة النفسـية وأهمها الماكستون فورت والمـاندركس والنوبـارين وهـى تـهرب إلى مصـر مـن بعض الدول الأوربية المنتجة لها مثل سويسراً وإنجلترا وفرنسا عـبر البحـر الأبيض أو البحر الأحمر أو براً عن طريق شـبه جزيـرة سيناء. ولقـد سـاعد تنوع المخدرات على رواجها وعلى صعوبة مراقبتها فى المجتمع المصرى.

والحقيقة أنه إذا كان تعـاطى المخـدرات ظـاهرة عامـة لا تـبرأ منـها ثقافة ولا يخلو منها مجتمع أو طبقة إلا أن الخطـر الداهـم هـو انتشـار هـذه

الظاهرة بين قطاع من القوى العاملة المنتجة وبين فئات مـن شباب المجتمع المصرى، فلقد انتشرت بين أوسـاط الشباب أنـواع جديـدة مـن العقاقير يتم تعاطيها فى أشكال متنوعة كالحقن والأقـراص والبـودرة، وتعـددت الأسماء من حشيش إلى أفيون إلى هـيروين ومورفـين وكوكـايين إلى ماريجوانـا وقـات البانجو وغيرها من مواد تشترك فى آثارها المختلفـة علـى العقـول والأخـلاق والأمـوال والإنتـاج فضـلاً عـن مسـاهمتها فـى إشـاعة السـلوك الانحرافـى واللاأخلاقى داخل المجتمع. لكن الذى تجدر الإشـارة إليـه هـو الإشـارة إلى أهم ملامح ظاهرة المخدرات فى مصر على النحو التالى:

١- ينتشر تعاطى المخدرات كـالقنب والأفيـون فـى مصـر منـذ قديـم الزمـن، ويـروى المؤرخـون المحدثـون أن زراعـة القنـب عرفـت فـى مصـر منـذ منتصف القرن الثانى عشر الميلادى وقـد كتـب ادوارد لـين **Lane** فـى مؤلفة الشـهير "عـادات المصريـين المحدثـين وتقـاليدهم" وجـد تعـاطى القنب والأفيون منتشراً بين المواطنين المصريـين، إلا أن انتشـار الأفيـون كان أقل من انتشار القنب، ومع ذلك لا يعنى هـذا أن تعـاطى المخـدرات مقبولاً داخل شرائح المجتمع المصرى، جميعـاً ولكنـه يعنـى فقـط قديـم وراسخ.

٢- ينتشر تعاطى المخدرات الطبيعية، بين الذكور المصريين وقلما نجده بـين الإناث، كان هذا فى الماضى ولا يزال فى الحـاضر، ويؤكـد ذلـك دراسـة أجريت عام ١٩٦٧م، على جميع نزلاء السجون المصرية فى جميع انحاء

الجمهورية المحكوم عليهم بتهمة تعاطى الحشيش وجدنا (٨٥٠) رجلا فى مقابل (٣٠) امرأة فحسب هم مجموع من تلقوا هذه الأحكام[١٢].

٣- ترتبط طريقة تعاطى المخدرات بالمكانة الاجتماعية للمتعاطى، فالتعاطى بالتدخين المنفرد عن طريق السجائر أكثر شيوعا لذوى المكانة العليا،ة بينما يكون التعاطى الجماعى فى جلسات تعاطى المخدرات أشخاصا غير متجانسين فى خصائصهم المختلفة سواء كانت الاجتماعية أو الثقافية أو المهنية.

٤- تنتشر ظاهرة تعاطى المخدرات بصورة أوضح فى الأحياء الأكثر تخلفا وازدحاما وفقرا وحرمانا.

٥- تتم معظم جلسات تعاطى المخدرات ليلا كالحفلات، ولقاءات الأصدقاء، والفرد ينغمس فى هذه الرذيلة تدفعه عوامل كثيرة منها مجاراة الأصدقاء ولتدعيم الصلة بهم، ولتحقيق مكانة معينة وإثبات ذاته ورجولته وخاصة بين الشباب وصغار السن. هذا ويزداد أقبال المتعاطين على الإدمان فى ظل ظروف نفسية واجتماعية معينة مثل الاكتئاب والانقباض والقلق والإرهاق والفرح[١٣].

٦- من الأشياء اللافتة للنظر — كما أوضحته الدراسات الميدانية — من عائلية جرائم المخدرات وجلبها حيث اتضح أن نسبة كبيرة ممن يعملون بالاتجار بالمخدرات وجلبها تربطهم علاقات قرابة بعضهم

ببعض، وأن ثمة أسراً تحترف بالكامل الاتجار فى المخدرات وجلبها،

وتبدو هذه العائلة فى صورتين واضحتين:

أ- الأسرة الزواجية والاتجار بالمخدرات وجلبها بحيث نجد الزوجين يشتركان فى هذا العمل الإجرامى.

ب- الأسرة الوالدية والاتجار بالمخدرات وجلبها حيث نجد أن عدداً من الأبناء يشاركون الوالد أو عدد من الأخوة يتشاركون فى هذا العمل ويتناوبون القيام به بحيث تتخصص عائلات أبوية فى هذا النشاط ما أن يودع أحدهم السجن حتى يسارع شقيقة أو أبنه أو ابنته بالعمل عنه[١٤].

لكن تشمل عملية الاتجار فى المخدرات والأشخاص ذوى النشاط فيها، عمليات بالغة الدقة يقوم بها أصحاب مزارع المخدرات مع كبار التجار أو مديرى حركة تجارة المخدرات، هؤلاء فى الأغلب الأعم لا يمسون المخدرات ويحرصون أشد الحرص على ألا يكون شئ منها فى حوزتهم وإنما يقتصر نشاطهم على الاتفاقات التجارية والمعاملات المالية، وقد يكون بعض هؤلاء الأشخاص من عليه القوم أو من ذوى النفوذ البارز أى ممن لا يرقى إليهم الشك. وهناك عملية أخرى يقوم بها الأشخاص الذين يتسلمون المخدرات من مراكز الإنتاج أو التجميع والتغليف، والأشخاص الذين يقومون بنقل المخدرات من هذه المراكز وتهريبها إلى مناطق التسويق، وهذه العملية من أخطر العمليات وتحتاج إلى إمكانات بشرية مسلحة وإلى خبرة وحيلة ودهاء كبيرين. ومن التحايل فى تهريب المخدرات إخفائها فى الحقائب مع الأمتعة أو فى جيوب سرية فيها، أو دسها بطريقة لا إنسانية فى أمعاء

الجمال وربما تحت جلودها فضلاً عن ذلك كثيراً ما يلجأ المهربون إلى استخدام النساء الجميلات في عملية التهريب اعتماداً على أنهن أقدر على الاستحواذ في اهتمام الرجال.

وفيما يتعلق بتوزيع المخدرات على متعاطيها في عبوات صغيرة يعتمد التجار عادة على مدمني المخدرات الذين يقومون بهذا العمل من أجل حصولهم هم أنفسهم على حاجتهم منها دون تكبد أي نفقات، ولعل أكبر خطر من أخطار عملية توزيع المخدرات يكمن في استخدام الأحداث وبخاصة الصبيان على أساس أن القانون يفرق بينهم وبلين البالغين من حيث مقاضاتهم ومعاقبتهم وذلك باعتبار أنهم ضحية الإهمال والاستغلال.

٧- كذلك لا يمكن تناول ظاهرة المخدرات دون الإشارة إلى مستهلكيها أي أولئك الذين يتعاطونها، سواء أكان هذا التعاطي بالصدفة أم المناسبة، أم اعتيادا أم إدمانا.

أما التعاطي بالصدفة فيكون بتأثير رفيق من معتادي تعاطي المخدرات وكثيرا ما يلعب دافع حب الاستطلاع دورا أساسيا في تجربة المخدر، للتأكد من مفعوله، وقد يكون هذا بداية للتعاطي وبخاصة إذا صادف في نفس الشخص هوى.

أما التعاطي بالمناسبة فيكون مقترنا بالمناسبات التي تشيع البهجة مثل أفراح الزواج، والميلاد، والأعياد، والمناسبات كثيرة على مدار العام، وبالتالي قد يؤدي التعاطي بالصدفة أو المناسبة إلى اعتياد تعاطيها أو إدمانها

وذلك وفق شخصية المتعاطى ومزاجه وحالة، فالإدمان فى هذه الحالة الوقوع فى أسر المخدر حيث لا يجد منه مهربا[١٥].

٨- يتسم متعاطى المخدرات بخصائص مختلفة تميزهم عن غيرهم سواء من الناحية الاجتماعية أو النفسية وتتمثل أهم هذه السمات فيما يلى:

أ- ينتشر تعاطى المخدرات بين من يقل عمرهم عن الأربعين عاما، وبوجه عام يمكن الإشارة إلى أن أكثر فئات السن إقبالا على التعاطى هى الفئة التى يمتد عمرها من العشرين عاما إلى ما قبل الأربعين عاما.

ب- يتناسب معدل تعاطى المخدرات تتناسبا عكسيا مع المستوى التعليمى للفرد، فيزداد انتشار المخدرات مع انخفاض مستوى التعليم ويقل مع ارتفاعه.

جـ- الحساسية والانفعال لموضوعات لا تستحق ذلك مع أرق مستمر أو رغبة شديدة فى النوم، مع الاصطحاب بمشاعر متغيرة ومتقلبة والشعور بالذنب والرغبة فى عقاب النفس.

د- هلوسة وهزاءات مع تخيلات خاطئة كسماع أصوات غريبة لا يسمعها غيره أو رؤية مشاهد شاذة لا وجود لها تكون من محض الخيال.

هـ- اتجاهات عدائية نحو الناس كشعور بأنهم يغارون منه أو يضطهدونه أو يحتقرونه أو يهيئونه وأنه يجب أن تبادلهم نفس الشعور.

و- إدراك خاطئ للزمان والمكان والمسافات والأحجام واختلال فى القدرة على التمييز والتركيز مع إهمال وتبلد بوجه عام.

ن- احساسات زائفة كشعور وهمى بقوة خارقة أو بقدرة فائقة مع أحاسيس

كاذبة وغير صادقة كنشوة وابتهاج مزيف أو سعادة وانشراح مؤقت مع سلبية وعدم مبالاة بكل ما يدور حوله ويحيط به[١٦].

ثالثا: الأسباب التي تؤدي إلى التعاطي والإدمان

اهتمت كثير من الدراسات والأبحاث العلمية بتحديد العوامل والأسباب التى تدفع الفرد إلى تعاطى المخدرات وعادة الإدمان، غير أنه من الملاحظ أن معظم هذه الدراسات رغم لمسها وتحديدها للعديد من الملامح والجوانب الفعلية والواقعية لهذه القضية إلا إنها فى معظمها لم تصل بناء إلى معرفة الأسباب والعوامل الحقيقية التى تكمن وراء هذا السلوك وإلى تلك النتائج التى آلت إليها ظاهرة المخدرات فى مجتمعنا المصرى. فكانت هناك دراسات تشير إلى دور الأسرة فى عملية التنشئة الاجتماعية وفى توجيه سلوك الأبناء والشباب وتكوين وبلورة اتجاهاتهم حول القضايا الاجتماعية المختلفة، وكانت هناك محاولات بحثية أخرى تشير إلى دور خروج المرأة للعمل وتغيب الأب معظم الوقت خارج المنزل (سوء للعمل أو للترفيه) فى إدمان أو تعاطى بعض الشباب والمراهقين للمخدرات بأنواعها المختلفة كما أشارت دراسات أخرى إلى دور وسائل الإعلام فى لفت أنظار الشباب من خلال المسلسلات والأفلام لهذا السلوك السلبى، كما كانت هناك إشارات إلى دور عدم فاعلية القاعدة القانونية فى ردع وعقاب المنحرفين سواء من التجار أو المهربين أو المتعاطين والمدمنين، فى حين أكدت دراسات أخرى دور سمات الشخصية والتكوين النفسى للفرد فى تمركز الشباب حول ذاتهم

وإقبالهم على تحقيق المتعة الفردية سواء عن طريق الثراء الفردى من خلال الاتجار أو عن طريق الهروب من الواقع المعاش بالتعاطى والإدمان ولا شك أن للعديد فى المؤسسات (العقابية أو القانونية مثلا) والنظم الاجتماعية كالأسرة دور فعال فى إقبال العديد فى أبناء هذا المجتمع على التعاطى والإدمان لا الجلب أو الاتجار وهنا يتطلب الأمر ضرورة التعرض للقضايا الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسة التى لم تتطرق لها الأبحاث والدراسات المختلفة حول المخدرات[١٧].

لكن الذى تجدر الإشارة إليه أن الأسباب والعوامل المؤدية إلى انتشار ظاهرة تعاطى وإدمان المخدرات تتحدد فى ضوء مجموعة متباينة من العوامل والمتغيرات، على أساس أن مشكلة تعاطى المخدرات مشكلة متعددة الأبعاد والمتغيرات، فقد أوضحت الدراسات أنه ليس ثمة نظرية أو عامل أو متغير يمكن فى ضوئه تفسير أسباب تعاطى المخدرات، فهناك عوامل عديدة هامة، وتتباين أهمية تلك العوامل من مجتمع إلى آخر بل ومن فرد إلى آخر، ويتصل تعاطى المخدرات بعدة متغيرات اجتماعية ترتبط بصفة أساسية بالواقع الثقافى والاجتماعى والاقتصادى وتتمثل أهم تلك العوامل فيما يلى:

١- العوامل والمتغيرات الاجتماعية

وتتحدد فى مجموعة متكاملة من العوامل مثل العلاقات الأسرية، وتعاطى الأبوين المخدرات وتأثير جماعات الرفاق، والسلوك المنحرف، ودرجة التدين ومدى وجود المخدر، ونشير بإيجاز لهذه العوامل[١٨].

أ. العلاقات الأسرية

حيث تلعب العلاقات الأسرية دورا هاما فى مشكلة تعاطى المخدرات، فلقد أكدت العديد من الدراسات أن التفكك الأسرى عادة ما يعد سببا قويا ومباشرا للانحراف، فالأسرة المنهارة تعد أحد أسباب تعاطى المخدرات، فانهيار الأسرة وظيفيا أو بنائيا يؤدى إلى عدم قدرتها على القيام بوظيفتها الاجتماعية، وعدم ممارستها لدورها كأحد وسائل الضبط الاجتماعى فى المجتمع فعادة ما تنخفض حالات التعاطى بين الأسر التى تتميز علاقاتها بالتفاعل الإيجابى المتبادل بين أفرادها والتى يسودها الوفاق والعلاقات السوية بين الأبوين أو بين الأبوين والأبناء.

وهنا تكشف الدراسات عن وجود علاقات قوية بين استقرار العلاقات الأسرية وبين احتمال تعاطى الفرد للمخدرات، فعندما تضطرب العلاقات بين الأبوين أو تنهار فإن احتمال تعاطى الأبن للمخدرات يصبح قويا، وتزداد العلاقة بين تعاطى المخدرات بين الأبناء وبين انفصال الأبوين أو غياب أحدهما أو كليهما سواء يسبب الطلاق أو الوفاة، وفى هذا الصدد يشير التراث النظرى المتعلق بطبيعة العلاقات الأسرية وتعاطى المخدرات عدة نتائج هامة منها:

- عادة ما ترتفع نسبة تعاطى المخدرات بين مراهقى الأسر المنهارة عنها فى الأسر التى تتميز بالاستقرار والتفاعل الإيجابى.
- ترتفع نسبة تعاطى المخدرات بين المراهقين المقيمين مع أمهاتهم فقط عنها بين هؤلاء الذين يقيمون مع أبويهم.

- كلما ضعفت العلاقة بين الطفل أو البالغ وبين أبويه كلما تزايدت نسبة تعاطى الابن للمخدر أو تجريبه، فازدياد شعور الابن بأنه شخص غير مرغوب فيه من أبويه يدفعه إلى الانضمام لجماعات أخرى قد تكون منحرفة.

ب- تعاطى الأبوين المخدرات

حيث أكدت الدراسات أن وجود نموذج للتعاطى داخل الأسرة يعد أحد العوامل الأساسية بل والدافعة نحو التعاطى، فقد تبين أن القدوة والمثل الأعلى فى الأسرة التى نشأ فيها المتعاطون كانوا يتعاطون المخدرات، والأغلبية الساحقة فيهم كانوا يتعاطون على مرأى من أبنائهم دون الشعور بالحرج أو اتخاذ أى تدبير لسلوكهم يفصح عن كراهيتهم له بالرغم من إتيانه، بل على العكس من ذلك فإن موقف التعاطى لهؤلاء الآباء ينم عن التشجيع حيث كانوا يستخدمون أبنائهم فى تجهيز جلسة التعاطى، وفى أحيان كثيرة يحدث التشجيع الضمنى أو الصريح حين يسمح للصغير بتجربة المخدر أمامهم. وبصفة عامة فإن وجود نموذج للتعاطى بين أفراد الأسرة له تأثير لا يمكن إغفاله فى تيسير تعلم الفرد لهذا السلوك، وفى تبكير سن المتعاطى، ويعنى ذلك أن وجود النموذج يؤثر تأثيرا مزدوجا إذ يصحبه أولا احتمال أن يصبح الابن متعاطيا، ويصحبه كذلك احتمال أن يبدأ التعاطى فى سن مبكرة نسبيا بالنسبة للسن الذى يبدأ فيه متعاطون لم يشهدوا نموذجا للتعاطى فى أسرهم.

جـ - تأثير جماعات الرفاق

فى الواقع تلعب جماعات الرفاق والأصدقاء دورا مهما فى عملية

تعاطى المخدرات وتبرز تلك الأهمية إذا علمنا أن الموقف الاجتماعى الذى غالبا ما يحيط بأول مرة لمارسة التعاطى قد\ اتصف بأنه عادة ما يكون"جلسة أصحاب"، "وجلسة فرفشة" فعضوية الفرد فى الجماعة تتيح له فرصة محاولة تجريب المخدر، فضلا عن وجود متعاطين آخرين بالفعل داخل الجماعة يشجعونه وأحيانا ما يدفعونه إلى التعاطى، ويصبح التعاطى فى حد ذاته مفتاح الاستمرار فى عضوية تلك الجماعة.

ويؤكد التراث النظرى بصفة عامة إلى وجود علاقة طردية قوية بين تعاطى الفرد وبين تعاطى أصدقائه حيث أن تعاطى الأصدقاء – كنموذج للتعاطى – يمثل نوعا من تقبل التعاطى فى حد ذاته كسلوك مشروع فلو أن تعاطى المخدرات ارتبط فقط بالمنحرفين والمجرمين وسيئ الخلق والسمعة لما سعى الشباب إلى التعاطى ولكن المشكلة تكمن فى أن التعاطى يرتبط بأفراد يكن لهم الشباب الاحترام والتقدير الأمر الذى يشجعهم على التعاطى. كذلك يلعب الأصدقاء دورا مهما سواء فى السمع عن المخدر أو رؤيته لأول مرة فالأصدقاء هم المصدر الأساسى للمعلومات المفضلة عن المخدر وأيضا عن كيفية تعاطيه بعد ذلك.

د ـ السلوك المنحرف وتعاطى المخدرات

حيث تؤكد الدراسات – بصفة عامة – إلى وجود علاقة بين تعاطى المخدرات وبين أشكال السلوك المنحرف، وهذه العلاقة لا تثير الدهشة لأن تعاطى المخدرات فى حد ذاته سلوك منحرف، ولقد حاولت الدراسات

الإجابة عن سؤال يتعلق بطبيعة العلاقة بين التعاطى والجريمة، والسؤال هنا هو هل يؤدى التعاطى إلى الجريمة - أم أن الجريمة تؤدى إلى التعاطى؟ أم أن هناك أسبابا أخرى تربط بينهما معا؟ وللإجابة على هذا السؤال هناك ثلاثة اتجاهات أساسية هى:

١- يؤدى التعاطى إلى الجريمة وينطلق هذا الاتجاه من مقولة أساسية وهى أن تعاطى المخدرات دائما ما يحتاج إلى المال اللازم لشراء المخدر، وعادة ما يدفعه ذلك إلى انتهاج وسائل منحرفة لتوفير ذلك المال، وهنا أشارت دراسات عديدة أن نسبة ارتكاب الجريمة بعد التعاطى أكبر منها قبل التعاطى، وبالتالى فإن الفرد يصبح مجرما بسبب الإدمان، ولكنه لا يصبح مدمنا بسبب الإجرام.

٢- تؤدى الجريمة إلى التعاطى، حيث ينطلق هذا الاتجاه من أن تعاطى المخدرات بين المجرمين يعد سلوكا طبيعيا، وربما يعد نتاجا طبيعيا لنمط الحياة المنحرفة ذاتها. فلقد أكدت دراسات عديدة أن تعاطى المخدرات يعد نتاجا للانحراف، وأنه كلما زادت درجة الاعتماد على المخدر كلما زاد معدل ارتكاب الجريمة.

٣- أما الاتجاه الأخير فيرى أن الجريمة والتعاطى نتاج لعامل ثالث أو لمجموعة من العوامل المتداخلة، فبالرغم من العلاقة القوية بين التعاطى والجريمة فإن العلاقة بينهما ليست علاقة سببية بالدرجة الأولى. وبصفة عامة فبالرغم من أن نتائج العديد من الدراسات تؤكد العلاقة

السببية بين الجريمة وتعاطى المخدرات فإن طبيعة واتجاه العلاقة أمر لم يحسم بعد ولذلك فإن أفضل ما يمكن قوله هو إن تعاطى المخدرات يرتبط بصورة غير مباشرة بالجريمة.

هـ- درجة التدين

تشير معظم الدراسات التى تناولت العلاقة بين درجة التدين وبين تعاطى المخدرات إلى وجود علاقة عكسية بين شدة درجة التدين، وبين تعاطى المخدرات فكلما زادت درجة التزام الفرد بالتعاليم والتوجيهات الدينية كلما قل احتمال تعاطى الفرد المخدرات، أو الكحوليات بصفة عامة.

كما أوضحت الدراسات أيضا أن نسبة تعاطى المخدرات أو الكحوليات عادة ما تكون منخفضة بين هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم على درجة كبيرة من التدين والعكس صحيح بالنسبة لمن يعتبرون أنفسهم غير متدينين على الإطلاق.

و- وجود المخدر

وهنا كشفت بعض الدراسات والبحوث العلمية أن وجود المخدر وسهولة الحصول عليه يعد عاملا مؤثرا فى تعاطى المخدرات، فكلما كان المخدر متاحا ولا توجد صعوبة فى الحصول عليه كلما كان ذلك عاملا ميسرا بل ومشجعا أحيانا على تعاطى المخدرات فقد أكدت الدراسات أن معظم المتعاطين قد أكدوا أن المخدر بالنسبة لهم كان متاحا ومن السهل الحصول عليه سواء أكان ذلك فى بيئتهم المباشرة حيث يقيمون أو حيث توجد مدارسهم أو محال عملهم.

٢- التحولات الاقتصادية

أى التى صاحبت الاتجاه نحو الخصخصة والإصلاح الاقتصادى التـى تؤكد على الحرية الاقتصادية، وحرية الاستثمار والربح، وفى إطار مـا طـرأ على المنظومة الاقتصادية من تحولات كـانت هنـاك مجموعـة تحـولات علـى المستوى الاجتماعى تمثل أهمها فى تغير نسق القيم، فـأكدت القيـم الفرديـة بدلا من القيم الجماعية، وأكدت قيم الثروة والنجاح الفردى السريع بدلا مـن قيم، العمل المنتج والثروة القومية والقيم الجماعية وأكدت القيم الاستهلاكية بدلا من القيم الإنتاجية ووفقا لذلك النسق القيمـى الجديـد الـذى يتسـق فـى مضمونه مـع طبيعـة التحـولات البنائيـة الاقتصاديـة ظـهرت فـى المجتمـع المصرى ظاهرة اجتماعية جديدة غاية فى الأهمية وهى ظاهرة السعى الفردى لإشباع الحاجات الأساسية قبـل الكماليـة، ففـى ظـل غيـاب أو نـدرة فرصـة الحصول على الخدمات المختلفة بصورة إنسانية ملائمة وفى غياب سياسـات تنموية اقتصادية واجتماعية تشبع الحاجات الإنسانية وتحقق ذات الإنسـان المصرى، لم يكن أمام العديد من أفراد المجتمع إلا أن يسعوا فـرادا إلى إشـباع حاجاتهم المختلفة، وفى ظل سيطرة القيـم الاسـتهلاكية البذخيـة والأنانيـة لجأ الكثير من أبناء هذا المجتمع إلى التمركـز حـول الـذات. وكـانت إحـدى صور التمركز حول الذات، هى الهروب بالمشاكل الفردية اليومية إلى تعـاطى أو إدمان المخدرات حيث تنعدم الرؤية الجماعية والمصلحـة العامـة وقيمتـها للوطن عند الفرد المتعاطى أو المدمن أيضـا كـانت إحـدى صـور التمركـز حـول

الذات هى صورة مهربى وتجار المخدرات الذين تحددت أهدافهم وغاياتهم النهائية فى تحقيق الثراء لأنفسهم دون أدنى اهتمام بالمجتمع المصرى والمضار الاقتصادية والصحية والاجتماعية[١٩].

ولعل هذا ما تؤكده دراسة اجتماعية حول التمرد وتعاطى المخدرات بين الشباب من أن هناك ارتباط قوى بين تعاطى المخدرات وبين أسلوب الحياة الذى يتميز بعدم الانصياع لقيم المجتمع والخروج على القواعد السلوكية والاجتماعية السائدة فى المجتمع[٢٠].

٣- كذلك تلعب البطالة دورا بارزا فى انتشار مشكلة المخدرات بين الشباب فى المجتمع المصرى

فمع التخلى التدريجى للدولة عن أهم ما كانت تقوم به من وظائف من قبل ألا وهو مسئوليتها فى تعيين الخريجين، أصبح البحث عن مكان أو فرصة عمل من المستويات التى تقع على عاتق الفرد، فمن ينتمى إلى الفئات الاجتماعية العليا يمكن تبعا لانتمائه هذا، أن يصل إلى مكان مناسب يستطيع من خلاله أن يشبع قدرا من حاجاته الإنسانية، ومن لا يملك هذا فهو أمام منافسة غير متكافئة فعلية أن يسعى فى ظل السياسة الاقتصادية الحرة إلى تحقيق ذاته بأية وسيلة يراها مناسبة وإلا لما كان له أن يشبع حاجاته، وهنا يلجأ الكثيرون إلى سلك السبل غير المشروعة، خاصة كما تؤكد الدراسات العلمية أن انتشار التعاطى يسود فى مرحلة المراهقة والشباب، وأن الشباب المتعطل يكون أكثر تمردا وحزنا وأقل تماثلا للقيم الاجتماعية[٢١].

٤- كذلك تنتشر المخدرات بين بعض الناس

نتيجة شيوع بعض الاعتقادات غير الصحيحة وأوهام زائفة وأفكار خاطئة كاذبة مزيفة تجعلهم يقدمون على التعاطى غير مبالين بنتائجه أو آثاره كالاقتناع بعدم حرمه المخدرات لعدم وجود نص صريح بذلك فى القرآن الكريم والسنة الشريفة، كذلك هناك من يعتقد زيفا بأنها وسيلة لتقوية القدرة الجنسية أو أنها تكسب المتعاطى القدرة على احتمال المشاق وتزيد من طاقاته فى تأدية العمل والإنتاج، كما يعتقد بعض الأفراد وخاصة فى الريف وبوجه خاص بين غير المتعلمين بأن المخدرات علاج ناجح لكثير من الأمراض التى تفشل الأدوية فى تبرئتها أو وسيلة لنسيان الهموم والأحزان والمشاكل وجلب السعادة والنشوة والراحة للجسم والأعصاب أو أنها تساعد على تركيز أفكارهم وتلهم عقولهم أو تحقق ذاتهم وتثبت شخصياتهم.

ويؤكد ذلك ما ذهب إليه بالدوين **Baldwin** على أن متعاطى المخدرات والكحوليات والعقاقير يرجع بالدرجة الأولى للترويح عن النفس وما بهم من مشكلات نفسية، كما أكد كل من هوبا وسيجال وسنجر **Huba, Segal and Singer** على أن الحاجة إلى الجنس هى العامل الحاسم فى تنظيم الحاجات لتعاطى المخدرات، وأكد على ذلك أيضا الكثير من الباحثين حيث أشاروا إلى أن الهروب من المشاكل والهموم والآمال المفقودة والحياة المحبطة والرغبة فى الاسترخاء، ومحاولة الحصول على فترة راحة من قسوة الحياة والرغبة فى الشعور بالسعادة، والأغراض الجنسية كلها من

العوامل الدافعة إلى التعاطى، ومن ثم فسلوك التعاطى للمخدرات له وظيفة نفسية يطلق عليها لورى Lawrie مصطلح الميكانزم النفسى الذى قد يدفع إلى الاستمرار فى التعاطى وهذه الوظيفة تختلف من فرد لآخر، فقد يستخدمها فرد للفرار والهروب من نفسه، وقد يستخدمها آخر للإحساس بالنشوة، أو لتجعله يشعر بالقدرة الكلية، وكل فرد يبحث فى العقار عن التأثيرات التى يرغبها منه وبالتالى يصبح العقاقير – على اختلاف أنواعها – العربة السحرية التى تحمل الفرد بعيدا عما يجعله تعيسا(١٨).

وهكذا يتضح أن النظر إلى مشكلة تعاطى المخدرات فى مصر على إنها ترجع إلى خلل فى عملية التنشئة الاجتماعية على مستوى الأسرة والمدرسة أو لرفقاء السوء أو لسوء استخدام وسائل الإعلام أو نتيجة للفقر أو الإحباط والعوامل النفسية الخاصة بالإحساس بالسعادة والنشوة أو إلى عجز الجهات الأمنية المختلفة عن التصدى لها أو الاضطراب فى القيم وخلل فى النسق القيمى السائد فى المجتمع إلى آخره، لن يصل بنا بحال لتشخيص سليم لتحديد العوامل والدوافع الحقيقة عن أسباب وجذور تفشى ظاهرة المخدرات التى تدمر اقتصادنا القومى وتدمر أهم مواردنا البشرية ألا وهى الشباب القادر على العمل والإنتاج، وإنما لابد من مراعاة كل هذه العوامل بشكل متكامل لأحداث هذه الظاهرة المزمنة فى بنية المجتمع المصرى، وبالتالى فهى مشكلة اجتماعية ولسدة خلل اجتماعى وبنائى عام لنظم المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

رابعا: الآثار الناجمة عن التعاطي والإدمان

باعتبار أن ظاهرة المخدرات ظاهرة معقدة ومتشابكة تتعدد فيها الأسباب والعوامل والدوافع التى تؤدى إلى تفشيها وانتشارها وكذلك فالآثار الناجمة عنها متعددة ومتباينة، فالمخدرات لها آثار عديدة فهى خطر اجتماعى داهم وآفة مسمومة وخطيرة تدمر الإنسان وتفتك بصحته وتمتد آثارها على كل من الفرد والأسرة والمجتمع، فهى تؤثر على العقل وتوهن الجسم وتضعف القدرة الاقتصادية وتحط من الإنتاج وتؤثر على التنمية، فضلا عن أنها تجعل الدولة فريسة لأعدائها الذين طالما تعمدوا استخدام هذا السلاح (المخدرات) فى كسر شوكة الشعوب وتهديد قيمها والقضاء على مقوماتها وتقويض كيانها الداخلى للنيل منها وإخضاعها. ولتوضيح أهم هذه الآثار المتعددة للمخدرات نجملها فيما يلى:

أولا: الآثار الاجتماعية للتعاطى والإدمان

لا شك للمخدر آثار عديدة من الناحية الاجتماعية سواء على المستوى الفردى أو المجتمعى، فإن المخدر يقتل القدرة على التفكير السليم والقدرة الخلاقة والعمل المنتج، وتحت وطأة المخدر يهرب الفرد من تحمل مسئولياته تجاه نفسه وعائلته ومجتمعه، أكثر من هذا فإن المتعاطى غالبا يكون فى معاناة اقتصادية للتوازن بين متطلبات المخدر، وغالبا ما ينفق على المخدر ما كان مخصصا للضروريات الأساسية وقد وصل الأمر فى بعض الحالات إلى الأضرار والرشوة والسرقة والجريمة فى سبيل الحصول على المال اللازم للمخدر، فالمتعاطى دائما فى حالة عدم الاتزان والارتباك وعدم

الاستقرار النفسى، ولا شك أن الأسرة تتحمل من المتاعب الاقتصادية والاجتماعية للمتعاطى، فانغماس الزوج أو الزوجة فى التعاطى يؤدى بلا شك إلى فقدان المشاركة فى تربية الأطفال والأشراف عليهم ولا شك أن هذا سوف يؤدى حتما إلى أسرة مفككة، وأن الوالدين سوف يكونان قدوة للأطفال فى عادة التعاطى وهذا يعنى انهيار نظام الأسرة أو على الأقل تفككها(١٩).

كما تؤدى المخدرات إلى تأسيس فجوة بين المتعاطى والآخرين، فالأسرة تحتقره وتضيق به وتوجه إليه اللوم، والأصدقاء قد يشجعونه على التمادى فى الإدمان غير أنهم – خاصة من لا يتعاطى منهم – قد يوجهون إليه اللوم والجيران يتجنبونه ولا يبالون به، ويقطعون علاقاتهم به، وبذلك يمكن القول حدوث قطيعة بين المتعاطى والسياق الاجتماعى المحيط به علاوة على ذلك فإن تعاطى المخدرات وإدمانها – كما تؤكد الدراسات – يؤدى إلى الانحراف والجريمة ذلك لأن التعاطى يضعف الوعى، الذى يسقط القيود المنظمة لسلوكيات الإنسان ومن ثم تنطلق هذه السلوكيات طليقة من أى قيد، تارة فى اتجاه الانحراف الاجتماعى كالقتل والسرقة والبلطجة، وتارة فى اتجاه الانحراف الأخلاقى كالدعارة وارتكاب جرائم الجنس والاغتصاب، فهناك ارتباط وثيق بين تعاطى المخدرات والجريمة.

ومع استمرار التعاطى والإدمان تتناقص المنفعة الحدية للجرعة المخدرة، الأمر الذى يدفع الفرد المتعاطى إلى استهلاك جرعات أكثر ومن ثم دفع أثمان أكثر تثقل كاهل المتعاطى، الذى يحاول التوقف عن التعاطى، وهناك علاقة تبرز أنه كلما كانت فترة التوقف محدودة، كلما كان العودة إلى التعاطى أكثر احتمالا والعكس صحيح(٢٠).

ثانيا : الآثار الاقتصادية للتعاطى والإدمان

أ- تؤثر المخدرات تأثيرا بالغا على الإنتاج القومى وبرامج التنمية نتيجة تدهور الكفاية الإنتاجية فى المجتمع المصرى بسبب تدهور القدرات الإنتاجية للمدمنين، وخاصة الذين هم فى سن الإنتاج وذلك نتيجة التأثير الضار للإدمان على النشاط الحيوى للجسم وقدراته وطاقاته وما تسببه من خمول وكسل شديد، كما يؤثر الإدمان والتعاطى على قدرة المدمن على التفكير والتركيز واختلال حكمه على الأمور مع ضعف فى ذاكرته، كما تزداد حالة التوتر والقلق والحساسية الشديدة والعصبية الزائدة نتيجة التعاطى المتكرر فضلا عن ذلك يؤدى الإدمان إلى تدهور فى الصحة العامة وانخفاض الحيوية ومستوى الأداء والنشاط والتقليل من مقاومة الجسم للأمراض فيقع المدمن فريسة لعديد من الأمراض الخطيرة التى تحول دون إنتاجه وبكفاءة عالية بل قد تحول دون استمراره فى عمله. وبالتالى إهمال المدمن لعمله وعدم التزامه بضوابطه والخروج على مقتضيات نظامه، فضلا عن تدهور مستوى طموح المتعاطى وقوة إرادته وكفاءته فى ممارسته للعمل وإمكانات الإبداع والابتكار لديه.

وبوجه عام فإن الإدمان والتعاطى يمكن أن يصيب الأمن القومى، والاقتصاد الوطنى كنتيجة مباشرة للتعاطى فى ضوء اتساع نطاق انتشار هذه السموم بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته وبوجه خاص بين الشباب أكثر الفئات قدرة على الإنتاج والعطاء.

ب- تؤثر المخدرات تأثيرا ضارا على مستوى الدخل القومى والفردى نتيجة المبالغ الضخمة التى تهرب من الخارج وبخاصة التى بالعملة الصعبة،

لاستجلاب المخدرات، إلى داخل المجتمع، خاصة وأنه قد لوحظ أن ما يدفعه مهربى المخدرات إلى خارج الوطن، يساوى كل دخل مصر من السياحة أو ثلث مجموع ما تدفعه الدولة من دعم للسلع الغذائية الأساسية، أو نصف مجموع مرتبات كل العاملين فى القطاع العام أو أكثر من مجموع ما تحصل عليه الدولة من ضرائب على الإيراد العام والنشاط الفردى، بل حوالى خمسة أضعاف تحويلات المصريين العاملين بالخارج(٢١).

ولعل من أبرز الآثار الناجمة عن تجارة المخدرات هى عمليات غسيل الأموال التى تقوم بها منظمات الجريمة العابرة للحدود المتحصلة من التجارة غير المشروعة فى المخدرات، من خلال توجيه هذه الأموال عبر المصارف نحو القطاعات المشروعة لإخفاء مصادرها لتجنب ما يترتب على ذلك من آثار مصادرة الأموال فتبدو وكأنها عوائد لأنشطة مشروعة، ولا شك أن عمليات غسيل الأموال من أموال المخدرات والتجارة فيها وما يرتبط به من عمليات كلها سلبية على الاقتصاد المصرى نظرا لأنه يقوض البنية الاقتصادية للمجتمع فضلا عن التأثير السلبى على عمليات الاستثمار الأجنبى وجذب رؤوس الأموال الأجنبية بل أكدت الدراسات أن هناك تدفقا لرؤوس الأموال المصرية إلى الخارج(٢٢).

ثالثا: الآثار الصحية للإدمان والتعاطى

للمخدرات بأنواعها المختلفة سواء كانت طبيعية أو صناعية (تخليقية) آثار عديدة على الجانب الصحى للمتعاطى، وإن كان التأثير

الصحى للمخدرات يعتمد على عوامل كثيرة منها الحالة الصحية للمتعاطى وبنائه الجسمى وتركيب شخصيته وحالته النفسية، وأيضا نوع المخدر ونسبة المادة الفعالة فيه وجرعاته المتعاطاه، ودرجة الإدمان للمتعاطى وطريقة التعاطى فضلا عن الظروف الاجتماعية والبيئية المحيطة بالمتعاطى نفسه، فمثلا يؤدى تعاطى الأفيون بصفة عامة إلى الكثير من الأضرار الصحية مثل هبوط فى التنفس والإمساك وانخفاض ضغط الدم، وكبت الشهوة الجنسية والغثيان والقيء، أما إذا كان المتعاطى امرأة حاملا، فإن الجنين قد يصاب بنزيف دموى ونقص فى النمو، وقد يصاب أيضا بالصفراء، هذا أيضا إلى ما يعرف بالاعتماد الجسمانى على هذه المواد وحدوث أعراض الانسحاب عند توقف المتعاطى عن التعاطى، ونظرا لخطورة الأضرار الصحية، وما قد ينتج عنها من عجز الجسم واختلاله بشكل عام مما يؤدى فى النهاية إلى تدهور صحة المتعاطى وقلة إنتاجه بحيث يصبح عاجزا عن الحركة والعمل(٢٣).

خامسا: الاستراتيجية المجتمعية لمواجهة جريمة المخدرات

لا شك أن المحك أو المعيار الأساسى فى أى صياغة دقيقة لأى عمل استراتيجى لابد أن ينطلق من واقع محدد، ومن أهداف ممكنة التحقيق، وبالتالى فالاستراتيجية عمل مستقبلى يقوم على تحديد أهداف ذات صلة بمشكلة المخدرات فى سياقها المجتمعى المتأثر بتحولات عالية لها منطلقات بمثابة المعايير التى تحدد الأولويات سواء كانت قضايا أم فئات مستهدفة من

كافة النشاطات التى تقترحها الاستراتيجية بالدرجة الأساسية، وفى ضوء الجهود السابق وما طرأ على ظاهرة المخدرات من تغيرات سريعة وعميقة سواء على المستوى العالمى أم على مستوى المجتمع المصرى، من حيث التغير فى أنواع المخدرات، والأطراف الداخلة فيها تحولت قضية المخدرات إلى جريمة عبر وطنية أو متعددة الجنسيات، حيث أصبح لها قوة منظمة تنظيما دقيقا أسهم فيها تغيرات علمية وتكنولوجية فى وسائل الأتصال، ومن ثم فقد جدت تغيرات كانت تتطلب إعادة النظر فى الجهود السابقة ومحاولة استكمالها والإضافة إليها، بقدر المستطاع إدراك هذه التغيرات، فالاستراتيجيات السابقة كانت تركز على أنواع بعينها من المخدرات وعلى فئات بعينها، أما فى الوقت الراهن فقد أضحت الظاهرة متجاوزة لشرائح اجتماعية عديدة فى المجتمع المصرى، وفئات عمرية بدأت تتجه نحو الانخفاض، كما دخلت الإناث طرفا فيها بعد أن كانت ظاهرة تكاد تكون مقتصرة على الذكور، وتمتد أيضا إلى الأرياف بعد أن كانت الظاهرة حضرية إذا جاز التعبير، وبناء على ذلك يجب أن تنطلق الإستراتيجية الراهنة من عدة مسلمات هى:

(١) المسلمة الأولى تنطلق من جدلية العلاقة بين العرض والطلب فى المواد المخدرة مع التركيز على أهمية خفض الطلب على المواد المخدرة بالدرجة الأولى، ولكن يظل موضوع العرض فى عالم تلاشت فيه الحدود، سريع التغيرات، سرعة تصنيع أنواع جديدة من المخدرات

وتطور فنون التهريب ووراءها مؤسسات تكاد تمثل اقتصادا موازيا يدخل فيما يسمى بالاقتصاد الأسود على المستوى العالمى، ومن ثم فإن منطلقات الاستراتيجية المطروحة يجب أن يعتمد باستمرار على خصوصية المجتمع المصرى تلك الخصوصية التى تتعلق بموقعه، وموضوعه، حيث أن المجتمع المصرى هو الوعاء أو الإطار الذى يحدد نطاق الإستراتيجية ومجالاتها الأساسية.

(٢) المسلمة الثانية التى تنطلق منها الاستراتيجية هى أن مشكلة المخدرات هى من نتاج البشر. ولهؤلاء البشر وعى وقيم واختيارات، ومن ثم فإن هذه الاختيارات لا يمكن مواجهتها إلا بوعى مغاير، وأيضا بإرادة واختيارات مغايرة، لكن على أسس جماعية وعلمية وواقعية فى الوقت نفسه.

(٣) كما تنطلق الاستراتيجية أيضا من أن المتعاطى والمدمن فاعل فى الظاهرة ومع هذا فهو من ناحية أخرى مفصول به، لكن ذلك لا ينفى أنه ذو عقل وإرادة فرضت عليه ظروف بعينها أن يأتى سلوكا واختيارا مرضيين، ومن ثم نرى أن المتعاطى والمدمن هو مريض بالمعنى الاجتماعى الأشمل ويترتب على هذا حق الوقاية والعلاج والتأهيل.

(٤) من منطلقات الاستراتيجية أيضا أن الأسرة المصرية رغم كل ما اعتراها من تغيرات طرأت على وظائفها وأدوارها وعلاقاتها، الأب الحاضر الغائب، والأم المشغولة، إلا أنها لا تزال تلك الأسرة تمثل مفصلا أساسيا وخطا للدفاع الرئيسى عند التعامل مع مشكلة المخدرات، سواء

على العرض أو على مستوى الطلب، على مستوى الوقاية وعلى مستوى الطموح، وعلى مستوى الاندماج الاجتماعى فهى التى تستقبل الفرد وترعاه.

(٥) الاهتمام بثقافة التوعية للمخدرات والتركيز عليها يبرز أمور أساسية أن هذه الثقافة ذات صلة بالطلب على المخدرات من ناحية وأنها تبرز دور التثقيف والتوعية كعمل وقائى من التعاطى والإدمان، وهنا يبرز الدور الهام لاستخدام الدين ودور العبادة فى التوعية من مخاطر ومحاذير استخدام المواد المخدرة فى مصر إلى جانب تشديد العقوبات القانونية المقررة مع ضرورة الاهتمام بإعادة دمج المتعاطين إلى الوسط الاجتماعى[٢٤] باعتبارهم أعضاء فاعلين داخل المجتمع ولهم أدوار اجتماعية يقومون بها للعلاج من التعاطى والإدمان، وأن يترجم هذا فى عمل شامل ووجود فريق علاجى متكامل التخصصات يهدف إلى المواجهة الشاملة الناجحة، وأن أى عمل شامل هو عمل مركب من أطراف كثيرة، لابد من أن يعتمد على التنسيق بالدرجة الأساسية.

مراجع الفصل الرابع

١- أنظر الأبعاد الصحيحة لظاهرة تعاطى وإدمان المخدرات فى " المؤتمر السنوى الثانى لمواجهة مشكلة المخدرات، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى، مجلس الوزراء القاهرة، ط١١، ٢٠٠٠، ص ص ١٠٥-٢١١

٢- إنعام عبد الجواد وآخرون، خصائص المتعاطين والظروف الدافعة للتعاطى، المؤتمر السنوى الثانى لمواجهة مشكلة المخدرات، مرجع سابق، ص ٢

٣- على ليلة وآخرون، تعاطى المخدرات بين شباب العشوائيات (دراسة ميدانية لمنطقة الشرابية، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى)، القاهرة ٢٠٠٢، ص ص ١٥-١٩

٤- جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون، المجلد الأول، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٣٣-١٣٤

٥- محمد شفيق، الجريمة والمجتمع، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٧ ص ٦٦

٦- محمد سلامة غبارى، الإدمان أسبابه ونتائجه وعلاجه، المكتب الجامعى الإسكندرية ١٩٩٩، ص ٩

٧- أنعام عبد الجواد وآخرون، خصائص المتعاطين والظروف الدافعة للتعاطى، مرجع سابق/ ص ٢

٨-محمد شفيق وآخرون، المخدرات وأثارها الاقتصادية، كلية الضباط المتخصصين القاهرة، ١٩٨٦، ص ٤

٩- محمد شفيق، الجريمة والمجتمع، مرجع سابق، ص ص ٦٦-٧٠

١٠- أنظر تقرير المكتب الإقليمى للأمم المتحدة، القاهرة، ٢٠٠٣.

١١- أنظر فاروق جويدة، مقالة بعنوان تجارة الموت، الأهرام، العدد ٤٢٥٤٣، القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٣٠، ص ١٠

١٢- شادية على قناوى، المشكلات الاجتماعية وإشكالية اغتراب علم الاجتماع "رؤية من العالم الثالث"، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢١٠

١٣- مصطفى سويف، علاج الإدمان الخبرة المصرية فى إطارها الحضارى، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة العدد الثانى، المجلد ٢٧، مايو ١٩٩٠، ص ٨٤.

١٤- محمد شفيق، الجريمة والمجتمع، مرجع سابق، ص ص ٧٧-٧٨

١٥- عبد الله عبد الغنى غانم، المرأة وتجارة المخدرات (دراسة فى أنثروبولوجيا الجريمة)، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ٩٦

١٦- سامية حسن الساعاتى، الجريمة والمجتمع (بحوث فى علم الاجتماع الجنائى)، مرجع سابق، ص ٣٢٠-٣٢٤

١٧- عادل الدمرداش، الإدمان مظاهره وعلاجه، سلسلة عالم المعرفة، المجلس القومى للنشر العلمى، الكويت، أغسطس ١٩٨٢، ص ٨٠

Aldabbagh, Mona, addication among The Egyplion – upperclass, Amiricanuni – in Cairo, Cairo, 1996/P. 210

١٨- شادية على قناوى، مرجع سابق، ص ص٢١٧-٢١٨.

١٩- عدلى السمرى، المتغيرات الاجتماعية لتعاطى المخدرات، فى كتاب دراسة المشكلات الاجتماعية، تأليف محمد الجوهرى وآخرين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣،ص ص٣٣٨-٣٤٤.

٢٠- شادية قناوى، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

21- Cepar, A., The Criminal Disagreeing and Abusing for drugs Among Youth, N.Y., 1984,P.153.

22-Smith, R., Perceived effects of Substances Druy. Ageneral Theory, Department of Heath and Human Services, N.Y.,1980,P.90.

٢٣- هبة النيال، تعاطى المخدرات: عوامله ودينامياته، فى كتاب تعاطى المخدرات بين شباب العشوائيات، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان النفسى، القاهرة، ص ص١١٠-١١١.

٢٤- محمد أحمد بيومى، المشكلات الاجتماعية (دراسات نظرية وتطبيقية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص٤٣٤.

٢٥- على ليلة، آثار التعاطى على واقع الشباب فى العشوائيات وتصوراته للمستقبل، مرجع سابق، ص ص٢٩٠-٢٩١.

٢٦- انظر سيد عويس، الآثار الاجتماعية للاعتماد على المخدرات بأنواعها، ندوة الأهرام، إبريل ١٩٨٢، وفاروق جويدة، تجارة الموت، مرجع سابق، ص١٠.

٢٧- أحمد وهدان، غسيل الأموال المتحصلة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات، في المؤتمر الثاني لمواجهة مشكلة المخدرات، مرجع سابق، ص٥٣٣.

٢٨- حسين كامل المكاوى، تأثير تعاطى الهيروين على القياسات الجسمية، وكفاءة الأداء البدني، في المؤتمر السنوى الثاني لمواجهة مشكلة المخدرات، مرجع سابق، ص ص١٠٥-١٠٦.

٢٩- انظر United Nations, Impact of Drug Abuse Among Youth in The Escwa Region, Approaches to Social Reintegration, ESCWA, U.N,1993,P/30.

وعبد الباسط عبد المعطى، الاستراتيجية الوطنية لمواجهة مشكلة المخدرات، مرجع سابق، ص ص٦٤٥-٦٥٣.

الفصل الخامس

ظاهرة الفساد الإدارى كما تعكسه الصحافة الإقليمية

تحليل مضمون لبعض الصحف الإقليمية بمحافظة الغربية

محتويات الفصل الخامس

- مقدمة

- هدف البحث وتساؤلاته.
- المفاهيم الأساسية للدراسة.
- الإطار النظرى للدراسة.
  - ظاهرة الفساد الإدارى فى ضوء السياق التاريخى.
  - الفرق بين الظاهرة السوية والظاهرة المرضية.
- الإجراءات المنهجية للدراسة.
  - عينة الدراسة.
  - طريق تحليل المضمون.
- الخاتمة والاستخلاصات العامة.

مقدمة

تشهد المجتمعات الإنسانية باختلاف أنظمتها شكلاً أو أخر من أشكال الفساد على مر العصور، فهو كمفاهيم الخير والشر مرتبط بطبيعة بنى الإنسان، فى أى مجتمع من المجتمعات، لذا فقد أصبحت ظاهرة الفساد محور اهتمام مؤسسات أكاديمية مختلفة، وتخصصات علمية متباينة، فلقد برزت ظاهرة الفساد الإدارى فى الآونة الأخيرة نتيجة التغيرات المفاجئة التى يمر بها المجتمع المصرى، تلك التغيرات التى اتسمت فى ظل متغيرات العولمة بعدم الاتساق والاختلال، مما انعكست آثارها المتعددة على اختلال البناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى، فلم تعد هذه الأبنية تعمل فى إطار تفاعلى متناغم بحيث تحقق التماسك والتكامل الاجتماعى، ومن ثم ظهرت أشكال عديدة من الفساد من أخطرها تفشى ظاهرة الفساد الإدارى واختراقها لجوانب النسيج الاجتماعى والسياسى والإدارى للمجتمع المصرى ، وتكمن خطورة الفساد الإدارى فى تعدد أهدافه وصوره، فمن حيث الأهداف فهى إما تحقق مآرب شخصية لفرد أو جماعة أو أنها أسلوب لضرب الاقتصاد المصرى من خلال تخريب قطاع الإنتاج وتبديد الفائض الاقتصادى. فضلاً عن الآثار السلبية العديدة على الصعيد الاجتماعى من خلال أن الفساد الإدارى معوق للمشاركة، ممهد للصعود الاجتماعى الزائف لبعض القوى دون إضافات حقيقية للإنتاج، مخرب للوعى الوطنى ومزيف له، مساهم فى أحداث الاغتراب السياسى والاجتماعى، مكرس للاستغلال السياسى والاقتصادى ، بعبارة موجزة يعد الفساد الإدارى معوقاً لعملية التنمية تمويلاً، وإدارة، وإنتاجاً، وتوزيعاً للعائد. كما أن الفساد يطرح أثار معنوية فى المجتمع ذات طابع سلبى، فمن الخطورة بمكان أن يصبح الفساد

أو بعض ممارساته سلوكاً اجتماعياً مقبولاً أو مشروعا باعتباره "شطارة" أو معرفة من أين تؤكل الكتف، وأن النبى قد قبل الهدية فانتشار مثل هذه المفاهيم يهدد التماسك القيمى والأخلاقى، ويمكن أن يقود المجتمع إلى حالة من حالات الأنومية التى تتضمن اهتزاز المعايير المنظمة للسلوك الاجتماعى والضابطة له وفقدان مصدر تضامنه الداخلى[1].

ونتيجة لهذه الخطورة المدمرة للفساد الإدارى فقد أكدت دراسة حديثة أن للفساد تكلفة اجتماعية واقتصادية عالية تتمثل فى انخفاض معدلات الكفاءة فى تخصيص الموارد الاقتصادية، وإعاقة عملية التنمية المستدامة. واختلال العدالة التوزيعية للدخل القومى، خاصة وأن غالبية ممارسات الفساد ترتبط بالقطاع الحكومى وقطاع الأعمال العام[2].

ومن هنا فقد جاءت أهمية دراسة هذا الموضوع ومحاولة تقديم إطلالة تحليلية تفسيرية تلقى الضوء على الأبعاد المتعددة لظاهرة الفساد الإدارى فى المجتمع المصرى، وطرح القضايا المختلفة التى يثيرها الموضوع.

– هدف البحث وتساؤلاته :

تهدف الدراسة الراهنة إلى تحليل مضمون بعض الصحف الإقليمية بمحافظة الغربية فى الكشف عن مظاهر الفساد الإدارى وأشكاله فى الإدارة المحلية ، وتحديد نوعية الاهتمام به عن طريق إبراز كافة المعالجات الصحفية لظاهرة الفساد الإدارى، وأشكاله فى الإدارة المحلية، وتحديد نوعية الاهتمام به، على أساس الدور المهم الذى تلعبه الصحافة الإقليمية فى الكشف عن ماهية الفساد، وصورة المتعددة، ومشاكله المتباينة، وخلق

وعى جماهيرى ضده، بالإضافة إلى استطلاع آراء بعض القيادات التنفيذية والشعبية فى الوعى بأسباب ظاهرة الفساد الإدارى والآثار الناجمة عنه، وطرق مكافحته أو التقليل من حدته.

وعلى أساس هذا تتبلور مشكلة البحث وأهدافه فى التساؤلات التالية :-

التساؤل الأول

هل تبين الصحافة الإقليمية التصور المطلوب للجمهور عن ظاهرة الفساد الإدارى فى إقليم وسط الدلتا، وما هى الأهمية النسبية التى أولتها كل صحيفة لهذه الظاهرة ؟

التساؤل الثانى

- ما صور الفساد الإدارى، وأنماطه كما تعكسها الصحافة الإقليمية ؟

التساؤل الثالث :

- ما أساليب الصحافة الإقليمية التى استخدمتها فى إبراز ظاهرة الفساد الإدارى والتى قصدت من ورائها تشكيل وعى الجمهور ضدها ؟

التساؤل الرابع :

- ما تصور القيادات التنفيذية والشعبية بأسباب الفساد الإدارى ، والآثار الناجمة عنه وسبل مواجهته ؟

ومن أجل التحقق من هذه التساؤلات لابد من التسلح بإطار نظرى يلقى الضوء على التصور السوسيولوجى لظاهرة الفساد مفهوماً وتحليلاً والتناول العام له فى هذه الدراسة فضلاً عن التحليل التاريخى والبنائى له.

- المفاهيم الأساسية للدراسة :

تتناول الدراسة مفهومين أساسيين بإيجاز وهما :-

أ ـ مفهوم الصحافة الإقليمية

لقد أشارت الكتابات الإعلامية حول الصحافة الإقليمية إلى أكثر من مسمى منها الصحافة الإقليمية، والصحافة المحلية، والصحافة الجهوية، وصحافة الملحقات وكلها مفردات تدل على مسمى واحد هو الصحف التى تصدر فى إقليم جغرافى فى داخل الوطن الواحد، وقد تصدر الصحيفة أحيانا فى طرف من الإقليم لا فى المركز الجغرافى، وبالتالى ربما تكون الجغرافيا البشرية (السكانية) هى الأساس الأكثر دقة فى تحديد معنى الصحافة الإقليمية ، وذلك لأن التجمع السكانى الحضارى فى إقليم أوجهه هو النبع الذى ينبثق منه الإعلام الإقليمى وهو السوق لهذا الإعلام أيضا[٣].

وعلى هذا فالصحافة الإقليمية تتسم بالتوجه إلى منطقة أو إقليم معين داخل الوطن الواحد ، بهدف تغطية شئون المنطقة أو الإقليم واهتمامات جمهورها إلى جانب اهتمام عام بتغطية بعض القضايا القومية والعالمية الهامة .

ب ـ مفهوم الفساد الإدارى

يمكن تعريف الفساد الإدارى على نحو اكثر دقة فى ضوء تعريف مفهوم الفساد باعتباره المفهوم الأكثر شمولاً .

فالفساد فى اللغة العربية يعنى التلف والعطب والاضطراب وإلحاق

الضرر بالآخرين[٤]. بينما يعنى فى اللغة الإنجليزية تدهور التكامل والفضيلة ومبادئ الأخلاق وأيضا بمعنى الرشوة Bribe[٥].

وهذا يعنى أن الفساد لغوياً يعنى الإتلاف وإلحاق الضرر والأذى بالآخرين وإذا تخطينا المفهوم اللغوى للفساد نلاحظ أن التعريفات التى تناولت مفهوم الفساد عديدة ومتنوعة، وتختلف من باحث لآخر، وربما يرجع ذلك إلى إن الفساد مفهوم مركب ومطاط ، ويتضمن أبعاداً متشابكة، كما أن هذا المفهوم يختلف من عصر إلى أخر، ومن مكان الى مكان أخر، حيث تختلف النظرة إلى السلوك الذى تنطبق علية خاصية الفساد طبقاً لدلالته، فالمحسوبية والمحاباة على سبيل المثال ربما ينظر إليها على نحو مختلف تماما فى المجتمعات التى بها التزامات قرابية بصورة أقل أو اكثر انتشاراً، فضلاً عن صعوبة وضع معايير عامة تنطبق على ظاهرة الفساد فى كل المجتمعات، لأن المعايير الاجتماعية والقانونية إذا انطبقت فى بعض الجوانب فإنها قد تكون متعارضة فى جوانب أخرى فى عديد من الدول والأمم المختلفة، ولذا يتطلب تحديد معنى الفساد قدراً كبيراً من الحذر ودرجه عالية من الوعى والتمييز خاصة فى ظل الأبعاد الجديدة التى يتضمنها الفساد فى ظل عملية العولمة[٦].

وباستعراض التعريفات المختلفة للفساد يمكن التمييز بين ثلاث اتجاهات من الناحية التحليلية على النحو التالى :-

الاتجاه الأول

الفساد كإساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الفساد هو وسيلة لاستخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق منفعة ذاتية سواء فى شكل عائد مادى أو معنوى من خلال انتهاك القواعد الرسمية، ويندرج تحت هذا الاتجاه تعريف Claphan الذى عرف الفساد بأنه استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق أهداف خاصة وأكد أن تحديد هذا المفهوم يعتمد أساسا على ضرورة التمييز بين ما هو عام وما هو خاص فى إطار النموذج المثالى للسلطة العقلانية عند ماكس فيبر(٧).

ويأتى فى هذا الإطار تعريف كوبر Kuper للفساد بأنه استخدام الوظيفية العامة والسلطة للحصول على مكاسب بطريقة غير شرعية(٨). وتعريف مايكل كلارك Clark للفساد بأنه إساءة استعمال الوظيفة الإدارية للحصول على منافع شخصية أو فئوية(٩). وأخيراً تعريف بر وكس Brooks للفساد بأنه سلوك يخرج عن نطاق مهام الوظيفة العامة بهدف الحصول على منافع خاصة(١٠).

الاتجاه الثانى

الفساد كانتهاك للمعايير الرسمية والخروج عن المصلحة العامة . ويركز هذا الاتجاه على أن السلوك المنطوى على الفساد هو السلوك الذى ينتهك القواعد القانونية الرسمية التى يفرضها النظام السياسى القائم على مواطنيه ويعتبر جارول مانهايم Manhiem من ابرز المعبرين عن هذا الاتجاه القانونى باعتباره البديل الأكثر قبولاً .

والذى يرى أن الفساد هو السلوك المنحرف عن الواجبات والقواعد الرسمية للدور العام (سواء منتخب أو معين) لتحقيق مكاسب شخصية أو عائلية أو شللية[١١]. وتعريف هينتنجتون Huntington للفساد بأنه سلوك الموظف العام الذى ينحرف عن القواعد القانونية السائد بهدف تحقيق منفعة ذاتية[١٢].

ورغم أهمية هذا النوع من التعريفات للفساد إلا انه ليس من الضرورة أن كل أشكال الفساد تعبر عن الخروج عن القواعد القانونية لانه من الصعب وضع معايير عامة للسلوك المقبول خاصة فى الدول الأكثر عرضه للتغير الاجتماعى والسياسى[١٣].

الاتجاه الثالث

الفساد كأوضاع بنائية مختلة

ينظر هذا الاتجاه إلى الفساد باعتباره نتيجة مجموعة من الأختلالات الكامنة فى الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، وعلى هذا الأساس يتم الكشف عن أسباب الفساد ومظاهره داخل المجتمع ويجب تحليلها داخل البناء الاجتماعى الشامل على اعتبار أنه لا توجد دولة أو مجتمع قديم أو حديث يخلو تماما من الفساد[١٤].

ويعبر عن هذا الاتجاه تعريف "عبد الباسط عبد المعطى" للفساد بوصفة أسلوب من أساليب الاستغلال الاجتماعى المصاحب لحيازة القوة الرسمية داخل التنظيمات الإدارية، وهو نتائج لسياق بنائى قائم على

العلاقات الاستغلالية التى تؤثر فى صور هذا الفساد ومضموناته وموضوعاته ، وأطرافه التى يستغل فيها دوماً من لا يحوزون القوة والسلطة بجوانبها المختلفة وخاصة الاقتصادية والسياسية(١٥).

وهكذا يتضح أن كل اتجاه يركز على أحد جوانب مفهوم الفساد دون الأخر ، لكن تحديد مفهوم الفساد الإدارى يكمن فى مجالين أساسيين هما :

المجال الأول

الأعمال التى تتضمن تحويل الأرصدة العامة إلى الثروة الخاصة للعاملين بالجهاز الحكومى مثل الاستيلاء على ارض أو مساكن الدولة والسرقة والاختلاس المباشر للأموال العامة أو الحصول على السلع العامة بكميات اكبر وبأسعار أقل .

المجال الثانى

الأعمال التى يقوم بها العاملون فى الجهاز الحكومى بهدف الحصول على مكاسب وثروات خاصة عن طريق الرشاوى والحصول على الخدمات العامة(١٦).

وفى إطار ذلك يمكن تحديد مفهوم الفساد الإدارى بشكل إجرائى بأنة "استغلال رجال الإدارة والعاملين فى كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها للسلطات الرسمية المخولة لهم، والانحراف بها عن المصالح العامة إلى تحقيق مصالح ذاتية وشخصية بطريقة غير مشروعة" .

- الإطار النظرى للدراسة

تنطلق الدراسة من رؤية نظرية ترى أن الفساد ظاهرة اجتماعية لا يمكن تفسيرها بعيدا عن السياق الاجتماعى ، وبمعزل عن الظواهر الاجتماعية الأخرى نظرا لتداخلها وتشابكها مع غيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى ، وبالتالى فان الفهم البنائى الشامل يعد من أكثر المحاولات دقة وملاءمة لتفسير ظاهره متشابكة ومركبة مثل ظاهرة الفساد الإدارى ، خاصة وأن هذه الظاهرة ترتبط بالسياق الاجتماعى والاقتصادى الذى تتم فيه ، فالفساد الإدارى - كما يؤكد التحليل النظرى - هو نتاج لسياق بنائى قائم على العلاقات الاستغلالية المصاحبة لحيازة السلطة الرسمية داخل التنظيمات الإدارية والمؤسسات العامة المختلفة ، حيث يستغل من لا يحوز السلطة من قبل حائزى السلطة البيروقراطية والسياسية فى إطار البناء الاجتماعى الشامل(١٧). وبالتالى أصبح ينظر الى الفساد ليس باعتباره شيئا عرضيا ، عابرا بل كظاهرة اجتماعية متأصلة فى البناء الاجتماعى ، كما تغير منظور إدراكه من المستوى الفردى إلى المستوى الهيكلى (البنائى) ومن المستوى المحلى إلى المستوى التنظيم العابر للحدود(١٨). وعلى هذا فقد أشار أرثر لويس أن الشخص الذى يتقلد منصبا إداريا أو وزاريا فى الدول النامية تكون لديه فرصة حياته لتكوين الثروة من خلال اللجوء إلى الفساد واستغلال النفوذ(١٩).

كما أكد جو نار ميردال - فى تحليله للفساد الإدارى فى دول جنوب شرق أسيا "بأن الرشوة Bribe صارت من الحقائق الثابتة فى

الأجهزة الإدارية فى هذه الدول وخاصة الفلبين ، وتايلاند ، وإندونيسيا ، والهند ، وباكستان وبورما ، حيث تعانى كل الإدارات الحكومية والوكالات والشركات العامة ومكاتب التصدير وإدارات الضرائب من انتشار الرشوة على نطاق واسع ، بحيث يمكن" القول أنه متى أعطيت السلطة لأى موظف سيكون هناك مجال للرشوة والتى بدونها لا يسير دولاب العمل الإدارى[٢٠].

ومع هذا فأسباب الفساد تختلف من دولة الى دولة أخرى ، فبينما يكون الاختلال الوظيفى للنظام القانونى هو السبب فى مجتمع ما ، فان تحول المجتمع الريفى والتقليدى إلى مجتمع القرية العالمية اليوم ربما يكون السبب الرئيسى فى مجتمع آخر ، كما أن مفهوم الفساد يختلف من مجتمع لآخر ، فالممارسات التى ترتبط بتقديم الهدايا والكرم والعلاقات الشخصية تختلط بأشكال معينة من الفساد فى بعض المجتمعات ، لذا فالخط الذى يفصل بين السلوك المقبول ثقافيا واجتماعيا من ناحية والمحاباة **Nepotism** للأقارب، وظاهرة الفساد من ناحية أخرى من الصعب تحديده ، كما أنه يحدد بطرق مختلفة فى كل مجتمع[٢١]. لكن يرى علماء الاجتماع أن الفساد الإدارى دليل على خلل اجتماعى يعود إلى عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية تنتج عن التنازع بين جماعات مختلفة ، وقيم مختلفة فى المجتمع الواحد ، وتبعاً لذلك فان الفساد ينمو ويترعرع كلما زاد الصرع والتناقض بين القيم المتضاربة فى المجتمع[٢٢].

وهذا يعنى أن الفساد الإدارى هو نتيجة لفساد أعم وأشمل منه وهو

فساد البناء الاجتماعى ، حيث أن الأوضاع الاجتماعية والإدارية والاقتصادية والتشريعية فى المجتمع هى التى تخلق ما يعرف بالفساد البيروقراطى ، الذى يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية ، وبدون وجه حق ، وفى سبيل تحقيق ذلك يمكن أن يؤدى إلى خرق القوانين والنظم المعمول بها ، وأهم من ذلك يؤدى الى اغتراب أفراد المجتمع ، ويفقدهم الثقة فى الحكومة ، وفى النظام السياسى بصفة عامة ، بل الأخطر من هذا أن الفساد الإدارى يبدأ فى الظهور بصورة مستترة ويقابل بالمقاومة والرفض من قبل أفراد المجتمع ، ولكنه مع مرور الوقت تصبح بعض أشكاله مقبولة من فئات متزايدة من أفراد المجتمع وتدريجياً تصبح القيم الاجتماعية غير معادية لبعض أشكال وصور الفساد الإدارى ، ويصبح شطارة أو حق مكتسب أو مقابل مشروع وليس سلوكاً انحرافياً[٢٣]. وهذا ما يجعل النظرة العامة إلى الفساد – كما يقول جونار ميردال – كالتضخم In flation لا يمكن تجنبه فتكون النتيجة هى التعود على انتشاره وعدم الاكتراث به[٢٤]. خاصة وأن الفساد يغذى نفسه بنفسه ، ويخلق مناخاً متسعاً من الأعمال غير المشروعة التى تقوض عملية التنمية، كما تؤدى العوامل التى ساعدت على نمو الفساد وانتشاره فى الماضى إلى تحول الأنشطة المنتجة إلى صراع غير منتج على المغانم ، وبمرور الوقت يصبح الفساد راسخاً حتى انه حينما تتحرك الحكومات لاحتوائه فى النهاية فإنها تواجه مقاومة شديدة من المفسدين[٢٥].

كما لاحظ بعض علماء الاجتماع إن احتمالات الفساد تتزايد فى

المجتمعات التى تكون فيها بناء القوة اكثر تركـزاً ، خاصـة وإن بنـاء القـوة هذا نتاج منطقى لنمط إنتاجى قائم على الاستغلال ، ولبناء طبقى قـائم علـى الصراع الذى يحسم دوماً فى صالح الطبقات القـادرة ، وعلـى الجـانب الآخـر يفرز مثل هذا البناء أنماطاً من الاغتراب السياسى تتركز فى السلبية، فضـلاً عن ممارسة وسائل الإعلام التى توجهها المصالح الطبقية الكثير من الأساليب لتزييف وعى الجمـهور(٢٦). ومـن ذلـك يتضـح أن الفسـاد الإدارى يكمـن فـى طبيعة البناء الاجتماعى للدول النامية والعلاقـات الاجتماعيـة الاستغلالية سواء بين حائزى القوة من الصفوة ومن لا يحوزون السلطة من أفراد المجتمع أو العلاقة الاستغلالية ، للمجتمعات الناميـة مـن قبـل الـدول الإمبرياليـة العالمية مـن خـلال الأسـاليب المختلفـة للإمبرياليـة فـى التعـامل مـع الـدول النامية مثـل رشوة كبـار الموظفين والتأثـير الأيديولوجـى علـى المثقفـين ، والتغلغل فى المؤسسات العلمية والثقافية والإعلامية(٢٧).

وترتيباً على ذلك فلكى نفهم التنـوع الهـائل لجـذور الفسـاد وصـوره وآثـاره علـى الـدول الناميـة لا بـد أن نـأخذ فـى اعتبارنـا كـلاً مـن العوامـل الداخلية التى تتمثل فى القوى الاجتماعيـة المؤثـرة مـن السياسـيين ورجـال الأعمال وكبار المسئولين فى الخدمة المدنية ، والعوامل الخارجية المتمثلة فى الشركات متعددة الجنسية الغربية ، والمنظمات المالية الدولية(٢٨). فضلاً عـن مراعاة أن معظم العاملين فى الدول النامية يـتركزون فـى الحكومـة والقطـاع العام اللذان لهما تأثيراً كبيراً على حياة النـاس فيمـا يتعلـق بتوزيـع السـلع

والخدمات، فكلما كبر حجم القطاع الحكومى والعام ، واتسعت مجالاتهما ازداد الميل نحو الفساد ، كما أن زيادة تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية يؤدى الى خلق أنماط متباينة من الفساد الإدارى(٢٩).

وهذا بدوره يؤدى إلى بيروقراطية ذات توجهات تعنى بالتوزيع ، لا بالأنتاج، وفى الوقت الذى تضطلع فيه البيروقراطية بمهمة التخطيط بدلاً من تركها لآلية السوق تبدأ الممارسات الفاسدة فى الازدياد والتكاثر .

وفى ضوء خصوصية المجتمع المصرى ، سنحاول فى هذه الدراسة اختبار هذه الاطروحات النظرية وتحديد العوامل الفاعلة والتابعة لظاهرة الفساد الإدارى فى بنية المجتمع المصرى .

– ظاهرة الفساد الإدارى فى ضوء السياق التاريخى والبنائى"

فى مجال اهتمامنا بفهم ظاهرة الفساد الإدارى وتطورها فى المجتمع المصرى لابد أن ندرك أن فهم هذه الظاهرة مرتبط بضرورة فهم خلفيتها التاريخية التى تلقى الضوء على طبيعته وتغيراته والعوامل المسببة له . كما أن هذه الظاهرة مرتبطة بطبيعة النظام القائم فى كل مرحلة تاريخية ، وإن تباينت أشكالها من مرحلة إلى أخرى ، كما أن دراسة الفساد كما يقول مانهايم ترتبط بضرورة عدم النظر إلى أى نظام سياسى حسب مظهره الخارجى ، فالفساد يمكن رؤيته أو ملاحظته باعتباره نظاماً سياسياً غير رسمى له طبيعته الخاصة ، وغالباً ما تكون له أسبابه وأنماطه ونتائجه المتشابهة فى السياقات السياسية المختلفة(٣٠).

ووفقاً لذلك يتحدد التحليل البنائى والتاريخى فى معالجة ظاهرة

الفساد الإدارى فى المجتمع المصرى خلال ثلاث فترات تاريخية متباينة على النحو التالى :-

أولاً : فترة ما قبل الثورة والتى تمتد من (١٨٨٢-١٩٥٢)م

كانت مصر فى تلك الفترة ترزح تحت نير الاحتلال العسكرى البريطانى ، الذى استمر اكثر من سبعين عاماً ، أصبحت مصر فيها دولة متخلفة شبة إقطاعية ، اتسم نظام الحكم فيها بالظلم والاستبداد، حيث تمكنت أقلية ضئيلة من الاقطاعيين والرأسماليين من إمكانية السيطرة على جهاز الدولة بكافة هيئاته كأداة للمحافظة على استمرار هذا النظام الاستغلالى ، وأكثر من ذلك فإنهم لم يقفوا عند حدود القوانين التى تحمى مصالحهم بل تعدوها مغالاة فى الفساد ملتجئين الى الرشوة والتهديد ، ولم يكن ثمة أمر حكومى لا يمكن التحايل عليه مقابل ثمن ما ، وكان فى إمكان ذوو النفوذ فى البلاد أن يحصلوا على كل المزايا، ويفيدوا من كل موقف ، وبالتالى ظهر التواطوء ، وظهرت الرشوة فى مسح الأراضى ، وجباية الضرائب ، وكانت الوظائف تباع وتشترى ، وكان كل موظف يضطهد من يحكمهم ليعوض الثمن الذى دفعه مقابل وظيفته ، ولم يكن من المكن الحصول على أقل الخدمات الحكومية دون رشوة[٣١]. مما أدى إلى انتكاس جميع الأمور، فساءت الأوضاع الاقتصادية وازدادت تدهورا كما تفسخ النسيج الاجتماعى، وازدادت الطبقية وضوحا فضلا عن اهتراء الأحوال السياسية[٣٢]. ولأن القضايا المثيرة للفساد الإدارى كانت عديدة فى تلك الفترة

سواء من جانب فساد القصر ، وسوء الإدارة والأحزاب من ناحية ، ومن جانب الاحتلال الأجنبى ، وبعض رموز الإقطاع المستفيد منه من جانب آخر . فقد وجدت صوراً عديدة من الفساد السياسى والإدارى ومثال ذلك ما حدث فى الأربعينيات عندما أصدر (مكرم عبيد) الكتاب الأسود الذى تضمن صوراً عديدة من الفساد فى مجال استغلال النفوذ للإثراء الشخصى والانتفاع من أملاك الدولة والمحسوبية واعطاء تسهيلات واستثناءات للأقارب والاستيلاء على أملاك الدولة[٣٣].

ثانياً : فترة الثورة من عام (١٩٥٢- ١٩٧١) :

توضح الدراسات العلمية التى تناولت حقبة الثورة بالتحليل والتفسير أن إنجازات الثورة قد تمت بعد قيامها بطريقة سلمية دونما تحطيم لجهاز الدولة القديم ، ودون تصفية البيروقراطية القائمة باستثناء إجراءات الإصلاح الزراعى ، فكما يقول باتريك اوبريان لم تكن لرجال الثورة أيديولوجية محددة حول موضوع التنظيم الاقتصادى المصرى[٣٤].

إلا أنهم كانوا مندفعين بما يسمى بالدفعة القوية **Big push** نحو التنمية السريعة ، لذلك فقد مر الاقتصاد المصرى بمراحل مختلفة خلال حقبة الثورة ، المرحلة الأولى وهى مرحلة استمرار الرأسمالية الحرة من (١٩٥٢ –١٩٥٦) ثم مرحلة الاقتصاد الموجه حتى عام (١٩٦١م) التى بدأ التوسع فى نطاق القطاع العام عن طريق إنشاء مؤسسات عامة جديدة ، وتحريم استثمار رأس المال الأجنبى ، كما شهدت الفترة من عام (١٩٦٢م)

، حتى عام (١٩٦٧م) اتجاه حكومة الثورة للتخطيط الشامل لموارد الثروة الوطنية في إطار الاتجاه نحو الاشتراكية[٣٥]. وبعد عام (١٩٦٧م) مر الاقتصاد المصرى بمرحلة أخرى انتقالية تم فيها التراجع عن أسلوب التخطيط الشامل وهيمنة القطاع العام لتبدأ مرحلة جديدة من عام (١٩٧٠م) حيث بدأت القيادة الحاكمة تطرح ما يعرف بالاشتراكية الديموقراطية التى لا تعترف بالتأميم أو المصادرة[٣٦].

ومع أهمية كل الإنجازات الإيجابية للثورة في تحديد الملكية الفردية ووضع حد أقصى لها ، ومحاربة الاستغلال والجشع بكل صورة ، ومجانية التعليم بكافة مراحله ، والتصنيع ، واستصلاح الأراضى الزراعية ، وحق العمل إلا أن ثمة نقاطاً أساسية ظلت مستمرة مع النظام الثورى رغم تفاوت مراحله بين اقتصاد حر واقتصاد موجه وآخر مخطط ويمكن إيجازها على النحو التالى :-

- رغم إنشاء القطاع العام خلال فترة الثورة والتوسع في طريق رأسمالية الدولة إلا أن علاقات الإنتاج الرأسمالية ظلت تحكمه بصورة مستمرة .
- تخلف القوانين والتشريعات عن التغيرات التى حدثت لأنها مازالت مستمدة من مصادر مختلفة أو ظلت على ما هى عليه دون تغير .
- اعتماد النظام على الأجهزة البيروقراطية اكثر من اعتماده على حزب رسمى لتحقيق الأهداف القومية ، وكان معظم من اعتمد عليهم النظام الثورى من البيروقراطيين القدامى أو من العسكريين مع تفضيل أهل الثقة دوماً .

ومع أهل الثقة وغيبة أهل الكفاءة عرفت الإدارة أبشع صور الفساد الإدارى ، واستغلال النفوذ ، وكان نصيب القطاع العام منها اكثر نصيبا ، وبالتالى كانت فرص الكسب غير المشروع ، والتلاعب بأموال الدولة مفتوحة أمام كل من أراد أن يغيب ضميره أو يستغل نفوذه نظرا لعدم وجود أى رقيب أو حسيب يوقف من نزيف الفساد الذى استشرى فى جسد الدولة والقطاع العام . ومع سيطرة أهل الثقة فى معرض الخوف من أهل الخبرة ظهرت صورا عديدة للفساد الإدارى والتى اتخذت شكل المحسوبية، والوساطة، والانتهازية ، والتحيز فى فرص الترقى، وتلقى العمولات، واختلاس الأموال العامة ، فلقد بلغ حجم العمولات التى أتاحها القطاع العام لبعض السماسرة اللبنانيين مائة مليون جنيه عام (١٩٦٠م)[٣٧].

وإزاء انتشار ممارسات الفساد فى الأجهزة الإدارية بهذه الصورة فلقد بلغت قضايا الاختلاس والسرقة اكثر من (١٤٠٠) قضية عام (١٩٧١)[٣٨].

والخلاصة . أن ثمة محاولات جادة تمت خلال حقبة الثورة لكنها كانت إصلاحية اكثر منها ثورية، كانت مركزية اكثر منها لامركزية ، وكانت سلطوية اكثر منها شعبية مما جعلها تشهد صورا للفساد الإدارى كان من الممكن تداركها ومواجهتها إلا أن التغيرات السياسية و الاقتصادية التى حدثت فى حقبتى الانفتاح والإصلاح الاقتصادى قد خلقت العديد من المشكلات الجديدة التى ساعدت على تعميق مظاهر الخلل البنائى بشكل أدى

الى استمرار مظاهر مختلفة من الفساد وظهور صور جديدة من الفساد الإدارى ، وهذا ما توضحه النقطة التالية .

ثالثا : فترة التحولات الاجتماعية المعاصرة من الانفتاح إلى الإصلاح الاقتصادى

لقد شهد المجتمع المصرى فى هذه المرحلة تغيرات عميقة على كافة المجالات والأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لكن هذه التغيرات كانت غير متسقة بل هى مختلة، حيث لا تتم بشكل متناغم، ولا توجد فروق واضحة فى السرعة التى يتم بها، والمدى الزمنى الذى حدث فى المجتمع، منها على سبيل المثال حدوث عدم اتساق فى التغير فى المجالات الاجتماعية والثقافية المختلفة، ومن ثم انبثقت كثير من المشكلات، كما تفاقمت حدة التغيرات المختلة على الجانب الاقتصادى حيث حدث اختلال بين الموارد الإنتاجية والموارد المالية، وكذلك بين القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية والتوزيعية، وبين الصناعات الاستخراجية والتحويلية، وقد أدى هذا الاختلال الاقتصادى إلى اختلال فى توزيع دخل الفرد حيث أنقسم مجتمع العاملين إلى غالبية ذات دخول محدودة، ونصيب متدنى من الدخل القومى والى أقلية ذات دخول مرتفعة ونصيب مرتفع[٣٩]. ولئن شهد المجتمع المصرى تغيرا مختلا على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى فلقد خبر أيضا تغيرا عميقا على مستوى منظومة القيم المنظمة للسلوك، ومن المظاهر الدالة على ذلك التغير، تراجع قيم العمل المنتج أمام قيم الكسب، وتدهور

قيمة العلم والثقافة أمام الربح والثروة ، كما سادت الفردية بطريقة جعلت مصالح الفرد تعلو على مصالح الجماعة والمجتمع باعتبارها حلولا مثلى[٤٠].

وفى ظل هذه التغيرات التى صاحبت سياسة الانفتاح، فقد دشنت هذه السياسة وسط عاصفة من الشعارات مستندة فى ذلك على مغازلة مشاعر الحرمان التى تعانيها الجماهير، وتطلعها نحو حياة أفضل أظهرت للشعب أن الانفتاح سوف يجرى فى بلادنا مجرى اللبن والعسل وأغدقت على الجماهير وعودا بالرخاء الآنى، حاملة لكل موطن بشائر بتحقيق أحلامه وأمانيه ، وقد خلقت هذه التطلعات واقعا جديدا ومصلحة مؤكدة لبعض الفئات فى ممارسة نشاطها فى حرية ويسر، وانغماس بعض الفئات الأخرى فى السلوك الترفى والاستهلاكى والاستفزازى، وغزو الكماليات والمظهرية ، وظهور عمليات السلب والنهب والفساد، وتراخى قبضة الدولة عن توجيه النشاط الاقتصادى، وهذا الى جانب الإثراء الطفيلى لبعض الفئات ، وهى الظاهرة التى روجت لها بعض الكتابات تحت مفاهيم المغامرين والمضاربين ، وأثرياء الانفتاح والقطط السمان[٤١].

لكن أخطر ما ترتب على هذه التغيرات الجديدة هو استشراء ظاهرة الفساد فى كافة أجهزة الدولة الإدارية والسياسية، خاصة وأن عملية التنمية فى تلك الفترة تحتاج فى مراحلها المختلفة إلى تعامل بين أجهزة الدولة وبين العديد من المستثمرين المحليين والأجانب، ووفقا للغة المصالح يتقاضى كبار رجال الإدارة والحكم، العملات والسمسرة والرشوة نظير تسهيل

الإجراءات وتخليص الأمور، وبناء على ذلك فان هـؤلاء المستثمرين لايمكن أن يتجاهلوا جهاز الدولة، ليس لأنهم مغرمـون بالفساد والانحـراف وإنما لأن كل من الحكومة والقطاع العام يؤثران على اكثر من نصف الإنتاج ويلقيان بظلهما فى صورة لوائح وقوانين تنظم النشاط الاقتصادى علـى كل القطاعات تقريبا، ولذلك فان ضمان صلة طيبة مع جهاز الدولة كان ضروريـا لأصحاب الثروات الجديدة من المستثمرين المحليين والأجانب إمـا لتكوينـها أو لتأمينها[٤٢]. وهذا يتفق مع ما ذهب إليه جونار ميرال فى تـأكيده على دور المصالح الاقتصادية المحلية فى خلق صور التسيب الاجتمـاعى بما فى ذلك مختلف صور الفساد فى ظل تضافر المصالح الاقتصادية بين الطبقات وتراخـى سلطة الدولة أو ما أطلق عليه " الدولة الرخوة " soft state التى تقوم على تضافر واتحاد المصالح بـين الموظفين العموميين على مختلف المستويات ، وبين بعض الأفراد والجماعات من أصحاب القوة والنفوذ ، وممارسـة أعمال مختلفة من الفساد[٤٣].

ومن أبرز آثار تراخى الدولة فى ظل سياسات التحرر الاقتصـادى مـا شهده المجتمع المصرى من تفاقم مشكلات عديدة منها على سبيل المثال تفاقم أزمة الإسكان خاصـة فـى ظـل تراجـع الدولـة فـى عمليـات البنـاء للإسـكان الشعبى فى مقابل ظـهور الإسـكان الفـاخر للطبقـات الطفيليـة، وفـى مجـال التعليم انعدمت الثقة فى المدارس الحكومية نظرا للتدهور الحاد فـى مجـال التعليم وازدهرت فى مقابل ذلك المدارس الخاصة ومدارس اللغات الأجنبيـة التى أصبحت حلما يراود أولياء الأمور ، وتفاقمت حدة الدروس الخصوصيـة

، وعمت كل مراحل التعليم، مما انعكس ذلك على حدوث تمايزات اجتماعية حادة فى كافة مراحل التعليم(٤٤). ولاشك أن تفاقم الأزمات وتفشى أنماط الفساد هو نتيجة منطقية لمجتمع أصبح فيه الربح والثروة هو المحرك الأساسى للمجتمع ، ومن هنا فان ظاهرة الفساد تمثل خطورة كبيرة على المجتمع بصفة عامة ، والحياة الاقتصادية بصفة خاصة ، لأن ما يؤدى إليه هذا الفساد من تجاهل العوامل الموضوعية فى تقرير العمليات والتعاقدات الكبرى يضر بمصالح الاقتصاد القومى ضررا بالغا، هذه بالإضافة إلى أن هذا السلوك المنحرف يؤدى الى تراكم الثروات غير المشروعة، وبالتالى زيادة قدرة رأس المال الحرام فى الضغط على المجتمع نحو مزيد من الانحراف، ومزيد من قدرة وسيطرة وتحكم عناصر هذه المافيا فى مسار المجتمع ومصالحة العليا وفقا لاهوائها ومصالحها الذاتية(٤٥). فضلا عن أن الفساد الذى نتحدث عنه ليس عملية تقاس فقط بالأرقام فالمسألة أخطر من كمية الأموال المدفوعة فى شكل رشاوى وعمولات وسمسرة، إذ أن أخطر ما ينتج عن ممارسات الفساد ، والإفساد هو ذلك الخلل الذى يصيب أخلاقيات العمل، وقيم المجتمع وسيادته حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد وتجد له من الذرائع والمبررات ما يبرر استمراره واتساع نطاق مفعوله فى الحياة اليومية المصرية(٤٦).

وبالتالى ينتشر الفساد فى المجتمع كله ولا يقتصر على الفئات التى أشاعته، ومما يساعد على ذلك أيضا تضييع الحدود الفاصلة بين المال العام والخاص لأن الخلط المتعمد بينهما يساعد على انهيار كل الضوابط التى تحمى مسيرة المجتمع من الفساد، وتنهار كل القيم والمثل التى تعلى من شأن الصالح العام، كما أن المجتمع الفقير الذى يتعلق بأنماط استهلاكية

تفوق إمكاناته فيمضى وقته لاهثا وراء المال غير مبال بأى شىء آخر، إنما يدمر نفسه وينغمس فى براثن الفساد ومضاعفاته[٤٧].

وفى الواقع أن تأثير سياسات التحرر الاقتصادى على تفشى ظاهرة الفساد بأبعادها المختلفة، تفرض علينا سؤالا مهما لابد من طرحه على بساط البحث وهو : هل يشكل الفساد الإدارى ظاهرة اجتماعية فى المجتمع المصرى فى ظل سياسات التحرر الاقتصادى ؟ أو بمعنى آخر هل هناك تزامن بين انتشار مظاهر الفساد الإدارى وتطبيق سياسات التحرر الاقتصادى ؟

وقبل الشروع فى الإجابة على هذا التساؤل، نحدد فى البداية مفهوم الظاهرة الاجتماعية،

- والفرق بين الظاهرة السوية والظاهرة المرضية ؟

فالظاهرة الاجتماعية – كما يعرفها أميل دوركايم – هى عبارة عن ضروب معينة من السلوك والفكر يتحقق لها الاستمرار بحيث تظهر كوقائع اجتماعية متميزة عن الوقائع الفردية ومستقلة عنها، ولكن تكتسب الوقائع الفردية الصفة الاجتماعية حينما تتجمع وتتفاعل لتشكل صورة لهذا الكيان الواقع خارج الذوات الفردية، وذلك لأن الظواهر الاجتماعية ليست نتاجا للإرادة الإنسانية الفردية، وإنما هى بمثابة انعكاس لظروف اجتماعية معينة أو رد فعل اجتماعى مسبق[٤٨].

ووفقا لذلك فان محاولة تفسير الظواهر الاجتماعية، والكشف عن مسبباتها يتم داخل السياق الاجتماعى الذى حدثت فيه الظاهرة. أما عن

الفروق بين الظاهرة السوية و الظاهرة المرضية، فانه يتحدد بناء على القدرة المحددة من السلوك الذى يتلاءم مع السياق الاجتماعى المحيط، فإذا خرجت الظاهرة عن نمطها المعتاد والمألوف بالنظر إلى السياق الاجتماعى المحيط فإنها تكون بذلك ظاهرة مرضية وأما إذا لم تخرج عن هذا النمط المألوف فتصبح ظاهرة سوية(٤٩).

واستنادا إلى ذلك فإن الظاهرة السوية هى تلك التى تتشكل بصورة يعم وجودها المجتمع كله، أما الظاهرة المرضية فهى تلك التى تؤدى إلى بعض النتائج الضارة بالمجتمع أى إلى اضطراب المجتمع. لذا نلاحظ فى إطار سياسات التحرر الاقتصادى بدأت تنشأ شبكة من المصالح بين السلطة والمال، خاصة وأن بعض شاغلى المناصب الإدارية والسياسية اصحبوا يشكلون جزءا من بنية القطاع الخاص فى مصر ولو من خلال أبنائهم وزوجاتهم وأقاربهم، وفى مثل هذه الحالات تتلاشى الخطوط الفاصلة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ، وفى ظل تشابكات العلاقة بين السلطة والمال تبرز العلاقة بين سياسات التحرير الاقتصادى وممارسات الفساد الإدارى من خلال استغلال بعض فئات من القيادات الإدارية فى الحكومة والجهاز الإدارى لمواقعها الوظيفية ومناصبها فى تقديم خدمات وتسهيلات بما يخالف القانون للقطاع الخاص مقابل الحصول على مكاسب شخصية وعائلية فى شكل هدايا ورشاوى وعمولات وخدمات وغير ذلك(٥٠). ففى عام (١٩٧٥م) على سبيل المثال بلغت قضايا الاختلاس (٤١٢) قضية، (٦٤) قضية رشوة، (٢٦١) حالة تزوير، (٣٨٣) حالة سرقة، (٢٥٠) حالة إهمال جسيم(٥١). لدرجه أنه قد بلغت مجموعة قضايا استغلال النفوذ، والحصول على كسب

غير مشروع عام (١٩٩٣م) حوالى (٥٪) من مجموع العاملين بالدولة وخاصة فى مجال الإدارات المحلية وشركات القطاع العام[٥٢]. كما كشفت تحقيقات محكمة جنايات الجيزة حول ثروة أحد المحافظين السابقين، أن تدرج ثروته ليس طبيعيا ولا مشروعا ، ولكنه كان وليد تصرفات غير مشروعة، واستغلال نفوذه، والتى لم يقتصر استغلالها على تحقيق مكاسب مالية ضخمة بل استخدمها فى الاستيلاء على الشقق والعقارات التى تقع فى دائرة محافظته ولأفراد أسرته[٥٣]. وفى هذا الصدد يشير التقرير السنوى العام للنيابة الإدارية فى عام ٢٠٠٢ بأن إجمالى المتداول من القضايا بلغ(٧٢,٩٨٠) قضية، وقد بلغ عدد قضايا الفساد منهم والتى تشكل مخالفات مالية نحو (٤٣,٧١٢) قضية، وقد بلغت القضايا التى تشكل جرائم جنائية عشرة آلاف قضية، ونحو خمسين قضية تشكل جرائم اعتداء عمدى على المال العام، وجرائم رشوة وتزوير، وأحالت النيابة عدد ثلاثة آلاف قضية إلى المحاكم التأديبية[٥٤]. ولكن يذهب البعض فى هذا السياق إلى أن الفترات السابقة لم تعدم وجود ظاهرة الفساد كما تبين فى التحليل السابق – وهى نتائج بالطبع صحيحة الى حد كبير – إلا أن الدرجة التى انتشرت بها ظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى كافية لتوضيح الفارق الكيفى بين الفساد بكافة صورة فى الفترة السابقة، والفساد الإدارى الآن حيث اتخذت هذه الظاهرة أبعادا جديدة، وانخرطت فيها عناصر وقوى عديدة فى ظل هذه السياسات، وبخاصة مع ضعف عملية التحول الديموقراطى الحقيقى من ناحية، وهشاشة أجهزة الدولة فى عديد من المجالات من ناحية ثانية، وغياب أو ضعف قواعد ونظم وآليات الشفافية والمساءلة والمحاسبة من ناحية ثالثة، مما جعل الفساد الادارى

أصبح وثيق الصلة بأجهزة الدولة ومؤسساتها بشكل واضح، وهذا يؤكد ما ذهب إليه هوجفلت Hogvelt من أن انتشار عملية الفساد داخل المجتمع تمثل عملية اتجار فهى تأخذ شكلا نمطيا، فالقوة تجارة من أجل الثروة، والثروة تجارة من أجل السلطة ، والعكس، فمن يقبل الرشوة يبيع السلطة بالمال ، ومن يقدم الرشوة يشترى السلطة بالمال[٥٥]. وفى ظل هذا المناخ يسهل ممارسة صور متنوعة من الانحراف والفساد بشكل عام، والفساد الإدارى بشكل خاص بحيث لا يصبح مقتصرا على جماعة معينة بل يتسرب إلى جماعات عديدة ومتنوعة وفى مجالات وقطاعات مختلفة من الإدارات المحلية والمؤسسات الحكومية.

" استخلاصات أساسية "

بعد العرض الموجز للتحليل التاريخى البنائى لظاهرة الفساد الإدارى فى المجتمع المصرى يمكن أن نستخلص عددا من القضايا الأساسية على النحو التالى :

١- إن الفساد ظاهرة عامة فى جميع المراحل التاريخية والنظم السياسية مع اختلاف فى الدرجة من نظام إلى آخر ، ومن حقبة إلى أخرى ولذلك فانه يختلف من نظام إلى أخر ، ومن فترة زمنية إلى أخرى .

٢- إن ظاهرة الفساد الإدارى ظاهرة مركبة تختلف فيها الأبعاد السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية فى مركب معقد من الناحية الواقعية، ولذلك فان ظاهرة الفساد الإدارى شأنها شأن أى ظاهرة اجتماعية أخرى لا تحدث نتيجة لعامل واحد بعينه وإنما هى نتيجة مجموعة من الظروف والعوامل التى تتفاعل فى إحداثها وانتشارها.

٣- إن ظاهرة الفساد الإدارى ليست ظاهرة حديثة وإنما هى ظاهرة أصيلة فى البناء الاجتماعى المصرى، وإن كانت ثمة ظروف تاريخية تسهم فى زيادة معدلاته وتنوع صوره وأشكاله (كالمناخ السياسى السائد، والاستعمار، ومصالح النخبة الحاكمة، وطبيعة البرجوازية السائدة).

٤- إن التغيرات البنائية التى واكبت تطبيق سياسات التحرر الاقتصادى قد زادت من فرص حدوث ظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى بسبب الخلل البنائى فى تطبيق هذه السياسات، وهشاشة أجهزة الدولة، وغياب أو ضعف نظم المساءلة والمحاسبة ومبدأ الشفافية فى الحياة الاقتصادية والسياسية.

٥- إن الفساد لايمكن عزله عن المناخ الذى يسود فيه، والذى يمكن أن يسهل من انتشاره أو يحد منه، وعلى هذا يعم الفساد فى ظل المناخ السياسى الذى يدعم ويكرس أنماط العلاقات الشخصية والأبوية، والعلاقات الاستغلالية، وبالتالى تميل الحكومات التى يسود فيها هذا المناخ إلى تفضيل أشخاص ينتمون إلى أحزاب أو مناطق أو جماعات عرقية معينة، كما أنها تسعى الى وضع سياسات ثابتة تهدف إلى استمرار المزايا والمكاسب الخاصة للنخب السياسية والإدارية، ومن ثم فان البحث عن استئصال الفساد يتطلب تحديات هامة كتحدى التخلص من هذا المناخ العام، وتحدى التخلص من التبعية بكافة أشكالها وتحقيق التنمية المستقلة والإرادة السياسة وإحداث ثورة ثقافية

وأخلاقية لنقل المجتمع من مرحلة التقليد والتخلف إلى مرحلة التطـور والتقدم .

- الإجراءات المنهجية للدراسة

يتطلب فهم ظاهرة الفساد الإدارى ومعرفة صـوره وأسبابه المختلفـة فى المجتمع المصـرى مـن خـلال تحليـل مضمـون بعـض الصحـف الإقليميـة بمحافظة الغربيـة وإجـراء بعـض المقـابلات المتعمقـة مـع حـالات معينـة ، مجموعة من الإجـراءات المنهجيـة التـى حـاولت دراسـة بعـض التسـاؤلات والقضايا التى عرضنا لها فى صدر هذا البحث ، لنعرض فيما يلى الإجراءات المنهجية :

١- عينة الدراسة

تم اختيار جريدتى وفدا الدلتا ، وصوت الغربيـة لأنـهما مـن اكـثر الجرائد الإقليمية انتشارا وشعبية فى محافظة الغربية ، ولأنهما يتعرضـان لكافة مناشط الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والإداريـة والاقتصاديـة فى إقليم وسط الدلتا ، كمـا يتعرضـان كذلـك لنشـر كافـة أشـكال الانحـراف والفساد فى معظم أجهزة الدولة والإدارة المحليـة سـواء بصـورة صريحـة أو ضمنية ،

وفى ضوء ذلك تنقسم عينـة المصدر إلى قسمين :-

الأول: المادة الصحفية لجريدة وفد الدلتا ، وهى صحيفة إقليميـة تصـدر عـن حزب الوفد الجديد بالغربية ، وتعبر عن الرؤية الحزبية المعارضـة لإقليـم

وسط الدلتا الذى يشمل خمس محافظات الغربية، وكفر الشيخ، والدقهلية، والمنوفية، ودمياط وهى تصدر من طنطا ابتداء من عام ١٩٨٨م ويرأس تحريرها محمد على شتا وهى صحيفة شهرية.

الثانى: المادة الصحفية لجريدة صوت الغربية، وهى صحيفة مستقلة لا تعبر عن رأى حزب سياسى معين، وقد صدر أول عدد منها فى عام ١٩٩٧م ويرأس تحريرها أحمد عطوان وهى صحيفة تصدر شهريا فى منتصف كل شهر.

وقد تم اختيار عينة زمنية حسب حجم المادة ، وأهداف البحث لكل الأعداد التى صدرت فى الفترة من أول أكتوبر ٢٠٠١ حتى آخر سبتمبر ٢٠٠٢ونظرا لأن هذه الصحف تصدر بصفة شهرية ، فقد بلغ حجم العينة (٢٤) عددا وهى إجمالى الصحف التى صدرت خلال تلك الفترة موزعة مناصفة بين صحيفتى وفد الدلتا (١٢) عددا وصوت الغربية (١٢) عددا .

٢- **طريقة تحليل المضمون** Content Analysis

استخدمت طريقة تحليل المضمون للكشف عما تقدمه الصحافة من معلومات وأخبار ومعالجات صحفية بشأن ظاهرة خطيرة أخذت تتغلغل فى نسيج المجتمع المصرى وهى ظاهرة الفساد الإدارى، وصوره وأنماطه، وإخضاعها للتحليل عن طريق العد والقياس أو التحليل الكمى مع الأخذ فى الاعتبار بطريقة التحليل الكيفى لمضمون بعض المعالجات الصحفية، تلك الطرق التى أصبحت الأكثر شيوعا فى بحوث الاتصال الجماهيرى(٥٥). هذا

وقد مرت عملية تحليل المضمون بعدة إجراءات منهجيه تم تطبيقها فى تحليل المادة الصحفية وهى كالآتى:

أ- اختيار مادة التحليل

نظرا لكون الصحافة الإقليمية تمثل كيانا مستقلا وحرا نابعا من البيئة المحلية وهدفها خدمة هذا المجتمع، وإلقاء الضوء على قضاياه وأنشطته ومشاكله، وظواهره السلبية ومنها ظاهرة الفساد الإدارى، فقد تم تحليل كل المواد الصحفية التى تناولت تلك الظاهرة سواء كانت أخبارية أو تفسيرية أو مواد رأى أو غيرها.

ب- اختيار وحدة التحليل

كانت وحدة التحليل الأساسية التى تم الاعتماد عليها فى هذا البحث هى الوحدة الطبيعية للمادة الصحفية وهى الكلمة، فضلا عن وحدة الفكرة أو الموضوع الذى تدور حوله نمط المادة الصحفية، أما وحدة القياس أو العد فكانت وحدة نمط المادة الصحفية كالأخبار، والتحقيق، والتقرير، ووحدة الفكرة المتضمنة بها سواء كانت تحمل مضمونا صريحا ومباشرا بتناول ظاهرة الفساد الإدارى أو ضمنيا وغير مباشر، بمعنى يوجد اختلاف فى أسلوب عرض هذه الظاهرة وطريقة تناولها الصحفى.

جـ - بناء فئات التحليل

على أساس أن أهداف البحث لا تتوقف فقط على عد أو حصر حجم الفساد الإدارى بل تتجاوز ذلك إلى قياس كل صور الفساد الإدارى وأنماطه،

لذا فقد تم تقسيم وحدات التحليل وتصنيفها الى فئات Categories يتم على أساسها تحليل مضمون مادة الاتصال المرتبطة بمظاهر الفساد الإدارى من خلال إعداد صحيفة تحليل مضمون تكون فئاتها طيعة أى عدد الفئات فيها محدود بحيث يمكن السيطرة عليها من جانب المحلل، ومن المعروف أن استمارة التحليل الطيعة هى تلك التى يتراوح عدد فئاتها ما بين خمس، وعشر فئات.

لذا فقد اشتملت استمارة تحليل المضمون على ست فئات هى:

١- فئة تاريخ العدد

٢- فئة موقع النشر

٣- فئة ماذا قيل: وتشمل سبع فئات فرعية هى فئة تقاضى رشوة، وفئة الاختلاس والاستيلاء على المال، وفئة المحسوبية والمحاباة، وفئة استغلال النفوذ، وفئة الإهمال والتسيب، وفئة الغش والتزوير، وفئة المخالفات الإدارية.

٤- وفئة طريقة المعالجة وتشمل خمس فئات فرعية وهى فئة ، الخبر ، والتحقيق ، والحديث، والمقال ، والتقرير .

٥- وفئة أسلوب التناول وتشمل فئتين فرعيتين هما الوضوح أو الصراحة، والضمنية .

٦- وأخيرا فئة مصادر المادة الصحفية وتشمل صحفى بالجريدة، وكاتب له عمود ثابت، وكاتب من خارج الصحيفة، ومسئول، وغير محدد.

د ـ ثبات التحليل

تتفق غالبية الكتابات التى تناولت طريقـة تحليـل المضمـون علـى أن المشكلة التى تواجه الباحث الذى يستخدم هذه الطريقة هى تحقيق اكبر قدر من الدقة العلمية مع المحافظة فى الوقت نفسه على الثراء الفكرى والتحليل الكيفى الذى تشمله طريقـة البحـث. وحيـث أن الدراسـة قـد حرصـت علـى تصميم الفئـات بصـورة موضوعيـة، فقـد اسـتخدمت لقيـاس ثبـات التحليـل بطريقة (دوب) التى تقوم على تجربة الثبـات بـين البـاحث ونفسـه بإعـادة تطبيـق نفس الفئـات علـى ذات المـادة المحللـة بعـد انقضـاء فـترة زمنيـة معينة[٥٧]. وبالتالى يقصد بالثبات ببساطة التوصل إلى نفس النتائج باستخدام نفس الإجراءات فى التحليل إذا تمت إعادته مرتان أو اكثر من قبل البـاحث نفسه أو مجموعة مـن البـاحثين الآخريـن بحيـث يتـم الحصـول علـى نفـس النتائج إذا طبقت نفس الفئات على نفس المضمون فى أوقات مختلفة، وقد قام الباحث بإعادة التحليل فى فترتين مختلفين لقياس درجـة ثبـات المحتـوى المراد تحليليه ، وحساب النسبة المئوية للاتفاق بينهم، وقد وصلت درجـات الاتفاق بين المرتين إلى ما يلى :-

بالنسبة للفئات (٢)، (٣) من مادة المحتوى وصلـت النسـبة المئويـة للاتفاق إلى (٩٥٪) وبالنسبة لفئة (٤)، (٥) وصلت نسبة الاتفـاق إلى (٩٧٪) وكانت نسبة الاتفاق حول الفئة الأولى (١٠٠٪) بالطبع.

٣- الطريقة المقارنة

وتقوم على المقارنة بين مادة الاتصال والبيانـــات الخاصـــة بقضايـــا

الدراسة بين صحيفتى وفد الدلتا وصوت الغربية وصولا إلى تحليل وتفسير التصورات المقدمة والمعبرة عن واقع ظاهرة الفساد الإدارى وصوره وأسبابه.

٤- أداة المقابلة المتعمقة in depth interview

وقد استخدمت هذه الأداة مع عينة محدودة من بعض القيادات الشعبية والتنفيذية فى الإدارة المحلية من خلال إعداد دليل للمقابلة تضمن بيانات عن مدى الوعى بظاهرة الفساد الإدارى وحجمه، وأشكاله وأسبابه والآثار الناجمة عنه. على أساس أن الدراسة الحالية تحاول تحديد ملامح ظاهرة الفساد الإدارى من خلال الصحافة الإقليمية من خلال معرفة حجم هذه الظاهرة والأساليب المتبعة فى عرضها وأهم أنماطها ثم استطلاع آراء بعض القيادات الشعبية والتنفيذية فى أسباب ظاهرة الفساد الإدارى والإجراءات المتبعة فى مواجهتها ، والآثار الناجمة عنها . فقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:-

أولا : نتائج تحليل المضمون لظاهرة الفساد الإدارى فى الصحف الإقليمية

ساعد تقسيم تحليل مضمون مادة الاتصال فى الصحافة الإقليمية الى عدة مستويات– كما هو واضح من الإجراءات المنهجية – فى الخروج بنتائج عكست اهتمام الصحافة الإقليمية ممثلة فى صحيفتى وفد الدلتا وصوت الغربية فى إبراز ظاهرة الفساد الإدارى على النحو التالى :-

١- حجم اهتمام صحيفتى وفد الدلتا وصوت الغربية بظاهرة الفساد الإدارى

لقد استحوذت ظاهرة الفساد الإدارى على اهتمام كبير فى الصحيفتين وان كانت صحيفة وفد الدلتا أبرزت اهتماما عاليا بهذه الظاهرة، فلقد بلغ عدد التكرارات المرتبطة بموضوعات الفساد الإدارى على صفحاتها (١٠٣) موضوعا بنسبة (٦٤٪) من إجمالى التكرارات فى الصحيفتين أما صحيفة صوت الغربية فكان عدد تكرار موضوعات الفساد الإدارى على صفحاتها (٥٨) موضوعا بنسبة (٣٦٪) من العدد الإجمالى . وربما يرجع هذا الاهتمام المتزايد بظاهرة الفساد الإدارى انعكاسا لواقع المجتمع المصرى الذى يمر بفترة تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة فى إطار تطبيق سياسة التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى التى أدت إلى آثار اجتماعية سلبية مثل تزايد ظواهر الفقر والبطالة والفساد وهذا ما جعل حجم ظاهرة الفساد وتزايد درجة انتشاره من أهم الإفرازات التى صاحبت تلك التحولات، وبالتالى ضرورة إلقاء الضوء على خطورة هذه الظاهرة وتأثيراتها السلبية على عملية التنمية فى المجتمع المصرى، لكن يرجع تزايد اهتمام صحيفة وفد الدلتا بهذه الظاهرة (الفساد الإدارى) لكونها صحيفة حزبية معارضة لأكثر الأحزاب السياسية شعبية بعد الحزب الوطنى الديموقراطى ومحاولة قيامه بدور أساسى فى الحياة الحزبية فى المجتمع المصرى .

٢-أنماط الفساد الإدارى الواردة فى مضمون الصحف الإقليمية

جدول رقم (١)

توزيع أنماط الفساد فى صحيفتى وفد الدلتا وصوت الغربية

التكرارات / أنماط الفساد	وفد الدلتا		صوت الغربية		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تقاضى رشوة	٨	٧,٨	٦	١٠,٣	١٤	٨,٧
الاختلاس والاستيلاء على المال العام	٢٩	٢٨,٢	١٠	١٧,٢	٣٩	٢٤,٢
مخالفات إدارية	١٠	٩,٧	١٢	٢٠,٧	٢٢	١٣,٧
محسوبية ومحاباة	٥	٤,٨	٦	١٠,٣	١١	٦,٨
استغلال نفوذ	١٢	١١,٦	٩	١٥,٥	٢١	١٣,٠
إهمال وتسيب	٢٢	٢١,٤	٨	١٣,٨	٣٠	١٨,٦
غش وتزوير	١٧	١٦,٥	٧	١٢,١	٢٤	١٤,٩
الإجمالى	١٠٣	١٠٠	٥٨	١٠٠	١٦١	١٠٠

وبتأمل بيانات الجدول رقم (١) نلاحظ أن اكثر أنماط الفساد الإدارى انتشارا فى صحيفة وفد الدلتا هى جريمة الاختلاس والاستيلاء على المال العام وذلك بنسبة (٢٨,٢٪) ثم يلها مباشرة الإهمال والتسيب بنسبة (٢١و٤٪) ثم ظاهرة الغش والتزوير بنسبة (١٦,٥٪) بينما حظيت الأنماط الأخرى للفساد الإدارى مثل استغلال النفوذ، والمخالفات الإدارية، وتقاضى

الرشوة بنسب أقل، كما يلاحظ أن صحيفة صوت الغربية أوضحت أن اكثر أنماط الفساد الإدارى انتشارا هى المخالفات الإدارية بنسبة (٢٠,٧٪) ثم الاختلاس والاستيلاء على المال العام بنسبة (١٧,٢٪). وهذا ما يوضح أن ظاهرة الاختلاس والاستيلاء على المال العام قد حظيت بالمرتبة الأولى فى جريدة وفد الدلتا ، وفى المرتبة الثانية فى جريدة صوت الغربية مما يعكس انتشار هذه الظاهرة فى الجهاز الإدارى بالدولة والإدارة المحلية وهى ولاشك ظاهرة خطيرة تؤثر على إهدار المال العام وضياع فرص التنمية فى المجتمع المصرى، ومن ثم تبدو الحاجة ملحة لدعم وإيجاد آليات تحد من هذه الظاهرة، ومعالجة الظواهر السلبية التى تؤدى إليها ، حتى يمكن أن تستمر عملية التنمية وتحقق فرص مناسبة للتوزيع العادل بين فئات المجتمع. إلا انه وبشكل عام فإن تعدد صور الفساد الإدارى وأنماطه الموزعة حسب الفئات الفرعية له والتى تم رصدها تعبر عن مدى انتشار ظاهرة الفساد الإدارى بشكل لافت للنظر فى الآونة الأخيرة، كما يعبر عن مدى اهتمام الصحافة الإقليمية بإلقاء الضوء علية وإبراز أشكاله المختلفة .

٣- موقع النشر ومعالجة ظاهرة الفساد الإدارى فى الصحيفتين

ويقصد بموقع النشر ، مكان المادة الصحفية موضوع التحليل من الصحيفة الكلية ، حيث دلت الدراسات المتعلقة بتنظيم أبواب الصحيفة أن موقع النشر بالصحيفة له أثره البالغ الأهمية فى معالجة المادة الصحفية ، فالخبر الذى ينشر بالصفحة الأولى تكون له دلالته المهمة لأن أول ما يتعرض

له القارئ هو الصفحة الأولى والمانشيت الرئيسى فضلا عن انه يمثل موضوع الساعة في الصحيفة، ثم يأتي بعد ذلك الخبر الذى نشر فى الصفحة الأخيرة ثم الصفحة الثالثة، ثم صفحتي الوسط بينما يأتي الخبر فى أهمية أقل فى الصفحات التى تأتى بعد ذلك وهذا ما يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (٢)

موقع النشر ومعالجة ظاهرة الفساد الإدارى فى صحيفتى وفد الدلتا وصوت الغربية

موقع النشر / الصحف الإقليمية	صفحة أولى		صفحة داخلية		صفحة أخيرة		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
وفد الدلتا	٣٥	٣٤	٥٠	٤٨,٥	١٨	١٧,٥	١٠٣	١٠٠
صوت الغربية	١٢	٢٠,٧	٤٤	٧٥,٩	٢	٣,٤	٥٨	١٠٠
الإجمالى	٤٧	٢٩,٢	٩٤	٥٨,٤	٢٠	١٢,٤	١٦١	١٠٠

وتشير المعطيات المبينة فى هذا الجدول إلى تركز معالجة ظاهرة الفساد الإدارى فى الصحيفتين على الصفحات الداخلية بنسبة (٤٨,٥٪) فى وفد الدلتا ، (٧٥,٩٪) فى صوت الغربية، بينما نلاحظ أن هناك تفاوتا واضحا فى معالجة هذه الظاهرة فى صحيفة وفد الدلتا على الصفحات الأولى بنسبة (٣٤٪)، وعلى الصفحة الأخيرة بنسبة (١٧,٥٪) فى حين تناولت صحيفة صوت الغربية هذه الظاهرة فى الصفحة الأولى بنسبة (٢٠,٧٪) ولم تتناول الصفحة الأخيرة هذه الظاهرة إلا بنسبة (٣,٤٪) فقط، كما أوضح

التحليل الكيفى اهتمام صحيفة وفد الدلتا بظاهرة الفساد الإدارى اهتماماً اعمق وبرؤية أشمل من اهتمام صحيفة صوت الغربية بهذه الظاهرة، فلقد أفردت صحيفة وفد الدلتا بعض المانشيتات الرئيسية فى الصفحة الأولى موضوعات تدور فكرتها حول الإعلان عن قضايا جديدة للفساد الإدارى بمحافظة الغربية(٥٨). وموضوعاً آخر تحت عنوان "تحقيقات موسعة فى قضايا فساد جديد بالغربية تشمل قضايا رشوة وإهدار للمال العام(٥٩).

أما صحيفة صوت الغربية فكانت معالجتها لظاهرة الفساد الإدارى تتسم بالطابع السطحى ، والتحليل الجزئى لبعض القضايا الخاصة بالفساد فى قطاعات التعليم ، والصحة ، والأزهر ، والقيادات السياسية(٦٠).

- الأشكال الصحفية لمعالجة ظاهرة الفساد الإدارى فى الصحيفتين

وهى تتعلق بأنماط الأشكال الصحفية التى تتخذها المادة الإعلامية فى معالجة قضايا الفساد الإدارى ، ولما كانت الصحافة الإقليمية هى موضوع التحليل فى الدراسة الحالية فقد تم تنميطها كما هو موضح فى الجدول التالى :

جدول رقم (٣)

الأشكال الصحفية فى معالجة ظاهرة الفساد الإدارى

الأشكال الصحفية	أخبارية		تحقيق		حديث		مقال		تقرير		الإجمالى	
الصحف الإقليمية	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
وفد الدلتا	٣٥	٣٤	٣١	٣٠,١	٤	٣,٩	١١	١٠,٧	٢٢	٢١,٣	١٠٣	١٠٠
صوت الغربية	٢١	٣٦,٢	١٥	٢٥,٩	٦	١٠,٣	٧	١٢.١	٩	١٥,٥	٥٨	١٠٠
الإجمالى	٥٦	٣٤,٨	٣٦	٢٨,٦	١٠	٦,٢	١٨	١١,٢	٣١	١٩,٩	١٦١	١٠٠

والمتأمل لمعطيات هذا الجدول يلاحظ أن مادة الاتصال فى صحيفتى وفد الدلتا وصوت الغربية قد استخدمت خمسة أشكال أو قوالب صحفية فى معالجة ظاهرة الفساد الإدارى تتمثل فيما يلى :-

أ- الأشكال الإخبارية

وقد استخدم هذا النوع من القوالب الصحفية فى معالجة موضوع الفساد الإدارى بشكل متكرر فى الصحيفتين وذلك لأن الخبر يرتبط بالأمور الجوهرية فى المجتمع ، فهو ليس معلومة تعنى فرداً معيناً بل معلومة لها مدلولها المجتمعى، لذا فقد استخدم فى وفد الدلتا بنسبة (٣٤٪) من إجمالى تكرارات القوالب الصحفية، فى حين استخدام فى صحيفة صوت الغربية بنسبة (٣٦,٢٪) من إجمالى تكرارات القوالب الصحفية المستخدمة فى معالجة ظاهرة الفساد الإدارى .

ب- التحقيق الصحفى

والتحقيق هو تغطية تحريرية مصورة تضيف مزيداً إلى خبر جديد أو تناول موضوعاً أو مشكلة هامة[١١]. ولذا يعتبر التحقيق من أهم القوالب الصحفية فى إبراز قضايا الفساد وإلقاء الضوء عليها لأنه يعرض هذا الموضوع بشكل متكامل وشامل ، ويتناول وجهات النظر المختلفة ، لذا فقد استخدم هذا الشكل من طرق المعالجة الصحفية بنسبة (٣٠,١٪) فى صحيفة وفد الدلتا وبنسبة (٢٥,٩٪) فى صحيفة صوت الغربية وهذه النسبة تشير الى اهتمام الصحف الإقليمية بالتحقيق الصحفى فى معالجة قضية خطيرة مثل

قضيــة الفســاد الإدارى ولهــا مصاحبــها الاجتماعيـــة الســلبية علــى كيــان المجتمع.

جـ ـ الحديث

وقد استخدم هذا النوع مــن الأشـكال الصحفيــة بنسـب متفاوتــة فــى معالجة ظاهرة الفساد الإدارى ، فقد استخدام فى صحيفة وفد الدلتـا بنسبة (٣,٩٪) بينمـا اسـتخدمته صـــوت الغربيـــة بنســـبة (١٠,٣٪) مــن نســبة استخداماتها للأشكال الصحفية المختلفة فى معالجة موضوع البحث .

د ـ المقال

وتشمل فئة المقال أشكالاً مختلفة منها المقال الافتتــاحى الـذى يعـبر عن وجهة نظر الصحيفة كمؤسسة، ويكـون للمقـال مكـان ثـابت ولـه عنـوان ثابت ، والمقال العمودى المخصص لأحـد كتابـها أو أحـد الكتـاب مـن خـارج جهازها التحريرى ثم المقال التحليلى الـذى يعـرض القضايـا والأحـداث فـى شكل مقال أقرب ما يكون إلى الدراسة ويقدم فيـه وجهـة نظـر الكـاتب فيـها ووجهات النظر المعارضة التى قد يرد عليـــها، وقـد اسـتخدم المقـال بأنواعـه المختلفة فى معالجة ظاهرة الفســاد الإدارى فـى صحيفـة وفـد الدلتـا بنسـبة (١٠,٧٪) بينما استخدم المقال فى صحيفـة صـوت الغربيـة بنسـبة (١٢,١٪) من نسب استخدام الصحيفة للأشكال المختلفـة فـى معالجـة هـذه الظـاهرة ، فلقد نشرت صحيفة وفد الدلتا عدة مقالات حول ظـاهرة الفسـاد منـها مقـال عادل صبرى مدير تحرير الجريدة الذى القى الضوء فيه على النظـام الإدارى

والخلل الموجود فيه ، ويرى تزايد ظواهر الفساد والمصائب المنتشرة فى هذا النظام(١٢).

ومقال آخر لنفس الكاتب تحت عنوان "سرقوا الصندوق يا حكومة" حيث يعرض فيه لمدى تحول الصندوق إلى عمليات فساد منظمة ، ومستنقع للرشاوى والنهب العظيم وإهدار المال العام(١٣).

هـ - التقرير

وعادة ما تكون التقارير الصحفية مختصرة وغالباً ما تتعرض للمشكلة دون إبداء الرأى للمحرر الصحفى، بينما يكون الرأى للوزير أو المسئول المختص وقد استخدام هذا الشكل من طرق المعالجة الصحفية بنسبة (٢١,٣٪) فى صحيفة وفد الدلتا وبنسبة (١٥,٥٪) فى صحيفة صوت الغربية من إجمالى تكرارات القوالب الصحفية المستخدمة فى معالجة ظاهرة الفساد الإدارى بشكل محدد وواضح لجمهور القراء.

٥- مصادر المعالجة الصحفية لظاهرة الفساد الإدارى

أظهر تحليل المضمون أن هناك خمس مصادر أساسية لتشكيل المواد الصحفية التى ترتبط بمعالجة ظاهرة الفساد الإدارى فى صحيفتى وفد الدلتا وصوت الغربية يوضحها الجدول التالى :

جدول رقم (٤)

مصادر المعالجة الصحفية لظاهرة الفساد الإدارى

صادر المعالجة	صحفى بالجريدة		مسئول		كاتب له عمود ثابت		كاتب من خارج الصحيفة		غير محدد		الإجمالى	
الصحف الإقليمية	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
وفد الدلتا	٥٥	٥٣,٤	١٦	١٥,٥	٨	٧,٨	٣	٢,٩	٢١	٢٠,٤	١٠٣	١٠٠
صوت الغربية	٢٤	٤١,١	٦	١٠,٣	٧	١٢,١	–	–	٢١	٣٦,٢	٥٨	١٠٠
الإجمالى	٧٩	٤٩,١	٢٢	١٣,٧	١٥	٩,٣	٣	١,٩	٤٢	٢٦	١٦١	١٠٠

وتكشف القراءة السريعة لبيانات هذا الجدول أن اكثر المصادر الصحفية هى:

أ ـ الصحفيون والمحررون

حيث شكلت هذه النوعية من المصادر الصحفية أعلى النسب فى كل من صحيفتى وفد الدلتا وصوت الغربية فى معالجتها لظاهرة الفساد الإدارى حيث بلغت نسبة (٥٣,٤٪) فى جريدة وفد الدلتا بينما بلغت (٤١,١٪) فى جريدة صوت الغربية .

ب ـ المسئولون الحكوميون

ولقد مثلت المصادر الحكومية من المسئولين المصدر الثانى فى معالجة ظاهرة الفساد الإدارى والانحرافات الوظيفية بنسبة (١٥,٥٪) فى جريدة وفد الدلتا فى مقابل (١٠,٣٪)فى جريدة صوت الغربية .

جـ ـ الكتاب

وقد مثل الكتاب الذين لهم أعمدة ثابتة سواء من داخل الصحيفة أو خارجها المصدر الثالث فى معالجة ظاهرة الفساد الإدارى بجريدة وفد الدلتا بنسبة (١٠,٧٪) فى مقابل (١٢,١٪) فى صحيفة صوت الغربية.

لكن لوحظ أن هناك نسبة كبيرة من المعالجات الصحفية لظاهرة الفساد الإدارى غير محددة المصادر حيث بلغت فى جريدة وفد الدلتا بنسبة (٢٠,٤٪) فى مقابل (٣٦,٢٪) فى جريدة صوت الغربية ، وقد يرجع ذلك إلى محاولة بعض الصحف إحاطة جانب السرية حول بعض المصادر الصحفية للفساد أو الإشارة ألى قضايا الفساد بشكل رمزى أو ضمنى .

٦- أسلوب التناول فى معالجة المادة الصحفية لظاهرة الفساد الإدارى

استخدام التحليل فئتين رئيسيتين من فئات أسلوب التناول وهما فئة الوضوح وفئة الضمنية، ويقصد بالوضوح Explicitness أن تكون المعالجة الصحفية متسمة بالصراحة فى ذكر وقائع وحقائق عن ظاهرة الفساد، وموقع حدوثها والأشخاص أو الشخص الذى ارتكبها وبذلك تشمل هذه الفئة كل المعالجات الصحفية التى قدم فيها الصحفى حقائق ومعلومات ونتائج محددة بشأن جريمة الفساد . أما فئة الضمنية Implicitness فهى التى تتضمن وقائع عامة عن الفساد وغير محددة وتشير بشكل رمزى إلى بعض قضايا الفساد ولا يذكر فيها أسماء الشخصيات التى ارتكبتها ولتوضيح أسلوب المعالجة فقد جاء موضوع الجدول التالى :

جدول رقم (٥)

أسلوب التناول للمعالجة الصحفية

أسلوب التناول	صريح		ضمنى		غير محدد		الإجمالى	
الصحف الإقليمية	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
وفد الدلتا	٦٣	٦١,٢	٣١	٣٠,١	٩	٨,٧	١٠٣	١٠٠
صوت الغربية	١٦	٢٧,٦	٤٢	٧٢,٤	–	–	٥٨	١٠٠
الإجمالى	٧٩	٤٩,١	٧٣	٤٥,٣	٩	٥,٦	١٦١	١٠٠

وبتأمل البيانات الموضحة بهذا الجدول يتضح أن المواد الصحفية

بأنماط الفساد السبعة التى تضمنتها استمارة تحليل المضمون تنوعت فى أسلوب التناول بين الوضوح والضمنية بين صحيفتى وفد الدلتا وصوت الغربية ، فقد استخدمت صحيفة وفد الدلتا أسلوب أوضح فى التناول لأكثر من (٦٣) مرة بنسبة (٦١,٢٪) فى مقابل (٣١) مرة بنسبة (٣٠,١٪) لأسلوب الضمنية وحوالى (٨,٧٪) كان أسلوب التناول غير محدد ، بينما استخدم أسلوب الوضوح فى التناول بصورة أقل فى صحيفة صوت الغربية بحوالى (١٦) مرة بنسبة (٢٧,٦٪) فى مقابل (٤٢) مرة بنسبة (٧٢,٤٪) لأسلوب الضمنية ورغم أن هناك العديد من الدراسات التى تناولت مدى جدوى كل أسلوب من هذين الأسلوبين فى عملية الاتصال إلا أن غالبية النتائج تؤكد أن المادة الصحفية التى تتضمن صراحة وقائع محددة ومعلومات واضحة اكثر قدرة على كشف الحقائق والوصول إلى الأهداف والتى تبغى الوصول أليها، وهذا ما يبين مميزات الوضوح أو الصراحة فى أسلوب التناول بما يسمح بأهمية استخدامه فى المعالجات الصحفية[٦٥].

ثانيا : تحليل نتائج الدراسة الميدانية لبعض القيادات الشعبية والتنفيذية فى محافظة الغربية

أ- *الخصائص الديموجرافية لأفراد العينة*

يتضح من خلال دليل المقابلة أن نصف حالات العينة والبالغ عددهم (٦) حالات قد اختيروا من القيادات الشعبية من العدد الإجمالى للعينة والبالغ عددهم (١٢) حالة، والنصف الآخر من القيادات الإدارية فى الحكم المحلي.

كما يتضح أن ثلثى حالات الدراسة من الذكور فى مقابل ثلث العينة

من الإناث ، ومن حيث المستوى التعليمى، فان جميع أفراد العينة من المتعلمين لكن تقع الغالبية العظمى منهم من الحاصلين على مؤهلات جامعية بنسبة (٤٨,١٪) فى مقابل (٢٥٪) للمؤهلات المتوسطة، (١٦,٦٪) لمؤهلات الأقل من المتوسطة. أيضا تكشف البيانات إن تلك القيادات تقع ضمن أربع شرائح عمرية تضم الفئة العمرية من (٥٠-٦٠) غالبية أفراد العينة بنسبة (٤١,٧٪) ثم الفئة العمرية (من ٤٠-٥٠) وتبلغ نسبتها (٢٥٪) فالفئة العمرية (من ٣٠-٤٠) وتبلغ نفس النسبة السابقة، وأخيراً تأتى الفئة العمرية (الأكثر من ٦٠ عاماً) وتبلغ نسبتها (٨,٣٪) من إجمالى أفراد العينة. ولعل ارتفاع المستوى العمرى بين أفراد العينية يرجع فى المقام الأول إلى أن طبيعة العمل القيادى فى مجتمعنا يتطلب مستوى عمرياً ناضجاً، وخبرة طويلة فى الحياة العملية ومن حيث موطن الإقامة ، فالغالبية منهم ينتمون إلى أصول حضرية حيث يبلغ حجمهم ثلثى أفراد العينة فى مقابل ثلث أفراد العينية للأصول الريفية .

ب ـ الفساد الإدارى والتصور الواقعى لأسبابه وآثاره

وقد حاولت الدراسة فى البداية التعرف على آراء أفراد العينة نحو مدى وجود فساد فى أجهزة الإدارة المحلية أم لا ؟

وتوضح نتائج المقابلات أن هناك إجماع من جانب القيادات الشعبية والإدارية على وجود بعض أشكال الفساد الإدارى فى أجهزة الإدارة المحلية وبخاصة التى ترتبط بتعاملات يومية مع الجماهير، وتجعل الموظف يتحكم

بسلطته فى تعطيل الإجراءات الإدارية أو التماطل فى تنفيذها، مما يجعل بعض الأفراد تستخدم أساليب غير مشروعة لسرعة إنهاء هذه الإجراءات أو تسهيل أمورهم الإدارية، وهذا ما يبين أن ظاهرة الفساد الإدارى وثيقة الصلة بأجهزة الدولة الإدارية، خاصة فى ظل بروز شبكات من العلاقات والتحالفات والمصالح المشتركة بين السلطة والمال والتى تترجم فى كثير من الأحيان إلى ممارسات فاسدة وأساليب غير مشروعة، لذا فقد حاولت الدراسة التعرف على أسباب الفساد الإدارى ودوافعه، وتوضح نتائج المقابلات المتعمقة أن هناك مجموعة من العوامل لحدوث ظاهرة الفساد الإدارى وانتشارها فى الأجهزة المحلية يأتى فى مقدمتها ضعف الأجور والمرتبات بالدولة ومن أمثلة الأقاويل التى ترددها بعض الحالات فى ذلك :"لو الحكومة بتدى مرتبات كويسة ماكنش حد انحرف وسرق"، "الموظف لو عايش على مرتبه كان شحت"، "الدولة بترفع الأسعار على طول وما بتزوتش المرتبات بالصورة المطلوبة ودا دايماً بيساعد الموظفين على الرشوة والاختلاس" كما أن هناك أسباب أخرى للفساد تتمثل فى ضعف أجهزة الرقابة الشعبية والإدارية، ثم بطىء الإجراءات الإدارية وتعقدها بل وتضاربها فى بعض الأحيان، وحماية بعض رموز السلطة الإدارية للأفراد المفسدين من صغار الموظفين وهذا ما تؤكده بعض الافتراضات النظرية من أن هناك ارتباط بين السلوكيات السياسية والإدارية المرتبطة بالسلطة القائمة والسلوكيات الفاسدة على نحو يخدم الهيمنة والاستغلال الاجتماعى[٦٦].

أما عن أهم الدوافع المشجعة على ارتكاب جريمة الفساد الإدارى فتتمثل فى الحصول على الثروة والمال ، أو الحصول على فرص للترقى أو

الشعور باحتمال الإفلات من العقاب لصعوبة الإدانة أو بدافع المحاباة للأقارب أو الأصدقاء ، لذا فقد حاولت الدراسة التعرف على سلوك أفراد العينة عن كيفية التصرف فى حالة لو طلب قريب منه أو أحد الأصدقاء مصلحة شخصية له على حساب مصلحة العمل الذى يعمل فيه، فتبين من إجابات المبحوثين أن أكثر من نصف أفراد العينة بقليل (٧) حالات أكدوا أنهم يساعدونه على قضاء هذه المصلحة فى مقابل (٥) حالات أكدوا انهم لا يساعدونه طالما أنها تخالف مصلحة العمل .

وإذا كان من الممكن أن نعتبر الإجابة على هذا السؤال غير المباشر سؤالاً إسقاطياً يكشف عن أن أداء الخدمات الشخصية للأقارب أو الأصدقاء هى إحدى الدوافع المسببة للفساد الإدارى فى المجتمع، وهذا ما يبين أن العوامل المسببة للفساد ودوافعه متفاعلة ومتداخلة مع بعضها البعض فى إحداث هذه الظاهرة، وبالتالى لا يمكن أن ترجع إلى عامل واحد بعينة، وهذا ما تؤكده كثير من الدراسات العلمية التى أرجعت الأسباب الأساسية للفساد إلى شبكه معقدة من العوامل الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية والثقافية، والإدارية بل إن هناك بعض المفكرين – مثل ابن خلدون – أرجع الفساد إلى أسباب تتعلق بالطمع والجشع والولع بالحياة المترفه داخل الجماعة الحاكمة[٦٦].

لكن فى الواقع أن الفساد الإدارى ينتشر إذا كانت عواقب الإمساك بالمخالف ومعاقبته منخفضة بالمقارنة بالمنافع، خاصة وأن الموظفين يتحكمون

فى توزيع منافع وتكاليف تزيد قيمتها كثيراً عن رواتبهم، لذا يصبح الفساد منتشراً إذا كانت أجور العاملين بالدولة منخفضة، وبالتالى فان العاملين يسعون إلى تكملة أجورهم بمدفوعات غير مشروعة للعيش فى مستوى الطبقات القادرة .

- أما عن أهم الآثار الناجمة عن تفتشى ظاهرة الفساد الادارى من وجهة نظر أفراد العينة ؟

فى الواقع تؤكد الدراسات العلمية أن الآثار التى يطرحها الفساد فى المجتمع بشكل عام وعلى الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص لا يمكن أن تكون إلا سلبية وخطيرة، وخاصة عندما يكون الفساد منتشراً ومتغلغلاً فيه، ورغم ذلك فان هناك بعض الاتجاهات النظرية وبخاصة الوظيفية تشير إلى أن هناك أيضا أثار إيجابية للفساد وأنه أحد العناصر الأساسية للحياة الاجتماعية، وأن هذا العنصر يقوم بوظائف ثابتة فى البناء الاجتماعى(٦٧).

فمثلاً قد يسمح الفساد يتجاوز قاعدة لا لزوم لها أو يسهل الإجراءات البيروقراطية لأنة كما يقول – جيمس سكوت Scott أن دفع العمولات ، والرشوة للقيادات البيروقراطية من جانب رجال الأعمال يساعد على اختصار الإجراءات المعقدة وسرعة تنفيذها لتوفير الوقت والجهد(٦٨).

وبالرغم من هذه المبررات الإيجابية للفساد إلا أن الفساد لا يمكن الدفاع عنه وتبريره، لان انتشار الفساد يعرقل التنمية ويقوض الشرعية

ويفسد الأخلاق العامة لذا فقد أوضحت نتائج المقابلات المتعمقة أن جميع الآثار الناجمة عن الفساد الإدارى سلبية وخطيرة على المجتمع المصرى، وتتمثل أهم هذه الآثار فى تفتشى السلبية واللامبالاة والتسيب بين أفراد المجتمع، وضعف الشعور بالانتماء والولاء الوطنى. وانخفاض الكفاءة الإدارية والفنية، وتدهور عمليات التنمية وإنجازاتها وحرمان المجتمع من موارده من خلال الأموال المهربة إلى الخارج. وهذا يتسق مع ما ذهبت إليه بعض الدراسات العلمية من أن وجود الفساد وانتشاره يعوق عملية التنمية ويهدر الإمكانيات المتاحة لأنه يؤدى إلى إدخال الأساليب غير العقلانية، وتغليب المصلحة الخاصة على العامة، وعدم اتخاذ القرار المناسب فى الوقت المناسب . فقد لا يكون القرار المتخذ بخصوص تنفيذ مشروع معين مثلا هو الأفضل أو الأنسب ومع ذلك يتخذ القرار لوجود مزايا مادية أو معنوية تتحقق لمتخذى القرار مما يؤثر بطريقة سلبية على عملية التنمية(٦٩).

فضلاً عما يترتب من فساد الإدارة من تبديد للأموال العامة وهذا ما يتضح من انخفاض العوائد التى تحققها الدولة من أموالها المستثمرة فى المشروعات العامة .

كما حاولت الدراسة التعرف على الإجراءات التى تتخذها الدولة لمواجهة ظاهرة الفساد الإدارى ؟

وتكشف نتائج المقابلات أن الدولة تتخذ عدة إجراءات لمكافحة هذه الظاهرة – وان لم تكن بصورة فعالة غالباً – فتتمثل فيما تقوم به المجالس الشعبية والنيابية فى مراقبة أعمال الحكومة، والتى تعتمد فى معظمها على

استجوابات الإحاطة للوزراء وكبار المسئولين بالدولة، ووجود نظم وهيئات قضائية ورقابية للمساءلة والمحاسبة، بالإضافة إلى وجود بعض التنظيمات من المجتمع المدنى فى الكشف عن بعض مظاهر الفساد ثم أخيراً دور الصحافة القومية والحزبية فى الكشف عن بعض مظاهر الفساد وصوره فى قطاعات الدولة المختلفة وبرغم من قيام هذه الأجهزة بدور مهم فى مكافحة الفساد والتقليل من حدته إلا أن مثل هذه الإجراءات تعتبر بصفة عامة محدودة لذا فقد حاولت الدراسة الوقوف على تصور أفراد العينة لكيفية القضاء عللى ظاهرة الفساد فى الجهاز الإدارى والتخفيف من حدته.

وقد أوضحت نتائج المقابلات المتعمقة أن رؤية المبحوثين لمواجهة ظاهرة الفساد والتخفيف من حدته تتطلب ضرورة رفع مستوى الأجور للعاملين بالدولة وتقليل حدة الفقر، وإحكام الرقابة الشعبية على الأجهزة الحكومية والاهتمام بالاختيار السليم والكفْ للقيادات العليا فى الأجهزة الحكومية والعامة مع ضرورة إنشاء محاكم مخصصة فى قضايا الفساد الإدارى لسرعة محاسبة المفسدين ثم ضرورة تنمية الوازع الدينى والأخلاقى ونشر الوعى بمخاطر الفساد وأثاره على حياة المجتمع المصرى، وهذا ما يؤكد أن مواجه الفساد والقضاء عليه لا تعتمد على عنصر واحد بل تتطلب استراتيجية متعددة الجوانب للسيطرة على الفساد تبدأ بإصلاح الخدمة العامة (من خلال زيادة الأجور وتقييد المحسوبية فى الترقية والتوظيف)[٧٠].

وتقليل فرص الفساد الإدارى أمام المسئولين من خلال تقليل السلطة التقديرية للموظفين، كذلك ضرورة تعزيز. الخضوع للمساءلة وتقوية آليات

الرصد والعقاب، فضلاً عن الرقابة من جانب الأجهزة التشريعية والموظفين العاديين من خلال إبداء الرأى والمشاركة ويمكن أن تساعد هذه الاستراتيجية ليس فقط فى السيطرة على الفساد الإدارى ولكن أيضا فى تحسين أداء الخدمات وتطوير المؤسسات العامة(٧٠).

الخاتمة والاستخلاصات العامة

حاول هذا البحث أن يتعرف على واقع ظاهرة الفساد الإدارى فى قطاع هام من قطاعات المجتمع المحلى وهو الإدارة المحلية من خلال تحليل مضمون صحيفتى وفد الدلتا، وصحيفة صوت الغربية، وأجراء بعض المقابلات المتعمقة مع عينة محدودة من القيادات الشعبية والتنفيذية فى محافظة الغربية، وفى إطار ذلك انطلقت الدراسة من رؤية نظرية ترى أن الفساد الإدارى هو نتاج لسياق بنائى قائم على العلاقات الاستغلالية المصاحبة لحيازة السلطة الرسمية داخل التنظيمات الإدارية والمؤسسات العامة المختلفة، حيث يستغل من لا يحوز السلطة من قبل حائزى السلطة البيروقراطية والسياسية فى إطار البناء الاجتماعى الشامل، وبالتالى أصبح ينظر للفساد ليس باعتباره شيئاً عرضياً، وعابراً بل كظاهرة اجتماعية متأصلة فى البناء الاجتماعى، وتغير منظور إدراكه من المستوى الفردى إلى المستوى الهيكلى، ومن المستوى المحلى إلى مستوى التنظيم العابر للحدود: وفى محاولة تحقيق أهداف الدراسة فقد تم طرح عدد من التساؤلات وفق المتطلبات التحليلية للدراسة على النحو التالى :

التساؤل الأول : هل تبين الصحافة الإقليمية التصور المطلوب للجمهور عن

ظاهرة الفساد الإدارى فى محافظة الغربية وما الأهمية النسبية التى أولتها كل صحيفة لهذه الظاهرة ؟

أوضحت نتائج التحليل اهتمام الصحافة الإقليمية بإبراز قضايا الفساد الإدارى فى المجتمع المحلى ، ولكن تبين اهتمام صحيفة وفد الدلتا بهذه الظاهرة بصورة اكثر وبرؤية أعمق من اهتمام صحيفة صوت الغربية بهذا الموضوع ، حيث بلغ عدد الموضوعات المرتبطة بهذه الظاهرة (١٠٣) موضوعاً بنسبة (٦٤٪) فى مقابل (٥٨٪) موضوعاً بنسبة (٣٦٪) من العدد الإجمالى للموضوعات فى الصحيفتين، وربما يرجع هذه الاهتمام الواضح فى صحيفة وفد الدلتا لأنها صحيفة حزبية معارضة لأكثر الأحزاب السياسية شعبية بعد الحزب الوطنى الديموقراطى، ومحاولة قيامه بدور مهم فى الحياة السياسية .

التساؤل الثانى : ما صور الفساد الإدارى، وأنماطه كما تعكسها الصحافة الإقليمية ؟

وقد كشفت نتائج التحليل عن وجود أنماط متعددة للفساد الإدارى سواء فى صحيفتى وفد الدلتا وصوت الغربية كان من أهمها الاختلاس والاستيلاء على المال العام، والإهمال والتسيب، والمخالفات الإدارية والمحسوبية والمحاباة للاقارب، والغش والتزوير وأخيراً تقاضى الرشوة، وهذا ما يعبر عن اهتمام الصحافة الإقليمية بتسليط الضوء على معظم صور الفساد الإدارى وغالبية أشكاله المختلفة.

التساؤل الثالث : ما أساليب الصحافة الإقليمية التى استخدمتها فى إبراز ظاهرة الفساد الإدارى والتى قصدت من روائها تشكيل وعى الجمهور ضدها؟

وهنا أوضحت نتائج تحليل مضمون مادة الاتصال فى صحيفتى وفد الدلتا وصوت الغربية استخدام خمسة أشكال أو قوالب صحفية فى معالجة ظاهرة الفساد الإدارى وكان أكثرها استخداماً، القوالب الإخبارية، والتقارير، والتحقيقات الصحفية ثم استخدمت قوالب أخرى بنسب أقل مثل المقالات والأحاديث الصحفية، وهذا ما يعبر عن تنوع الأشكال الصحفية فى معالجة ظاهرة الفساد الإدارى لتشكيل وعى الجمهور ضدها، كما استخدمت المعالجة الصحفية فى أسلوب التناول أساليب الوضوح أو الصراحة والضمنية، وان كانت السمة الغالبة للتناول هو الأسلوب الصريح وبخاصة فى جريدة وفد الدلتا نظراً لتميز هذا الأسلوب – كما تؤكد بحوث الاتصال – بالقدرة على الطرح الجذاب للموضوع أمام الجمهور.

التساؤل الرابع : ما تصور القيادات التنفيذية والشعبية لأسباب الفساد الإدارى والآثار الناجمة عنه ، وسبل مواجهته ؟

وقد كشف نتائج المقابلات المتعمقة عن وجود مجموعة من الأسباب والعوامل لحدوث ظاهرة الفساد الإدارى يأتى فى مقدمتها ضعف الأجور والمرتبات للعاملين بالدولة، ثم ضعف أجهزة الرقابة الإدارية والشعبية، وبطء الإجراءات الإدارية وتعقدها، والعلاقات الشخصية، وانعكاساً لذلك

فقد أوضحت النتائج عن أن هناك آثار سلبية لظاهرة الفساد الإدارى كان من أهمها تفشى السلبية واللامبالاة، وضعف الشعور بالانتماء والولاء، وإعاقة عملية التنمية وتبديد الموارد المتاحة للدولة، وارتباطا بذلك فقد أماطت الدراسة اللثام عن أن مواجهة ظاهرة الفساد الإدارى لا تعتمد على عنصر واحد بعينة بل تتطلب استراتيجية شاملة متعددة الأبعاد لمواجهة ظاهرة الفساد والقضاء علية تبدأ بإصلاح وضع الموظفين من حيث إصلاح جدول الأجور والمرتبات وتحسين الخدمات العامة والاختيار السليم والكفء للقيادات الإدارية مع التوصية بإنشاء محاكم متخصصة فى قضايا الفساد لسرعة البت فيه، فضلاً عن تنمية الوعى الاجتماعى والدينى بمخاطر الفساد وآثاره السلبية على حياة المجتمع المصرى ومستقبل التنمية فيه.

مراجع الفصل الخامس

١- على الدين هلال، مفهوم الفساد السياسى، دراسة استطلاعية، المجلة الجنائية القومية المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد الثانى، المجلد الثامن والعشرون، القاهرة، يوليو ١٩٨٥، ص ٤

٢- المرسى السيد حجازى، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٦٦، ٢٠٠١/٤، ص١٨.

٣- إبراهيم عبد الله المسلمى، الأعلام الإقليمى (دراسة نظرية وميدانية)، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص٢٧-٢٨.

٤- المعجم الوسيط، مراجعة إبراهيم أنيس وآخرون، مجمع اللغة العربية، الجزء الثانى، ١٩٧٣، ص ٦٨٨.

5-Webster's New collegiate Dictionary, Merrian Webster and G.M. Company ,U.S.A; 1976 ,p. 226.

6-Rose-Ackerman, S. , Corruption And The Global Economy In UNDP , Corruption And Integrity Improvement Initiatives In Developing Countries , Home Publications Press, 1998,p. 25.

7- Claphan, G., Third World Politics) (An Introduction) Uni – of Wisconsin , Wisconsin , 1986 ,pp. 50 – 53.

8- Kuper, J ., Political Science And Political Theory Routldge And Kegan Paul , Loudon , 1987 ,p . 41.

9- Clarke, M. ,Corruption (Causes , Consequences And control) Frances Pinter Publisher , ltd , 1979 , p.x.

10- Brooks , R., The Nature Of Political Corruption In (Arnold J. Heliden–Hiemer (ed) Political Corruption , New Jersey , 1988 , p .58 .

11- Manhiem, J.B. , Corruption Ageneral View In Dejevu (ed) American Political Problems In HISTORICAL PERSPECTIVE , ST . Martin's press , N.Y. 1976 . 4 .

12- Bendor, G., Corruption , Institutionalization And political Development, Comparative Political Studies, V. l, N.1, 1974 , p. 64 .

13- Kuper , J. , op cit , p. 42.

14- Manhiem , J.B., op cit , p. 10.

١٥-عبد الباسط عبد المعطى، بعض الأبعاد البنائية للفساد فى القرية المصرية، المجلة الجنائية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة، العدد رقم (٢)، ١٩٨٥، ص٥٠.

١٦- محمد رضا العدل، الفساد الإدارى فى الدول النامية: بعض انعكاساته الاقتصادية، المجلة الجنائية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة العدد الثانى، يوليو١٩٨٥ ، ص ص١٧-١٨ .

17- Barbani, R., Reflections On Bureaucratic Corruption, Public Administration , V. 1, N. 40 , 1985 , p. 357 .

١٨- بييرلاكوم، الفساد، ترجمة سوزان خليل، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٦-١٧.

19- Almond , G.A. , And Powell, G.B. , Comprative Politics To Day (A world view) Stanford , Uni-London , 1988 , p .255 .

٢٠- جلال عبد الله معوض، الفساد السياسي في الدول النامية، مجلة دراسات عربية، دار الطليعة، بيروت، السنة الثالثة والعشرون، العدد ٤، فبراير ١٩٩٧، ص ٤.

21- Kpunden , S.J., Political Will In Fighting Corruption In UNDP , Corruption And Integrity Improvement Initiative In Developing Countries , Home Publication Press , 1998 , p. 87 .

٢١-إبراهيم شحاته، الفساد كظاهرة عالية، فى كتاب وصيتى لبلادى، الهيئة المصرية العامة للكتاب مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٣٤٢.

٢٢- محمد على البدرى، مشكلة الفساد فى كتاب مشكلات المجتمع المصرى، تأليف السيد عبد العاطى وآخرين، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية،١٩٩٨، ص٨٦ .

24- Myrdel, G. Corruption As A Hindrance To Modernization In South Asia , In Heiden–Himer (ed) Political Corruption , New Jersey , 1988, p. 239.

٢٥- برنامج الأمم المتحدة الانمائى، تقرير عن التنمية فى العالم، واشنطن، ١٩٩٧، ص ١١٢.

٢٦- عبد الباسط عبد المعطى، بعض الأبعاد البنائية للفساد فى القرية المصرية، مرجع سابق، ص ٦٣.

٢٧- عبد الباسط عبد المعطى، اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٥، ص ٢٥١.

28- Doig , A., And Riley, S., Corruption And Anti-Corruption Strategies: Issues And Case Studies From Developing Countries, In :UNDP. Corruption And Integrity Improvement Initiatives In developing Countries, Home publications press, 1998, p. 45.

29- Tamesis ,P. , Different Perspective Of International Development Organizations In The Fight Against Corruption, , In UNDP. op cit , p. 112 .

30- Manheim , J.B, Corruption : A general View , op cit pp. 1 – 2 .

٣١- عبد الباسط عبد المعطى، بعض الأبعاد البنائية للفساد فى القرية المصرية، مرجع سابق، ص ٥٤

٣٢-على الدين هلال، السياسة والحكم فى مصر، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٧٧ ص ص ١١٩-١٢٠.

٣٣- على الدين هلال، مرجع سابق، ص ص ١٥٩ -١٦١ .

٣٤- باتريك أو بريان، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر (من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية) ترجمة خيرى حماد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٩٤.

٣٥- جمال مجدى حسنين، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٨، فى ٨٠-٥٨.

٣٦- سامية سعيد إمام، من يملك مصر (دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى) (١٩٧٤-١٩٨٠) دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٠٤.
٣٧- محمد عبد الرحيم عنبر، ويل لهؤلاء من محاكمة التاريخ،الهيئة المصرية العامة الكتاب،القاهرة ،١٩٧٦، ص ١٤٠.
٣٨- نزيه نصيف الأيوبى، الثورة الإدارية وأزمة الإصلاح فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يوليو ١٩٧٧، ص ص ٣٢-٣٣.
٣٩- آمال عبد الحميد، الجرائم الاقتصادية المستحدثة واختلال قيمة الكسب المشروع، ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة فى الفترة من ٢٠-٢١ أبريل ١٩٩٣، المركز القومى للبحوث الاجتماعية، القاهرة، الجزء الأول ١٩٩٤، ص ٤٢.
٤٠- محمد عبد البديع، رؤية سوسيولوجية لبعض الملامح الجديدة للجريمة الاقتصادية فى المجتمع المصرى، فى ندوة الجرائم الاقتصادية والمستحدثة فى الفترة من ٢٠-٢١ أبريل ١٩٩٣، مرجع سابق، ص ٢٦.
٤١-عبد القادر شهيب، الانفتاح الاقتصادى فى مصر، دار بن خلدون، بيروت، مارس ١٩٧٩، ص ٣٣.
٤٢- مصطفى كامل السيد، المجتمع والسياسة فى مصر(دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى (٥٢-١٩٨١)، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ٦٦-٦٧.

٤٣- جلال أحمد امين، العولمة والتنمية العربية (من حملة نابليون إلى جولة الارجواى) (١٧٩٨-١٩٩٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر ١٩٩٩، ص ١٢٤.

٤٤- محمد ياسر الخواجة، أزمة التعليم " أزمة مجتمع : دور التعليم ما قبل الجامعى فى إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية (دراسة ميدانية مقارنة بين مدرسة حكومية ومدرسة لغات بمحافظة الغربية)، مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا، العدد ١٥، ٢٠٠٢.

٤٥- محمد آبو الإسعاد، ظاهرة الفساد السياسى فى مصر المعاصرة (١٩٧٤-١٩٨٦) القاهرة،١٩٨٩، ص٥

٤٦- محمود عبد الفضيل، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية، دار المستقبل العربى، القاهرة،١٩٨٣، ص٧٢.

٤٧- إسماعيل صبرى عبد الله، مصر التى نريدها (تقرير سياسى وبرنامج مرحلى) دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٧١.

٤٨- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عوده وآخرين، دار المعارف القاهرة ١٩٨٧، ص ص ٦٩- ٧١ وأيضا.

Jones, P. Studing Society (Sociological Theories and Researches) Collins Educational, London , , 1994, p. 24-29

٤٩- محمد سعيد فرح ، ما .. علم الاجتماع، منشأه المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠ ، ص ٢٩١.

٥٠- حسنين توفيق إبراهيم، الاقتصاد السياسى للإصلاح الاقتصادى، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٩٢.

انظر الفصل الثانى (النهب العظيم من كتاب محمد حسنين هيكل، خريف الغضب قصة بداية ونهاية عصر السادات)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٥م.

٥١- الأهرام،القاهرة، العدد رقم ٣٢١٩٦ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٣، ص ٣.

٥٢-مقابلة الباحث مع رئيس جهاز الكسب غير المشروع بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢١م

٥٣- وزارة العدل، إدارة الكسب غير المشروع، قضية رقم ٥٠٩، ١٩٧٨م.

٥٤- جريدة الأهرام، العدد ٤٢٤٨٠، القاهرة، ٢٨ مارس ٢٠٠٣.

٥٥- أحمد انور، الفساد والجرائم الاقتصادية فى مصر، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص٩٢

56- Manning , P. ,And Cullum – Swan, B. , Narrative , Content And Semiotic Analysis , In Denzin , N. And Linclon,Y., (eds) Collecting And Interpreting Qualitative Materials , Sage Publications , inc , USA,1998 , p . 243

٥٧- فاطمة القلينى، القيم كما تعكسها الصحافة المحلية (تحليل مضمون صفحة (المحليات) بجريدة الأهوام، مطبوعات مركز البحوث الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، ص ص ٣٢-٣٣.

٥٨- صحيفة وفد الدلتا، يونيو ٢٠٠٢، العدد ١٣٩، ص١.

٥٩- صحيفة صوت الغربية، يناير ٢٠٠٢، العدد ١٤١ ص ١.

٦٠- صحيفة صوت الغربية، يناير ٢٠٠٢، العدد ٥٠، ص ١.

٦١- عبد الفتاح عبد النبى، سوسيولوجيا الخبر الصحفى، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٩، ص٢٥

٦٢-صحيفة وفد الدلتا، يونيو ٢٠٠٢، العدد ١٣٩، ص ١٠ .

٦٣- صحيفة وفد الدلتا، يوليو ٢٠٠٢، العدد ١٤٠، ص ١٠.

٦٤- محمد عرفة، وسائل الإعلام والتحول فى قيم العمل فى المجتمع القطرى، فى كتاب "التحولات الاجتماعية" وقيم العمل فى المجتمع القطرى، تأليف اعتماد علام وآخرين، منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩٥، ص ٣٤٨.

٦٥- بيرلاكوم، الفساد، ترجمة سوزان خليل، مرجع سابق، ص ٩٧

٦٦- مايكل جونستون، الفساد السياسى فى الصراع التاريخى وظهور المعايير الديموقراطية، مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، الكتاب الأول، القاهرة، ديسمبر ١٩٩١، ص ١١٧.

٦٧- بيرلاكوم، مرجع سابق، ص ٩٣ .

68- Scott,J.Corruption , An Essay On The Functions Of Corruption in Cludwelch (ed) Political Modernization , Duxbury Press , California , 1971 , pp . 371 – 323

٦٩- إكرام بدر الدين، ظاهرة الفساد السياسي، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٩٣، ص ٤٤.

٧٠- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير عن التنمية - في العالم، واشنطن، ١٩٩٧، ص١١٨.

الفصل السادس

التطرف الدينى ، ماهيته وأسبابه ومظاهره

تمهيد

١- مفهوم التطرف وأبعاده

٢- التطور التاريخى لظاهرة التطرف وبواعثه فى المجتمع المصرى

٣- أسباب التطرف وبواعثه فى المجتمع المصرى

٤- المظاهر الفكرية والسلوكية للتطرف الدينى

٥- الآثار الاجتماعية للتطرف الدينى

٦- الخاتمة

تمهيد

لا شك أن ظاهرة التطرف ظاهرة عالية تشمل العالم بأجمعه و لا تقتصر على دولة دون أخرى ، كما أن هذه الظاهرة ظاهرة قديمة قدم الإنسانية ذاتها، فما ظهر دين او مذهب أو نظام إلا وكان من بين أعضاءه أو أنصاره متطرفون و معتدلون، وتتمثل خطورة التطرف في القاعدة الفكرية والاقتصادية التى ينطلق منها، وكذلك درجة اتساعها و مدى التعاطف و التشجيع الذى يلقاه هؤلاء المتطرفون في بداية نشاطهم باعتبارهم مظهراً حياً من مظاهر الأحياء الدينى او الصحوة الدينية، كما أن ظاهرة التطرف ظاهرة مركبة و معقدة و متشابه الجوانب و من ثم لا يمكن تشخيصها و علاجها في إطار منظور واحد فقط مهما كانت أهميته بل لا بد من مراعاة مختلف الجوانب معاً في إطار النظرة الشمولية المتكاملة ولقد نمت ظاهرة التطرف الدينى و استشرت في إطار الجماعات الإسلامية، حيث قامت الجماعات الإسلامية و بخاصة تلك التى تكاثرت على ساحة الأحياء الإسلامى أو الصحوة الإسلامية في حقبة السبعينات ، بتطوير جوانب التطرف الدينى في أفكار كل من العالم الباكستانى "أبو الأعلى المودودى"، و العالم الإسلامى "سيد قطب " ، و لقد كان هذا التطوير في جانب منه انعكاساً لفكر الشباب و سلوكهم و في جانب أخر انعكاساً لظروف القسوة التى لقيها أبناء الجماعات في فترة الستينات و السبعينات .

وقد ساهمت مجموعة من العوامل السياسية، و الاقتصادية

والديـنـية و الثقافية في استشراء هذه الظاهرة داخل الجماعات الإسـلامية في حقبتي السبعينات و الثمانينات مما كان لها ابلغ الأثـر و الخطورة علـي اسـتخدام أسـاليب العنـف و التطـرف . و قـد اسـتطاعت هـذه الجماعـات الإسلامية أن تجند عدداً كبيراً مـن الشـباب و أخضعتـهم لنـوع مـن التربيـة الإسلامية المتطرفة مما تمخض عنها مظاهر سلـوكيـة و فكريـة لهـا آثارهـا الاجتماعية الضارة على المجتمع المصرى ، ولتوضيح ذلك فقـد جـاء موضـوع هذا الفصل من اجل إلقاء الضوء عـل مفـهوم التطـرف الدينـى وأبعـاده ، و تطوره التاريخى داخل الجماعات الإسلامية ثم أسباب التطـرف و بواعثـه في المجتمع المصرى ، مع توضيح المظاهرة الفكـريـة و السلوكية للتطـرف ثـم الآثار الاجتماعية لتلك الظاهرة .

أولاً : مفهوم التطرف و أبعاده ..

يشير مفهوم التطرف وفقاً للتعريفات العلمية بدوائر المعارف العـالميـة و العلوم الاجتماعية مرادف للكلمة الإنجليزية dog matism أى الجمـود العقـائدى و الإنغـلاق العقلـى ، و هـذا في الواقـع هـو جوهـر الفكـر الـذى تتمحور حوله كل الجماعات المسماة المتطرفة .

والتطرف بهذا المعنى هو أسلوب مغلق للتفكـير يتسـم بعـدم القـدرة علي تقبل أية معتقدات تختلف عن معتقدات الشـخص أو الجماعـة أو علـي التسامح معها . و يتسم هذا الأسلوب بنظرة إلى المعتقد يقوم علـي ما يلى:-

١- أن المعتقد صادقاً صدقاً مطلقاً و أبدياً .

٢- ان المعتقد يصلح لكل زمان و مكان .

٣- لا مجال لمناقشة هذا الاعتقاد و لا للبحث عن أدلة تؤكده او تنفيه .

٤- المعرفة كلها بمختلف قضايا الكون لا تستمد إلا من خلال هذا المعتقد دون غيره .

٥- أدانه كل اختلاف عن المعتقد .

٦- الاستعداد لمواجهة الاختلاف في الرأى أو حتى التفسير بالعنف .

٧- فرض المعتقد على الآخرين و لو بالقوة[1].

وفي الحقيقة يتبع التطرف اتجاها عقليا و حالة نفسيه تسمى بالتعصب Fanaticsm للجماعة التى ينتمى إليها و في حالة غياب الحوار و اللغة المشتركة فان اى الدفاع المتشدد عن المبادئ التى يؤمن بها الفرد أو التى تؤمن بها الفكر أ و السلوك . و المتطرف المشحون بصبغه تعصبيه غالبا ما ينعزل تدريجيا عن الفكر السائد ، خاصة في الحالات التى يشعر أصحاب هذا الفكر أو السلوك بتحدى النظام الاجتماعى لهم أو في الحالات التى يمثلون فيها الأقلية عن الأغلبية ، و قد يصل التطرف الى نهاية مقياس الاعتدال ،إما بسبب شطط فى الأفكار أو السلوك ، أو بسبب أساليب قمعية يقوم بها النظام من معتنقى هذا الفكر و يتحول المتطرف من فكر أو سلوك مظهرى الى عمل سياسى وهنا يلجأ التطرف الى استخدام و سيله العنف violence لتحقيق المبادئ التى يؤمن بها الفرد أو جماعته الدينية أو

السياسـيـة أو الفئـوية، و عندما تستطيع الجماعة المتطرفة أن تحقق بعض الانتصارات أو تملك وسائل العنف و القـوة قـد تلجـأ – سـواء علـي المسـتوى الفردى او المجتمعى أو الدولى – إلى استخدام و سيله الإرهاب Tretorism الفكرى أو النفسى أو المادى ضد كل من يقف عقبة لتحقيق أهدافها .

و بهذا فالتطرف في جوهرة حركـة في اتجـاه القـاعدة الاجتماعيـة أو القانونية أو الأخلاقية و لكنها حركـة يتجـاوز مداهـا الحـــدود الـتـــى و صلت إليها القاعدة و ارتضاها المجتمع ، و أن كان هذا يشكل صعوبـة جمـة إذ يصعب تحديد أين يبدأ التطرف و هل ينتــهى بحرمـان فـالمتطرف يبـدأ بسرية كما يبدؤها سائر الناس داخل القاعدة و فـى اتجاهـها الصحيـح و لا يمكن في هذه المرحلة مؤاخذته لا نه يتحـرك مـع القـاعدة الاجتماعيـة و فـى اتجاهها بينما يمكن للدولة أن تؤاخذ المجرم أو تحاسبه من اللحظة الأولى لنشـاطه لا نـه حركـة في اتجـاه مضـاد للقـاعدة الاجتماعيـة أيضـا فانـه مـن الصعوبة كذلك تحديد اللحظة التى يتجاوز فيــها المتطـرف حـدود الحركـة المقبولة اجتماعياً ، و التى يمكن عندها فقط وضعه بالتطرف و الغلو .

وعلي هذا فانه في حالة التطرف الدينى فان الفرد يبدأ متديناً عاديـاً يأخذ نفسه بتعاليم الإسلام و مبادئه و يدعو النـاس إلى الأخـذ بــذلـــك . و هو حتى هذه اللحظة يدعو الي شيء لا يملك المجتمع إزاءه إلا التعبــير عـن الرضا و التشجيع ، هذا الداعية غالباً ما يواصل مسيرته منهجاً نحو التشدد مع نفسه أولاً و مع الناس ثم يتجلوز ذلك إلى إصدار أحكـام قاطعـة بالإدانـة

على من لا يتابعة في مسيرته أو دعوته، و قد يتجاوز ذلك الى اتخاذ موقفاً ثابتاً و دائماً في المجتمع ومؤسساته و حكومته ، و يبدأ هذا الموقف عادة بالعزلة و المقاطعة المبنى علي إصدار حكم فردى علي ذلك المجتمع بالردة أو الكفر و العودة الى الجاهلية ثم يتحول هذا الموقف الانعزالى عند البعض الى موقف إيجابى عدوانى يرى معه المتطرف إن هدم المجتمع و مؤسساته هو نوع من التقرب الى الله و جهاد في سبيله لا ن هذا المجتمع – في نظر المتطرف – هو مجتمع جاهل منحرف لا يحكم بما أنزل الله ، و هنا يتدخل المجتمع لوضع حد لهذا التطرف و مصادره أى نشاط يصل بصاحبه بالاصطدام بالعديد من القواعد الاجتماعية و القانونية ، فالآمر بالمعروف و النهى عن المنكر أساء هؤلاء استخدام تفسيرها و دعاهم هذا إلى الاعتداء علي حقوق ليست لهم و الى تهديد أمن الأفراد و حرياتهم و حقوقهم .

أى أن حدود التطرف نسبية و غامضة و متوقفة علي حدود القاعدة الاجتماعية و الأخلاقية التى يتطرف المتطرفون في ممارستها ، فمقدار تدين الفرد يتوقف عل تدين المحيط الاجتماعى الذى يعيش فيه و له أثره فى الحكم على الآخرين بالتطرف أو التوسط أو التسيب ، فمن الملاحظ أن من كانت جرعته الدينية قوية و كان الوسط الذى يعيش فيه شديد الالتزام بالدين ، فانه يكون مرهف الحس لا ى مخالفه او تعضيد يراه ، و كلما قل درجة تدين الوسط الاجتماعى كلما زادت مسافة البعد بينه و بين هذا الوسط و غالى في حكمه ، و اتهامه لكل من لا يلتزم بأوامر الله و نواهيه بالكفر و

قد يغالى البعض أكثر من هذا فى اعتبار كل من لا يتمسك بالمأكل و المشرب و الملبس الإسلامى إن صح التعبير نوعاً من الخروج عن القاعدة الإسلامية(٢).

إذن التطرف ظاهرة مرضية بكل معنى الكلمة و على المستويات النفسية الثلاثة ، المستوى العقلى أو المعرفى ، المستوى العاطفى ، أو الوجدانى ، و المستوى السلوكى .

فعلى المستوى العقلى يتسم هذا المرض بانعدام القدرة على التأمل و التفكير و أعمال العقل بطريقة مبدعة و بناءه و على المستوى الوجدانى أو العاطفى يتسم المتطرف بالاندفاعية الوجدانية و بشدة الانفعال و التطرف فيه . فالكراهية مطلقه للمخالف فى الرأى أو المعارضة أو حتى للإنسان بصفة عامة يما فى ذلك الذات ، و هى كراهية مدمرة ، والغضب يتفجر بلا مقدمات ليدمر كل ما حوله أو أمامه ، وعلى المستوى السلوكى فنجد أيضا الاندفاعية من دون تعقل ، و يميل السلوك دائماً إلى العنف .

ثانياً :- التطور التاريخى لظاهرة التطرف الدينى داخل الجماعات الإسلامية .

إن قضية التطرف الدينى ظاهرة موجودة عبر الأديان ، فنجد أن أقدم الحركات الدينية الثورية هى جماعة الغيورين ، ففى عام ٦م ظهرت جماعة يهودية تطالب بجلاء المستعمر الرومانى ، و إقامة دولة يهودية (ثيوقراطيه) كما ينادى بالإصلاح الدينى الكامل .

وتتكون هذه الجماعة من أحزاب متطرفة تلجأ الي العنف و القتل و

هى جماعة السيكر أى حاملى الخناجر ، و أحزاب أخرى معتدلة ترفض العنف ، خاصة قتل اليهود و المتعاونين مع المستعمر الرومانى و مع هذا فهى تساند المتطرفين دون أن تشترك معهم في أعمال العنف . و فى أثناء الثورة الإصلاحية التى قادها " مارتين لوثر " قام أحد أتباعه و يدعى " كارل ستادت " بقيادة جماعة متطرفة بهدف إحداث تغييرات جذرية و سريعة ، مما أدى الى ارتكاب أعمال عنف منها تحطيم التماثيل في الكنائس الكاثوليكية .

أما التطرف الدينى في الإسلام – كما يرى " أحمد بهجت " – ظهر من القرن الأول الهجرى من خلال حركات الخوارج ، و التى تتشابه فى رأيه في بعض الجوانب مع الجماعات الإسلامية المعاصرة[٣].

كما نجد لظاهرة التطرف الدينى صورة أخرى في بداية الإسلام عندما حاول بعض الشباب التسلل إلى المسجد الحرام و محاولة إدخال السلام به ، و مبايعة المهدى المنتظر لديهم .

كما أن هناك صورة أخرى للتطرف الدينى في بدايات الإسلام و هى التى أودت بحياة الخليفة الثالث " عثمان بن عفان " ، و فى هذه الحالة نجد أن البواعث لها كانت خليطا من الفتنة السياسية و التطرف الدينى إلا أن التحليل النهائى يبدو و كأن للتطرف الدينى الدور الأساسى ، فقد كانت كل المآخذ التى روجها المتطرفون يعتمد في تقديرهم على مخالفات دينيه . و التطرف كظاهرة هو نوعا من القلق الزائد الذى يعانى منه

المتطرف إما لفراغ فكرى أو لنظرة تشاؤمية ، أو طاعة عمياء لا خذ القادة الدينيين ، و محاولة وضع حل لا عادة الإسلام الى مكانه في المجتمع الإسلامى ، و العنف كأحد و سائل التطرف ظاهرة اجتماعية و أهدافها معروفة ، سواء في أواخر الأربعينات و منتصف الخمسينات و الستينات أو في السبعينات من القرن العشرين بنفس الأفكار ، و نفس الوسائل و نفس الأهداف(٤).

و هذا ما يؤكد أن التطرف الدينى ظاهرة لها وجودها عبر الأديان في كل زمان و مكان ، ومحاولة إلصاقها بدين ما تعصب فج لها ، مناورة سياسية أو أيديولوجية .

غير أن النظرة السياسية للحركات الدينية تعطى أهمية كبيرة للحركات ذات الدور السياسى في حين إنها تجاهل الحركات الانعزالية

و لكن النظرة العلمية و الاجتماعية تحكم علينا عدم الفصل بين جماعة إسلامية و أخرى طبقاً للدور الأساسى لكل منهما فوجود دور سياسى للجماعة الإسلامية أو غياب هذا الدور لا يعنى اختلافا نوعياً ، فالجماعة التى تمارس دوراً سياسياً و تلك التى تمارس هذا الدور كلاهما يؤدى حركة دينية لها أسس اجتماعية متشابهة و الفرق بينهما يتمثل فى ثلاث جوانب هى : -

١- اختلاف في رد الفعل (الاستجابة) تجاه الواقع في الانعزالية كنوع من الحرب السلبية الى المواجهة المباشرة كنوع من الحرب الإيجابية .

٢- اختلاف فى مدى توسيع دائرة النقد و المطالبة بالتغيير .

٣- اختلاف فى درجة السرية (الإخفاء) و درجة العلانية و التصريح و الملاحظ في الأسباب السابقة يمكن أن يكشف بسهولة مدى إمكانية انتقال جماعة من الانعزالية الكاملة الى المواجهة الشاملة و ذلك يتوقف علي تكوين الجماعة و أفكارها ، و على الظروف المحيطة بها (٥).

و يبقى التساؤل الهام هنا و الذى يتعلق بكيفية نشأة الجماعات الإسلامية في المجتمع المصرى ، وأى الفترات التى كثرة فيها هذه الجماعات، و ما مظاهر تطرفها الدينى ؟

إن عملية نشأة الجماعات الإسلامية و تطورها في المجتمع المصرى عملية متشابكة و معقدة و لا يصلح التحليل المجزأ للإلمام بكافة جوانبها المختلفة، و يزداد الأمر صعوبة إذ ما انسحب الحديث على مجتمع كالمجتمع المصرى ذى طبيعة خاصة و معقدة في عناصرها و يلعب الدين دورا أساسيا في تشكيل الحياة و القيم و المفاهيم منذ عهد الفراعنة و حتى اليوم .

و إذا كانت الجماعة الإسلامية قد ظهرت فى الثلاثينيات من القرن العشرين ، سواء كانت جماعة الإخوان المسلمين او جماعة شباب محمد ، فان هذه الجماعات قد ظهرت في إطار من التعددية السياسية كان لهذه الجماعات رأى في القضايا الاجتماعية المطروحة علي الساحة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية مثلما كان لكل القوى الاجتماعية حق الرأى في مختلف المسائل الاجتماعية .

و من ثم فقد أباح المجتمع فيما قبل ١٩٥٢ مجالاً للتعبير عن رؤيتها ووجهة نظرها و أن لم يأخذ بها و هى قد رضيت - في هذه الحدود - في هذا المجتمع . و أن لم تكن تراه مجتمعها الأمثل ، و من هنا كان فكر الجماعات الإسلامية معتدلاً ، من حيث الالتزام من قبل الجماعة بالنهى عن المنكر و الأمر بالمعروف في إطار الموعظة الحسنه دونما إصرار على ضرورة أن يلتزم المجتمع بوجهة نظر الجماعة ـ ومن ثم وجدنا اعتدالاً من قبل الجماعة يتعادل و اعتدال المجتمع النسبى مع الجماعة .

غير أنه منذ عام ١٩٤٨ و حتى عام ١٩٨٠ م مرت محن الجماعة الإسلامية و عاشت ذروة الأزمة في تاريخها حينما القى بجماعة الإخوان المسلمين في السجون قبل قتل "النقراشى باشا" و حتى مقتل "حسن البنا" ثم الأحداث التى أعقبت عام ١٩٥٤ ، ثم عام ١٩٦٥، حيث ألقت سلطة الثورة بجماعة الأخوان المسلمين في السجون لوقائع ارتكبوها أحياناً ، ودون سبب أحياناً أخرى ، و فى قلب السجون و تحت قوة السياط و تحجر قلوب البشر نحوها تولدت لدى جماعات الإخوان المسلمين و الأجيال التالية من الجماعات الإسلامية مشاعر التطور و العنف والضراوة، و من ثم فقد خلق العنف عنفاً أعمق و خلقت الضراوة قوة مبدعة ، و هذا يتأكد من سرد أفكار التطرف و العنف تاريخياً .

فلقد نشأت جماعة الأخوان المسلمين في عام ١٩٤٨ عل يد أحد الأنصار هو الشيخ " حسن البنا " مؤسس الحركة الإسلامية المعاصرة ، و

منذ البداية تميزت هذه الجماعة بفاعلية كبيرة خلال فترة الثلاثينيات و الأربعينيات من القرن العشرين و مثليها كانت لها إنجازاتها الاجتماعية و الثقافية في مختلف المجالات ، كانت لها إنجازاتها السياسية الهامة ، بميزاتها أحياناً كانت تسلك سبيل العنف لفرض رؤيتها في بعض الموقف و من ثم تجدها قد واجهت أكثر من محنة صدام مع النظام السياسي قبل عام ١٩٥٢ م .

ومن أكثر المحن التى مرت بها الجماعة هى تلك المحنة التى عاشتها في عام ١٩٤٨ ، حيث حدث صدام مع الحكومة و بلغ هذا الصدام ذروته بقرار حل الجماعة و هو القرار الذى أعقبه – بعد عشرين يوماً – اغتيال الأخوان المسلمين لرئيس الوزراء " محمد النقراشى باشا " و هى الحادثة التى أدت الى تصاعد جملة القمع ضد الأخوان المسلمين اعتقالاً ، وسجناً و تعذيباً ، و شكلت هذه الفترة ذروه محنة كبرى تمر بها جماعة الأخوان المسلمين و هى المحنة التى بلغت أقصى ذروة لها باغتيال الشيخ " حسن البنا" المرشد العام لجماعة الأخوان المسلمين .

و قد ترك اغتيال المرشد العام فراغاً كبيراً داخل بناء الجماعة إذ أدى استشهاده إلى فقد الأخوان رجل الحركة الذى يخطط لهم . و شيخ الفكر الذى يحدد لهم أيديولوجية الجماعة و منهجها التى يتطور مع الأحداث و يتواكب معها .

و قد القى بأفراد الجماعة في السجون ، و عندما كان شباب الجماعة

يعذبون في السجون و المعتقلات عام ١٩٤٩ .

فظهرت في فكر بعض هؤلاء الشباب – و لأول مرة فى تاريخ الإسلاميين فى مصر افكار تتسائل عن مدى إسلام المجتمع و مدى إسلام الأمة ؟

فالحكومة تعذبهم مثلما كان المشركون يعذبون الذين سبقوا الى الإسلام ليس لهم من ذنب وتحت وطأة المحنة – التى سبقتها قسوة الدولة لهم – و أمام سلبية الأمة تساءل نفر من شباب الأخوان : هل المسلمون هم جماعة المسلمين ؟ أم المسلمون هم جماعة الأخوان ؟ و كان هذا التساؤل يطرح قضية التفكير و عودة المجتمع الى الجاهلية جديدا بل و غريبا على المجتمع بمصر و على الفكر الإسلامى بها ، و من هنا بدأ فكر " أبو الأعلى المودودى " يجد طريقة الى صفوف نفر من جماعة الأخوان تطبيقا لنظرية ملء الفراغ بعد غياب الشيخ " حسن البنا " (٦) فضلا عن فكر الشيخ " سيد قطب " كعامل فكرى للأحياء الإسلامى في مصر ، و قد أتى تأثير المفكر الإسلامى أبو الأعلى المودودى في طرحه رؤية ذات أربعة مستويات مثلت النموذج الذى احتذاه الكثيرون من الجماعات الإسلامية في مصر ، وتنحصر هذه الرؤية في أن حاكمية الله ضد حاكميه البشر ، و أن الوهية الله في مواجهة الوهيه البشر ثم ربانية الله في مقابل العبودية لغيره من البشر وأخيرا وحدانية الله مقابل الاعتماد علي أى مصدر أخر في تيسير أمور الحياة، و لقد مثلت فكرة الحاكميه لله ببساطتها و حدتها كأداه فاعله في

قرب مادون الله خلال حقبة السبعينات ، و مثلت ما يشبه المسلمة الفكرية و الحركية بالنسبة لهذه التنظيمات حيث الحاكمية كانت تعنى تكفير الحاكم و المؤسسات المحيطة به و شرعية الانقلاب عليه لا نه يستند الى حاكميه أخرى غير حاكمية الله وهى حاكمية البشر التى تسمح أحيانا بالديمقراطية و أحياناً أخرى بالاشتراكية او بالعلمانية .

أما " سيد قطب " فتبلور أهم أفكاره في كتاب " معالم في الطريق " و هو يرى في هذا الكتاب أنه حين تكون الحاكميه العليا في مجتمع لله و حده متمثلة في سيادة الشريعة الإلهية تكون هذه هى الصورة الوحيدة التى يتحرر فيها البشر تحريراً كاملاً و حقيقياً من العبودية للبشر و تكون هذه هى الحضارة الإنسانية ، و حيث أن المجتمع الذى يجتمع فيه الناس على أمر يتعلق بإرادتهم الحرة و اختيارهم الذى هو المجتمع المتحضر ، أما المجتمع الذى يتجمع فيه الناس علي أمر خارج عن إرادتهم الإنسانية فهو المجتمع المتخلف أو بالمصطلح الإسلامى هو المجتمع الجاهلى ، و حيث أن المعركة وفقاً لهذا المنهج بين المسلمين و خصومهم ليست معركة سياسية و لا معركة اقتصادية و لا معركة عنصرية و لو كانت شيئاً من هذا يسهل وقفها و سهل حل أشكالها و لكنها في صميمها معركة عقيدة أما كفر أو إيمان أما جاهلية أو إسلام و يرى أيضا أن هدف الإسلام لم يكن في يوم من الأيام هو تحقيق القومية العربية و لا العدالة الاجتماعية و لا سيادة الأخلاق .

ولو كان الأمر كذلك لحققه الله في طرفة عين و لكن الهدف هو إقامة مجتمع الإسلام الذى تطبق فيه أحكام القرآن تطبيقاً حرفياً و أول هذه الأحكام أن يكون الحاكم نفسه لله و ليس لا ى بشر أو جماعة من البشر و أن أى حاكم إنسان ، بل أى مسئول إنسان ينازع الله سلطته بل أن الشعب نفسه لا يملك حكم نفسه لا ن الله هو الذى خلق الشعوب و هو الذى يحكمها بنفسه .

و يرى " سيد قطب " أن الجهاد عن طريق طليعة مؤمنه و جيل قرآنى هو الحل لتخليص المجتمع من حكم الطاغوت . و بوجه عام دعا "سيد قطب " الى إعلاء قاعدة الألوهية الواحدة أو ما سميت في مواضع أخرى بالحاكميه الإلهية بمعنى ان سلطة البشر في الأرض محدودة و ليست مطلقه و أن تحكيم شرع الله في الأرض و فرضه ، يمثل فريضة دينيه على المسلم و دعا الى رفض الجاهلية المعاصرة و تكوين طليعة قرآنية تعيد للإسلام مجده(٧) .

و فى ظل هذا الإطار الفكرى يمكن القول بأنه قد ألقيت في أرض الإسلاميين بمصر و للمرة الأولى بذرة أفكار التكفير و الجاهلية ، وقد ساعدت ظروف المحنه التى مرت بها الجماعة الإسلامية والفراغ الفكرى على نمو هذه الأفكار داخل الجماعات الإسلامية .

و بعد قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ أنفتح باب العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين و جماعة الثورة لتقضى الي المحنه الثانية

و الأكبر في تاريخ الجماعة ، حيث لم تحسن قيادة الجماعة تقدير الظروف التى تحيط بمصر ، و بالثورة خلال هذه الفترة التاريخية ، و من ثم فقد أفقدت " الدراسة التاريخية " التى كانت لمرشدها "حسن البنا " في مقابل ذلك كان للضباط الأحرار الذين قادوا الثورة منطلقاً فكرية لم تكن بالضبط هى نفس منطلقات الإخوان المسلمين ، و من ثم كان لهم توجيهات أيديولوجية ليست هى بالضبط التوجيهات الإسلامية للإخوان المسلمين . و في هذا الإطار كان الغرب و المتغربون هم أحرص الناس على وقوع الصدام بين الثورة و الأخوان المسلمين و من ثم بدأ الخلاف و تصاعد حتى أسلم الى حل الجماعة في يناير ١٩٥٤م حينما وقعت محاولة اغتيال قائد الثورة الزعيم " جمال عبد الناصر " في حادثة المنشية بالإسكندرية عام ١٩٥٤ م ، و فى قلب السجون و المعتقلات التى زحت بإعداد ضخمه من الأخوان المسلمين بها و لد الفكر الإسلامى الحديث على يد " سيد قطب " فقد دفعت ظروفه الصحية السيئة الى نقله الى مستشفى السجن و هناك قام بتدبير الموقف ، حيث توصل إلى أن هذا النظام الذى يسمح بتعذيب المسلمين بهذه الطريقة الوحشية علي يد أفراد إنعدمت الرحمة من قلوبهم لا يمكن أن يعتبر نظاما إسلاميا . و فى مقابل ذلك فان هؤلاء الذين يعذبون في السجون هم المسلمون حقا و أو من هنا بدأ الأساس الفكرى لكتاب معالم في الطريق الذى كان يهدف الى إنجاز تحليل للمجتمع المعاصر الي جانب ان يكون المرشد للطليعة التى سوف تكون المسئولة عن أحياء الأمة الإسلامية .

و من ثم استناداً الى ذلك نستطيع أن نقول أن كتاب معالم في الطريق للمفكر الإسلامى " سيد قطب " كان يمثل الأساس الأيديولوجى للحركة الإسلامية خلال عقد السبعينات و ما بعد ذلك .

و هنا لا بد أن نضع أيدينا على نوع من الماثلة بين الواقع و الفكر. فلقد رأى المودودى في القومية الهندية الخطر الذي سيقضى على ذاتية الاسلام والتميز الحضارى للمسلمين ومن ثم فلقد رأى في هذه القومية و فى ديموقراطيتها عدواناً على الحاكميه الإلهية ، فهى إذا شرك يريد بالمجتمع الى الجاهلية قياساً علي ذلك رأى " سيد قطب في القومية الغربية التى قادها " جمال عبد الناصر " مدها و فى ديموقراطيتها الموجهة ، و فى سلطة الجماهير التى استقطعها المشروع القومى الاجتماعى الناصرى – الخطر – الساحق على الإسلاميين المقيدين بالاصفاد ، فحكم هذا المشروع بكل مكوناته و جميع توجيهاته على الحاكميه الإلهية و قطع بفكرة و جاهليته .

و هنا يرى أحد الباحثين أن الماثلة التى صاغها " سيد قطب " عن علاقة الإسلام بمجتمع المسلمين و المشروع القومى العربى الذى طرحه "عبد الناصر " بالظروف التى وقف ضدها المودودى قد جانبها الصواب الى حد كبير، فأفكار المودودى عن تكفير الهند وكان تفكيراً لمجتمع غير جماعة المسلمين ، و هو مجمع كافر من وجهه نظر الإسلام فعلاً ، أما " سيد قطب " فقد كفر تحت وطأة أزمته – مجتمع المسلمين ذاته ، نتيجة لبعض

انحرافات النظام فى تعامله مع بعض أفراد التنظيمات المتدنية ، و قد كان الأولى بالمفكر الإسلامى " سيد قطب " أن يقدم فكراً يعادل به مخراج مجتمع المسلمين فكراً يتعاطف مع مشاعر القومية ، خاصة أن ثمة علاقة ينبغى استكشافها هى علاقة العروبة بالإســلام و هى بالتأكيد علاقة عضوية و قوية(٨).

لكن الأمر الذى لا شك فيه ان الجماعات الإسلامية استطاعت أن تكسب تعاطف الكثير من الشباب ، و ليس بسبب قوتهم و لكن لحين اعتمادهم على إبراز العامل الدينى و إبراز العامل الدينى و إبراز سلبيات النظام و السعى الى إقامة حياة فاضلة ، فالأفكار المتطرفة التى تدعو لها بعض الجماعات الإسلامية تجد صدى لها بالنسبة للعديد من الشباب الحائر الساخط على النظام و القلق على مستقبله و الذى يبحث عن مخرج من كل مشاكله سواء على المستوى الشخصى أو المجتمعى .

و قد انتشرت الجماعات الإسلامية فى الجامعات و بعض المدارس كما حاولت من قبل قيادات الأخوان المسلمين في مقابل الأحزاب السياسية الى الدعوة للشباب بالعودة الى الإسلام الحنيف و التخلى عن ماعداه من أيديولوجيا وضعية .

الجماعة الإسلامية ، إذن لقب يطلق أو بمعنى أصح تطلقه على نفسها أى جماعة ترى أنها تتمسك بالدين عقيدة و سلوكاً فى الوقت الذى يعرف فيه غيرهم عنه باسم المدنية و التحضر أو بأى أسم آخر و من ناحية أخرى

يمكن القول بأن ظهور هذه الجماعات الإسلامية داخل الجامعة كتجمع شبابى مثقف فى محاولة لسد الفراغ الهائل الناجم عن انقسام التعليم بالمجتمع المصرى الى دينى يتمثل فى الأزهر و معاهده و الى علمانى متمثل في الجامعات المصرية ، و خاصة و أن ما يدرس في القائمون عن التدريس و بعدم الاعتراض من قبل التلاميذ و من الناحية السياسية خاصة في فترة السبعينات نجد أن الدولة غالياً ما تشجع على قيام هذه الجماعات كمحاولة فيها لتصفية الحركات اليسارية أو الفكر الناصرى بين صفوف الطلاب و كاتجاه عام فى المجتمع المصرى فى تلك الفترة هو التمسك و على الأقل الظاهرى بالأموال الدينية و لهذا ظهرت مصطلحات دولة (العلم و الإيمان)، و اختلاق القرية، و قانون العيب و دعم الدعوة الإسلامية و تطبيق الشريعة الإسلامية و غيرها .

و تحت هذا الانطباع خرجت بعض الجماعات ، الجماعات الدينية من طورها الكمونى الى العمل الظاهرى فى الجامعات ، و تولت بعض القيادات مساندة هذه الجماعات ، و تقدم التبرعات لها و السماح لها بعقد مؤتمرات، و كأى نظام سياسي فانه بعد تصفية الجناح اليسارى فى الجامعات، فان النظام و أجهزته تحاول تصفية تلك الجماعات من حيث البناء و الوظيفة و تساعد وسائل الإعلام المكتوبة و المرئية على وصف هذه الجماعات مثل (القلة الحاقدة) ، (القلة العملية) و المتاجرون باسم الدين ، و المتطرفون وراء الدين وغيرها (٩).

ويذكـــر عديــد من البــاحثين في هـذا الصـدد أن نشـأة الجماعـــات الإسلامية ترجع أيضاً الى العديد من العوامل الطــاردة لهــا مـن الجميـع ، إذ أنها تعانى من عدم وجود مكان لها في المجتمع ، و بالتالى من رفض الواقع لها و ابتعادها عن الجميــع ، أو ابتعـاد المجتمـع عنـها فمثـلاً يذكـر نغمـة جنينه ان جماعة تنظيم الجهاد فى مصر يرى أن الأزهر كمؤسســة دينيـه لا يقوم بدور تجديدى أو تغييرى و هو ما يعنى أن الجماعات الإسلامية عندمـا تنعزل عن المجتمع ، تحاول فى البداية البحث عن مكانتـها فـى مختلـف جوانب المجتمع ، لهذا تظـهر أهميـة موقـف المؤسسـة الدينيـة فكـان مـن الممكن أن تنعزل الجماعات الإسلامية عن المجتمع العام و لكن تجد طريقتها من داخل المؤسسة الدينية و لكن ما حدث أنها لم تجد مكانتها فـى المؤسسـة الدينية .

و يتفق هذا مع ما ذهب إليه الباحثان " إسماعيل و إسماعيل " إن من أسباب انتشار الجماعات الإسلامية عدم رضاها ورفضها للسياسات الناصرية و الساد أتيه مما يوضح رفض الجماعـات و عـدم اقتناعـها بـالدور السياسـى والدينى لمؤسسات المجتمع و ينتج هذا الرفض مـن عـدم وجـود مكـان لهـذه الجماعات داخل مؤسسات المجتمع ، فرفض الجماعات الإسلامية للناصرية السـاداتيه لا يعنـى فقـط وجـود اختـلاف أيديولوجـى بينـهما و بـين هـذه السياسات و لكنه يعنى فشل هذه الجماعات في اكتشاف ذاتها من خلال هـذا الفكر ، فالفكر السياسى المطـروح علـى السـاحة لا يجذبـها و لا يحقـق لهـا

الإشباع و الرضا ، و لا يحقق لها المكانة و الدور و الفعالية و لهذا تبحث عن بدائل أخرى ، متجه الى المؤسسة الدينية فلا تجد ما يجذبها و يحقق لها المكانـة و الرضا فتلجأ الى الانعزال عن المجتمع ، و يمكننا ان نتصور أن ما حدث بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ فقبل الهزيمة كان كثير من الشباب متعلقين " بجمال عبد الناصر " و يرون فيه الزعيم و القائد . أى أنهم كانوا يجدون أنفسهم داخل المجتمع و ربما داخل الصورة الكارزماتية للزعيم فكانت زعامته و أحلامه السياسية البراقة عاملاً لجذب الشباب و تحقيق الإشباع و الرضا ، و لكن بعد الهزيمة تغير الواقع و تغير بريق الزعامة ، و أختلط بريق القوه بالهزيمة ، فكان للهزيمة دور فعال في تحطيم صورة الزعامة الناصرية ، فبدأ الشباب ينعزل عن زعامة " عبد الناصر" و بدأ البحث عن بديل آخر ، و فى هذا المناخ كانت الجماعات الإسلامية أحد البدائل المهمة التى جذبت الشباب .

وفى هذا السياق يقدم " سعد الدين إبراهيم " نموذجاً للشاب "طلال" فبعد النكسة أصابه جزن شديد و اعتزل فى غرفته أياماً و لكن بناءً على نصيحة والدته ، خرج من عزلته ليقرأ القرآن . و ادهش لا حساسة بالسلام و السكينة ، فكانت هذه هى المرة الأولى التى يكتشف فيها هذا التأثير لقراءة القرآن ، ومن هنا بدأ طريقاً جديداً ينتهى به داخل الجماعات الإسلامية .

و هذا ما يوضح أن نشأة الجماعات الإسلامية تبدأ بمشكلة فى الواقع

(الهزيمة) تؤدى الى الانعزال النفسى عن هذا الواقع ، و من داخل هذا الانعزال ن تتكون مشاعر التوتر و القلق ن كما تتكون رغبات انفعاليه غير مشبعه ، و يصبح في أمس الحاجة لبديل أخر و يظهر دور الدين كحل للمشكلات الانفعالية و تحقيق الإسلام و الإشباع الانفعالى من خلال الجانب الروحى للدين ، و يبدأ الإنسان في اكتشاف طريقة جديدة ، حيث البديل الدينى فعن طريقه يحل مشكلته الانفعالية الراهنة ، و من ثم ينجرف في هذا المجال لكى يستطيع حل مشكلاته المجتمعية الأخرى .

و تتضح بداية الجماعات الإسلامية في بحثها عن المجتمع البديل، ليس فقط بالمعنى الفكرى و لكن أيضا بالمعنى الواقعى ، فبعد انعزال هذه الجماعات من المجتمع و اختبارها لبديل دينى ، تبدأ في البحث عن مكان توجد فيه ، لهذا قد تتجمع في الصحراء أو تتجمع داخل الأحياء الشعبية أو داخل الجامعة ، الجماعات الإسلامية توجد - جغرافيا – في أماكن بعينها، هذه الأماكن تمثل الأساس المعنى و المعانى للمجتمع المنشود ، فهى تحدد مكانا معينا تعيش فيه فى مجتمعنا الخاص ، و تحاول جعل هذا المكان و كأنه دولتها و عالمها الخاص ، فيتحول المجتمع البديل من مجرد فكرة الى وجود واقعى أو داخل المجتمع البديل النموذج تحاول الجماعة فرض تصورها عن المجتمع الجديد . لهذا كان اختيارها للجامعات ، و فى داخلها استطاعت الجماعات الإسلامية فرض شروطها و نظامها و قواعدها على طلبه الجامعة، **فاستطاعت**

أولا :- تحديد مكانها الجغرافى ، ثم شرعت في إقامة مجتمعها الخاص النموذج ، و فى نهاية عام ١٩٨٨ م كشفت الأحداث عن وجود مجتمع خاص فى منطقة عين شمس ، حيث الجماعات الإسلامية و على رأسها جماعة تنظيم الجهاد أقامه نموذج متكامل لتصورها عن المجتمع المنشود ففرضت على سكان المنطقة قوانينها ووصل الأمر الى تنفيذها العقاب على من يخرج عن قواعدها ، فتحقق لها لا مجتمع نموذج و مجتمع تجربة فقط بل أيضا تحسين واقعى لأحلامها ، فكان لها المجتمع الذى يمثل فيه ولى الأمر ، و صاحب السلطة .

و هكذا استطاعت الجماعات الإسلامية ، تكوين مجتمعات صغيرة تفرض فيها بعضا من سيطرتها ، كنماذج لما تريد تحقيقه و ذلك فى الجامعات ، أو بعض الأحياء الشعبية أو المساجد الأهلية باعتبارها نماذج مصغرة للمجتمع البديل ، مجتمع الحاكميه الإلهية أو مجتمع ملكوت الله ، كما تلجأ الجامعات الإسلامية الى تمييز نفسها عن المجتمع ، و يعد المظهر إحدى الوسائل التى تميز الجماعة عن المجتمع ، فاللجماعة أسلوبها الخاص في الحديث ، و موضوعها الخاص فى الحوار و التفكير ، و الشكل المميز في اللبس و الجلباب الأبيض القصير .

و بهذا يتبين أنه من منطلق الانعزال عن الجميع و التميز عنه يظهر مفهوم التميز الدينى ، فالجماعة الإسلامية تعرف نفسها كحزب الله، و المجتمع كحزب الشيطان ، لهذا فالجماعة دار إسلام و المجتمع دار

حرب، و يقوى التميز الدينى في انعزال الجماعة عن المجتمع. و الجماعة لا ترى في انعزالها عن المجتمع أى خطأ من جانبها فهى تمثل جماعة المؤمنين ، و تمثل حزب الله ، و يصبح الانعزال عن المجتمع حتمية تفرضها مفاهيمها الدينية يبرر انعزال الجماعة عن المجتمع.

و من خلال هذا الإطار العام ، أصبحت الجماعات الإسلامية تتميز ليس فقط بكونها مجتمعا خاصا منعزلا ، و لكن بعقلها الخاص المنعزل و عندما تحاول هذه الجماعات التفاعل مع المجتمع سواء بمهاجمته أو محاولة فرض آرائها ، تلجأ للجزئيات و للماديات المحسوسة ، فعقل هذه الجماعات ، عقل مثالى يعتمد على التخيل أكثر من المعايشة ، و يعتمد على الافتراض أكثر من التنفيذ ، فانعزل عقل الجماعة و فكرها عن مجرى الحياة.

لذا فالجماعة الإسلامية فى تفاعلها مع المجتمع ، تركز على الجزئيات فهى الرابطة التى تربطها بالواقع ، و تعفيها من الدخول فى حوار فكرى عميق ، لهذا تلجأ الجماعات الإسلامية كما يرى " محمد عمارة " الى المناداة بالتطبيق الفورى لجزئيات الشريعة الإسلامية بدلا من التطبيق المتدرج للعموميات ، مما يعنى تفاعل الجماعة مع المجتمع ، من خلال العناصر المحددة ، فهى تريد تنفيذ الحدود و لكنها لا تنادى بنفس القدر، بتنفيذ الفكر العام الإسلامى و هو ما يؤكد وجود انعزال فكرى ، بين الجماعات الإسلامية و المجتمع ويؤكد هذا أيضا وجود

تعارض داخل فكر الجماعات الإسلامية نفسها ، فهى فى أفكارها العامة شديدة المثالية و التجريد بقدر يبعدها تماما عن الواقع و فى مطالبتها الاجتماعية و السياسية، تركز على الجزئيات ، تركيزا شديدا يفقد هذه الجزئيات معناها . فمثلا تركز الجماعات الإسلامية على ارتداء الحجاب أكثر من تركيزها على المعانى و المفاهيم التى يعنيها ارتداء الحجاب ، مما يدل على وجود انقسام و تعارض داخل فكر الجماعة الإسلامية فهى تتبنى أفكارا مجردة و تحاول تنفيذ أشياء شديدة العيانيه ، وفى انتقالها بين التجريد و العيانيه تحاول ربط وجودها ، فأفكارها العامة تفصلها عن واقعية التنفيذ ، لهذا تتردد الجماعات الإسلامية بين أفكار شديدة المثالية ، و أفكار شديدة العيانية.

و هذا ما يؤكد أن البناء الفكرى للجماعات الإسلامية بناء متصدع من الداخل لا ن فكر الجماعات الإسلامية نابع من الأزمة و فكرة الازمه كثيرا ما يكون رد فعل تمردى على الواقع اكثر من كونه محاولة لتصحيح و إصلاح الواقع ، فشدة الأزمة تفقد الجماعات الإسلامية فرصة التفكير و الدراسة و إمكانية التفاعل الواقعى مع الظروف المحيطة بها ، وتظهر بين الجماعات الإسلامية خلافات و جدل فهى لا تستطيع تحديد طريقها لتحقيق أحلامها، فتخرج من داخل الجماعة المشكلات التى تهدف بانهيارها أو تهديد بازدياد حيلها الى استخدام العنف مع المجتمع خاصة و أنه لا يمكن للجماعة الإسلامية الاستمرار في عملية الانعزال ، لهذا يصبح أمام

الجماعة الاختيار بين عدد محدد من البدائل فقد تحاول إنقاذ وجودها عن طريق التمادى في استخدام العنف تجاه المجتمع ، و قد تنشغل بمشكلاتها الداخلية فتنعزل تماما عن المجتمع مما يفقدها حماسها و دافعيتها فتنتهى و قد تنشغل بصراع بين الجماعات الإسلامية نفسها ، و تكون قد خلقت مجتمعا خاصا ، و جعلت منه مجتمعا بديلا كاملا عن الواقع ، وتعيش الصراعات بداخله و تلجأ الى التطرف و العنف تجاه المجتمع .

أكثر من البناء و الإصلاح (١٠) لكن السؤال الذى يطرح نفسه الآن ما هى الإنجازات و السلبيات لهذه الجماعات الإسلامية ؟ و لتوضيح ذلك نشير إليهما بإيجاز شديد على النحو التالى : -

أ- أهم إنجازات الجماعات الإسلامية .

فى الواقع قامت الجماعات الإسلامية بالعمل داخل الجامعات من خلال عقد ندوات و طرح بعض القضايا الإسلامية و كل ما يتعلق بشئون المجتمع المصرى بشكل تثقيفى وحوارى في بداية نشاطها ، و كذلك ظهرت حلقات تحفيظ القرآن الكريم و تجويد و تفسيره من الجنسين ، و كذلك انتشار الزى الإسلامى و الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و النصح بالاتجاه الى الطريق الإسلامى و الحرص على الصلاة الجامعية كمظهر من استعراض القوى العددية بالجامعات .

و من الناحية التنظيمية فقد أقيمت المعسكرات الإسلامية (أقيم أول معسكر إسلامى في الجامعة عام ١٩٣٧) و الترشيح لتولى قيادات الاتحادات

الطلابية و نشر و طبع الكتب الإسلامية و إقامة المعارض اللازمة لها ، و جمع التبرعات المالية و توزيعها على المحتاجين إما لشراء الكتب الدراسية أو الزى الإسلامى أو توفير أتوبيسات للطالبات أو للسفر في رحلات للحج و العمرة بل و قامت الجامعات الإسلامية في كليات الطب بتصوير القواميس و الكتب الطبية الغالية الثمن و بيعها للطلاب المحتاجين و الفقراء بسعر التكلفة (١١) .

ب - أهم السلبيات للجماعات الإسلامية ..

أن الجماعات الإسلامية رغم ادعائها الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و التصدى لكل أفكار متطرفة و منحرفة إلا أن الأحداث أثبتت عكس ذلك ، فلقد نصبت الجماعات الإسلامية من نفسها محتسبا على سلوك الطلبة و الطالبات خاصة فيما يتعلق بالملبس و الاختلاط و أداء الفرائض بل الأكثر من هذا ، مارست الجماعات ضغطا على العملية التعليمية كتعطيل المحاضرات أثناء أوقات الصلاة بل و حدثت بعض المضايقات منهم لبعض هيئات التدريس أيضا فان الاحتكار بين هذه الجماعات و بعض الطلاب المسيحيين قد أدت الى تصوير هذه الجماعات كجماعات مناهضة للوحدة الوطنية و تماسك النسيج الاجتماعى و نظرا لتعدد مواقف هذه الجماعات و آرائها المتطرفة فقد فصلت الجامعة بعض الطلاب لقيامهم بأعمال تمس العملية التعليمية و نشرهم أراء هدامة تحرض على عصيان ولى الأمر و الأزواج و بنجاح أجهزة الدولة ووسائل الإعلام في التصدى لهذه الجماعات و

تقديم صورة عنها للرأى العام فأنها فقدت الكثير من أعضائها و جاءت الأحداث الأخيرة قبل و بعد مقتل " السادات " عام ١٩٨١م باختفاء الكثير من أعضائها و تخليهم الظاهرى عن أنشطتهم داخل و خارج الجامعة ودخلت هذه الجماعات مرة اخرى دون الكمون للأعداد لمرحة مقبلة.

ثالثا : أسباب التطرف الدينى و بواعثه فى المجتمع المصرى .

اختلفت المنظورات الفكرية و التفسيرات الاجتماعية في تحديد العوامل المؤدية الى التطرف الدينى في المجتمع المصرى ، فلقد حاول أحد الباحثين أن يحدد العوامل التى أدت الى تنامى الجماعات الدينية المتطرفة فى عدة عوامل فيما يلى :

١- وجود قوى خارجية مؤثرة بشكل مباشرا و غير مباشر في حركة المجتمع المصرى و في الوقت نفسه مدعمه للتطرف الدينى و متحالفة معه بشكل ظاهر او مستقر .

٢- تشجيع رسمى من جانب الدولة للتيارات الدينية في السبعينات لمواجهة التيار اليسارى و الناصرى من ناحية و القوى السياسية المناقضة الأهداف مع الدولة من ناحية أخرى .

٣- و جود قوى أو جماعات اقتصادية اجتماعية محلية تدعم التنظيمات المتطرفة و تمويلها و السيطرة على الاقتصاد المصرى هدف رئيسى يتم تحقيقه من خلال مؤسسات مالية تقف وراء تمويل هذه الجماعات .

٤- وجود أهداف سياسية وراء الأهداف الدينية المعلقة من قبل التنظيمات

المتطرفة و لجؤوها الى العنف لتحقيقها .

٥- تردى الأحوال الاقتصادية و الثقافية و معاناة الجماهير .

٦- استشراء القيم الفاسدة في المجتمع المصرى خلال حقبة الانفتاح الاقتصادى .

٧- الافتقار الى مشروع قومى أو هدف عام يمثل أملا حقيقيا في مستقبل أفضل للناس .

٨- وجود صدى للدعوات المتطرفة لدى الشباب من الطبقات الدنيا و الوسطى و الذين تقوم القيادات بالتجنيد منهم نظرا الى تزايد حدة المعاناة و الإحباط و اليأس من جراء الانفتاح الاستهلاكى البذخي و الفساد و حدة التفاوت الاجتماعى .

٩- نظام التعليم ووسائل الإعلام والتنظيم السياسى و هى كلها مشجعة على انتشار التطرف العقلى العام ، الأمر الذى ينبثق منه التطرف الدينى ، فهى لا تربى أو تدرب الناس على أعمال العقل والنقد و الابتكار بل على التقبل السلبى غير الناقد لأى فكر طالما كان مصدرة سلطة ما .

١٠- شجع الطرح الإعلامى لموضوع التطرف الدينى على التعاطف معه ، إذ أنه كان طرحا دينيا رسميا مقابل الطرح المتطرف الذى يبدو شعبيا(١٢).

فضلا عن العوامل السابقة التى أدت الي التطرف الدينى في المجتمع المصرى اختلفت المنظورات الفكرية لتفسير التطرف الدينى فى مصر فلقد

رأى أنصار الاتجاه العلمانى و الذى ينضوى تحت لوائه التيار الماركس ، و أصحاب الفكر القومى ، الفكـر الليـبرالى ، أن الجماعـات الإسـلامية جـاءت نتيجة للأزمات الاقتصادية و الديـنـيـــة و التشريعية ، و فى تشـخيص – أحد الباحثين الليبراليين – للعوامل المؤدية الى ظاهرة الجماعـات الإسـلامية فيقول " أنه داخـــل سجـــــون و زنـازين الدكتاتوريـة الناصريـة نشـأة جماعات الإرهـاب الدينـى بعـد تعرفـها لصنـوف التعذيـب و الانتـهاكات الفجة لآدمية الإنسان ، فضلا عن وجود ثلاثة عوامل أخـرى أدت الى تنـافى هذا التيار المتطرف و هذه العوامل هى " الفجوة بـين الأمـل و الواقـع الـذى لازم شباب السبعينات مـــن الاتجـاه الإسـلامى ، و الغيـاب الكـامل للعدالـة التوزيعية و الحرمـــان النسبى أصاب القطاعات الدينية من الشعب المصرى .

بينما يـرى الاتجـاه الإسـلامى الأصـولى أن مـا يسـمى بحركـة الأحيـاء الإسلامى أو الصحوة الإسلامية حاليا ما هـو الا حلقـة مـن التطـور الطبيعـى للتاريخ (أى لصراع الحق و الباطل)و أن الحـوادث التاريخيـة صغـيـــرها و كبيرها فهى تتم بقدر الله و حكمته و بالتالى فأن المســلم عندمـا يتعـامل مـع التاريخ فهو لا يتعامل معه بمنطق التعامل المجرد مع قوانـين صمـاء و إنمـا يتعامل بمنطق الاتصال بالسماء و الإيمان بـالغيب و هـذا هـو سـبب انتصـار الإسلام و خلوده أبدا (١٣).

و برغم أهمية هذه التفسيرات التى حاولت توضيح العوامل التى غذت التيار التطرفى فى مصر إلا أن هناك مـجـمـوعـــة مـــن الـظـــروف و العوامـل التى عجلت من تطور هذا التيار المتطرف و كـان مـن أهـمـهـــا ما يلى :-

١- يتمثل العامل الأول في سياسة الانفتاح الاقتصادى و ما صاحبها من تغيرات بنائية و توجهات استهلاكية أتخمت أسواق المجتمع المصرى بسلع استهلاكية أثارت نزوات الاستهلاك و غرائزه لدى أفراد المجتمع و بدأت السلع مرتبطة بمناخ الحرمان الذى عاشته

جماهير الشارع المسلم ، تهدد بتآكل قيم التقشف و البساطة و الجماعية ذات الأساس الدينى عند الجماهير ، و أيضا بانتشار قيم الفساد و الإباحية ، بحيث يمكن القول ان هذه التوجهات الاستهلاكية أثرت كثيراً على الحس المسلم و أثارته ، و دفعته الى تساؤلات كثيرة من بينها هل يمكن أن يحدث هذا الابتذال في مجتمع الإسلام ، و هل يمكن ان يتعايش هذا الترف مع الحرمان الذى يعانيه بعض المسلمين فى الداخل ، أو الظروف القاسية التى تعيش فى ظلها المجاهدون في الخارج ؟ و من المنطقى أن تثير الإجابات على هذه الأسئلة حفيظة الشباب المسلم لأنها تضرب لدية على أوتار الطهارة و النقاء عن جوهر الإسلام(١٤).

وعلى هذا فقد مثل الانتماء الى الجماعات الدينية المتطرفة مخرجاً مغرياً و أملاً كاذباً في الخلاص من هذا الوضع فهو يقدم بديلاً و همياً للمجتمع الذى يعيشه الشباب و يعايشونه ، و هو أكثر الحلول اتفاقاً مع لدى هؤلاء الشباب من قيم تحول دون انحرافهم في المجتمع بشكل عام.

٢- انكسار كافة مشاريع التنمية و مشاريع الوحدة العربية و المد القومى

وزيادة التفكك بين الأقطار العربية محل مفهوم الوحدة والتكامل فضلاً عن الآثار التى خلفتها هزيمة يونو ١٩٦٧م على الشباب من الناحية النفسية و الاجتماعية ، و فشل مشروعات التنمية المستقبلية في عهد الرئيس " السادات " بل جعلت الاقتصاد المصرى يسير فى إطار التبعية للسوق الرأسمالية و تدعيمها و استمراريتها و جعل مفاتيح الاقتصاد المصرى بأسره في أيدى هذه القوة الرأسمالية .

ويرى أحد الباحثين بأن التطرف هو نتاج لمجمل الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التى خلقتها سياسة الانفتاح الاقتصادى ، و هو جزء من مخطط إمبريالى صهيونى تسانده قوى إقليمية و محلية يهدف الى ضرب التماسك الاجتماعى ، و تفسيخ المجتمع من جهة ، و الى تكريس تخلفه تدعيماً لتبعيته من جهة أخرى[١٥].

٣- و يتمثل العامل الثالث في أسلوب القوة التى عوملت بها الجماعات الإسلامية و الحاملة للنشاط الدينى خلال العقود المختلفة ابتداء من عقد الأربعينات و حتى عقد الثمانينات . و لقد لعب كل عقد من هذه العقود دوره في تقليم أظافر الجماعات الدينية ، فخلال عقد الأربعينات و جهة الضربة الأولى لهذه الجماعة عن طريق اغتيال قيادتها الملهمة ، تمثل ذلك فى اغتيال مرشد الجماعة و مؤسسها الشيخ " حسن البنا " حيث ترك رحيله فراغاً لا يسده غيره ، و فى حقبة الخمسينات حدث صدام مع ثورة يوليو فى عام ١٩٥٤م إثر محاولة اغتيال " جمال عبد

الناصر " ، مما جعل الحكومة تزج بأفراد جماعة الأخوان داخل السجون و المعتقلات ، و من ثم واجهوا تعذيباً مؤلماً جعلهم يمتلئون بمشاعر الانتقام على الصفوة العلمانية الحاكمة وأيضاً على المجتمع الذى لم يثر عليها ، و شهدت الستينات استمرار لصفية حلول جماعة الأخوان ، فبعضهم بقى في السجون ، و المعتقلات ، بينما هاجر البعض الأخر الى مجتمعات الخليج هارباً بما لدية من أفكار و مبادئ ثم جاءت فترة السبعينات ليحاول النظام السياسى الاستعانة بالجماعة الإسلامية في قرب قوة اليسار و الناصرية و من ثم حولها النظام السياسى الى أداة في يده لضرب الخصوم وابتلاعهم كلما افترقت مصالح الجماعات عن مصالح النظام السياسى لم يكتف بضربها بقسوة ، بل زاد عليها بأنه حاول السخرية من رموزها و النيل من مفاهيم ذات قداسة بالنسبة لمعتقداتها . فلقد دأب الرئيس " السادات " خلال هذه الفترة على مهاجمة السلوك الدينى للجماعات الإسلامية في خطته العامة كمهاجمة الحجاب الإسلامى باعتباره خيمة تلبسها الفتاه و لا يبيحها الإسلام و مهاجمة الشيخ " المحلاوى " الذى هاجم " السادات و أسرته " في إحدى خطبة بمدينة الإسكندرية بلعتباره كلباً ملقى به فى السجن الآن و مهاجمة أعضاء الجماعات الإسلامية باعتبارهم من الارازل .

٤- كما لعبت الظروف الخاصة بضعف النظام السياسى خلال حقبة

السبعينات دوراً أساسياً فى دعم الجماعات الإسلامية وتقوية مكانتها و اذا كان النظام السياسى فى المراحل الأولى من الصراع بين القوى الدينية المتباينة قد أمتلك السيطرة على هذه القوى و على مستوى الصراع ذاته، فأنه فى المراحل المتأخرة من الصراع فقد النظام السياسى السيطرة على تطور الصراع و اتجاهاته ، و قد أدى ذلك الى وقوع نتيجتين الاولى وضوح و تحديد بناء الجماعة الإسلامية و اكتشافها لذاتها و تحديدها الدقيق لمطالبها ، هذا الى جوانب تحدد طبيعة علاقتها بالقوى الدينية الأخرى ، إضافة الى ذلك بدأت الجماعات الإسلامية تدخل مرحلة التجريب الثورى مع النظام السياسى ، تدير الصراع ضده ، تضربه ثم تتلقى ضر باتة ، و أثناء ذلك تدعم بنيتها ، و لقد توجت هذه المرحلة باعتبار قمة النظام السياسى ذاته .

وكان من الطبيعى أن تفرز هذه الظروف عدداً كبيراً من الجماعات الإسلامية تشترك غالبيتها فى العمل وفقاً لعواطف أو مشاعر متطرفة(١٦).

٥- و فضلاً عن العوامل و الظروف السابقة فقد ساهمت مجموعة أخرى من العوامل الخاصة بمكونات القيم الثقافية السائدة و شخصية المتطرف ذاته و من هذه العوامل .

أ- الفهم الخاطئ للدين و مبادئة و أحكامه و الظروف التى تهيء له .

ب- الإحباط الذى يلقاه الشباب نتيجة افتقادهم المثل التى آمنوا بها في سلوك المجتمع او سياسة الحكم .

جـ – الخطأ فى إدارك حقيقة المثل العليا و طبيعـة المجتمعـات الإنسـانية و أسلوب الإصلاح .

د – شـيوع القـهر و القمـع سـواء علـى مسـتوى الاسـرة او علـى المدرسـة او المجتمع او الدولة ، و يكون رد الفعل صورة تمـرد عنيـف مـن جـانب الشباب إزاء السلوك الذى يمارس العنف ، واحيانـا يكـون القمـع ذاتـه نسبياً لإثارة التطرف و العنف و ليس علاجاً له .

هـ– غيـاب الحـوار المفتـوح مـن قبـل رجـال الفكـر الدينـى لكـل الأفكـار المتطرفة، و محاولة بعض الجوانـب التـى تـؤدى الى التطـرف في الـرأى خاصـة مـا يتعلـق بالأمانـة و الاجتـهاد و العلاقـة بيـن النـاس و السيـاسـة و أسلوب الدعوة .

رابعاً : المظاهر الفكرية و السلوكية للتطرف الدينى

باعتبـار أن التطـرف كمـا يـرى احـد البـاحثين – يقـاس بدرجـة الراديكالية فيما يطرحه من تغييرات يحاول تطبيقها على المجتمع ، لكـن العنف و سيله و ليست غاية ، بالتالى يمكن الفصل بين الوسائل و الغايات ، فقد تطرح الجماعة الإسلامية أفكاراً راديكالية فى محاولتها لتغيير المجتمع دون ان تلجأ الى العنف ، و قد تلجأ جماعة الى العنف دون أن تطرح تصـوراً جذرياً او رايكاليـاً لتغيـير المجتمـع ، و بـهذا التصـور نجـد ان الجماعـات الإسلامية هى جماعات ثورية و ليست بالضرورة جماعات عنف ، و تحاول فرضها عليه و التأثير عليها ، و فى محاولتها لفرض آرائها و التأثـير علـى

المجتمع ، قد تلجأ الى العنف أولاً تلجأ اليه لهذا فهى جماعات ثورية تمثل الثورة بالنسبة لها احتمالاً تبحث عنه و تجرى وراءه و لكنه ليس – دائماً احتمالاً منفذاً و ليس – دائماً احتمالاً ممكنا فهى جماعات تحاول إحداث الثورة و لكنها تختلف فيما بينها فى درجة تنفيذها لهذه المحاولات ، فالعنف و سيلة و قد يكون ضرورة بمعنى انه نتاج عن الاتجاه الثورى للجماعات الدينية و بمعنى أخر ينتج العنف من الفجوة بين ما تريد تحقيقه الجماعة وواقع المجتمع الفعلى ، فهناك أذن ارتباط بين العنف و الثورة ، فقد يكون العنف هو الوسيله لتحقيق الثورة ، و لكن بعض الجماعات الدينية قد تلجأ لهذا الأسلوب ، و تلجأ لأساليب أخرى أو قد تظل جماعات ثورية دون ان تجد طريقها لتحقيق ثورتها .

و يبقى العنف كوسيلة تلجأ إليها الجماعات الإسلامية و وتحاول تحقيق أهدافها ، و عندما تجد الدافع الكافى للإقدام على هذه المغامرة ، و فى الوقت ذاته تمثل العنف عاملاً مهماً في استمرار وجود الجماعات الدينية ، فعندما تنعزل هذه الجماعات عن المجتمع و تحاول تغييره تغييراً تاماً تعيش فى حلم ، و لكنها لا تستطيع العيش فى هذا الحلم لفترة طويلة ، دون أن تكون هناك علامات تؤكد احتمالية تحقيق هذا الحلم من هنا تأتى فورات العنف ، فالجماعات الإسلامية تمر بفترات صمت ، ثم فترات عنف ثم فترات صمت و كمون من جديد ، فالمراحل التى تلجأ فيها تأكيد قابلية حلمها للتحقيق ، ووجود ما يبرر استمرارها كجماعة منفصلة

عن المجتمع ، و يصبح اللجؤ الى العنف عاملاً مهماً في إحياء الدوافع الذاتية للجماعة ، و تعد أعمال العنف و محاولة اظهار القوة أساساً يجعل للجماعة دافعاً ذاتياً فعندما تلجأ الجماعة إلى العنف ، تثبت لنفسها أنها قادرة على مواجهة المجتمع و قادرة على الاستمرار نحو تحقيق أهدافها(١٧).

و يأخذ التطرف الدينى مظاهر متعددة تبدأ من الخروج عن مسلك السلف في فهم الدين و العمل به ، و التطرف في الفكر صوره للتطرف في العمل و كلاهما تزيد فى الدين و اتهام له بالتقصير و كأن الرسول صلى الله عليه و سلم قد بلغ منقصوه يجئ هؤلاء المتطرفون سيكملوها و يتمموها .

و لعل أهم مظاهر التطرف الدينى هو التطرف المظهرى عندما تلمح سيدة أو أنسه تغطى و جهها بما يشبه العباءة و لا يترك من نقابها إلا فتحتين صغيرتين كفم العصفورة أمام عينيها ، من أين جاءت بهذا الزى العجيب كذلك فأن المتطرفين يهاجمون الحضارة الإنسانية و يدعون لمقاطعتها ، و يقفون في تناقض عجيب و غريب فهم يتحدثون في التليفزيون و يستضيئون الكهرباء و يركبون الطائرات في سفرهم ، – الخ و يطالبون بأن نقاطع الحضارة في أبسط مظاهرها ، كما يطالبون بارتداء الجلباب و ترك القميص و البنطلون و رباط العنق بحيث يتوجه الطبيب أو المهندس الى عمله و هو لابساً الجلباب و الشبشب في قدميه . وهنا يصف " سعد الدين إبراهيم

- نماذج من التطرف المظهرى و الـذى أكتسب الشكل الدينـى علـى النحـو التالى :-

" فثمة صور أخرى تفاجئ زائر القاهرة في العقد الأخير و هـى منظـر النساء المحجبات ، و شبه المحجبات فـى الشوارع و فـى الأماكن العامـة هناك نجد العشرات من الطالبـات الجامعـات في طريقـهم الى كليـة الطـب الشيء الغريب عن هؤلاء الطالبات هو ان عدد غير قليل منـهن محجبـات و يتناول الكاتب عن إذا ما كان ظهور الحجـاب مـرة أخـرى بـين الـنسـاء و المتعلمات من ردة لاضطهاد المرأة العربية و عـودة مـرة أخـرى الى مراكزهـا المتدنى ، فلقد أختفى الحجاب منذ حركة " هدى شعراوي " و سعت المـرأة بعد ذلك بالحصول على حقوقها الاجتماعية و السياسية و كان لها ما أرادت فلماذا إذن عاد الحجاب إلى الظهور ؟

و لماذا بـالذات بـين مجموعـة تمثـل أكـثر القطاعـات تعليمـاً أعنـى قطـاع الطالبات الجامعيات فى المدن ؟ و ماذا يعنى هذا بالنسبة لقضية حقوق المـرأة وهل يمثل هذا نسكه إلى الوراء ؟ و أين موقع هذه الظـاهرة بالنسبة للنظـام الاجتماعى الناشئ الجديد فى الوطن العربى ، فى الواقع أن الدافع الذى دفع هذه الطالبة للحجاب كما يذهب " سـعد الديـن إبراهيـم " هـو سـلوك بعـض بنات القاهره و مهرجان الأزياء الباهظة التكاليف الذى يلبسهن و تحديـهن للقيم الأصلية و المبادئ الإسلامية ، فقرار الحجاب هو من أجل الابتعاد عن هذه المظاهر و عن الجماعة المنحرفـة و تدريجيـاً انخرطـت هـذه الفتـاه فـى

الجماعات الدينية و تابعت الأحداث السياسية داخـل الجامعـة و المشـاركة في أنشطة هذه الجماعات فـان مثـال هـذه الطالبـة التـى قـررت التحجـب بمحض اراداتها " لغزاً مبهماً " أمام المراقبين الخـارجيين فـهؤلاء الفتيـات لسنا سيدات فى طريق العمـرة و لاهـن فـى متوسـط العمـر و لا منتميـات الى الأجيال التقليدية بل هن شابات قطعن شوطاً كبيراً في قضاء التعليـم ، كذلـك تحجبن باراتهن الحرة ، بل و فى كثير من الأحـوال ضمـن رغبـات آبائـهن فهل الحجاب يمثل نكسه ضد الحداثة و المعاصرة .

فان الإجابة على هذا يمثل فى تصـور " سـعد الذيـن إبراهيـم " بـأن مثال طالبة الطب المحجبة هو استجابة معقدة لعالم معقد من حولها عالم لا يستطيع السيطرة عليه ، و بالرغم من النجاحات التى أحرزتها هذه الفتاه فى الامتحانات إلا أنها تجد نفسها مهزومة غريبة تكاد تكون تافهـة وسـط عالم حضارى لا مجال فيه للهو و اللذات ، كذلك فهى تتعلــق بـتراث يبـدو وكأنه يسـتعيد احساسـها بجـدارة و يحميـها مـن المجـهود و يعيـد تـأكيد وجودها و شخصيتها ، هؤلاء الفتيات تأخذ من الحداثة ما تحتويه من علم و تكنولوجيا و من التزام بمستقبل مــهنى ثـم يـتركن بقيـة محتويـات حقيبـة الحداثة إنما يتسق مع تراثهن و مع تعاليم الإسلام و مع الأصالة، هــذا هـو السبب لهن لكى يفرض بعض النظام على عالم يبدو لهــن مفعمـاً بـالفوضى و الاضطراب (١٨).

غير أن هناك من يذهب الى أن ظاهرة حجاب المرأة المصرية ليست

ظاهرة آنية و ليـده عقـود حديثـة مـن الزمـان ، و لكنـها ظـاهرة تاريخيـة تأرجحت بين الظهور تارة و الإختفـاء تـارة أخـرى ، و العـودة إلى الظـهور مرة ثانية متخذه صوراً و أشكالاً مختلفة تتفـاوت حديثـاً بـين الحجـــاب و النقاب ، و قد تباينت دوافع الإقبال عليها بـين دوافـع الرغبـة فـى الأحيـاء الدينى تارة ، و بين دوافع الشـعور بالاغـتراب مـرة أخـرى ، وبـين دوافـع اجتماعية و سيكولوجية اقتصادية من جهة أخرى.

و تعلو الآن صيحات سلفية تستثمر معاناة المرأة المصرية في سـعيها للتوفيق بين أدوارها المتعددة كأم و ربة بيت و عاملـة و زوجـة ، فـى ظـل نقص خدمــات و صـور الرعايـة الاجتماعيـة المختلفـة التـى تساعدها علـى ممارسة تلك الادوار فتنـادى بعـض هـذه الصيحـات بـالعودة إلى البيـت، ممـا يؤدى إلى سلب حقوقها المشروعة و هو ما يعتبر نوعاً من الردة التى تجذبـها إلى الخلف و العودة بها إلى عصر الحريم[١٩].

و فى هذا السياق يمكـن أن توضـح خصـائص المنتمـين إلى الجماعـات الإسلامية – كما أوضحها – سمير نعيم – المتطرفة فى النقاط التالية :-

أ – ان الغالبية العظمى من الجماعات الإسلامية تنتمى إلى فئة الشباب و قد اتضـح مـن دراسـة المركـز القومـى للبحـوث الاجتماعيـة و الجنائيـة أن مجموعة تنظيم الفنية العسـكرية الـذى يقـوده صـالح سـرية أو جماعـة التكفير و الهجرة ، و كذلـك مـن دراسـة " سـعد الديـن إبراهيـم حـول هاتين الجماعيتين أن أعمار أعضاء هذين التنظيمـين تـتراوح بـين ١٨ ،

٣٧ سنة بالنسبة الى الجماعة الفنية العسكرية و بين ١٤ ٣٩ سنة بالنسبة الى جماعة التكفير و الهجرة و فقا لدراسة المركز القومى للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، و يذكر " سعد الدين إبراهيم " أن أعمار أعضاء جماعة الفنية العسكرية حيث اكتسابهم العضوية فيها تتراوح بين ١٧، ٢٦ سنة بمتوسط قدره (٢٢) سنه أما قيادات هاتين الجماعيتين فقد كانت تزيد بمقدار ١٤،١٦ عاما على متوسط أعمار الأعضاء ، و تتأكد هذه الحقيقة أيضا من تقدير "عادل حموده " فى كتابه "اغتيال رئيس " حيث يشير الى أن جماعة " خالد الاسلامبولى "، كانت أعمارهم تتراوح بين ٢٤ ، ٢٩ سنه ، كما تبين من تحليل المعلومات الواردة في الصحف اليومية أن تنظيم الجهاد عامة يتم التركيز فيه على الأعمار بين ٢٠، ٣٠ سنة للأعضاء ، أما القيادات فتتجاوز سن الثلاثين الى ٤٨ عاما .

ب- أن غالبية . أعضاء التنظيمات الإسلامية الذين تم ضبطهم أمضوا معظم حياتهم قبل انضمامهم إلى هذه الجماعات فى المناطق الأكثر حرمانا و الأكثر فقرا في الجمهورية ، فقد تبين من دراسة " سعد الدين إبراهيم " أن غالبية أفراد جماعتى الفنية العسكرية و التكفير و الهجرة الذين تمت دراستهم (٢١ فردا من ٣٤) من مواليد الريف أو المدن الصغيرة فى الأقاليم ، و أنهم انضموا الى هذه التنظيمات بعد فترة قصيرة من انتقالهم إلى المدن الكبيرة كالقاهرة و الإسكندرية و أسيوط

بعد أن حصلوا علي الثانوية العامة فى أثناء إقامتهم بالريف ، و كان أغلبهم يعيشون بمفردهم فى المدينة أو يقطنون مع زملاء لهم و ليس مع أسرهم .

و بعد انتقالهم إلى المدينة ظلوا يقطنون فى المناطق المحرومة أو الفقيرة فيها التى تعانى كل مشكلات الحياة اليومية .

و يؤكد ذلك "عادل حموده " حيث يقول فى كتابه اغتيال رئيس أن جماعة خالد الاسلامبولى ينتمون الى أصول ريفية و لم تنقطع صلتهم بالأقاليم، كما يؤكد تقرير المركز القومى للبحوث الاجتماعية و الجنائية بشأن جماعة التكفير و الهجرة هذه النتائج . حيث يتضح أن معظم المتهمين فى القضية (الذين يبلغ عددهم ٤٧ متهماً) ذكروا أن نشأتهم ريفية و أنهم قادمون من الريف الى القاهرة منذ فترة زمنية لظروف العمل أو لظروف خاصة بالعمل التنظيمى ، أما معظم الأعضاء من داخل القاهرة فسيكنون الضواحى الكبرى للمدنية من المعصرة و شبرا و مصر الجديدة و دار السلام و المعادى و المطرية و الهرم .

و يرى سمير نعيم أنه لا عجب أن تستمر الجماعات الإسلامية المتطرفة أعضاءها . من هذه المناطق التى تعانى التخلف و الفقر و الحرمان من إشباع الحاجات الأساسية للإنسان فيها ، و بخاصة بين قطاعات الشباب الذين لا تتاح لهم فرص الهجرة لصغر سنهم ، و قلة خبرتهم و عجزهم عن توفير مصاريف السفر و عدم الحاجة إليهم فى

البلدان النفطية من جهة ، و الذين تمنعهم فى الوقت نفسه القيم الريفية و الشعبية من الانخراط فى الأعمال الإجرامية و غير المشروعة و اللاأخلاقية و الذين يجدون الطريق موصداً أمام إمكانية حدوث أى تغيير فى أوضاعهم و أوضاع أسرهم و قراهم ، و يخبرون المعاناة و الفقر طوال سنى حياتهم ، كل هذا في الوقت الذي يشهدون فيه ذلك التفاوت الهائل فى حظوظ البشر في مصر ، فلقد أوضح تقرير البنك الدولى الصادر عام ١٩٨٠ ، أن نصيب أعلى (٥ ٪) فى مصر من الدخل القومى أرتفع من (٧ ٪) الى (٢٢ ٪) خلال عقد السبعينات ، بينما أنخفض نصيب (٢٠ ٪) من المصريين من (٧٪) الى (١٥٪) أى أن توزيع الثروة فى مصر قد زاد أختلالاً لمصلحة الأغلبية الميسورة .

جـ - كما أن غالبية أعضاء التنظيمات الإسلامية ينحدرون من أصول اجتماعية دنيا و البرجوازيه الصغيرة فقد بينت الدراسات التى أجريت عنهم أن ثلثى أعضاء جماعتى الفنية العسكرية و التكفير و الهجرة الذين حضنوا للدراسة كان هناك (٢١) من (٣٤) فرداً آباؤهم من صغار مستخدمى الحكومة و (٤) منهم كان آباؤهم من صغار المزارعين ، و اثنان من أبناء العمال و كان (٦٥٪) من الآباء من ذوى التعليم المتوسط فكان هناك (١٩) من (٣٤) فرداً و خمسة من ذوى التعليم الابتدائى و ثلاثة من الأميين ، وبذلك تكون أغلبيتهم من المنتمين إلى الطبقتين الوسطى و الدنيا[٢٠].

و لعل هذا يوضح لنا طبيعة شخصية الافراد المنتمين للجماعات الإسلامية سواء داخل الجامعة أو خارجها فهم من أسر الطبقات الدنيا و الوسطى الصغيرة ، و جاءوا معظمهم من أصول ريفية، و هم جادون فى تحصيلهم الدراسى إلا أنهم يعيشون – أو هكذا يتصورون – فى عالم معقد لا يستطيعون معه التفاعل و التأقلم ، و هم لا يستطيعون مهادنة أو التعامل مع النظام الذى يعيشون فيه فى ظله فهم و أسرهم يشعرون بوطأة التضخم المرتفع الذى يكاد يعتصرهم اقتصادياً ، أنهم يشاهدون مظاهر البذخ و الأسراف من حولهم ، و لكن الحسرة تنتابهم إذ لا يستطيعون أن ينالوا نصيبهم العادل من تلك الأموال التى تبدد بسفه و إسراف فى مظاهر استهلاكية و ترفيهية .

و على أية حال يتخذ الانتماء الى الجماعات الإسلامية عدة مظاهر من أهميتها :-

١-انتشار الحجاب و هو يتدرج ما بين غطاء الرأس إلى النقاب و هو يمثل بالنسبة لهم قمة التحدى للحضارة الغربية و بداية الالتزام بالإسلام .

٢- الالتزام بالسنة كإطلاق اللحية ، و هذه تمثل بالنسبة لهم واجباً شرعياً و ليس الجلباب حيث أنه بالنسبة لهم أحب الثياب لرسول الله صلى الله عليه و سلم و استخدام المسواك و البخور .... الخ .

٣- الزواج المبكر إذ يتم الزواج في المسجد و يتفق الزوجان على أقامه حياة زوجية إسلامية . و بيت مسلم تتفرغ فيه الزوجة لمنزلها و رعاية

أبنائها بينما يتفرغ الزوج للكد و السعى مما يعيد التوازن إلى الأسرة المسلمة .

٤- صلاة العيد فى الخلاء ، اذ يتم صلاة العيدين فى الخلاء و فقاً للسنة المطهرة ، و من ناحية أخرى فان هذا بمثابة استعراض القوة العديدة للجماعة الإسلامية .

٥- فعل الخير العام و يظهر في قيام أعضاء الجماعة الإسلامية من خلال الاتحادات الطلابية بطبع الكتب و المذكرات الجامعية و القروض المالية للطلاب الفقراء ...... الخ

و مشروع أتوبيسات الطالبات و حل مشكلات الطلاب مع إدارة الجامعة أو التعبير عن شعور الطلاب فيما يقع مع أحداث تمس الوطن و القيام بالرحلات الترفيهية بتكاليف رخيصة و تشجيع الرياضة و طباعة الكتب الإسلامية بسعر رخيص من أجل نشر الثقافة و الفكر الإسلامى .

لكن ما المظاهر الأساسية للتطرف الدينى ؟ فى الواقع تتمثل أهم هذه المظاهر فيما يلى :-

١- إن أول مظهر من مظاهر التطرف هو التعصب للرأى تعصباً لا يعترف للآخرين برأى ، و هذا يشير الى جمود المتعصب على فهم ما لا يسمح له برؤية مقاصد الشرع و لا ظروف العصر ، و لا يسمح لنفسه للحوار مع الآخرين .

فالمتطرف يرى أنه وحده على الحق و ما عداه على الضلال كذلك

يسمح لنفسه للاجتهاد فى الحق فى أدق القضايا الفقهية و لكنه لا يجيز ذلك لعلماء العصر المتخصصين منفردين أو مجتمعيين طالما أن ما سوف يصلوا إليه مخالف لما ذهب هو إليه .

٢- و من مظاهر التطرف أيضاً التشدد و الغلو في القيام في الواجبات الدينية، و محاسبة الناس على الجزئيات و النوافل و السنة كأنها فرائض ، و الاهتمام بالجزئيات و الفروع و الحكم على إهمالها بالكفر و الإلحاد .

٣- و هناك مظهر آخر من مظاهر التطرف و هو العنف فى التعامل و الخشونة فى الأسلوب و الغفلة فى الدعوة دون التعامل بالحسنى و الحوار.

٤- و من مظاهر التطرف و لو لازمة سوء الظن بالآخرين و النظر إليهم نظرة تشاؤمية لا ترى أعمالهم الحسنة و تضخم من سيئاتهم ، فالأمل هو الاتهام و الإدانة ، و قد يكون مصدر هذا الثقة الزائدة فى النفس التى قد تؤدى فى مرحلة لا حقه بالفرد أو الازدراء للغير

٥- يبلغ هذا التطرف مداه حين يسقط المتطرف فى عصمة الآخرين و يستبيح دمائهم و أموالهم و هم بالنسبة له متهمون بالخروج عن الإسلام و لهذا تصل دائرة التطرف مداه فى حكم الأقلية على الأكثرية بالكفر و الإلحاد ، وهذه الظاهرة متكررة و ليست و ليده العصر بل و قع فى نفس الخطأ الخوارج و غيرهم من غلاة الفرق الإسلامية .

و يعمل التطرف المؤدى إلى العنف على التغرير بالشباب لتكوين

منظمات و خلايا سرية و تدريبهم على أعمال السلاح و القيام بأعمال التدمير و التخريب بهدف اغتيال القادة و إشاعة الفوضى على مرافق الحكم، و تستعين الجماعات المتطرفة في كافة أشكالها على مجموعة من المداخل المنهجية التي تستعين بها و التي من أهميتها :-

١- المنهج الحرفي في تفسير النصوص ، و يعتمد على انتقاء آيات و أحاديث معينة و التمسك المطلق بحرفيتها دون الالتفات للمقاصد العامة لها دون ملاحظة لوظيفة و للواجبات الدينية في تحقيق أهداف عملية فردية و اجتماعية ، و كذلك دون الالتفات إلى أسباب النزول أو معرفة بأصول الاستدلال اللغوي و الفقهي و دون التمييز بين القاعدة و الاستثناء المرتبط بسببة ، و من هذا القبيل اعتبارهم المجتمعات الإسلامية المعاصرة بمجتمعات كافرة لأنها تحكم بقوانين و ضعيه و ذلك استنادا لتفسيرهم للنص القرآني :- " و من لم يحكم بما أنزل الله فؤلئك هم الكافرون " و لقد ذهب المتطرفون في هذا الاتجاه الى استخدام أساليب العنف و تخريب مؤسسات المجتمع استنادا إلى التفسير الخاطئ لقوله تعالى " ما قطعتم من لينه أو تركتموها قائمة على أصولها فبأذن الله و ليجزى الفاسقين " .

٢- الطاعة المطلقة لأمير الجماعة و الذى غالبا ما لا يكون علىعلم بأحكام الشريعة و مقاصدها أو على دراية بأساليب العمل الجماعي و السياسي و أن هذه الطاعة المطلقة التي تستند إلى التبعية في المنشط و المكره هي

أسباب التى يندفع منه لمجموع الشباب الى مصارعها و الى هلاك الحرث و النيل من حولها دون أن تتوقف و تتراجع أو تتسائل (و هى) الاداة الرئيسية التى تصبح عن طريقها تلك الجماعات الدينية الاسلامية دولة داخل دولة .

٣- العزلة عن المجتمع ، و العزلة فى نهج هذه الجماعات الإسلامية تؤدى إلى وظيفتين ، الوظيفة الأولى تجنب أعضاء الجماعة المنكرات التى تملأ جوانب المجتمع و حمايتهم من أن يشاركوا فى نهج الجاهلية ، و الوظيفة الثانية تكون مجتمع خاص بهم تطبق فيه مبادئ الإسلام و تتسع دائرته شيئاً فشيئاً حتى تستطيع فى النهاية غزو المجتمع الجاهلى من خارجه ، و كما هو واضح فان الوظيفة الاولى دينية فكرية بينما الوظيفة الثانية سياسية حركية[٢١].

٤ – ينطلق فكر الجماعات الإسلامية من أفكار " سيد قطب " و" أبو الأعلى المودودى " حول فكرة أو نظرية الحاكمية الإلهية و التى تقتضى ان لا حاكمية إلا لله ، ولا شريعة إلا من الله و لا سلطان لأحد على أحد لأن السلطان كله لله ثم يؤكد " سيد قطب " أنه ليس من المستساغ الخروج على الشرع – أى على الحاكمية – بدعوى التعارض بين الشرع و بين مصلحة البشر ، فمصلحة البشر متضمنة فى شرع الله ، فإذا بدأ للبشر ذات يوم أن مصلحتهم فى مخالفة ما شرع لهم الله فهم أولاً و اهمون وهم ثانياً كافرون .

و تتضح هذه الرؤية التى قدمها " سيد قطب " من خلال مفهوم أخر هو مفهوم الجاهلية ، و فى محاولة تحديد هذا المفهوم يرى المفكر الإسلامى " سيد قطب " أن الإسلام لا يعرف الا نوعين أثنين من المجتمعات مجتمع إسلامى و مجتمع جاهلى ليست فترة من الزمان و انما هى حالة تتكرر كلما أنحرف المجتمع عند نهج الاسلام فى الماضى و الحاضر و المستقبل على السواء . و مثلما جاء الإسلام أول ما جاء ليهدم الجاهلية و ينسخ (يمحو) نظمها و تصوراتها ، كما رفض المسلمون الأوائل أية مصالحة مع الجاهلية كذلك يجب على الجماعة المسلمة الجديدة أن تصنع فنحن نفرض كل هذه الأنظمة فى الشرق، أو فى الغرب ، لأنها منحطة و متخلفة بالقياس الى ما يريد الاسلام أن تبلغه البشرية .

و على هذا يعتبر الإسلام – من و جهة نظر " سيد قطب " – تصوراً مستقبلاً للوجود و الحياة تصور كامل ذو خصائص متميزة ، و من ثم ينبثق منه منهج ذاتى للحياة كلها بكل مقوماتها و ارتباطاتها و يقوم عليه نظام ذو خصائص متميزة من خلال رسم الطريقة أو المنهج الذى سوف يسمح بالقضاء على الجاهلية و بناء المجتمع الإسلامى ، و يرى أن ذلك يمكن أن يتم وفقاً لمرحلتين الأولى التعمق الروحى للطبيعة التى ستتحمل عبء بناء الامة الاسلامية و الثانية المعركة ضد المجتمع الجاهلى و يتحقق إنجاز المرحلتين من خلال الجهاد (٢٢).

و قد روج هذه الأفكار السنة و أحلام آلاف الشباب من الجماعات

الإسلامية . و على هذا يذهب المتطرفون الى اعتبار الديمقراطية كفر لأنها تسمح للأقلية أن تصور تشريعات تتيح المنكرات و تحل المحرمات ، و لقد ذهب كل فريق من هؤلاء الى جماعته ، لو كانت عشرة أو عشرين هى جماعة المسلمين و أن من بلغته دعوتها و لم ينضم إليها فقد كفر و من لزمها ثم تركها فقد ارتد .

خامساً : الآثار الاجتماعية للتطرف الدينى ..

باعتبار التطرف حالة من الجمود و الانغلاق العقلى و تعطيل القدرات الذهنية عن الإبداع و الابتكار - و إيجاد الحلول للمشكلات المتغيرة فى عالم سريع التغير ، و على ذلك يكون انتشار هذه الحالة مهدداً لا لتطور المجتمع فحسب ، بل التقائه و استمراره و لكن الجدير بالذكر هنا أنه لا بد أن ندرك أن التطرف سبب و نتيجة فى آن واحد للتخلف و الركود اللذين يراد لمصر ، و تتلخص آثار التطرف الخطيرة فيما يلى[٢٣] :-

١- التدهور فى الإنتاج ، ذلك أن أهم عنصر فى قوى الإنتاج هو الإنسان العامل الذى لا بد لكى يطور إنتاجه من أن تتطور قدراته العقلية بحيث يكون قادراً على الإبداع و الابتكار و التجديد ، فإذا ما كان أسيرا لا فكار جامدة و عاجز عن التفكير و أعمال العقل سيجعله ذلك متمسكاً بالأساليب الباليه العتيقة فى الإنتاج ، بل كذلك فى تنظيم العمليات الإنتاجية ذاتها.

٢- يمثل التطرف الدينى دائماً حنيناً إلى الماضى والعودة الى الوراء

أى أنه يكون دائماً ذا منحى رجعى أو محافظ على أحسن الأحوال و بالتالى فهو يجر العلاقات الاجتماعية الى أوضاع بالية لا تتناسب مع كل تقدم العصر .

٣- يرتبط التطرف دائماً بالتعصب الأعمى و العنف الأمر الذى يقود الى سلسلة لا متناهية من التعصب و العنف المضاد . الذى يؤدى فى النهاية إلى صراعات مدمرة داخل المجتمع .

٤- يرتبط التطرف دائماً بالتدهور الثقافى و الفكرى و العلمى و الفنى أنه قتل للإنسان باعتباره كائناً مبدعاً .

٥- يعطل التطرف الطاقات الإنسانية كافة و يستنزفها فى الصراعات و العداءات و يحول دون تكامل المجتمع .

٦- أن الغلو فى التطرف يؤدى الى عجز المجتمع عن التفكير فى حلول مبدعة لمشكلاته و عن تطوير ذاته ، و يصبح تابعاً و يفقد استقلاليته و تحديد مصيره و مستقبله .

الخاتمة

فى ختام هذا التحليل الموجز لظاهرة التطرف الدينـى فـى المجتمـع المصرى تبين أن ظاهرة التطرف ظاهرة عامة تصيب كل الأديان فى كل زمـان و مكان ، و كل المجتمعات الشرقى منـها و الغربـى ، و أنـه لا يمكـن فـهم التطرف إلا فى إطار البعد التاريخى، حيث أننا لكى نفهم عمليـة التطـرف فلا بد أن نركز على الظروف التاريخية و العوامل التى أدت إلى ظـهور هـذه الظاهرة و هى عادة الظروف التى تشخص حالة مجتمع مـر بأزمـة معينـة ، تجعل عمليات الإحياء الدينـى أو الانبعـاث الدينـى يتحـول مـن مسـتوياته السوية و العادية الى مستوياته غير السوية حيث التطرف و العنف .

وتتميز معظم الجماعات الإسـلامية المتطرفـة بأنـها كلـها تنتمـى إلى السرية الشبابية حيث نلاحظ أن الشباب هم أكثر أعضـاء المجتمـع مشـاركة فى عملية الإحياء الإسـلامى و تحمـلا لأعبائـه و أنـهم ينحـدرون مـن قلـب الإحياء الشعبية و الطبقات الدنيا و المتوسـطة و مـن الأصـول الريفيـة ، كمـا تتفـق غالبيـة هـذه الجماعـات فـى أن معظمـها يظـهر مـن خـلال الأزمـة و المشكلات الاجتماعية التى يمر بها أى من المجتمعـات الإسـلامية ، حقيقـة إن الأزمة ليست العـامل الحـاكم و لكنـها تعتـبر عـاملا مـهما مـن العوامـل المعجلة للتفاعل و تنافى فى حركة الجماعات الإسلامية .

كمـا لا يمكـن فـهم التطـرف الدينـى إلا بفـهم طبيعتـه التنظيمـات الدينية التى هى مخاض لهذا الفكر فمن خصائص هذه التنظيمات أن تفـرض

على أعضائها طريقة معينة فى الحياة تهدف الى النقاء الخلقى و الـروحى ، و نفس الوقت الإحساس بالهوية و الذاتية و التمايز ، و غالبا ما يتقبل أفراد هذه الأوامر بدون مناقشة . لذا فالتطرف كظاهرة هـو نـوع مـن القلـق الزائـد الذى يعانى منه المتطرف إما لفراغ فكرى أو لنظرة تشاؤمية ، أو طاعة عمياء لأحد القادة الدينين ، و محاولـة وضـع حـل لا عـادة الإسـلام إلى مكانـة فـى المجتمع الإسلامى ، و العنف كأحد وسائل التطرف ظاهرة وأهدافه معروفـة سواء فى الأربعينات أو الخمسينات أو حتى فى السبعينات و القرن العشرين بنفس الأفكار و نفس الوسائل ، و نفس الأهداف .

و على هذا فـان مواجهـة هـذه الظـاهرة (التطـرف) يتطلـب وضـع استراتيجية طويلة المدى على المستوى القومى ترتكـز علـى ضـرورة التطويـر الحقيقى للتعليم بكافة مراحله بحيث يشـجع النقـاش و النقـد و الابتكـار و الإبداع تعليم يقوم على الحوار النقاش كما أسماه " باولوفرارى "

و محاربـة الفسـاد بكـل صـوره والاتجـاه إلى أقامـه مشـروع تنمــوى نهضوى شامل يكون عماده جميع أفـراد الشـعب و ض عـا . و مشــاركــة و تنفيذا مع إعلاء قيمة العلم و العمل و الثقافة و الانتماء .

مراجع الفصل السادس

(١) سمير نعيم احمد ، المحددات الاقتصادية و الاجتماعية للتطرف الدينى في كتاب الدين في المجتمع العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الجمعية العربية لعلم الاجتماع بيروت ، الطبعة الأولى يونيو ١٩٩٠ ، ص . ص ٢١٧ ٢١٨ .

(٢) محمد بيومى . التطرف و العنف في المجتمع المصرى ، في كتابه المشكلات الاجتماعية، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٣ ، ص . ص . ٤٦١ - ٤٦٣ .

(٣) رفيق حبيب . الإصحاح الدينى و الصراع الطبقى في مصر ، سينا للنشر، القاهرة ١٩٨٩ ، ص . ١٤ .

(٤) محمد احمد بيومى ، مرجع سابق ، ص . ٤٦٩ .

(٥) رفيق حبيب ، مرجع سابق ، ص . ١٥ .

(٦) على ليله ، الشباب العزلى ، تأملات فى ظواهر الاحياء الدينى و العنف دار المعارف القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٣ ، ص . ص ٣٦٧ - ٣٦٩ .

(٧) رفعت سيد احمد ، الحركات الإسلامية في مصر وإيران ، سينا للنشر، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ ، ص . ٨١ - ٨٢ .

(٨) على ليله ، مرجع سابق ، ص . ٣٧٢ .

(٩) محمد أحمد بيومى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٧٥ - ٤٧٦ .

(١٠) انظر التحليل الرائع لنشأة الجماعات الاسلامية و جنوحها الى الصراع و التطرف في ، رفيق حبيب. الاحتجاج الدينى و الصراع الطبقى فى مصر ، مرجع سابق ، ص.ص ١٦١-١٧٠ .

(١١) مصطفى فرغلي ، رأى في الجماعات الإسلامية ، مجلة الدعوة ، العدد (٣٨) القاهرة ١٩٧٩ ، ص . ٤٩ و ما بعدها .

(١٢) **سمير نعيم أحمد** ، المحددات الاقتصادية و الاجتماعية للتطرف الديني ، مرجع سابق، ص . ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(١٣) **رفعت سيد احمد** ، الحركات الإسلامية في مصر و إيران ، مرجع سابق ، ص . ص ٩٠ - ٩٣ .

(١٤) **علي ليله** . مرجع سابق ، ص . ٢٨٤ .

(١٥) **سمير نعيم احمد** ، مرجع سابق . ص ٢٢٢ .

(١٦) علي ليله . مرجع سابق . ص . ص . ٣٨٤ - ٣٨٥ .

(١٧) أنظر رفيق حبيب ، مرجع سابق . ص . ١٦٠ .

(١٨) أنظر . سعد الدين إبراهيم ، النظام الاجتماعي العربي الجديد ، مركز الدراسات الحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص . ص. ٤٠-٤٨.

(١٩) السيد عبد الفتاح عفيفي . الأبعاد الاجتماعية و الثقافية و الدينية لعودة ظاهرة الحجاب . في كتاب دراسة المشكلات الاجتماعية ، إشراف محمد الجوهري . دارة المعرفة الجامعية . الإسكندرية . ١٩٩٣، ص. ٤١٤ .

(٢٠) سمير نعيم احمد . مرجع سابق . ص ص ٢٦٦ - ٢٩٩ .

(٢١) **محمد أحمد بيومي** ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦٤ - ٤٦٧ .

(٢٢) **علي ليله** . مرجع سابق ، ص ص ٣٧٥ - ٣٨١ .

(٢٣) **سمير نعيم أحمد** ، مرجع سابق . ص ص ٢٤٨ - ٢٣٩ .

الفصل السابع

الشباب ومشكلاته

-تمهيد

١- التحديد العلمى لمفهوم الشباب

٢- مرحلة الشباب طبيعتها وأبعادها

٣- المتغيرات المؤثرة فى الشباب

٤- نحو رؤية موضوعية لأزمة جيل الشباب

٥- السياق المجتمعى لمشكلات الشباب

٦- خاتمة بنتائج الدراسة الميدانية

تمهيد

إذا كان صحيحا أن الأطفال هم نصف الحاضر ، وكل المستقبل فإن الشباب هم نبض الحاضر وحكمة المستقبل ، وبالتالى فإن الاهتمام بالشباب ليس ترفا ، وليس تبذيرا للمال ، بل ان فهم قضايا الشباب ومشكلاته تمثل ضرورة اجتماعية واقتصادية وسياسية ، لأن قوة المجتمع وتماسكه تتطلب شبابا مؤمنا ومسلحا بالعلم ، وقوى البنية ، وطموحا ينتمى لأمته ويحترم تراثها وتقاليدها ويسعى إلى تطويرها وتقدمها .(١)

وباعتبار أن الشباب يعانى من مشكلات كثيرة ومتنوعة فى الوقت الراهن بحيث أوشك على الوقوع فى براثن أزمة معقدة وحادة يصعب الخروج منها ، فقد حاول العلماء والباحثين تحليل هذه الأزمة فمنهم من أرجعها إلى طبيعة المرحلة العمرية التى يمر بها جيل الشباب، وما يرتبط بها من خصائص نفسية واجتماعية معينة وثيقة الصلة بالشباب وحدهم ، ومنهم من اعتبرها نتاج للصراع الأزلى بين الأجيال ، فى حين رأى البعض الآخر إنها ترجع إلى الأبعاد البنائية للمجتمع ككل ، والبيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة بهم .

وانطلاقا من هذا التصور حاولنا أن نتناول الجوانب التى تتصل بأزمة الشباب ومشكلاته ، حيث بدأنا بمرحلة الشباب من حيث طبيعتها و أبعادها . ثم انتقلت بعد ذلك إلى تحليل أهم المتغيرات العالمية والمحلية المؤثرة فى جيل الشباب ، وبيان العلاقة المتبادلة بينهما ، ثم تقديم رؤية

موضوعية لتحليل أزمة الشباب ، ثم نتناول الإطار المجتمعى الذى يمكن أن تحدث فيه مشكلات الشباب وأعنى بذلك السياق المجتمعى لمشكلات الشباب وأخيرا نعرض لأهم النتائج التى استخلصناها من الدراسات الميدانية

أولا : التحديد العلمى لمفهوم الشباب

تعد مشكلة التعريف بالمفاهيم وتحديدها من المشكلات الرئيسية فى البحوث الاجتماعية بصفة عامة ، وعلم الاجتماع بصفة خاصة ، إذ تتعدد وتتداخل التعريفات للمفهوم الواحد ، الأمر الذى يخلق قدرا من التداخل واللبس عند استعمال مثل هذه المفاهيم ، وللتغلب على مشكلة تعدد وتداخل التعريفات النظرية للمفاهيم ، طرحت فكرة "التعريف الإجرائى للمفهوم " والتى تقوم على أساس تحويل المفهوم النظرى المجرد إلى مؤشرات واقعية يمكن ملاحظتها ، وجمع بيانات عنها ، وقياسها واختبارها .[٢]

ولا يختلف مفهوم الشباب عن غيره من المفاهيم الاجتماعية ، إذ تتعدد وتتداخل تعريفات هذا المفهوم ، وذلك نظرا لاختلاف الكتاب والدارسين حول حدود مرحلة الشباب ، فثمة من يحددون بدايتها من النزول إلى سن ١٠ سنوات (صغار المراهقين للصعود إلى ثلاثين عاما).[٣]

وهناك من يحددون بدايتها بسن الثالثة عشر حتى سن الواحد والعشرين على الأقل ويطلقون عليها مرحلة المراهقة Adolescence وهناك من يبدؤها بالرابعة عشر ، ويحدد فترتها الأولى بنهاية الثامنة عشر ، ويصل بفترتها الثانية أو المتأخرة إلى سن السابعة والعشرين ، ويرى آخرون أنها تغطى الفترة من السابعة عشر حتى السابعة العشرون، بل إن

بعض الباحثين الذين يبدؤون بها عند الخامسة عشر يصلون بنهايتها عند حدود الثلاثين ، ويراها آخرون بأنها عصية على التحديد تختلف بدايتها ونهايتها من فرد إلى فرد ، ومن جنس إلى جنس ومن ثقافة إلى ثقافة .(٤)

ونتيجة لهذا الاختلاف حول تحديد مفهوم الشباب فقد ظهر أكثر من اتجاه فيما يتعلق بتعريف مفهوم الشباب على النحو التالى :

١) **الاتجاه الزمنى أو العمرى**: وهو الذى يعتبر الشباب مرحلة عمرية تتراوح الخمسة عشر حتى الثلاثين عاما ، وهى المرحلة التى يكتمل فيها النمو الجسمى والعقلى على نحو يجعل المرء قادرا على أداء وظائفه المختلفة .(٥)

٢) **الاتجاه السلوكى** : وهو الذى يحدد مرحلة الشباب باعتبارها المرحلة التى تشكل مجموعة من الاتجاهات السلوكية ذات الطابع المميز الذى يتحرر من الطابع الزمنى أو العمرى ويتشكل فى إطار مجموعة من الاتجاهات السلوكية الاجتماعية إذا ما تميز الإنسان وانطبقت على شخصيته وتصرفاته وأفعاله أمكن اعتباره شابا. (٦)

٣) **الاتجاه البيولوجى** : ويميل أصحاب هذا الاتجاه على تحديد مرحلة الشباب على أساس اكتمال نمو البناء العضوى والوظيفى للمكونات الأساسية لجسم الإنسان ، سواء كانت عضوية داخلية أو خارجية كالعضلات والغدد وما إلى ذلك.(٧)

٤) **الاتجاه النفسى**: وهو الذى يرى أن الشباب حالة نفسية تتسم بالحيوية والنشاط والقدرة على النشاط الذهنى والعضلى والقدرة على تحمل

المسئولية واكتساب الخبرات والتجارب والمعارف فـي مجـال الحيـاة [٨] .

كما أن الشباب يتميز سيكولوجيا بأنه جسور ومتمرد ، ومشـاكس بحكـم قوتـه البدنية وحبرتـه الضئيلة ، ومغامر ومتعجل فـي اتخـاذ القـرار مـن غير بصيرة ، ثم هـو مثـالى ومتعصـب لقلـة خبرتـه فـى المواقـف التـى لا تتحمل الحسم ، لذا فالشباب قلـق وكـاره لأى روتـين ، وهـذا يفسـر لنـا رغبته الحادة فى تبنى التطرف فـى الملبـس ، والصخـب فـى الموسـيقى ، والخروج عن التقاليد الاجتماعية. [٩]

٥) **الاتجاه الاجتماعى:** وهو الذى يعتبر أن فترة الشباب تبدأ حينما يحـاول بناء المجتمع تأهيل الشخص لكى يحتل مكانة اجتماعية ، ويـؤدى دورا وأدوارا فى بناؤه ، وتنتهى حينما يتمكـن الشـخص مـن احتـلال مكانتـه وأداء أدواره فى السياق الاجتماعى وفقا لمعايير التفاعل الاجتماعى ، وهـم يؤكدون أن الشخصية تظل شابة طالما ان صياغتها النظامية لم تكتمل بعد، لكن هذا الاتجاه يفرق بين الدور فى مرحلة الإعداد ، والدور فـى مرحلـة الاكتمال والفاعلية فدور الطالب ، وصبـى الحرفـى يعـد مـن النـوع الأول بينما دور العامل والموظف و المهنى من النوع الثـانى ، وعلـى هـذا يعتمـد تحديدهم للشباب كفئة على طبيعة ومـدى اكتمـال الأدوار ومـدى اكتمـال التى تؤديها الشخصية الشابة .[١٠]

وانطلاقا من هذه الاتجاهات الخمس فى تعريف مفهوم الشباب، فإن التصور الصحيح لتعريفهم ، ينبغى أن يأخذ فى الاعتبار هذه الاتجاهات فى

آن واحد ، وعلى أساس ذلك نستخلص التعريف الإجرائى للشباب كما تستخدمه الدراسة الراهنة باعتبارهم "تلك الفئة العمرية التى تمتد من ١٥ عاما إلى ٣٠ عاما ، وتتسم هذه المرحلة بعدد من الخصائص والقدرات البيولوجية ، والسلوكية ن والاجتماعية ، والنفسية ، وتتحدد بداية هذه المرحلة ونهايتها على أساس طبيعة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى يمر بها المجتمع .

ثانيا : مرحلة الشباب طبيعتها و أبعادها

تبدأ مرحلة الشباب أو المراهقة كما تسمى فى بعض الكتابات بتخطى مرحلة بلوغ الحلم Puberty أو اكتمال النمو الجنسى ، ويحدث ذلك عند سن الخامسة عشر أو ما قبلها بقليل ، أما مصطلح المراهقة أو بدايات النضج البدنى والعقلى والنفسى والاجتماعى ، فمعناه أشمل من معنى البلوغ . وتبدأ مرحلة المراهقة التى تغطى بضع سنوات حول سن الخامسة عشر بالبلوغ .[١١]

وفى مرحلة المراهقة يبدأ الفرد فقط فى تحدى " تصور أو تعريف" المجتمع له ، كما يبدأ مقارنة تصوره وإحساسه بذاته بمختلف إمكانات ثقافته والفرص التى تتيحها بيئته وفيها أيضا يأخذ نضال المراهق من اجل التحرر من السيطرة الأسرية ومن الاعتماد على الأسرة . أما فى مرحلة الشباب فإن محور الصراع يبدأ فى التوتر بين الذات والمجتمع ، ومن خلال هذه العملية يتمكن الشباب أيضا من التوصل إلى صيغة مركبة يؤكد فيها على

كل من ذاته ومجتمعه بمعنى أن يكونـه لكـل منـهما لديـه واقعـة وحقيقتـه المستقلة وانتماءاته المنفصلة [١٢]

وبالتالى فإن الشاب يواجه فى هذه المرحلة نمطين أساسيين للسلوك ، النمط الأول هو السلوك المغترب الذى يشير إلى رفض واضح وصريح لما يفعلـه الكبار أو مضاد لهم مبينا العكس تماما . أما السلوك الآخر فهو الذى يعتـبر ثقافة فرعية فيشير إلى تطور أسلوب الشباب الخـاص فـى الحيـاة – كـالملبس والموسيقى ، والمتعة والعلاقات ، لأنهم يحبونها بهذا الشكل.[١٣]

وقد يستمر كـل مـن هذيـن السـلوكين معـا أو كـل منـهما علـى حـدة لفترات طويلة ، والحقيقة أن مرحلة الشباب تبدأ فى سن البلـوغ ، وبالتـالى فغن بداية هذه المرحلة تشهد مجموعة من التغيرات البيولوجية، والنفسية، والاجتماعية .

ويمكن تلخيص أهم هذه التغيرات على النحو التالى :

(١) بزوغ ظاهرة الجنس الأولية والثانية ، وما يترتب علي ذلك من حاجات وأحاسيس ومخاوف جديدة .

(٢) اكتمال النضج العقلـى وظـهور قـدرات ومـهارات جديـدة مثـل التذكـرة والنسيان والتخيل .

(٣) تغير الانتماء من جماعة الطفولة فى اتجـاه جماعـة الراشـدين.[١٤] وهـذا الانتقال يصاحبه غالبا صراع وتوتر بين قيم الآباء وقيم الأبناء.

(٤)كذلك يغلب على الشباب فى هذه المرحلة تقلب الحالة المزاجيـة مـن

الشعور الغامر بالسعادة والراحة إلى الإحساس بالقلق والانقباض ، وتكون حالة التقلب المزاجية هذه أقوى وأشد وضوحا فى مراحل الشباب الأولى منها قرب نهاية مرحلة الشباب ، كما أن تقلب الحالة المزاجية أكثر حدة عند الإناث عنها لدى الذكور ، كما أن دواعيه تختلف باختلاف الجنس .[١٥]

(٥) تتميز مرحلة الشباب برفض المعايير والمستويات والتوجيهات والسلطة التى يمارسها الكبار، وأحيانا تتخذ موقفا عدائيا نحوهم، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى محتوى الذات الاجتماعية عند الشباب ، حيث أن هناك محتوى مثالى فى هذه الذات ينتج مباشرة عن التربية والتنشئة التى تلقاها الشباب ، وهناك إلى جانب ذلك ما يمكن وصفه بالمحتوى الواقعى أو الذات الواقعية ، والتى غالبا ما تكون واضحة تماما عندهم ، ومثل هذا التناقض بين الذات المثالية والذات الواقعية يؤدى إلى عدم الاستقرار فى الشخصية ، كما تؤكد معظم الدراسات الحديثة أن مرحلة الشباب تعبر عن محاولة للبحث عما هو مثالى .

(٦) تتسم مرحلة الشباب بالنشاط والحيوية لما لها من خواص دينامية متفردة ، غير أن الشباب لا يدركون عادة أن الوسط الاجتماعى المحيط بهم ليس نتاج نشاطهم فحسب وإنما هو نتاج لأنشطة قامت بها وتحملت مسئوليتها الأجيال السابقة ، وقد تكون هذه الظاهرة هى

المسئولة عـن الصراعـات والتناقضـات بـين الأسـاليب التقليديـة للحيـاة والأساليب الجديدة التى يسعى الشباب إلى توكيدها .(١٦)

(٧) كذلك تميل مرحلة الشباب إلى تطوير نسق ثقافى خاص بـهم يعبر عنه بمفهوم ثقافة الشباب Youth culture تلك الثقافـة التـى تعـبر عـن تحـد صريح لقيم المجتمع وثقافته العامـة ، بـل وللنظـم والأنسـاق الاجتماعية السائدة فيه ، أى أن الثقافة الفرعيـة للشباب تنطوى على شكل أو آخر من أشكال الانحراف عن الثقافة العامـة للمجتمع، وذلك لأن الأشخاص الذيـن ينجذبـون لجماعـات مرجعيـة Reference Groups ذات ثقافات فرعية يختارون من بينها ما يحتوى على صـور أكثر جاذبية للتراث وحلولا للمشكلات البنائية أكثر وضوحا . وهـؤلاء الأشخاص الذين يتبنون تفسيرات الثقافة الفرعية غالبـا مـا تكـون لهـم منظـورات مختلفـة للحقيقـة الاجتماعيـة Social Reality (١٧). وأن ثقافة الشباب تؤكد على الشعور بالانتماء مع الجماعات التـى يختارهـا الشاب نفسه حتى يشعر بأنه قادر على تحقيق ذاته مـن خـلال جماعـة الأقران Peer Group Culture . (١٨)

تلك هى أهم الخصائص مرحلة الشباب ، تلك المرحلة التى يضطـرب فيـها اتـزان الشخصية ، ويـزداد مستوى توترهـا بحيث تصبح معرضـة للانفجارات الانفعالية ، وتختل علاقتها الاجتماعية بأعضاء الأسرة وأصدقاء المدرسة .

كما يحدث فى هذه المرحلة تغيرات كثيرة يصحبها عدد من الصراعات ، منها ما يرجع إلى التغيرات التى تطرأ على جسم الشباب والتى يصحبها فى العادة تغيرات نفسية أساسية تنتج عن تعلق الشباب وحساسيتهم بالنسبة لها ، ومنها ما ينتج عن اعتداد الشباب بذاته ومحاولته المتحررة من التبعية والخضوع لأوامر الأبوين وسلطة الكبار عموما.(١٩)

لكن الذى تجدر الإشارة إليه أن فى مرحلة الشباب تعبر عن فئة عمرية محددة ، وفئة اجتماعية متميزة لها سماتها الخاصة التى تتبدى فى كافة مجالات التعبير عن الذات ، كما تتسم فى مشاركة أعضائها فى تبنى طائفة مميزة من القيم والمثاليات وأنساق الاعتقاد ، التى تتبلور حول حاجاتهم ، ووضعهم فى المجتمع ، فمن المهم أن نضع فى اعتبارنا أن فئة الشباب تتضمن ، داخلها اختلافات متباينة وليست مجرد جماعة متجانسة لها دوافع متشابهة. (٢٠)

ولما كانت مرحلة الشباب تعطى فترة من العمر تزيد عن عشر سنوات عادة إلا أنه توجد اختلافات هائلة بين الشباب سواء فى ملامحهم العضوية ، والنفسية ، والاجتماعية ، ومع هذا فإن من الممكن أن نميزهم كجماعة عن كل من جماعتى الأطفال والراشدين ، ولكن قبل أن نتقدم خطوة للأمام علينا أن نوضح أهم التباينات الأساسية داخل فئة الشباب على النطاق العالمى ، وهنا تشير دائرة المعارف البريطانية إلى وجود فئات عديدة من الشباب على النحو التالى :-

(١) وتتعلق الفئة الأولى بشباب الطبقة العليا وهم الذين يؤهلون للخوض فى معترك الحياة التجارية ، والمهنية والعلمية ويتقاضون دخولا عالية، لكن من الممكن أن يندرج تحت صفوف هذه الفئة أفراد من الطبقات الدنيا بفضل عملها وجهدها المتميز ، ويتسم شباب هذه الفئة فى الغالب بكونهم محافظين سياسيا ، وملتزمين بآراء ومعتقدات آباءهم والطبقة التى ينتمون إليها بشكل عام .

(٢) شباب الفئة العمالية وهم الفئة التى تشكل قطاعا عريضا من الطبقة الوسطى وتتميز ثقافتهم بالنواحى العلمية والفنية أكثر من النواحى النظرية والأكاديمية البحتة ، وهم يتميزون كذلك بالعمل الجاد المعتمد على جهدهم العضلى ، والدخول المرتفعة بحيث يمكنهم ذلك من شراء السلع الاستهلاكية والكمالية ، فهم إلى جانب أنهم منتجون إلا أنهم أيضا مستهلكون ، ويرحبون بالتغير الاجتماعى الذى يتم بشكل تدريجى ، ويشعرون بالاستقرار السياسي والاجتماعى .

(٣) الشباب المتمرد ، والذى يعتبر خارجا على أنظمة المجتمع المتعارف عليها ، ويرفض قوانين وعادات المجتمع ، ويندرج تحت هذا النمط نوعين من الشباب ، النوع الأول ويتسم بنظرة عدائية **Aggressive** للمجتمع ، ويرى ضرورة تحطيم المجتمع وقيمه عن طريق العنف والقوة ، أما النوع الثانى من هذا الشباب فيعارض الحياة الصناعية الغربية ويجدون فى النظام التعليمى سببا فى هدم قيمة الإنسان

كإنسان ، ويفضلون الانعزال عن المجتمع الغربي الصناعي لكي يعيشوا في الطبيعة وزراعة الأرض.[٢١]

وإذا كانت هذه بعض نماذج الشباب في مختلف أنحاء العالم ، وإن اتخذت مسميات مختلفة إلا أن هناك ثلاثة معايير أساسية للفروق بين فئات الشباب ، وهي معيار الطبقة الاجتماعية ومعيار الجنس ومعيار الوسط البيئي (الريفي أو الحضري) فمن حيث الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الشباب تتحدد فرص الحياة المتاحة له ، وتمتد هذه الفرص لتشمل كل نواحي حياة الفرد من العضوية في شريحة اجتماعية معينة إلى نوع التعليم الذي يتلقاه ، وفرص العمل وإمكانيات الترقي إلى اختيار شريكة الحياة ، وكذلك الحصول على مختلف الخدمات . في كل هذه العوامل نجد أن الشرائح العليا هي دائما المحظوظة . بينما الشرائح الأدنى تظل غالبا محرومة ، أما الطبقات المتوسطة فإنها تتأرجح بين هذين الطرفين فأحيانا تكون من المحظوظين ولكن كثيرا ما تهبط بين المحرومين . وخلال هذا كله فإن الشباب في كل شريحة من هذه الشرائح المختلفة يعاني أو يخضع لأنواع مختلفة من المشكلات ، ولكن يظل العامل الاقتصادي يمثل عاملا رئيسيا مؤثرا ، يثير استياء المحرومين ضد مظاهر الظلم القائمة.[٢٢]

أما من ناحية الفروق الجنسية بين الشباب ، فمن المهم أن نفرق بين الشباب والشابات لتباين الجنس بينهم ، ويتميز هذا الفرق في أنماط السلوك التي يؤديها كل من الجنسين . ورغم أن سلوك الشباب يتصف عادة بالتوتر

والاضطراب ، فالشاب فى عمله ينشد العمل والإنجاز والاستقرار ، وأخيرا الزواج ، ويحل الاهتمام بالعمل والنجاح محل الإعجاب بالبطولات الذى كان ملحوظا فى مرحلة المراهقة، والشاب يتميز بالتحصيل والتخصص، والمسئولية كما أنه يعى أن نجاحه فى العمل يعود عليه بالفائدة ، إذ يحدد النجاح مستوى دخله ، ومستوى معيشته، ومكانته الاجتماعية، كما يعطى الشاب اهتماما أكبر بالمسائل العامة والقضايا الاجتماعية بعكس الحال عند الشابات اللاتى يعطين اهتماما أكبر بالمسائل الشخصية، ويرون أن الهدف الأكبر فى الحياة تكوين الأسرة ، علاوة على ذلك فإن القلق لدى الذكور عادة أعلى منه لدى الإناث لأن توقعاتهم (الذكور) عادة أعلى وذلك راجع إلى دورهم التقليدى باعتبارهم الجنس المسيطر ، ولذلك فالفجوة بين توقعاتهم وبين الواقع أوسع الأمر الذى من المتوقع أن يثير لديهم عندهم مشاعر الإحباط والاغتراب .(٢٣)

وبالمثل فإن الاختلافات الريفية – الحضرية تشكل معيارا آخر لعدم التجانس بين فئة الشباب ، حيث أن الشباب الريفى يحققون استقلالهم فى أعمار مبكرة مقارنة بالشباب فى المدينة ، وفى هذه الحالة فإن صراعا ضخما فى التكوين العاطفى والسيكولوجى للشباب يتم حله ، ذلك الصراع الذى ينجم عن الهوة بين تحقق النضج الفسيولوجى من ناحية ، والنضج الاجتماعى من جهة أخرى ، بينما يكون الشعور بهذه الهوة شديدا عند الشباب فى المدينة لأن سنوات الدراسة الطويلة – أو ربما التدريب على مهارات معينة – تؤخر تحقيق الاستقلال للشباب عندما تتخيلهم خلال

بلوغ مرحلة النضج الاجتماعى أما الشباب فى القرية فإن النظام الاجتماعى هناك لا يتطلب هذه السنوات التحضيرية ، كما يتعلم الفرد المشاركة فى قوة العمل مبكرا جدا من عمره ، وبهذه الطريقة فإن دخوله مرحلة النضج تحدث فى مرحلة مبكرة نسبيا ، كما أن الشاب الريفى قد يتزوج فى سن مبكرة أو ليس مضطرا لمواجهة مشكلات الحياة فى المدينة التى غالبا ما تكون سببا للقلق بالنسبة لشباب الحضر . (٢٤)

وعلى هذا فإن فهم الشباب يجب أن يتم فى ضوء تشابهاتهم وكذلك اختلافاتهم لأن كل فرد هو حالة فريدة ولكنه أيضا تصوغه وتشكله الضغوط الاجتماعية من جانب الجماعات الأولية التى ينتمى إليها وجماعة الأصدقاء، وكذلك الجماعات الثانوية مثل الأمة والمدينة والطبقة. (٢٥)

وعلى هذا فإن جماعات الشباب فى أى مجتمع ليست جزرا متباعدة أو أفلاك تدور حول نفسها بعيدا كما يحدث فى العالم الذى حولها ، بل أنها تتأثر بالبيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فالشباب أعضاء عاملون مع الجماعات الأخرى ، ويتفاعلون معهم ، فهم يرتبطون ارتباطات متعددة بجماعات متباينة فى مجتمعهم تؤثر فى سلوكهم وأفكارهم واتجاهاتهم وتفضيلاتهم ابتداء من الأسرة ومرورا بالأصدقاء والزملاء وانتهاء بجماعات العمل والمهنة ، لذا فإن الشباب يشكل بؤرة من تأثير سياقات متباينة ومتشابكة ، وأن مناقشة ذلك تتطلب معرفة العوامل المؤثرة فى الشباب وزيادة مشكلاته ، وهذا هو موضوع النقطة التالية .

ثالثا : المتغيرات المؤثرة في جيل الشباب:

ليس ثمة شك فى أن الظروف المحلية والقومية والعالمية التى يعيش فيها أو يتأثر بها جيل الشباب العربى بصفة عامة والمصرى بصفة خاصة ألان تختلف عن تلك التى عاشت فيها أو تـأثرت بـها أجيـال سابقة حيث كانت معدلات التغير الاجتماعى الهادئة أو المعتدلة – حتى منتصف القرن الحالى مثلا – تسمح بدرجة من الاستمرارية بين الأجيال، يتلقى الخلف عن السلف التراث دون عناء كبير ويتوصل إلى أساليب توافق وتكيف جديدة بشيء قليل من الألم ، وينتهى إلى إعادة التنظيم فى غير كثير من المعاناة ، أما الآن فإن عالمنا المعاصر منذ فترة تاريخية بعيدة تتأسس مرتكزاته على تفاعلات التغير الاجتماعى ، فمنذ عصر النهضة والثورة الفرنسية والثورة العالمية والتكنولوجية وثورة المواصلات ، كل هذا جعل العالم يعيش فى مناخ إطار جديد تهتز على ساحته اكثر التقاليد رسوخا ، وتنهار فى سياقه اكثر المؤسسات قداسة وعراقة ويتولد عنها إيمان جديد مضمونه أن الشباب قد انسحب من على المسرح ، وأن الذى يتحرك فيه المتخلف الساكن من خلال التنمية – وهو التغير الإرادى – ليلحق بالمتقدم الذى يندفع فى إطاره إيقاعات التغيير بسرعات يصعب إدراكها. (٢٦)

وهذا التغير يأتى دائما بأوضاع ليس لها سوابق ، مما يجعل التكيف معها أو إعادة التنظيم بينها أمرا يكاد يكون مستحيلا وبعد أن فقدت الخبرة الماضية جزءا كبيرا من قيمتها وفعاليتها ، أصبحت كثيرا من وسائل وأدوات

التنشئة الاجتماعية فى غير اتساق مع العصر ، لا تستطيع أن تقدم تفسيرا مقنعا للواقع المتغير ، ولا أن تفيد فى التعامل معه ، ومن هنا تفقد كثيرا من قيمتها وهيبتها فى نظر الشباب ، فعلى سبيل المثال ، يتراكم بفضل التقدم العلمى السريع كم هائل ومتزايد من المعارف والخبرات ، تعجز نظم التعليم النظامية كالمدرسة وغير النظامية كأدوات الثقافة والإعلام عن استيعابها وتقديمها للشباب ، ومساعدتهم على تمثلها والاستفادة منها.[٢٧] وبالتالى فإن هذا التطور العلمى المتزايد يثير لدى الشباب الكثير من المشكلات فهو يحتاج إلى تتبع هذا التطور واستيعابه حتى لا يجعل الشباب يشعر بأنه يبتعد عن الحياة فى صورتها الحقيقية المعاصرة وعلى هذا فإن التطور المعرفى الهائل يجعل من الضرورى أن تتلقى الأجيال الصاعدة تربية أكثر شمولا وتنوعا لكى تضمن له مزيدا من الأساس الثقافى الذى يمكنها من إدراك العلاقات المتشابكة فى الثقافة الإنسانية المعاصرة والوعى بالظروف المتعددة المحيطة بها .[٢٨]

فضلا عن هذا فإن وسائل التنشئة الاجتماعية قد أصيبت بالخلل ومن ثم كان لها تأثيرها السلبى على جيل الشباب على النحو التالى :

(١) فلقد انتابت الأسرة فى الوقت الراهن تغيرات أساسية جعلت منها بيئة ثانوية وليست أولية لتنشئة الفرد، حيث أن أسرة اليوم تعمل على تهميش شباب الأسرة بدعوى أنهم عاجزون عن فهم تعقيدات الحياة اليومية التى تتجاوز عقولهم البريئة ، كما أن الكبار فى الأسرة الحديثة ليس لديهم الوقت الكافى للمحافظة على المسافة التى تفصل

جيلين والتى أخذت فى الاتساع إلى الحد الذى لم يعد فى البيت مكان للعلاقات الحميمة. (٢٩) حتى أن الشباب غالبا ما يشعرون بأنهم لا يستطيعون الكلام – بصراحة – مع آبائهم حول الموضوعات التى تسبب قلقا لديهم " فهم لن يفهموننا" ويبدو أن الأسباب الرئيسية لهذا تكمن ليس فى أى تدهور أخلاقى ولكنها تكمن فى التغيرات العميقة والسريعة فى الحياة المعاصرة ، فعملية التصنيع جعلت المنزل أقل قدرة على إعداد الشباب لكل جوانب حياته فى المجتمع ، ومن ثم فعليه أن يتعلم الأدوار المتخصصة من العمل خارج المنزل ، كما أدى التغير التكنولوجى إلى توسيع الفجوة بين الأجيال . (٣٠) كما أن بناء الأسرة الحديثة أصابه الضمور وأصبح يقتصر على الزوج والزوجة والأولاد وخرج من الأسرة – الأجداد حاملوا التراث والتقاليد ، وهو ما يعنى أننا من البداية نعنى بضعف الوظيفة الضبطية للأسرة وهى الوظيفة التى كانت تتولى غرس البعد الاجتماعى أو تأسيس الانتماء إلى جانب ذلك فإن هناك فجوة قد تتخلق بين الأسرة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية من ناحية، وبين المجال الاجتماعى كنطاق لتجريب مضمون التنشئة ، وفى هذه الهوة قد يسقط الشباب أثناء محاولة صياغة تطابق بين قيم الأسرة والمجال الاجتماعى ، وإذا فشل الشاب فى هذه الصياغة ، فقد يحدث الانسحاب من المجتمع تجنبا لمعاناة التناقض أو التمرد على أيهما بالنظر إلى الآخر، أو ابتكار قيم جديدة قادرة على الأداء والإنجاز على المستوى الفردى بصرف النظر عن قيم الأسرة أو المجتمع أو هما

معا وهنا نجد الشباب يفتقد أى التزام اجتماعى.[٣١]

(٢) ويعد التعليم العنصر الثانى الذى يتولى مهمة التطبيع الاجتماعى ، ورغم أهمية متغير التعليم فى هذا المجال إلا أن النظام التعليمى يعانى من مظاهر التفسخ الاجتماعى ، فمثلا برغم رفع شعار مجانية التعليم بكافة مراحله و سياسة الالتزام التعليمى ، تنتشر ظاهرة المدارس الخاصة ذات المصروفات العالية ، وظاهرة الدروس الخصوصية على مصراعيها ، وهو الأمر الذى يخلق تناقضا وخللا داخل بناء النظام التعليمى ذاته ، فضلا عن عدم ارتباط برامج التعليم بخطط التنمية الاجتماعية ، والاقتصادية وانعدام التفاعل بين الأساتذة والطلاب ، فالتعليم الجامعى أصبح لا يقدم للطلاب سوى كم من المعلومات دون القيام بوظيفته الثالثة أى الوظيفة الإرشادية التثقيفية .[٣٢] هذا بالإضافة إلى اعتماد طرق التعليم على أساليب التدريس القائمة على التلقين بدلا من استخدام الأسلوب الحوارى ، وهذا بدوره ينمى القدرات الشكلية واللفظية لدى الطلاب ولا ينمى العقلية التحليلية النقدية التى تساعد على الإبداع والابتكار. وبذلك يساعد التعليم فى خلق حالة اغتراب لدى الشباب، كما أن النظام التعليمى يقدم محتوى معرفى لا يلتقى مع اهتمامات الشباب ، ولا يجيب على تساؤلاتهم ، ولا يساعدهم على فهم الواقع الموضوعى فهما واعيا ، ويقدم النظام الاجتماعى القائم باعتباره معطى غير قابل للمناقشة ويرتفع عن النقد .[٣٣] مما يحرمهم من التعبير

عن آرائهم سواء فيما يخص قضاياهم أو قضايا المجتمع الذى ينتمون إليه.

(٣) وتشكل وسائل الإعلام إحدى آليات التنشئة الاجتماعية الهامة إلا أنها أحيانا تقدم مضمونا إعلاميا لا يتلاءم مع الحاجات الواقعية ومتطلباتها. فمثلا قد يعمل الإعلام بوسائله المختلفة على نقل تيارات وأفكار وصور من الخارج قد لا تتلاءم ونظائرها فى الثقافة المحلية ، ومن ثم يحدث تناقض أو عدم تكامل فى لغة الثقافة والقيم داخل المجتمع ، لأنها تعتمد على برامج مستوردة بمجتمعات تختلف عنا فى عاداتها وطرائق حياتها ، ومشكلاتها التى تعالجها ، والحلول التى تقدمها للمشكلات ، كما أن الصلة مفقودة بين أجهزة الإعلام والتربية ومنظمات الشباب رغم أنها مكملة لبعضها ومتممة.(٣٤) فضلا عن ذلك يواجه مشاهدو التلفزيون فى الدولة النامية صدمة حضارية أو هو ثقافية بسبب تعرضهم إلى الكثير من البرامج والأفلام الأجنبية التى تشكل غزوا ثقافيا ، وفى هذا الصدد يقول بارناو Barnow أن هناك كثيرا من رجال العلم والفن فى هذه الدول يعارضون التلفزيون الغربى إذ يتولد لديهم الإحساس بأنه يتم اجتثاث الحضارة من أصولها. (٣٥)

ولهذا فقد أكد عديد من الباحثين أن عددا متزايدا من الشباب قد اغتربوا عن تصورات والديهم من البلوغ غير متأثرين بالمنابع الرئيسة للحياة العامة التقليدية وغير مرتبطين بكثير من المؤسسات التاريخية

لمجتمعـــهم.(٣١) بالإضافـــة إلى الأوضـــاع والظـــروف الســـابقة ذات الطـــابع الاجتماعى هناك مجموعة من العوامل والمؤثرات ، بعضها يرجـع إلى النظـام العالمى الشامل وعوامل أخرى تنبثق من أطر محلية ضيقة ، وذلك لأن الشباب لا يعيش فى فراغ ، وإنمـا يعيـش فـى مجتمـع أكـبر ، يتفـاعل مـع بعضـه البعض سلبا أو إيجابا ، ويتكون هذا العالم من مجتمعات تتباين فى أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم فإن احتياجات الشباب ليســت واحدة فى العالم كله ، كما أن مشكلات الشباب ليست متماثلة فهى تختلـف من مجتمع لآخر ، كما تتباين مـن زمـان لآخـر ، هـذا ويوجـد نوعـين مـن المتغيرات التـى تجـلت تأثيـراتهـا الواضحة على فئات الشباب وهما :

أولا : المتغيرات العالمية :

ولقد كان من أهم المتغيرات العالميـة تأثـيرا علـى الشـباب ، الثـورة العالمية ، والتكنولوجية ، لما تلعبه من دور بارز فى نظامنا العالمى الحديـث فهى تدعم وحدته وتماسكه من خلال إسـقاط الحواجـز التـى فصلـت منـاطق العالم بعضها عن البعض الآخر فى عصـور سـابقة حتـى لقـد أصبحـت كلـها تكون عالما واحدا صغيرا – يزداد صغرا يوما بعد يوم – تتأثر أجزاؤه المختلفة بالأحداث فى كل جزء منه ، فالتقدم الهائل فى وسائل الاتصـال والمواصـلات قد ساعد الشباب على تعدى حدود المحلية والإقليميـة وتعرضـهم لتأثـيرات عالمية ، فالراديو ، والتلفزيون يسـتقبلان الإرسـال العـالمى الآن مباشـرة مـن الأقمار الصناعية . والصحف اليومية والكتاب والاســفار وغـيرهم تسـاعدهم

على تحطيم الحصار الذى فرض على عقول الشباب وعواطفهم وتضعهم فى دوامة الأحداث العالمية.[٣٧]

وبالإضافة إلى ذلك شهد النظام العالمى مجموعة من التفاعلات التى أسهمت بدورها فى بزوغ الثقافة العالمية للشباب وهى الثقافة التى استطاعت جذب اهتمام ومشاركة الشباب بغض النظر عن الطبقات التى ينتمون إليها أو المناطق الجغرافية التى يقيمون فيها أو المستوى التعليمى الذى حصلوه ، وقد عملت هذه الثقافة على حدوث نوع من الانفصال إلى حد ما بين المراهقين والشباب من جهة وبين الكبار من جهة أخرى مما أدى إلى تطوير ثقافات فرعية تتصارع فيما بينها فى كثير من الأحيان.[٣٨]

كما أن ثقافة الشباب تميل إلى اتجاهات شبابية معارضة تنطوى على عدم الإحساس بالمسئولية والاهتمام بالذات المادية ، تلك الاتجاهات التى تساعد على تبنى – أو تشرب أدوار البالغين .[٣٩] وهو الأمر الذى يوحى بان ثمة مجتمعا شبابيا واحد يقف وحدة واحدة فى مواجهة أجيال الكبار . فضلا عن ذلك فإن التحولات الخطيرة التى أحدثها لقاء دول العالم الثالث بالحضارة الأوربية أدت إلى تطويرات حادة أخرى من أهمها ما يلى :

(أ) أزمة الثقة بالتراث أو بالأحرى بالصورة التى يقدم بها الشباب وبخاصة بعد الهزائم التى منيت بها حركة التحرر الوطنى ثم التحديث فى الصراع مع الاستعمار ثم الإمبريالية الصهيونية .

(ب) الإحباطات القومية التى يحس بها الشباب نتيجة للتخلف الفكرى

والاقتصادى والاجتماعى بالقياس إلى الدول المتقدمة فى العالم ، واتساع الهوة التى تفصل بينهما وبين العالم العربى يوما بعد يوم .

(ج) الوعى بالأزمة أو " البحث عن هوية " اللذان ولدهما الصراع و الإحباطات .(٤٠)

ولا شك أن هذه التغيرات المتلاحقة لها تأثيراتها العميقة على الشباب أكثر من غيرهم لأنها تتصل بحاضرهم ومستقبلهم . من هذا يتبين أن المتغيرات ذات الطبيعة العالمية لها تأثيراتها الواسعة على الجماعة الشبابية فى مختلف المجتمعات باعتبار أنهم الأقدر على المتابعة والسعى إليها دائما من ناحية ، ثم هم الذين يميلون دائما إلى السعى خارج الذات والمصالح المرتبطة ، وقد يتخذ هذا الميل شكل الشوق إلى مجتمع العدل والحرية فى المستقبل أو قد يتجه هذا الميل إلى متابعة ما يجرى على الخريطة العالمية ، وعلى أساس ذلك فقد تظاهرت حركة شبابية فى مجتمع واحد إلى إظهار نظائر شبابية لها فى مجتمع آخر ، يؤكد ذلك انتشار ظواهر الإحياء الدينى بين الشباب داخل عالمنا الإسلامى خاصة والعالم بصورة عامة ، وانتشار مظاهرات الشباب فى أوروبا الاشتراكية وأخيرا وليس ببعيد الصيغة العالمية للحركة الشبابية فى عام ١٩٦٨م .(٤١)

تلك الحركة التى أكدت على تنوع احتياجات الشباب كفئة رئيسية من فئات المجتمع ، ولهم مكانتهم الأساسية داخل بناء المجتمع ، ولهم قيم واتجاهات خاصة .

ثانيا : المتغيرات المحلية

وهنا نأتى إلى دور العوامل والأوضاع المحلية السائدة فى بلدان العالم الثالث ، ففى مرحلة ما قبل الاستقلال ، تحالفت مختلف القوى الوطنية وجيل الشباب والكبار معا فى معركة التحرير ، التى تحمل جيل الشباب الجانب الأكبر من أعبائها ، وبعد الاستقلال تطلعت الحكومات الوطنية إلى جانب من الاستقرار والوحدة تمكنها من إعادة البناء والانطلاق مع آفاق التحديث والتقدم ، واقتضى ذلك احتواء حركة الشباب واستقطابه ، لكن الشباب حينما يقيم حصاد السنوات الطويلة من البذل والكفاح والطموح ، يصلون إلى نتيجة بالغة الخطورة والأثر ، فهم لم يحرموا من جنى حصاد تعبهم فقط ، ولكنهم يحسون بأنهم خدعوا وضللوا ، فالتقدم الاقتصادى لم يؤد إلى تحسين ظروف معيشتهم وبخاصة القطاع الأدنى من الطبقة المتوسطة بل إن مستوى معيشتها قد انخفض ، والتقدم الاقتصادى لم يصاحبه تطور حضارى أو تنمية اجتماعية ومازال التخلف الثقافى والفكرى وتخلف العلاقات الاجتماعية قويا ، إن لم يكن قد ازداد بفعل الهوة بين مجتمعنا والدول المتقدمة .(٤٢)

ولعل الشباب هم أكثر فئات المجتمع حساسية لهذه الظروف لأنهم يقفون فى مفترق الطرق بين واقع يراد تغييره وأمل يراد تحقيقه، وكلاهما يؤثر فيهم ، وفى نفس الوقت هم أكثر الفئات تحملا لمسئولية تغييرها لأنه كما يقول هربرت مللر إن وجود نسبة كبيرة من الشباب فى المجتمع يؤثر على الطابع العام للحياة ، فكلما عظمت نسبة الشباب والبالغين فى

المجتمع، عظم احتمال التغير الثقافى والاجتماعى فيه ، فإذا أمكن ترك الفلاحين المسنين للفقر أو حتى الموت جوعا دون حدوث عواقب سياسية وخيمة ، فإن الحال يختلف بالنسبة لجيل الشباب.(٤٣)

وفى إطار ذلك تعد الأيديولوجيات من المتغيرات الهامة التى تربط بفاعلية المحلية وتأثيرها على الشباب ، فبرغم أن المصادر الأيديولوجية لمجتمعات العالم الثالث فى غالبها من خارجه ، إلا أننا لا نجد ساحة هذا العالم تمتلئ بالصراعات الأيدلوجية، وإذا كان الشباب هم دائما الباحثون عن إيمان أيديولوجى أو عقائدى فإن صراع الإيمان الأيديولوجى يشكل ظاهرة لصيقة بمجتمعات العالم الثالث ، إضافة إلى ذلك فإن هناك صراعا بين الأيديولوجيات الوافدة وبين القيم التراثية ، وارتباطا بذلك التفاعل قد يتشرذم الشباب وتنصرف جماعاته، تناضل من أجل المعتقدات والمبادئ بينما ينهار الواقع يبحث عن سواعد تشمر من أجل البناء والتنمية. (٤٤)

إلى جانب ذلك فإن هناك فجوة بين الواقع الذى يعيشه الناس فى المجتمع النامى ومعتقداتهم حول مستقبل هذا المجتمع ، نتيجة غياب برامج أيديولوجية واضحة تصور مستقبل هذه المجتمعات ، والحق أن الشواهد التى قدمتها دراسات علماء الاجتماع والنفس والتى أجريت معظمها فى الولايات المتحدة الأمريكية ، كشفت عن أن المرء يعانى كثيرا إذا ظل داخل دائرة ضيقة رتيبة ذات طابع برجماتى أو عملى ، أو إذا فشل المرء فى اكتساب رؤية واضحة لحركة التاريخ ، فليس من شك أنه سيعدم ذلك

التصور الإيجابى لبرامج التغير الاجتماعى فى المستقبل لكى يصل إلى المستوى الذاتى الذى يشبع حاجات الجماهير العريضة.(٤٥)

وبذلك نستطيع أن نستخلص من المتغيرات المؤثرة فى عالم الشباب والتى تعتبر نتاجا للتفاعل المستمر بين متغيرات النظام العالمى وبنيته من ناحية ، وأوضاع المجتمعات المحلية وظروفها من ناحية أخرى . لكن الذى تجدر الإشارة إليه فى هذا السياق أننا لا نستطيع أن نتعامل مع الشباب ونفهمه كل الفهم إلا إذا فهمنا البناء الاجتماعى الذى يعيش فيه ، ويتأثر به . كما أن فهم الشباب مرتبط بأهمية دراسة مجتمعه.(٤٦) فالشباب فى العالم العربى يعيش فى مرحلة تغيرات جذرية اقتصادية ، وحضارية واجتماعية ، وثقافية ، وقد نشأت هذه التغيرات نتيجة الثراء الذى أتى بعد اكتشاف النفط وإعلان خطط التنمية لبناء مجتمع الوفرة واليسر ، وهنا يعانى الشباب من آثار الهوة الثقافية أو ما تسمى بالصدمة الحضارية نتيجة الانبهار والافتتان بالإنجازات التكنولوجية الغربية التى تحيط به من كل جانب ، ورفض القيم المجتمعية لأنماط السلوك الاجتماعى الوافدة من الغرب ، كما يتأثر الشباب بالتباين الكبير بين المثال الغربى عامة ، والمبادئ السياسية والواقع الأليم للأزمة الاقتصادية ، إلا أنه يبقى أمامنا تساؤل رئيسى يطرح نفسه فى هذا السياق ، وهو – ما هى طبيعة الأزمة التى يعانى منها جيل الشباب فى الوقت الراهن – ومدى أثرها فى أوضاع الشباب ومشكلاته ، اعتقد أن الأزمة تشكل وضعا اجتماعيا معقدا ، يصعب

فهم وتفسير جانب منه دون فهم بقية الجوانب الأخرى ، ومن هنا فإنها تشكل محور النقطة التالية.

رابعا : نحو رؤية موضوعية لأزمة جيل الشباب

تكمن المشكلة الرئيسية لجيل الشباب أساسا فى شعوره العميق برفض كثير من أبعاد الواقع الذى يعيشونه إذ لا يستطيعون معايشته أو التعايش معه لأن هذا الواقع لم يعد يمثل آمالهم الطموحة . فقد أصبح واقعا متخلفا بدرجة كبيرة عن العام الذى يرسمونه لحياتهم . ولهذا نجد أن جيل الشباب ثائر وغاضب ، وأن لهذا الغضب طبيعته الشمولية الكلية ، تلك التى لا تقبل التجزئة وأنصاف الحلول كما أن غضبه يتصل بالأجيال التى سبقته والتى لم تحقق له العالم الذى كان يتمنى أن يعيش فيه ، وأنه غاضب من المجتمع الذى يحبه كثيرا ، ولكنه لا يشعر بقوة الانتماء إليه.[٤٧]

وهنا يأخذ الرفض كظاهرة شبابية أسلوبين أساسين–

الأسلوب الأول: صريح يعلن فى إطاره الشباب أن الكبار ليس لديهم الانتباه الكافى لحركة الحاضر والمستقبل ، وكذلك فإن لهم الحق فى رفض إدارة الكبار للمجتمع ، على ذلك يصبح رفضهم لمنطق الوصاية أو القولبة التى تفرض من اعلى على حركتهم ، أى رفض المشاركة من منطق الكبار أو وفقا لمعاييرهم ، وقد يتخذ الرفض أيضا طلبا إيجابيا معلنا من أجل المشاركة فى دراسة القرار وإصداره ماداموا هم متحملوا تنفيذ القرار.

الأسلوب الثاني: للرفض هو الشكل السلبى ، فى إطاره يحيا الشباب مواطنين بلا وطن ، مهاجرين فى أوطانهم ، وهنا لا تكون الهجرة فى معناها الخارجى أعنى أن يسافر إلى الخارج لكن تتأسس الهجرة كفكرة وأيديولوجية إن صح التعبير ، أن يعيش الشاب بعقله المهاجر داخل الحدود يقطع أثناء ذلك كل ارتباطاته بهذا الوطن ، فلا يعيش بشكل إجبارى فى إطار الوطن. لإحساسه بأنه لا يوفر له الطموح و إمكانية المشاركة ، وتستمر هذه الحالة إلى أن تتحول الهجرة المعنوية إلى هجرة فيزيقية حقيقية فى أوطان فيها الفرص وفيها إمكانات تحقيق الطموح.(٤٨)

وهذا الشكل السلبى للرفض يولد لدى الشباب الشعور بالاغتراب Alienation الاجتماعى والسياسى والاقتصادى ، ويبدو هذا الشعور متمثلا فى أعراض الضيق والثورة والرفض للقوانين والأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . ويصعد عوامل الإحباط والاستفزاز التى يصادفها الشباب من خلال الأنظمة القائمة على اختلاف أنواعها مزيدا من الاغتراب والفقدان والضياع التى تزيد من أزمة الشباب.(٤٩) وبالتالى تبدو عليه مظاهر الاغتراب الذى يمكن تصويره على أنه امتداد بين الانسحاب من واقعه أو الرضوخ عليه والنفور منه ، أو التمرد الثورى عليه لتغييره.(٥٠)

لكن أخطر جوانب أزمة الشباب هى ما يعرف بأزمة الهوية Identity Crisis والتى تنشأ من عدم قدرة الشباب على فهم ذاته الجديدة والتعامل معها وهى أزمة يتوقف على حلها استمرار نضوج الشخص بشكل

سوى ، وتكون هذه الأزمة أكثر حدة بالنسبة لأولئك الذين يتم نضجهم مبكرا وذلك لسببين :

الأول : لأن النمو الجسمي والجنسي قد لا يوازنه نمو عقلي واجتماعي .

الثاني: لأنه يدفعهم إلى الابتعاد عن أترابهم والانسحاب ومحاولة الانتماء إلى جماعات الكبار الذين لا يبدون – عادة – ترحيبا كافيا بالقادمين الجدد ، هذا إن لم يصدوهم بالفعل.(٥١)

وهذا الوضع يساهم فى خلق الشعور بالحيرة والتردد فى العلاقة بين عالم الشباب وسعيهم من أجل الاتصال بعالم البالغين والكبار وذلك بهدف الحصول على اعترافهم ، ومن ناحية أخرى لديهم الاستعداد للتأكيد على الاختلافات التى بينهم وبين الكبار ، بل وانهم يعملون عادة على إبراز هذه الاختلافات ، وقد يتطرق الأمر حتى يأخذ شكل معارضة الأدوار العديدة التى تنتظرهم فى المجتمع ، وبالتالى رفض النماذج العديدة التى يقدمها الكبار ، بل ورفض نمط النظام الاجتماعى الذى يقدمه الكبار برمته .(٥٢) وخاصة أن الشباب يميل إلى تحمل المخاطر وتعريض نفسه والآخرين للخطر، كما يميل إلى الانغماس فى التورط فى السلوك التحطيمى اجتماعيا .

لهذا فإن أى زيادة فى عدد الشباب داخل أى مجتمع تتضمن أو تعنى مزيدا من الاضطراب والشغب .(٥٣)

لذا فالشباب فى نظر الكبار مثاليون بطريقة غير ملائمة بل مبالغة ، أما الكبار فى نظر الشباب فهم اسرى تصور ووعى زائف بالحقيقة الراهنة ، فالكبار يطورون إحساسهم بما هو ملائم ، ومعقول، ويعرفون كيف يحصلون

على ما يريدون ، ولكنهم فى نظر الشباب لا يريدون أشياء صحيحة ، وفى المقابل يطور الشباب إحساسا بما هو مرغوب لديهم ولا يعرفون كيف يحصلون عليه ، أى أن الشباب ينشغلون بالغايات والمثل الإستراتيجية بينما ينشغل الكبار بالوسائل والإجراءات الواقعية التكتيكية .(٥٤)

وقد صور – عزت حجازى – هذا الوضع أبلغ تصوير على النحو التالى " ولما كان الشباب لم يعيشوا الماضى فليس فيه عندهم ما يجعلهم يحنون إليهم أو يعتزون به ، وبما أن الحاضر ليس من صنعهم ، ولا يشاركون فى إرادته ، فليس فيه ما يدفعهم إلى التمسك به ، فضلا عن لدفاع عنه ، أما المستقبل فإنه بهم ولهم رضوا أم أبوا ، وهو مفتوح غير متعين ، ومن ثم فهو مجال خصيب لأحلامهم ، وآمالهم وطموحاتهم تصور لهم طاقاتهم البكر غير المجهدة أنهم قادرون على أن يصنعوا المستحيل".(٥٥)

ومما يعمق من أزمة الشباب شعورهم بان الأسرة لم تعد تهتم بهم ولم تعد مرفأ الرعاية والتوجيه والأمن والحنان الذى يستطيعون فيه إشباع حاجاتهم الأساسية ، كما أن الأسرة لم تعد قادرة على تدريب الشباب على تحمل مسئوليتهم فى الحياة والتعليم الذى يحصلون عليه لا يقدم لهم غير قليل من المعارف العصرية ، ويعطل فرص اكتساب خبرات حية تؤهلهم لتكيف مجد مع الواقع بل أنه يقتل فيهم روح الابتكار والإيجابية ، ويربيهم على السلبية والمسايرة والانصياع .(٥٦)مما يؤدى بالشباب إلى الوقوع فريسة سهلة للتردد والانسحاب وعدم القدرة على اتخاذ القرار السليم .

فضلا عن ذلك فإن أزمة الشباب العربى عامة والمصرى على وجه الخصوص لا يمكن فهمها إلا بالرجوع إلى تركيبه المجتمع ذاته ، حيث أن هذه المجتمعات تعانى من مشكلة الصراع القيمى Value Conflict بين القديم والجديد ، وبين الثقافة الأصلية والثقافة الوافدة ، وبالتالى لا يعرف الشباب أى ثقافة يعيشون فى ظلها ، وما هى نوعية القيم والعادات وأنماط التفكير والسلوك التى يتعين عليهم امتصاصها ، وما هى نماذج السلوك التى يتوحدون بها ، وبأى لغة يتحدثون ؟

إن هذا الخلط الثقافى لابد أن ينعكس على هويتهم ، وانتمائهم، ويفقدهم التحكم فى مجريات الأمور المتعلقة بهم ، ويعرضهم لضغوط تجعلهم يشعرون بعدم الرضا و الأمان .(٥٧)

كما أننا نجد أن بعضا من هذه المجتمعات يفتقد امتلاك أى انتماء له جذوره أو دلالته التاريخية المعاصرة ، بينما نجد البعض من هذه المجتمعات يعانى من تعدد الانتماء إلى درجة التناقض فمثلا بالنسبة للمجتمع المصرى نجد أن هناك مجموعة من الدوائر التى يتعين عليه الانتماء إليها ، فإلى جانب الدائرة العربية نجد الدائرة الإفريقية، والإسلامية ، والاشتراكية ، والرأسمالية ، وعدم الانحياز ، هذا بخلاف المواطنة ذاتها باعتبارها منطلقا مبدئيا ، ونتيجة لذلك احتوى السياق الثقافى والأيديولوجى بكم هائل من المفاهيم التى تتناقض أحيانا أو تتكامل فى أحيان كثيرة ، ومن ثم وجدنا بين أيدينا كما من العناصر الأيدلوجية التى

تفتقد أى إطار عضوى يضمها ، حتى تصبح قادرة على ضبط المسيرة من خلال التحديد الواضح لمجموعة الأهداف التى يجب أن تشكل موضوع الاهتمام على المستوى الفردى والاجتماعى.(٥٨)

فى مثل هذه الظروف يعيش الإنسان فى مناخ من الأنومى أو اللامعيارية Anomie على حد تعبير إميل دوركايم (تلك الحالة التى تفتقر فيها الحياة الاجتماعية إلى القيم والمعايير الواضحة اللازمة لتوجيه السلوك) والتى ضعف فيه القيم التى استقرت طويلا حتى لتمتلئ الحياة بالمتناقضات وبخاصة تناقض أنساق القيم بين الأجيال المختلفة ، وتناقض الحياة اليومية مع نسق القيم والمعايير إلى حد يتعذر الاتفاق على شئ مشترك يلتزم به المجتمع . ونتيجة لذلك يواجه الفرد أزمة لكون أهدافه وقيمه وتصرفاته التى يعتبرها أخلاقية مشروعة ، غير متفقة مع ما سار عليه المجتمع فى الماضى . هذا وتزداد هذه الأزمة حينما يواجه الشباب الاختيار بين بدائل عديدة ، وحين يفقد الكبار والمربون وغيرهم السلطة التى كانوا يكتسبونها بمجرد التقدم فى السن ، ثم حين تفقد الضوابط الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية جزاءا كبيرا من فاعليتها وهيبتها وذلك لتعارض ما تنادى به من قيم وألوان السلوك بعضهم مع البعض الآخر .(٥٩)

من خلال ذلك يتضح أننا لا يمكن تصور أزمة الشباب بعيدا عن صميم الواقع العربى بكل تجلياته الحضارية ، ومكوناته الاقتصادية ومقوماته الاجتماعية والثقافية . حيث أن أزمة الشباب العربى هى أزمة

عامة تمتد بجذورها فى المجتمع كله ، وتجد تعبيرها الصحيح فى التحولات المختلفة التى تطرأ على النواحى الجسدية والذهنية والاجتماعية لشخصية الشاب ، وتعرض اتزانه النفسى للتمزق والتفتت، فهى تتناول النواحى الفسيولوجية التى تتولد عنها انعكاسات عاطفية ونفسية ، والجوانب الفكرية التى تتولد عنها تحولات عقلية ومعرفية ، والجوانب الاجتماعية التى تتولد عنها سلوكيات الاستقلال والتحرر من السلطة الأسرية ، وقد تتخذ هذه التحولات ثلاثة صور أو أشكال رئيسية ، تتوزع بين مشاعر الاكتئاب والانطواء ، والقلق والخوف أو التمرد والعنف .[٦٠] لا يمكن فصلها عن الأزمة الاقتصادية، والثقافية، والسياسية للمجتمع كله ، بمعنى أن أزمة الشباب هى الانعكاس الطبيعى لسلسلة الأزمات التى يعانى منها المجتمع ككل . وهذا يفرض علينا ضرورة عرض الإطار الاجتماعى والاقتصادى الذى مر به المجتمع المصرى فى الوقت الحاضر ومدى تأثيره على تكريس أزمة الشباب وزيادة مشكلاته .

خامسا : السياق المجتمعى لمشكلات الشباب المصرى

رغم إن الشباب المصرى كان له دورا بارزا فى تاريخنا المصرى الطويل ، وكانت لهم قضاياهم ، ومواقفهم الجريئة من قضايا مرحلية ذات أهمية اجتماعية وسياسية خلال مراحل التاريخ المختلفة.[٦١] إلا أن الشباب المصرى كجزء من الشباب العالمى بعامة له صفات وميزات و آراء ومشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية ، وتتميز هذه المشكلات باختلافاتها

وتنوعها ودرجة حدتها باختلاف وتباين المجتمعات الحضرية والريفية ، وباختلاف الأنظمة السياسية والدينية ، وفرص العمل ، والتعليم ، وغير ذلك بالإضافة إلى المشكلات الفردية التى تتعلق بالفرد من النواحى العقلية والتربوية من جهة وتلك التى تتعلق بالوسط الاجتماعى الذى يعيش الفرد فيه من قيم وعادات وتقاليد. (١٢)

وهنا أكدت بعض الأبحاث والدراسات أن الشباب المصرى يعيش فى بعض المشكلات ، وهذه المشكلات ليست من طبيعته وشكله فهو ليس بالشباب المشكل على الإطلاق ، ولكن هذه المشكلات إفراز طبيعى لمجتمع يتغير من مرحلة إلى أخرى ، والشباب ذاته هو سن التحول ، لكونه حلقة بين مرحلتى الطفولة والرشد ، وفى هذه الحالة فالشباب يمثل قطاعا من المجتمع أكثر ميلا للشعور بالتغيرات من حوله ، والوصول إلى حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار لمجتمع متغير ، ويصاحب هذا اضطراب وعدم استقرار فى نفوس الشباب المتغيرة .

خصوصا و إنه اتضح مما لا يدع مجالا للشك أن ما يتعرض له الشباب من تغيرات سريعة ومفاجئة يؤدى إلى وقوعه فى المشكلات.(١٣) وإنه لمن قبيل التبسيط المخل أن نقول أن مشكلات جيل الشباب الآن ليست سوى أزمة نفسية حتمية هى من خصائص مرحلة معينة من مراحل العمر يتم تجاوزها بمجرد تخطى هذا السن وليس اقل تبسيطا من هذا أن نقول أنها ترجع إلى الصراع الأزلى بين الأجيال ، فإذا جاز أن يكون لهذين العاملين دور فى

ظهور مشكلات الشباب وتعقدها ، فإنهما لا يقدمان تفسيرا لها. [٦٤]

ولكن قبل أن نتقدم خطوة للأمام علينا أن نوضح أهم المعالم البنائية والمجتمعية التى نشأت فى حدودها أزمة جيل الشباب عامة ، والمشكلات التى يعانى منها فى الآونة الأخيرة بصفة خاصة ، لأن محاولة مثل هذه تعد ضرورة منهجية يجب أن تلتزم بها الدارسة الراهنة ، وهى بصدد تحديد منطلقاتها النظرية وذلك للكشف عن أهم العوامل البنائية التى تؤدى إلى تفاقم مشكلات الشباب وتعقدها ، ثم إبراز مظاهر الأزمة العامة التى يعانى منها جيل الشباب ، والجوانب المختلفة ، وتحليل العلاقات والارتباطات القائمة بينها وبين النظام الاجتماعى العام ، والشاهد أن التغيرات البنائية والمجتمعية التى شهدها المجتمع المصرى إثر تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى حقبة السبعينات كانت متعددة ومتشابكة ، فبعد أن كان هناك نوعا من التأكيد على تحقيق التنمية المستقلة الشاملة بالاعتماد على رأس المال الوطنى والتأكيد على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التحكم فى توزيع العائد وتأمين متطلبات الاستهلاك خلال حقبة الثورة.[٦٥] بدأ النظام السياسي فى تطبيق ما يسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادى فى عام ١٩٧٤م تلك السياسة التى سمحت لرأس المال الخاص بالنمو الراسى والأفقى معا، وبصفة خاصة السماح للرأسمالية المحلية بأن تنمو إلى رأسمالية كبيرة، وأن ترتبط فى إطار الرأسمالية العالمية ، أى أن هذه السياسة أتاحت الفرصة للرأسمالية أن تستعيد مراكزها داخل الاقتصاد المصرى مرة أخرى.[٦٦]

وبدأ النظام الجديد يغير هويته ، ويصبح ليبراليا بعد أن كان اشتراكيا ، وتحول الشباب الطلائع الاشتراكيون ليجدوا أن صيغة الحزب الواحد قد تحولت إلى بناء منابر ثم إلى أحزاب ذات توجهات أيديولوجية متباينة ، وقد خلقت هذه التغيرات واقعا جديدا ومصلحة مؤكدة لبعض الفئات لإلغاء ما يسمى تحالف قوى الشعب العامل لتستطيع هذه الفئات إن تجد واقعا أيسر فى ممارسة نشاطها فضلا عن إن القوى الأخرى رأت أن تكون وسيلة مناسبة لإعادة تنظيم صفوفها.(٦٧)

وقد تصور البعض أن هذا التحول سوف يؤدى إلى حل أزمات مصر الاقتصادية ، ولكن اتضح إنه أدى إلى العكس ، حيث أدت هذه السياسة الاقتصادية الجديدة إلى حدوث خلل هيكلى فى الاقتصاد المصرى، بحيث أصبحت القطاعات الهامشية وغير الإنتاجية هى المسيطرة بينما تدهورت القطاعات السلعية والإنتاجية إلى حد كبير ، وقد نجم عن هذا الخلل الاقتصادى حدوث خلل فى الهيكل الاجتماعى للمجتمع ، تبدى فى ذلك التناقض الصارخ بين القطاعات الاجتماعية الوسطى والدنيا وبين الشريحة الانفتاحية المميزة بالأنشطة الطفيلية الهدامة التى تتغذى عل الجهاز الإنتاجى ولا تضيف إليه بل تستنزفه.(٦٨)

كما ساهمت هذه الأوضاع المترتبة على سياسة الانفتاح فى التأثير على نسق القيم فى المجتمع حيث طغت القيم الفردية الذاتية والمرتبطة بمصالح المجتمع العليا ، وظهر نوع من التناقض الفكرى فى المناخ الثقافى ،

فلقد توارى كل من تمسك بالقيم الأصيلة للمجتمع ، بينما رفع من شأن كل من دافع عن القيم الجديدة ، بل لقد وصل الأمر إلى حد التمسك بأى قيم أصبح فى حد ذاته شيئا غير مأمون ، فالانتهازية والوصولية والنفاق هو المثل الأعلى الذى تقدمه وسائل الإعلام للشباب.(٦٩) ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قدمت أجهزة الإعلام القدوة غير المنتجة والتى لا تتسم بالعطاء ولكنها تتسم بالفردية والمصلحة الذاتية ، والسطحية وقصر النظر والاستهتار ، بالعمل وموارد المجتمع، وقد انعكست هذه القيم السلبية ودعمتها الظروف الاقتصادية الطاحنة على اتجاهات الشباب ، حيث أصيب بفقدان الأمل فى تحقيق الحياة الكريمة أو الحصول على المسكن الملائم فى المستقبل القريب أو البعيد ، ولهذا ظهرت قيم الهجرة أو الهروب من الواقع الاجتماعى وما يتطلبه من ماديات لا يمكن للفرد العادى أن يحققها من دخله الثابت المشروع، ولقد كان نتيجة هذا هجرة الكثير من الشباب المتعلم — الذى كان مخططا له المساهمة فى التنمية الشاملة — للعمل فى أى مجال مهما كان نوعه ، وطبيعته وذلك من أجل الحصول على المال الذى يحتاجه (٧٠)

ثم جاءت الفترة من ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨١ م لتشهد أحداثا جديدة أكتوى الشباب بنارها ، تلك الأحداث كانت بدية التعبير الصارخ والعنيف عن رفض الممارسات الانفتاحية وما خلفته من فى المجالات السياسية (التبعية بكل أشكالها) والاقتصادية (الأزمات الطاحنة) والاجتماعية (تدهور القيم) .(٧١)

وفى ظل هذا المناخ بدأت الدولة تتخلى تدريجيا عن بعض الالتزامات الاشتراكية ذات الطابع الجماهيرى ، حيث بدا الحديث عن عدم الالتزام بتعيين الخريجين ، وعن رفع الدعم عن طعام الفقراء ، وعن المناداة بإنشاء جامعة أهلية ، وأثارت كل هذه التطورات مشاعر الشباب فهم المستهلكون أو الثارون بسلع الاستهلاك الاستفزازية ، وهم أعضاء الجماعات الدينية التى يؤيدها النظام أو الجماعات اليسارية التى يبغضها النظام ، وهم الذين أباحت لهم الاشتراكية مجانية التعليم ، وهم الذين التزمت الدولة أمامهم بتوفير فرص العمل ، وأدرك الشباب أن الرمال بدأت تنساب من تحت أقدامهم ،ومن ثم لابد مكن الرفض أو الهروب أو الاثنين معا ، وقد كانت هذه السلوكيات جميعا.(٧٢)

وقد عمقت هذه الأوضاع الجديدة لسياسة الانفتاح ظواهر اللامبالاة بين الشباب ، والانسحاب من الأعمال العامة فى المجتمع ، فالهجرة مستمرة إلى الخارج سواء من جانب قطاعات الشباب أو المثقفين، حتى أصبحت نمطا عاديا يؤدى إلى إفراغ المجتمع من العناصر التى يمكن أن تسهم بمشاركتها فى العمل السياسي أو التطوعى ، فالشباب فى ضوء القلق على مستقبله ذهب يبحث عن فرصة عمل بالخارج بأى طريقة وبأى ثمن ، وبالتالى أصبحت الاهتمامات السياسية والعامة تأتى فى نهاية الأولويات بالنسبة له ، وذلك لأن سنوات الانفتاح خلقت فجوة بين الدخول الاسمية ، والاحتياجات المادية الفعلية، ووجد الشباب أنفسهم فى موقف لا يستطيعون

فيه سد الفجوة بالعمل ، والعرق . والجهد بل أن سدها يتمثل فى الدخول الخفية التى تأخذ شكل الرشاوى ، والعمولات والسمسرة ، دون جهد حقيقى ، وتتجاوز قيمة هذه الدخول قيمة ما يحصل عليه الفرد من عمله الأصلى، مما يجعل الشاب يفقد الثقة فى عمله هذا ، وبالتالى يتقبل نفسيا فكرة التفريط التدريجى فى معايير أداء الواجب الوظيفى أو المهنى ، والرقابى، الأمر الذى يؤدى إلى انتشار مظاهر الفساد والانحراف بصورة خطيرة للغاية.(٧٣)

وفى قلب هذا الألم المحيط يعلن النظام السياسي زيارة القدس تمهيدا للصلح مع إسرائيل فى كامب ديفيد ، وأدرك الشباب أنه أمام صورة معكوسة تماما ، كنا اشتراكيين من قبل فأصبحنا انفتاحيين ، كنا حلفاء للقوى الاشتراكية ، فأصبحنا هوامش للمراكز الرأسمالية ، كنا ندعم القطاع العام فأصبحنا نعرضه للبيع لمن يشترى فى السوق ، يرفع النظام صوته بالدين والإسلام كأساس للشرعية ، وظهرت ألقاب الرئيس المؤمن وأخبار عن الخلوة وغيرها فى وادى الراحة وغيرها بينما الرذيلة مستشرية فى شارع الهرم ، وأدرك الشباب أنه أمام خدعة كبرى ، ولقد كان المتدنيون — حلفاء النظام — هم أول من اكتوت مشاعرهم وأجسادهم بناره ، وأصبحنا بذلك أمام حالة من التمزق الرهيب ، يتصارع فيه الكل مع الكل ، إلى أن دوت طلقات الرصاص تعلن عن العنف الناتج عن هذا التمزق.(٧٤). وطبيعى أن تلك التحولات السابقة كان لها مضاعفات حادة كل الحدة وآثار سلبية واضحة

على المجتمع بصفـة عامـة ، وعلى أوضاع الشباب خاصـة ، لأن انسحاب الدولة من ميدان الخدمـات (بمعنـى تقديمـها بأسـعار بعـد أن كـانت تقـدم مجانا أو رفع سـعر التكلفـة أو مـا هـو قريـب مـن ذلـك) كفيـل بـأن يـهوى بالكثيرين إلى هاوية الفقر والمتاعب فيخلق بذلك المشكلات العديدة. (٧٥)

كما أثرت هذه التحـولات بالسلب على أوضاع الشباب مـن خـلال ارتفاع معدل البطالة بـين الخريجـين ، وزيـادة معـدلات الهجـرة الداخليـة والخارجية ، بمضاعفة أعداد المهشمين فى المجتمع بمزاولة نسبة كبيرة من الشباب المتعلم للأعمال الهامشية ، يضاف إلى ذلك ارتفـاع سـن الـزواج بـين الشباب بين الجنسين مع ارتفاع أسعار المساكن . وزيادة معدلات التضخم مما افقد الشباب القدرة على الأمل فى تكوين أسرة مسـتقلة اجتماعيـا واقتصاديـا ومكانيا ، فأنعدمت أمامه الفرصة لإشباع احتياجاتـه النفسـية ، والعاطفيـة والجنسية مما أدى فـى النهايـة إلى زيـادة معـدلات الانحـراف واللجـوء إلى التطرف والعنف .(٧٦)

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل لوحظ أيضا أن حركـة الشـباب المصـرى ودورها السياسى والاجتماعى تتصف بالضعف والوهن فى الوقـت الحـاضر ، وهذا ما تؤكده كثير من البحوث والدراسات التـى اهتمـت بدراسـة المشـاركة السياسية للشباب بـين طلبـة الجامعـة ، إذ ظـهرت دراسـة حـول المشـاركة السياسية للشباب فى إطار المجتمع المصرى أن (٨,٥٪) فقط من أعضاء العينة التى أجريت عليها الدراسة هم فقط الذين يمارسون نشاطا سياسيا ، وحوالى

(٩٠,٤٪) لا يمارسون أى نشاط سياسي على الإطلاق. [٧٧]

وفى دراسة أخرى حول المشاركة السياسية للشباب تبين أن (٩٥,٨٪)من أفراد العينة التى جرى عليها البحث أعضاء فى أحزاب سياسية وحتى الذين ينضمون إلى أحزاب سياسية لا يعرفون معظم الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة .[٧٨]

وهذا ما يبين عجز النظام السياسى القائم عن اجتذاب فئات الشباب وإدماجهم بشكل إيجابى وفعال داخل التنظيمات السياسية وذلك لأن قيادة هذه التنظيمات — لا تمثل قواعده الشعبية — لا تتجه إلى تحريك برامج التنظيمات السياسية بشكل يخدم قضايا الشباب ، والقضايا العامة ، وإنما تسير به الحدود التى ترسمها السلطة ، وبالتالى تتحول التنظيمات إلى مجرد سباق للصفقات الخاصة ، وطريق تحقيق الأهداف الشخصية ، وقد عبر عزت حجازى عن هذا المعنى بقوله " لا تخلق هذه التنظيمات جوا صحيحا يسمح بتربية الشباب وانفتاحهم نفسيا واجتماعيا وإنما تعمل على قولبتهم فى أطر جامدة بالية وهى عملية تؤدى إلى تعويق نمو الشباب ، وكف مبادرتهم ، والعمل على توجيه ولاءتهم نحو أشخاص بالذات لا نحو القضية العامة .[٧٩] وهذا ما يؤدى بصورة أو بأخرى إلى اتساع أزمة الثقة بين الشباب مما يدفع بعض فئات الشباب إلى تبنى اتجاهات متطرفة مبتعدة كل البعد عن القيم الإنسانية فى المجتمع .

وفى هذا السياق تقدم إحدى الدراسات الهامة الشباب المصرى فى

إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية عرضا موجزا لأهم المشكلات التى تواجه الشباب المصرى فى الآونة الأخيرة والتى من أهمها ما يلى :

(١) المشكلات المرتبطة بإشباع الحاجات الأولية كالتغذية والمسكن وخدمات البنية الأساسية .

(٢) مشكلات بعد المقررات الدراسية عن الحياة اليومية وانعدام التفاعل بين الأساتذة والطلاب وعدم ربط برامج التعليم بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

(٣) عدم قيام الجامعة بوظيفتها الإرشادية والتثقيفية التى تزود الشباب بما يفتقر إليه ويحتاجه من ثقافة عامة .

(٤) مشكلات الفراغ الفكرى والعقائدى الذى يستشعره الشباب لعدم وضوح موقفه الاجتماعى ، وضعف انتمائه السياسي الذى يرجع بدوره إلى قصور التنشئة السياسية ، وانعدام المشاركة فى معارك النضال من أجل التحول الاجتماعى فى مصر .

(٥) استشعار الحيرة والقلق وعدم التعرف على ميولهم الحقيقية والغموض الذى يحيط بمستقبلهم المهنى .

(٦) معايشة الشباب لمرحلة التناقض بين نوعين من المفاهيم والقيم إحداها تقليدى ورثه عن الثقافة القائمة والآخر جديد طوره ودعمه التطور العلمى والتكنولوجى . ومن شأن هذه المشكلات سواء كانت مجتمعة أو متفرقة أن تنبئ بل وتنذر بثورة الشباب تحت ضغط العرف وعوامل

التنشئة ، الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى زيادة احتمالات الصراع بين ما هو تقليدى وجديد أو إلى تباعد الهوة بين الأجيال .[٨٠]

وهكذا تكشف النظرة التحليلية الثاقبة لمعالم التغيرات البنائية التى لحقت بالمجتمع المصرى فى مرحلة الانفتاح ، وأثرت على موضوع الشباب فيه عن بروز مجموعة من النتائج التالية : -

(١) لابد وأن ينطلق أى جهد لتحليل أزمة الشباب من فهم شامل وواع لجوانب هذه الأزمة و أبعادها المجتمعية المتعددة ، بمعنى أن يكون الفهم شموليا ومتكاملا .

(٢) أن الانقلاب الأيدلوجى والثقافى والاقتصادى للمجتمع أدى إلى تعرض الإنسان المصرى عامة والشباب على وجه الخصوص لهزة عنيفة أثرت بصورة سلبية على ملامح الشخصية الشابة . وخلق حالة من الاغتراب الاجتماعى والثقافى بينهم . وتجلى ذلك فى شعور الشباب بالفراغ والقلق والعزلة عن الأنساق الاجتماعية التقليدية أو المؤسسات الرسمية ، وعن معايير وقيم المجتمع .

(٣) أن التناقض الصارخ الذى حدث فى النسق القيمى للمجتمع أدى إلى نشر حالة من الحيرة والبلبلة بين الشباب حول السلوك الذى ينبغى أن يتبعوه ، والمثال الذى يجب أن يحتذى ، ومن ثم بدا ينهار من الناحية الاجتماعية الجانب الاجتماعى للشباب، أصبحت المصالح الشخصية تعلو المصالح العامة مما أفقد الشباب المشاركة الحقيقية فى عملية التنمية.

(٤) عجز النظام السياسى عن استيعاب الحركة الشبابية وفرضه الوصاية عليها بحجة أن الطالب الجامعى ينبغى أن يكون طالب علم فقط مما دفع بالشباب إلى الانسحاب من السياسة والاقتصاد والمجتمع والبحث عن بدائل أخرى .

(٥) أنه لكى نحافظ على المشاركة الإيجابية للشباب وحل مشاكله ، يجب الاهتمام بتدعيم عملية التواصل بين الأجيال وأهمية توزيع الأدوار والمسئوليات على أفراد الأسرة بما يدعم وينمى مفاهيم الاستقلال والمشاركة وتحمل المسئولية ، كما يجب تدعيم اتجاهات الشباب نحو المشاركة الجماعية . وذلك من خلال إثارة بعض المشكلات الاجتماعية ، وإشراك الشباب فى اقتراح الحلول المناسبة لها ، والمشاركة فى حلها .

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا : إشكالية البحث

تتحدد أشكال أى بحث بشكل عام فيما يثيره هذا البحث من عدة قضايا لم يتطرق إليها الباحثون من قبل فى ظروف مماثلة سواء من حيث الطبيعة موضوع الدراسة أو طبيعة هذه القضية وتناولها منهجيا ، يضاف إلى ذلك مدى وعى الباحث بأهمية موضوع بحثه ومدى الحاجة إليه ، وتحديده لمفاهيم بحثه والفروض التى ينطلق منها . (٨١)

وفى ضوء ذلك فإن المشكلة التى تسعى هذه الدراسة لتوضيحها تتمثل فيما إذا كانت الأزمة العامة للمجتمع المصرى على الصعيد الاقتصادى

والاجتماعى والسياسي لها آثار سلبية على تفاقم مشكلات الشباب الجـامعى سواء تلك التى يتعرض لهل أثناء الدراسة أو بعد تحرجه .

ثانيا : أهداف الدراسة

مما دفع الباحث إلى تناول هذا الموضوع أن مشاكل الشـباب الجـامعى اليوم أصبحت هى مشاكل العالم أجمـع ، طالما أن الواقـع الاجتمـاعى كـل لا يتجزأ ، بل أن جوانبه تتداخل ، وتتبادل التأثـير والتـأثر بشـكل توافقـى، فضلا عن خطورة هذه المرحلة فى عمر الإنسـان ، ولإحساسـنا بأهميـة قطـاع الشباب ودوره الاجتماعى والسياسي ، لذا فقد ركزت الدراسة أهدافها حـول النقاط التالية :

١- التعرف على مشكلات فئة خاصـة مـن الشـباب وهـم الشـباب الجـامعى لتحديد طبيعة هذه المشـكلات ، وأسـبابها وطـرق علاجـها حتـى تنمـو شخصياتهم بصورة سليمة .

٢- تحديد العلاقة بين أزمة المجتمع ومشكلات الشباب الجامعى، وخاصة أن هذه الفئة العمرية التى نالت القدر الأعلى من التعليـم أكـثر الفئـات الاجتماعية تفاعلا مع واقعها سلبا وإيجابا ، ولذا فإننا نتوقع أن نتـأثر مشكلات هذه الفئة بصـورة مـتزايدة أثنـاء مرحلـة الدراسـة أو مـا بعـد التخرج وهى فى انتظارها لقطار التعيين.

٣- كما تحاول هذه الدراسة تقدم فهم موضوعـى لأزمـة جيـل الشـباب فـى المجتمع المصرى ، محاولة للوقوف على أكثر المتغيرات إسهامـا فــى

تفاقمها ، وتؤثر بالتالى على حركة الشباب واستجابته لواقعه .

ثالثا : تساؤلات الدراسة :

وبعد أن تم تحديد مشكلة البحث باختصار ، والأهداف التى تنطلق منها هذه الدراسة ، تجدر الإشارة إلى التساؤلات التى تسعى للإجابة عنها والتحقق منها ، والتى يمكن صياغتها على النحو التالى:-

١- ما هى أهم المشكلات التى يعانى منها الشباب سواء تلك التى يتعرض لها أثناء دراسته أو بعد تخرجه ؟

٢- هل تساهم مخرجات التعليم الجامعى وسوق العمل فى زيادة مشكلة الشباب الجامعى فى ظل الأزمة المجتمعية الراهنة ؟

٣- هل يعانى الشباب الجامعى من مشكلات وقت الفراغ ؟

٤- هل ثمة فجوة بين القيم المحددة للعلاقة بين جيل الشباب وبين الأبناء؟

رابعا : أدوات جمع البيانات

نظرا لطبيعة موضوع البحث وأسلوب تناوله فإن الباحث قد اعتمد على مصدرين أساسيين لجمع البيانات الميدانية وهما :

أ) **أداة المناقشة الجماعية المركزة (البؤرية)**
Focus – group discussion

وذلك لمساهمتها فى تكوين تصور واضح ومحدد عن ملامح الأزمة التى يعانى منها جيل الشباب الجامعى ، معرفة أسباب هذه الأزمة

والمتغيرات المرتبطة بها ، كما أنم هذه الأداة تساعد على اجتماع عدد من الأفراد فى وقت واحد معا ، مما يمكنهم من تبادل الخبرات والآراء، وتهيئ لهم فرصة أرحب للمشاركة فى المناقشات الجماعية و التعبير عن آرائهم ، إلى جانب أن المناقشات الجماعية البؤرية تقلل من الوقت والعمالة المطلوبة لإجرائها فى الوقت الذى تساعد فيه إلى جمع بيانات تفصيلية متعمقة .(٨٢)

وقد روعى أن تكون الجماعات المختارة للمقابلة صغيرة الحجم ، وأن تتوفر بينهم درجة عالية من التجانس سواء من ناحية السن أو المستوى العلمى .(٨٣)

ب) أما الأداة الرئيسية الثانية ، فتتمثل فى استمارة المقابلة المقننة :

والتى تم استخدامها نظرا لما تتميز به من المساعدة فى الحصول على بيانات قد يصعب على الباحث الوصول إليها إذا استخدم وسائل أخرى ، حيث أن الموضوع ينصب أساسا فى البحث عن أهم العوامل المؤثرة فى حياة الشباب ومشكلاته ، وتحديد اتجاهاته فى العديد من القضايا الخاصة والعامة ، كما أن هذه الأداة تتيح فرصة أرحب فى التحليل الكمى والكيفى لأبعاد الظاهرة ، وإيجاد العلاقات بين المتغيرات ، هذا وقد مرت هذه الأداة بمرحلتين أساسيتين هما :-

المرحلة الأولى: وهى مرحلة الصياغة المبدئية للاستمارة والتى راعيت فيها بوضوح الأسئلة ، وبساطة العبارة ، وتسلسل الأسئلة بطريقة منطقية وعدم تضمنها وقائع شخصية أو محرجة.

المرحلة الثانية : وهنا قمت بتطبيق الاستمارة على عشرين مبحوثا من مجتمع الدراسة ، وقد تم تكرار هذه العملية بفارق زمنى قدره عشرة أيام بين التجربتين والتى تنتج عنها إضافة بعض المتغيرات ذات الدلالة الهامة فى موضوع البحث ، والتأكد من مدو وضوح الأسئلة وتسلسلها منطقيا من ، ومن خلال المقارنة بين الاستجابة فى الحالتين تبين أنها متقاربة إلى حد كبير ، هذا إلى جانب عرض الاستمارة على عدد من المحكمين وذوى الخبرة فى هذا المجال بلغ عددهم ستة محكمين ، وبذلك أمكن الاطمئنان إلى الصدق الظاهرى للاستمارة ، والثبات الداخلى للبيانات قبل تطبيقها النهائى على مجتمع الدراسة .

وقد روعى عند تصميم هذه الاستمارة تغطية كافة القضايا والأفكار التى طرحتها فى عرض الإطار النظرى للبحث والتساؤلات التى تنطلق منها الدراسة الميدانية ، هذا وتضم استمارة المقابلة سبعين سؤالا مقسمة على خمسة أقسام هى :-

١- بيانات أساسية .

٢- أسئلة عن قضايا الشباب الجامعى ومشكلاته فى مرحلة الجامعة .

٣- أسئلة خاصة بالمشكلات التى يتعرض لها الخريجون وكيفية التغلب عليها.

٤- أسئلة عن اتجاهات الشباب نحو قيم الاستقلال وظاهرة صراع الأجيال.

٥- أسئلة خاصة بمشكلات الشباب عن كيفية قضاء وقت الفراغ ، وظاهرة تعاطى المخدرات .

خامسا : مجالات الدراسة :

أ) المجال الجغرافي :

تقع الدراسة الميدانية داخل جامعة طنطا وهى إحدى الجامعات الإقليمية الرائدة، والمتميزة فى تخصصاتها المختلفة ، حيث بدأت الجامعة بنواة لها هى كلية الطب عام ١٩٦٢ ثم توالى إنشاء كليات العلوم والتربية والزراعة ، وفى عام ١٩٧٢م استقلت عن جامعة الإسكندرية بمقتضى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، وفى عام ١٩٧٣ بدأت الدراسة بكليات التجارة ، وطب الأسنان ، والصيدلة ، وفى عام ١٩٧٥ بدأت الدراسة بكلية الآداب ، وفى عام ١٩٨١ بدأت الدراسة بكلية الحقوق ، ثم كلية الهندسة عام ١٩٩٠م ، وقد نشأت هذه الجامعة بهدف توفير الخدمة التعليمية لأبناء الريف ، والمواءمة بين احتياجات البيئة والمجتمع المحلى ، وبين ما تقدمه تلك الجامعات من أبحاث ومؤتمرات علمية لخدمة البيئة المحلية وحل مشاكلها بطريقة علمية .

وقد تم اختيار طلاب جامعة طنطا ليكونوا مجالا للدراسة لاعتبارين أساسيين :-

الاعتبار الأول: يتعلق بندرة الدراسات والبحوث التى أجريت على شباب الجامعات الإقليمية بصفة عامة وجامعة طنطا بصفة خاصة ، واقتصار معظم البحوث على شباب الجامعات الكبرى كالقاهرة ، والإسكندرية ، وعين شمس .

الاعتبار الآخر: فيتمثل فى عمل الباحث بإحدى كليات هذه الجامعة كعضو هيئة تدريس بها مما ساعده على الاحتكاك المستمر بالطلاب، والتعرف على مشكلاتهم والقضايا الأكاديمية والاجتماعية والنفسية التى يعانى منها جيل الشباب فى جامعة طنطا يعانى فى الوقت الحاضر من أزمة واضحة سواء فى مجال الفكر أو الثقافة وأخرى تتعلق بقاعات الدرس والمحاضرات، فضلا عن المشكلات التقليدية الخاصة بالمرحلة العمرية التى يمر بها الشباب.

ب – المجال البشرى: **(ويتضمن أسس اختيار العينة)**

فى الواقع أن حجم العينة ونوعها يتحدد فى ضوء مجموعة من الاعتبارات والعوامل بعضها يتعلق بطبيعة البحث ذاته وأهدافه وإمكانياته، والبعض الآخر يتعلق بالمجال الجغرافى الذى يشكل الإطار العام لمجتمع الدراسة ، ونتيجة لوجود قدر من التجانس بين جمهور الدراسة ، حيث أنه يتكون من طلاب الجامعة الذين يتمتعون بالتجانس سواء من ناحية العمر أو المستوى التعليمى والثقافى ، فقد اقتصرت الدراسة على طلاب كليتى الآداب باعتبارها ممثلة للكليات النظرية ، وكلية العلوم باعتبارها ممثلة للكليات العملية ، وعلى هذا فمن الأهمية التعرف على إعداد الطلاب المقيدين بهاتين الكليتين وتوزيعهم على الأقسام المختلفة فى عامى ١٩٩٤/٩٣م وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١)

كلية الآداب			كلية العلوم		
أقسام الكلية	العدد	النسبة	أقسام الكلية	العدد	النسبة
لغة عربية	١٦٢٧	٢٢,٥	علوم وطبيعة	١٧٢	١٤,١
إنجليزى	٩٠٩	١٢,٥	علوم جيولوجية	١١٩	٩,٨
فرنسى	٣٥٨	٤,٩	علوم البيولوجيا	٣٢٣	٢٦,٦
تاريخ	٧٥٩	١٠,٥	الرياضيات والطبيعة	٤٣	٣,٥
جغرافيا ومساحة	١١٥٣	١٥,٩	الكيمياء	٢٦٦	٢١,٩
فلسفة	٤٦٠	٦,٤	الرياضيات	١٤٠	١١,٥
اجتماع	٩٠٠	١٢,٤	الطبيعة	١٣	١.١
علم نفس	٢٣٢	٣,٢	ميكروبيولوجيا	٢٠	١,٦
مكتبات	٤٦٠	٦,٤	النبات	٦١	٥
آثار	٣٨٤	٥,٣	علم الحيوان	٥٩	٤,٩
الإجمالى	٧٢٤٢	١٠٠٪	**الإجمالى**	١٢١٦	١٠٠٪

وتوضح البيانات فى الجدول السابق أن توزيع الطلاب على كليتى العلوم والآداب يتميز بوجود خلل واضح حيث تحظى كلية الآداب بأعلى نسب فى توزيع الطلاب حيث تبلغ (٨٥,٦٪) بينما تنخفض النسبة بشدة فى كلية العلوم إلى حوالى (١٤,٤٪) كما يلاحظ وجود خلل فى توزيع الأقسام الداخلية بكل كلية وعلى الأخص فى كلية الآداب حيث ترتفع نسبة التوزيع فى الأقسام اللغوية مثل اللغة العربية والإنجليزية والجغرافيا والاجتماع، وكذلك ترتفع نسبة الطلاب فى كلية العلوم فى الأقسام

البيولوجيـة ، والكيميائيـة بينما تنخفـض للغايـة فـى أقسـام الطبيعـة والميكروبيولوجى.

وبناءا على ذلك فقد تم اختيار عينة ممثلة للطلاب ، واعتمدت فى ذلك على تحديد الإطار العام للمجتمع الأصلى (من طلاب كليتى العلوم والآداب خلال العام الجامعى ١٩٩٤/٩٣م والبالغ عددهم (٨٤٥٨) ومن داخل هذا الإطار تم سحب العينة المستخدمة على عدة مراحل:

المرحلة الأولى: تحديد الكليات المختارة من إجمالى كليات الجامعة وتم اختيارها على أساس أكاديمى ، فكلية الآداب ممثلـة للكليات النظريـة والعلوم ممثلة للكليات العملية.

المرحلة الثانية: تحديد الأقسام داخل كل كلية وروعـى فـى اختيـار الأقسام أن تمثـل الجنسـين ، ومنـاطق الإقامـة، والمسـتوى الاقتصـادى، والاجتماعى للطلاب.

المرحلة الثالثة: تم فيها اختيار مفردات العينة مـن داخـل الأقسام وفى هذه المرحلة تم رصد أسماء أفراد العينة من كل قسم وذلك فى كشوف مستقلة. واختيرت منها عينة عشوائية بحته، وقد بلـغ إجمـالى أفـراد العينـة (٤٢٠ حالة) وكانت البيانات الواردة تخضع لعملية مراجعة مكتبيـة دقيقـة ، وانتهت هذه العملية بإسقاط (٢٠ حالة) تضـاربت أقوالهـم أثنـاء عمليـة جمـع البيانات ، وكانت المحصلة النهائية لإجمالى حجم العينة التى أمكن إخضاعها للتحليل الإحصائى ٤٠٠ حالة وذلك بنسبة (٤,٧٣٪) من المجتمع الأصلى.

جـ) المجال الزمنى للدراسة:

وقد تحدد المجال الزمنى للبحث فى تلك الفترة التى تم فيها الحصول على المعطيات الميدانية ، وهى تحديدا ما بين شهر فبراير حتى أواخر شهر مايو عام ١٩٩٤م .

سابعا: بعض الملامح العامة لمجتمع البحث

١) التركيب العمرى:

ويشير التركيب العمرى هنا ، إلى توزيع مفردات عينة البحث على فئات العمر المختلفة التى حددناها فى ضوء الخصائص العمرية لشباب الجامعة وهى من (١٨ - ٢٥ سنة) وقد أوضحت الدراسة أن أعلى معدل تكرارى يتركز فى الفئة من ٢٢/٢٠سنة ليصل إلى (٥٨٪) فى الوقت الذى انخفض فيه المعدل التكرارى للفئة العمرية (٢٢ - ٢٥سنة) ليصل إلى (٨,٥٪) فقط وفيما بين طرفى المتصل بلغت الفئة العمرية من (١٨ - ٢٠سنة) حوالى (٣٣,٥٪) ، إن تباين النسب بين الفئات العمرية لجيل الشباب كما أوضحتها المعطيات الميدانية يعكس مدى التنوع فى درجات تمثيل فئات العمر المختلفة فى عينة البحث، ولا شك أن ذلك يساعد الباحث فى إعطائه فرصة أوسع فى تمحيص عدد من القضايا والتصورات النظرية للدراسة.

٢) التركيب النوعى:

ويشير التركيب النوعى إلى توزيع مفردات العينة على الجنسين (ذكورا وإناث) ويتضح من المعطيات الميدانية للدراسة أن العينة تضم (٢٩٦)

من الذكور بنسبة (٧٤٪) بينما تضم من الطلبة الإناث (١٠٤) بنسبة (٢٦٪).

ويلاحظ من هذه البيانات أن نسبة الإناث تنخفض عن الذكور انخفاضا ملحوظا في مجتمع البحث ، وربما يرجع ذلك إلى استمرار النظرة التقليدية المحافظة في تعليم الفتاة حتى المرحلة الجامعية ، حيث لا زالت الأسرة المصرية عامة والريفية بصفة خاصة تفضل تعليم الذكور على الإناث باعتبار أن الفتاة مصيرها إلى الزواج أن عاجلا أو آجلا، ولذا فمهمتها الأساسية في البيت وتربية الأولاد .

٣) توزيع المبحوثين حسب الموطن :

ويتضمن هذا المتغير تقسيم أفراد العينة حسب منطقة الإقامة والسكن، وقد لجأنا تصنيف العينة إلى ثلاث فئات هي الحضر ، وشبه الحضر ، والريف ، وبناء عليه فقد اعتبرنا سكان المدن والعواصم حضريين، وسكان المراكز شبه حضر ، أما الريفيون فهم سكان القرى، وبتوزيع المبحوثين على هذه الفئات الثلاث يتبين أن هناك ارتفاعا ملحوظا للشباب الذين ينحدرون من المجتمع الريفي وذلك بنسبة (٥١٪) مقابل (٣٧,٥٪) من أبناء الحضر في حين يقع (١١,٥٪) في مناطق شبه حضرية ، وهذا التوزيع يبدو منطقيا إلى حد كبير ، حيث أن الجامعة ، جامعة إقليمية ومعظم طلابها من أبناء الريف ، لذا فإن السمة الغالبة على ثقافتنا أنها تجمع بين نمطي الثقافة الريفية والحضرية معاً.

٤) توزيع الطلاب حسب الكلية والقسم

كان من بين محددات اختيار العينة أن تشتمل على عينة ممثلة للكليات النظرية وهى كلية الآداب وأخرى ممثلة للكليات العملية وهى كلية العلوم ، وقد أوضحت المعطيات الميدانية أن (٢٥٠) طالبا ينتمون إلى كلية الآداب بنسبة (٦٢,٥٪) مقابل (١٥٠) طالبا ينتمون إلى كلية العلوم بنسبة (٣٧,٥٪). ولمحاولة معرفة توزيع الطلاب على الأقسام المختلفة أوضحت الدراسة أن هناك تنوعا فى التخصصات داخل الكليات بين النظرية كأقسام اللغات اللغة العربية (١٥,٥٪) والإنجليزية (١٢٪) والاجتماع (١٠٪) وعلم النفس (٩,٥٪) ووثائق ومكتبات (٨,٥٪) والجغرافيا (٧٪) وبين التخصصات العملية كالجيولوجيا (٩٪) والرياضيات (٨,٢٪) والكيمياء ج(٧,٣٪) وعلم الحيوان (٧٪) والنبات (٦٪) وهذا ما يعبر عن تمثيل مختلف التخصصات داخل إطار العينة ككل .

٥) التركيب المهنى للأباء

تحتل الحالة المهنية للأباء أهمية خاصة فى هذا المجال، حيث إن المستوى المهنى للأب يلعب دورا هاما فى تحديد اختيارات الشباب لنوع الكلية ، والتخصص ، كما يلعب دورا هاما فى تحديد اتجاهاتهم نحو المشكلات التى يمكن أن تواجه الشباب ، سواء فى فترة الدراسة أو بعد التخرج ، وقضايا أخرى مثل العمل ، والهجرة والمشاركة فى الأمور العامة

فضلا عن القيم التى تحكم العلاقة بين جيل الشباب والكبار ، وهنا تكشف المعطيات الميدانية أن غالبية الطلاب ينتمون إلى اسر يزاول فيها الأب مهنة الزراعة (مزارع) وذلك بنسبة (٣١,٥٪) فى حين ينتمى (٢١,٧٪) إلى أسر عائلها موظف ، (١٤,٥٪) يأتون من اسر عائلها حرفى ، أما الطلاب الذين ينتمون إلى أسر يزاول فيها الأب أعمال حرة، فقد بلغت نسبتهم(١٠,٨٪) ، (١٠٪) يأتون من أسر عائلها من العمال ، أما أبناء التجار لم يتجاوز نسبتهم حوالى (٦,٣٪) فى حين تتضاءل نسبة المهن الهامشية إلى (١,٢٪) والذين لا يعملون إلى (١٪) فقط وهكذا فقد كشف التوزيع المهنى للأباء عن تنوع قد يفيد كثيرا فى تحليل وتفسير معطيات الدراسة ، كما يفيد فى إعطائها طابعا شموليا ، نظرا لأن جماعات المهن المختلفة قد يكون لها هى الأخرى ثقافتها الفرعية التى تؤثر على اتجاهات الأبناء ومواقفهم.

٦) الحالة التعليمية للآباء

إذا كنت قد أشرت لأهمية متغير المهنة فإن متغير التعليم يحتل أهمية مطلقة في هذه الدراسة ، نظرا لأن الوقوف على المعدلات التعليمية للآباء يساعد على توضيح العلاقة بينه وبين المتغيرات الأخرى ومدى تأثيره على الاتجاهات والقضايا الأساسية للطلاب . ولتوضيح المعدلات التعليمية للآباء فقد أوضحت النتائج الميدانية أن (٢٦٪) من الآباء من فئة الذين يعرفون مبادئ القراءة والكتابة مقابل (٢٢٪) من الآباء أميون ثم تصل النسبة عند الحاصلين على شهادة متوسطة إلى (١٩٪) لتصل بين المؤهلات

الأقل متوسطة إلى (١٨٪) لتصل بين المؤهلات العليا إلى (١٢٪) وعلى أية حال ، فقد كشفت المعدلات التعليمية للآباء عن انخفاض ملحوظ وتدريجى كلما اتجهنا إلى الفئات التعليمية الأكثر ارتفاعا.

وبعد عرض إجراءات الدراسة الميدانية ووصف بياناتها الأساسية سوف يتم تخصيص الأجزاء التالية لتناول المعطيات بالشرح والتحليل والتفسير، واستخلاص النتائج والقضايا الأساسية .

أولا: قضايا الشباب الجامعي ومشكلات التعليم

نحاول فى هذا الجزء من الدراسة أن نتعرف على قضايا الشباب والمشكلات التى يواجهها الأبناء فى المجال التعليمى ، وترجع أهمية هذا النوع من مشكلات إلى قناعتنا بأهمية النظام التعليمى فى إعداد الشباب للمستقبل وتنشئتهم اجتماعيا ، كما أنه النظام الوحيد الذى يستأثر بالجانب الأكبر فى ارتقاء الفرد فى جميع مراحل نموه ، وهى من أخطر المراحل أهمية فى حياة أى شباب لأنه يكون أداة طيعة للتشكيل والتعليم ، فضلا عن ذلك أن تأثير النظام التعليمى على حياة الشباب لا يقتصر على جانب معين من شخصيتهم ، ولكنه يمتد ليشمل كافة أبعادها المختلفة ، لذا ننطلق فى عرضنا لنتائج هذا الجانب من التساؤل القائل "ما هى أهم المشكلات التى يعانى منها جيل الشباب سواء تلك التى يتعرض لها أثناء دراسته أو بعد تخرجه ؟ وفيما يلى عرض للشواهد الواقعية التى أسفرت عنها الدراسة فى هذا المجال.

١) اختيار الطلاب لكلياتهم :

ليس من شك أن تحقيق سياسة تعليمية ناجحة يرتبط أوثق الارتباط بالاتجاهات ورغبتهم فى الالتحاق بالمجال التخصصى الذى يرغبونه لأن ذلك يساعد على تحقيق ملكة الإبداع لديهم وإشباع حاجاتهم الشخصية وإكسابهم المهارات والتصورات الملائمة للفهم والاستيعاب والمشاركة الإيجابية فى تنمية المجتمع ، لذا حاولنا التعرف على اتجاهات الشباب فى دخول الكليات، هل تم على أساس الرغبة أم بحكم المجموع ، ولتوضيح ذلك فقد موضوع الجدول رقم (٢).

"جدول يوضح طريقة اختيار الطلاب لكلياتهم"

الالتحاق بالكلية	العدد	٪
بالرغبة	٢٣٣	٥٨,٣
بحكم المجموع	١٦٧	٤١,٧
الإجمالى	٤٠٠	١٠٠

وتوضح البيانات المبينة فى هذا الجدول أن (٥٨,٣٪) من أفراد العينة البالغ عددها (٤٠٠حالة) قد اختاروا الكلية وفقا لرغباتهم مقابل (٤١,٧٪) جاء توزيع على الكليات التى يدرسون بها ضد رغبتهم وبحكم المجموع . وهكذا يتضح أن نسبة من يدرسون على غير رغبتهم مرتفعة إلى حد كبير ، وتعبر بالفعل عن أن اختيارات الطلاب لنوع الدراسة لا ينبع من

رغبة حقيقية تعكس مواهب وميول واستعدادات الشباب ، بل أنها تعبر عن تحول النظام التعليمي إلى مجرد أداة لتحصيل المعلومات بشكل لا يخدم الغرض من العملية التعليمية ذاتها ، ويؤكد ذلك المعنى الانتقال إلى السؤال الخاص بمستوى اختيار الطلاب للكليات التى كانوا يفضلونها ، وهنا أشار الطلاب الذين دخلوا كلياتهم على غير رغبتهم والبالغ عددهم (١٦٧) أن أعلى نسب داخل هذه الفئة تفضل التعليم الذى يؤهل للمهن الطبية والهندسية والصيدلة بوجه عام ثم يلى ذلك الكليات المتصلة بالنواحى العسكرية ثم تأتى كليات التربية والآداب فى المرتبة الثالثة ، ثم تتضاءل الاتجاهات نحو كليات التجارة ، والزراعة والعلوم، وتفسير ذلك ممكن فى ضوء تعاظم النوع الأول من التخصصات نتيجة لأن هذه الكليات تحقق لصاحبها مكانة اجتماعية عالية ، ومستقبلا مهنيا مضمونا فضلا عن ارتباط العمل فى هذه الكليات بارتفاع المستوى المعيشى .

ولقد حاولت الدراسة بعد ذلك بعد أن تتعرف على مدى انتظام الطلاب الذين دخلوا الكليات على غير رغبتهم فى المحاضرات أم لا .

"جدول يوضح مدى الانتظام فى المحاضرات"

الانتظام فى المحاضرات	العدد	٪
نعم	١٠١	٦٠,٥
لا	٦٦	٣٩,٥
المجموع	١٦٧	١٠٠

وتوضح المعطيات المبينة فى هذا الجدول أن (٦٠,٥٪) من فئة الطلاب الذين دخلوا الكليات على غير رغبتهم ينتظمون فى المحاضرات مقابل (٣٩,٥٪) غير منتظمين فى المحاضرات ، ولقد كشفت المناقشات الجماعية أن بعض الطلاب (غير المنتظمين فى المحاضرات) يعللون ذلك إلى عدم انتظام الأساتذة فى المحاضرات ، واكتاظ المحاضرة بالطلاب إلى جانب عدم توفر الدافع الكافى للانتظام والاجتهاد فى الدراسة للشعور بالإحباط نتيجة عدم تحقيق رغبتهم فى الكلية التى يفضلون الدراسة بها ، ولا شك أن هذه النتيجة تعكس مدى الشعور بوجود هوة واسعة النطاق بين ما تقدمه لهم المقررات والمناهج الدراسية من معلومات لا يشعر بأهميتها والتفاعل معها وبين المجال الدراسة الذى يحبه ، ولذا لا تتعدى العملية التعليمية برمتها عند الكثيرين منهم فى مجرد الحصول على شهادة أو رخصة أكثر من التعلم وتحقيق الإبداع والتفوق.

٢) ظاهرة الدروس الخصوصية وأسباب اللجوء إليها فى المرحلة الثانوية :

رغم أن مجانية التعليم أصبحت حقا مكفولا لجميع أبناء المجتمع على حد سواء ، إلا أن انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية فى جميع مراحل التعليم جعلت العملية التعليمية تشكل عبئا ثقيلا على كاهل الأسرة المصرية بالدرجة التى جعلت الاستفادة الحقيقية من الفرص التعليمية المتاحة حكرا على القادرين ماديا فقط إلى جانب ذلك فإن هذه الظاهرة تعكس أبعادا مختلفة لنظام التعليم ودوره فى ظل النظام الاقتصادى والاجتماعى السائد ،

وللتعرف على حجم ظاهرة الدروس الخصوصية وأسبابها وعلاقتها بالوضع الاجتماعى والاقتصادى القائم بأنساقه الثقافية والقيمية وجهنا عددا من الأسئلة إلى الشباب الجامعى يأتى فى مقدمتها مدى اللجوء إلى ظاهرة الدروس فى المرحلة الثانوية فى ضوء علاقتها بالحالة التعليمية لرب الأسرة، وهذا ما يوضحه جدول رقم (٤) .

اللجوء للدروس الخصوصية	الحالة التعليمية لرب الأسرة						العدد	٪
	أمى	يقرأ ويكتب	أقل من المتوسط	متوسط	مؤهل جامعى	غير مبين		
لمن يلجأ	٦٢	٧١	٦٢	٧٤	٤٨	٩	٣٢٦	٨١,٥
لمن لم يلجأ	٢٦	٣٣	١٠	٢	–	٣	٧٤	١٨,٥
المجموع	٨٨	١٠٤	٧٤	٧٦	٤٨	١٢	٤٠٠	١٠٠

وتشير البيانات الموضحة بالجدول السابق أن غالبية الطلاب قد حصلوا على دروس خصوصية فى الثانوية العامة بنسبة (٨١,٥٪) لم يحصلوا على دروس خصوصية ، ولا شك أن ذلك يعكس مدى تهافت الأسرة المصرية على إعطاء أبنائها دروسا خصوصية كما يؤكد أن الشباب يقعون تحت ضغوط نفسية واجتماعية شديدة للجوء إلى ظاهرة الدروس الخصوصية لتحقيق التطلعات الاجتماعية للأسرة فى الحصول على مجموع كبير يؤهله للالتحاق بكليات القمة والتى تتمناها الأسرة لأبنائها وتغذيها من خلال أساليب التنشئة الاجتماعية . كما أوضحت الدراسة أن هناك علاقة طرديه بين ارتفاع المستوى التعليمى واللجوء إلى ظاهرة الدروس الخصوصية للأبناء . (٨٤)

وهذا ما تؤكده معظم الدراسات والبحوث التى أجريت حول ظاهرة الدروس

الخصوصية من وجود علاقة وثيقة بين ارتفاع المستوى التعليمى والثقافى للوالدين وانتشار ظاهرة
الدروس الخصوصية بين الأبناء . (٨٥)

وارتباطا بذلك حاولت الدراسة التعرف على أسباب استشراء ظاهرة الدروس الخصوصية فى نسيج المجتمع خلال الحقبة الراهنة حتى تحولت إلى تعليم مواز للتعليم الرسمى لدرجة أن المدرسة احتلت وجودا هامشيا ، وهنا أوضحت البيانات أن هناك أسبابا عديدة تدفع الطلاب للجوء إلى الدروس الخصوصية يأتى فى مقدمتها الحصول على مجموع مرتفع بنسبة (٣١,٩٪) أما التدريس فى المدرسة غير كاف فيأتى فى المرتبة الثانية بنسبة (٢٣,٣٪) ثم يحتل عامل طول المناهج وصعوبتها المرتبة الثالثة بنسبة (١٤,٤٪) أما رغبة الوالدين فى توجيه الأبناء للدروس الخصوصية تأتى فى المرتبة الرابعة بنسبة (١٢,٩٪) ثم يأتى فى المرتبة قبل الأخيرة عامل كثرة الطلاب فى الفصل ويمثل (١٢٪) وأخيرا أشار (٥.٥٪) بهدف توفير الجهد وتنظيم عملية المذاكرة.

وإذا تأملنا هذه النتائج نلاحظ أن حوالى نصف أفراد العينة (٤٩,٧٪) قد لجأوا إلى الاستعانة بالدروس الخصوصية لأسباب ترجع إلى هبوط مستوى التعليم الرسمى فى مصر مثل التدريس فى المدرسة غير كاف، وكثرة أعداد الطلاب فى الفصل ، وطول المناهج وصعوبتها ، مما يكشف عن مدى الخلل والتدهور الذى ألم بنظام التعليم ، إلا أن هناك نتيجة لافتة للنظر ولها

دلالتها السوسيولوجية وهى تتعلق بالحرص على أخذ دروس خصوصية للحصول على مجموع مرتفع، وهذه النتيجة تؤكد على أن هناك نسبة من الشباب يدرسون فى مجالات لا تتفق مع قدراتهم وميولهم الذاتية ، وإن اختيار نوع الدراسة جاء نتيجة الخضوع لضغوط اجتماعية واقتصادية ، يرجع بعضها إلى نسق القيم السائد حول مفهوم المكانة الاجتماعية فى المجتمع ، والبعض الثانى إلى الطبيعة الطبقية التى تميز النظام التعليمى فى مصر .[٨٦]

٣) الحالة المهنية واللجوء لظاهرة الدروس الخصوصية فى الجامعة

رغم تفشى ظاهرة الدروس الخصوصية فى مختلف المراحل التعليمية وتجلياتها عند الثانوية العامة ، إلا أن هذه الظاهرة تتقلص إلى حد ما فى المرحلة الجامعية ، لذا فقد حاولنا الوقوف على حجم هذه الظاهرة فى الجامعة ، والدوافع الأساسية لها ، وهذا ما يوضحه جدول رقم (٥) .

جدول يوضح الحالة التعليمية للوالد واللجوء لظاهرة الدروس الخصوصية فى الجامعة

اللجوء للدروس فى الجامعة	الحالة المهنية لرب الأسرة									العدد	٪
	مزارع	حرفى	تاجر	لا يعمل	هامشية	عامل	موظف	حره	غير مبين		
لمن لجأ	٣٤	١٨	١٢	–	–	–	١٦	٢٣	٣	١٠٦	٢٦,٥
لمن لم يلجا	٩٢	٤٠	١٣	٤	٥	٤٠	٧١	٢٠	٩	٢٩٤	٧٣,٥
المجمــــوع	١٢٦	٥٨	٢٥	٤	٥	٤٠	٨٧	٤٣	١٢	٤٠٠	١٠٠

ويوضح التحليل الكمى للمعطيات الميدانية المبينة فى هذا الجدول أن

نسبة الذين لجأوا لظاهرة الدروس الخصوصية فى الجامعة تبلغ (٢٦,٥٪) بين أفراد عينة البحث مقابل (٧٣,٥٪) لم يلجأوا إلى اخذ دروس خصوصية فى الجامعة ، وبمقارنة هذه النسبة بمثيلتها فى الثانوية العامة التى بلغت (٨١,٥٪) لتبين الفارق الكبير بين الظاهرتين فى الجامعة ، والمرحلة الثانوية ، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء الاعتقاد السائد فى عديد من الأسر المصرية بان مجرد وصول الأبناء إلى المرحلة الجامعية يمثل هدفا فى حد ذاته لأن الهدف فى النهاية هو الحصول على المؤهل الجامعى أو الرخصة من أجل الوظيفة ، إلى جانب ذلك ارتفاع تكاليف الدراسة الجامعية من أسعار الكتب والمذكرات والأدوات المعملية مما يشكل ذلك عبئا على كاهل الأسرة المصرية يصعب معه الوفاء بأعباء أخرى كنفقات الدروس فى الجامعة ، وعما إذا كان هناك علاقة بين متغير الحالة المهنية لرب الأسرة وظاهرة اللجوء إلى الدروس الخصوصية فى الجامعة ، فقد أوضحت الدراسة أن هناك فروقا ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠,٠١) ومعنى ذلك أن هناك علاقة وثيقة بين المستوى المهنى لرب الأسرة واللجوء إلى إعطاء أبنائهم دروس خصوصية فى الجامعة. وعن أسباب ظاهرة الدروس الخصوصية فى الجامعة ، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن (٤٠,٦٪) يرجعون هذه الظاهرة إلى تأخر الكتب والمذكرات الدراسية ، كما تبين أن البعض يرجع هذه الظاهرة إلى ضعف مستوى الطالب الجامعى بنسبة (١٥,١٪) فى حين راى (١٤,٢٪) بأنها

ترجع إلى صعوبة المناهج الدراسية وطولها ، ثم هناك من لجأوا إلى الدروس الخصوصية بسبب الحرص على النجاح بتقدير مرتفع وذلك بنسبة (١١,٣٪) وأخيرا أشار (٨,٥٪) بان هذه الظاهرة ترجع إلى عدم انتظام الأساتذة فى المحاضرات ومقابل ذلك رأى (١٠,٣٪) بعدم المعرفة ولا شك أن نتائج هذه الفقرة تؤكد ما سبق الإشارة إليه فى الفقرة السابقة وهى الخاصة بان أسباب هذه الظاهرة ترجع أساسا إلى هبوط مستوى التعليم فى جميع مراحله وتدهور النظام التعليمى كما وكيفا ، وهذا يتطلب فى الواقع ضرورة إعادة النظر فى السياسات التعليمية والعمل على إصلاح الهيكل التعليمى ومحتواه ، بحيث يسهم التعليم فى دعم الوعى الثقافى والمعرفى ، ويكون الاهتمام بالكيف أكثر من الاهتمام بالكم ، والتركيز على مبدأ تكامل المعرفة وربط العلم بقضايا المجتمع وتطويره.

٤) نوع الكلية وظاهرة المعاناة من سعر الكتاب الجامعى

على الرغم مما يخصصه النظام التعليمى فى مصر من ميزانيات تقدم كإعانات وقروض ومنح لدعم الكتب الدراسية إلا أن أسعار الكتاب الجامعى ما زالت تمثل عبئا ثقيلا على كاهل الشباب الجامعى وأسرته لذا فقد حاولنا التعرف على واقع هذه الظاهرة بين طلاب الجامعة وإلى أى مدى يكون الإحساس بها فى الكليات النظرية أم العملية. ولتوضيح ذلك فق جاء موضوع الجدل رقم (٦)

ظاهرة المعاناة من سعر الكتاب	نوع الكلية	الآداب		العلوم		العدد	٪
		العدد	٪	العدد	٪		
نعم		١٤٠	٥٦	١٢٣	٨٢	٢٦٣	٦٥,٨
لا		١١٠	٤٤	٢٧	١٨	١٣٧	٣٤,٢
المجمـــوع		٢٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

وتكشف البيانات الموضحة بهذا الجدول أنه من بـين الأزمـات التـى يعانيها الشباب فى علاقته بالنظام التعليمى هو سعر الكتاب الجامعى .

وقد مثلـت هـذه الظـاهرة بـين طـلاب كليـات الآداب (٥٦٪) مقـابل (٤٤٪) فى حين رأى (٨٢٪) بين طلاب كليات العلوم أنهم يعـانون مـن هـذه الظاهرة مقابل (١٨٪) يرون عكس ذلك ، وبشكل عام بلغت نسبة المعاناة من هذه الظاهرة (٦٥,٨٪) مقابل (٤٤٪) لا يعانون منها ، وقد تبين أنـــه توجـد فروق ذات دلالة معنوية عنــد مسـتوى (٠,٠١) [٨٨] ومعنـى ذلـك أنـه توجـد علاقة وثيقة بين نوع الكلية ومـدى المعانـاة مـن هـذه الظـاهرة ولقـد كشـفت المناقشات الجماعية أن غالبية الطلاب يعانون من ارتفاع سعر الكتاب بصرف النظر عن نوع الكلية التى ينتمى إليها الطلاب ، كما أنهم يعانون مـن تـأخر الكتب والمذكرات إلى آخر العام ، مما يجعلهم غير قـادرين علـى اسـتيعابها وفهمها بصورة سليمة وهذا ما يؤكد ما ذهب إليه – عزت حجازى – مـن أن الكتاب الجامعى أصبح مأساة علميـة وأخلاقيـة كـبرى ، متخلفـة عـن نبـض العصر واضح ، وهبوط مستواه مؤسف ، وإخراجه خال من أى مسحة جمالية ، وحتى بمستواه الهابط هذا ، لم يعد متاحا للطلبة فى وقت ملائم من السنة الدراسية يمكنهم من الاستفادة منه بدرجة معقولة . [٨٩]

٥) الأدوار الاجتماعية للشباب وأسباب عدم القيام بها :

تمثل الأدوار الاجتماعية للشباب أهمية خاصة بالنسبة للمجتمع الذى يعد بهيئاته ومنظماته المختلفة مسئولا إلى حد كبير عن دعم هذه الأدوار ، والمؤسسات التربوية هى إحدى المنظمات التى تلعب دورا هاما فى تشكيل الذات الاجتماعية للبالغين ، وإعداد الشباب ليكونوا أعضاء إيجابيين فى المجتمع (٩٠) وفى المجتمع المصرى تلعب الجامعة – المهيمن عليها العلاقات الطبقية والأبوية – دورا أساسيا فى تهميش الشباب فى مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية ، لأن سلطات الجامعة تؤدى دورها استنادا إلى افتراض أن الطلبة ليسوا كبارا بالغين ، ومن ثم ليست لهم حقوق الكبار فيما يتعلق بحق التعبير السياسى أو التصرف فى الشئون فى الشئون الخاصة ، فضلا عن فرض الجامعة قيودها على الحياة الاجتماعية للشباب ، ومراقبة أنشطتهم واجتماعاتهم وتنظيماتهم غير القانونية. (٩١)

ومن هذا المنطلق حاولت الدراسة التعرف على دور الشباب الجامعى فى المجتمع وأنماط المشاركة التى يمارسها والعوامل التى تعوق القيام بها باعتبار أن ذلك يمثل أهمية خاصة فى الكشف عن جانب من جوانب الأزمة التى يعانى منها جيل الشباب الجامعى ، ولتوضيح ذلك جاء موضوع الجدول رقم (٧) .

٪	العدد	هل للطالب الجامعى دور حقيقى فى المجتمع
٢٨	١١٢	نعم
٧٢	٢٨٨	لا
١٠٠	٤٠٠	مجموع الإجابات

وبالنظر إلى بيانات هذا الجدول يتبين أن نسبة الذيـن أشـاروا إلى أن لهم دورا حقيقيا فى المجتمع لا تزيد عن (٢٨٪) وهى نسبة ضئيلـة إلى حـد ما إذا ما قورنت بالنسبة الأخرى المعبرة عن عدم وجود أى دور حقيقـى لهـم والتى بلغت (٧٢٪) من مفردات العينة ككل .

وارتباطا بذلك حاولنا التعرف على طبيعة هذا الـدور ، وهنـا أوضح التحليل الكمى للاستجابات أن غالبية من هؤلاء الطلاب ينحصر دورهـم فـى التحصيل العلمى فقـط ، وذلـك بنسبة (٣٧,٥٪) وان (٢٧,٧٪) يرونـه فـى المساهمة فى خدمة المجتمع والبيئة فـى حـين تبـين أن (٢٣,١٪) يـرون أن هذا الدور يمتد ليشمل المشـاركة فـى الأنشـطة الطلابيـة، وأن حـوالى (٨٪) يرون أن هذا الدور يتمثل فى نشر الوعى السياسي والثقافى، وأخيرا أجاب (٣,٦٪) بأن هذا الدور يتحدد فـى الحصـول علـى المؤهـل الدراسـى مـن أجـل الوظيفة . وفى ضوء ذلك نلاحظ مـدى الضعـف العـام بـين الشـباب الجـامعى بدورهم الاجتماعى والسياسى ، وعلى هذا لابد مـن الاهتمـام بتنميـة الـدور الاجتماعى للشباب وزيادة مشاركته فى الأمور العامة على أساس أن الشباب

يمثلون القوة الكبرى التى يعتمد عليها المجتمع فى إحداث التغيير الاجتماعى المطلوب والمساهمة فى تنمية المجتمع وتطويره ، وتحقيق.

٦) نوع الكلية وطبيعة النشاط الطلابى فى الجامعة :

واستكمالا لما سبق نحاول فى هذا الجزء من الدراسة الوقوف على اتجاهات الشباب نحو النشاط الطلابى وطبيعته وعلاقته بنوع الكلية التى ينتمى إليها الطلاب للكشف عن مدى ما يستشعره الشباب نحو أهمية هذا النوع من المشاركة فى حياة الطلاب من أجل مواجهة احتياجاتهم الاجتماعية والنفسية والبدنية وحل مشاكلهم الدراسية . ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٨) .

جدول رقم (٨)

طبيعة النشاط الطلابى	نوع الكلية	الآداب		العلوم		المجموع	٪
		العدد	٪	العدد	٪		
رحلات ترفيهية		٤٨	٣٣,٦	١٥	٣٠	٦٣	٣٢,٦
معسكرات فى الصيف		٢٥	١٧,٥	٦	١٢	٣١	١٦,١
الاشتراك فى مشروعات خدمات عامة		١٣	٩,١	٣	٦	١٦	٨,٣
صحافة حائط		١٥	١٠,٥	٢٠	٤٠	٣٥	١٨,١
نشاط رياضى		٤٢	٢٩,٣	٤	٨	٤٦	٢٣,٨
غير مبين		–	–	٢	٤	٢	١.١
المجموع		١٤٣	١٠٠	٥٠	١٠٠	١٩٣	١٠٠

ويوضح التحليل الكمى للمعطيات الميدانية أن نسبة من يشاركون فى

النشاط الطلابى بالجامعة لا يزيد عن (٤٨,٣٪) مقابل (٥١,٧٪) لا يشـاركون على الإطلاق فى أى نشاط طلابى . لكن أوضحت الشواهد الميدانيـة أن طبيعـة الأنشطة الطلابية تتباين بين مفردات العينة بدرجة كبيرة ، فأغلب الطلاب تتركز أنشطتهم فى الرحلات الترفيهيـة بنسبة (٣٢,٦٪) بأنـه يـتركز فـى المجال الثقافى (كصحافة حائط) ثم أجاب آخـرون (١٦,١٪) بالاشـتراك فـى معسكرات صيفية ، وأخيرا أشار (٨,٣٪) بالاشـتراك فـى مشـروعات خدمـة عامة. وقد أسفزت نتـائج المناقشـات الجماعيـة فـى هـذا الإطـار عـن ضعـف مشاركة الطـلاب وهامشـية دورهـم فـى النشـاط الطلابـى بصفـة عامـة، وقـد أرجعوا ذلك إلى انشغالهم بالدراسة والمذاكرة وبخاصة طلاب الكليات العملية إلى جانب قلة الإمكانيات الماديـة والكـوادر البشـرية للجامعـات فـى رعايـة الشباب الجامعى إلى جانب عـدم تكـافؤ الفـرص بـين الطـلاب واقتصـار هـذا النشاط على بعض الطلاب دون الآخرين .

وفى ضوء هذه الاستجابات يمكـن اسـتخلاص نتيجـة مؤداهـا أن مـا يقرب من نصف الشباب الجامعى بقليل يمـارس نشـاطا طلابيـا متنوعـا بـين أفراد العينة ، إلا أن هذا النشاط يظل ممارسته محدودة إذا انتقلنا إلى البحث فى العلاقة تبين نوع الكلية وممارسة النشاط الطلابى حيـث تنخفـض نسـبة المشاركة بها إلى (٥٧,٢٪) وربما يرجع ذلك إلى نوعية الدراسة فـى الكليـات العملية تتطلب قدرا كبيرا من المواظبة والانتظام فى الحضـور والتفـرغ تمامـا الدراسة ، وقد تبين أيضا أن هنـاك فروقـا ذات دلالـة معنويـة عنـد مسـتوى

(٠,٠١ ٪) [٩٢] وهذا ما يوضح أن نوع الكلية بصورة سلبية أو إيجابية على ممارسة النشاط الطلابى.

ثانيا: الشباب والمشكلات التى يواجهها بعد التخرج

إن التعرف على اتجاهات الشباب نحو المشكلات التى يواجهها بعد التخرج ، تمثل مطلبا ضروريا تفرضه مقتضيات الدراسة حيث إن قلة فرص العمل المطروحة أمام أعداد كبيرة من الشباب نتيجة للتغيرات البنيوية التى طرأت على النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للمجتمع ، والتى نجم عنها تفاقم مشكلات الشباب خاصة فى ظل تخلى الدولة عن سياسة تعيين الخريجين ، واضطرار أعداد كبيرة من الشباب لقبول أنواع من العمل لا تتفق مع ميولهم وقدراتهم الشخصية أو مؤهلاتهم الجامعية مما يشكل إهدارا اقتصاديا واجتماعيا للفرد والمجتمع على حد سواء وفى ضوء ذلك اهتمت الدراسة فى هذا الجانب بالإجابة عن التساؤل التالى: هل تساهم مخرجات التعليم وسوق العمل فى زيادة مشكلات الشباب الجامعى فى ظل الأزمة المجتمعية الراهنة ؟ ويقصد بالمشكلة هنا "أنها موقف أو وضع يؤثر فى عدد الأفراد ، وينتج هذا الوضع من ظروف البيئة الاجتماعية التى يعيش فيها هؤلاء الأفراد مما يتطلب ذلك ضرورة تكاتف الجهود اللازمة لمواجهة هذا الموقف أو إصلاحه" [٩٣] .

١) النوع والمفاضلة بين العمل فى مجال التخصص أو خارجه

فى الواقع أن أزمة الشباب فى مجال العمل لا تتمثل فقط فى تزايد

معدلات البطالة بين خريجى الجامعة ، ويكمن أيضا فى عدم توفر فرص مناسبة للعمل تتلاءم مع مؤهلاتهم الدراسية ، واستعداداتهم وقدراتهم الخاصة ، لذا يضطر الخريج تحت وطأة الأزمة الراهنة إلى أن يقبل أى عمل لا يتناسب مع دراسته ومجال تخصصه وميوله ، وفى ضوء ذلك اهتمت الدراسة باستكشاف العلاقة بين متغير النوع والعمل فى مجال التخصص أو خارج وهذا يوضحه جدول رقم (٩) .

المفاضلة	النوع	ذكور		إناث		المجموع	٪
		العدد	٪	العدد	٪		
فى مجال التخصص		٢٣٤	٧٩,١	٦٠	٥٧,٧	٢٩٤	٧٣,٥
خارج مجال التخصص		٦١	٢٠,٦	٤٢	٤٠,٤	١٠٣	٢٥,٧
غير مبين		١	٠,٣	٢	١,٩	٣	٠,٨
المجموع		٢٩٦	١٠٠	١٠٤	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

وإذا تأملنا المعطيات الميدانية بهذا الجدول نلاحظ أن النسبة الغالبة تفضل العمل فى مجال التخصص وذلك بنسبة (٧٣,٥٪) مقابل (٢٥,٧٪) يفضلون العمل خارج مجال التخصص ، وقد توزع هؤلاء داخليا على فئات النوع كما يلى :- فقد تبين أن (٧٩,١٪) من الذكور يفضلون العمل فى مجال التخصص مقابل (٢٠,٦٪) لا يفضلونه ، وكذلك تبين أن (٥٧,٧٪) من الإناث يفضلن العمل فى مجال التخصص مقابل (٤٠,٤٪) لا يفضلونه ، وقد تبين وجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠,٠١) [٩٤] ومعنى ذلك أن هناك علاقة بين متغير النوع ودرجة تفضيل العمل فى مجال التخصص أو خارج

حيث اتضح أن الذكور أكثر تفضيلا للعمل فى مجال التخصص من الفتيات ، وربما يرجع ذلك إلى أن العمل بالنسبة للرجل فى مجال التخصص يمثل أولوية وضرورة هامة فى مستقبل حياته المهنية ، بينما الأمر يختلف بالنسبة للبنت يأتى الزواج وتكوين الأسرة فى أولوية تفكيرها فى الحياة العملية.

٢) السن والوعى بالأزمة الاقتصادية التى يعانى منها المجتمع المصرى :

من المسلم به أن التعرف على اهتمامات الشباب من الناحية الاقتصادية واتجاهاتهم من القضايا الكبرى تمثل مطلبا ضروريا تفرضه مقتضيات الدراسة ، وذلك لاستثمار طاقات الشباب فى النهوض بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع ، والتصدى بكفاءة وفعالية للمشكلات التى يواجهها المجتمع ، خصوصا وأن هذا الاهتمام يزداد حينما يشهد المجتمع ضغوطا اقتصاديا وقوية تتطلب توافق الشباب معها والمشاركة فيها ، وبناءا على ذلك فقد حاولت الدراسة التعرف على العلاقة بين متغير العمر والوعى بالأزمة الاقتصادية التى يعانى منها المجتمع المصرى،ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم(١٠).

الوعى بالأزمة الاقتصادية	فئات			المجموع	٪
	١٨-٢٠سنه	٢٠-٢٢سنه	٢٢-٢٥سنه		
نعم	٧٨	٢١٤	٣٢	٣٢٤	٨١
لا	٥٦	١٨	٢	٧٦	١٩
المجموع	١٣٤	٢٣٢	٣٤	٤٠٠	١٠٠

وقد كشفت المعطيات الميدانية فى هذا الجدول عن ارتفاع مستوى الوعى بين الشباب بالأزمة الاقتصادية التى يعانى منها المجتمع المصرى وذلك بنسبة (٨١٪) مقابل (١٩٪) لا يدركون هذه الأزمة . ومن ذلك يتضح أن عدم الوعى بالأزمة الاقتصادية يمثل نسبة محدودة للغاية، الأمر الذى يشير إلى تزايد الوعى بالأزمة الاقتصادية بشكل عام.

أما عن العلاقة بين الوعى بالأزمة الاقتصادية ومتغير السن فتبين أن الإحساس بحدة هذه الأزمة يزداد بين الفئة العمرية (٢٢-٢٥) وذلك بنسبة (٩٤,١٪) مقابل (٥,٩٪) لا يدركونها . أما عن فئة (٢٠-٢٢) فقد تضمنت (٩٢,٢٪) مقابل (٧,٨٪) لا يدركونها . وأما الفئة الأخيرة (١٨-٢٠) فقد تضمنت (٥٨,٢٪) يدركون هذه الأزمة مقابل (٤١,٨٪) لا يدركونها ، وقد تبين وجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠,٠١) [٩٥] أى أن هناك ترابطا بين المتغيرين . ومعنى ذلك أن الشعور بحدة الأزمة الاقتصادية والوعى بها يزداد كلما تقدم المستوى العمرى للشباب والعكس صحيح.

٣) النوع والمشكلات التى يعانى منها الخريجون:

إن التعرف على طبيعة المشكلات التى يواجهها الخريجون يمثل أساسا ضروريا للنهوض بأوضاع الشباب ومستقبلهم ، والمساهمة فى زيادة مشاركتهم فى عجلة الإنتاج فى المجتمع ، وفى إطار ذلك فقد اهتمت الدراسة باستكشاف نوعية هذه المشكلات فى ضوء علاقتها بمتغير النوع ، إيمانا منا بأن الشباب هم الأقدر على تحديدها ، إلى جانب أن ذلك يجنبنا

الوقوع فى مأزق المصادرة على إحساسه أو ما يشعر به ، ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (١١) .

جدول يوضح العلاقة بين النوع والمشكلات التى ويواجهها الشباب

المشكلات	النوع	ذكور		إناث		المجموع	٪
		العدد	٪	العدد	٪		
عدم وجود فرص عمل		٧٢	٢٤,٣	٣٨	٣٦,٥	١١٠	٢٧,٥
ضعف الأجور والمرتبات		٤٧	١٥,٩	١٦	١٥,٤	٦٣	١٥,٨
التعيين فى مجال خارج التخصص		٤٣	١٤,٥	٢٢	٢١.٣	٦٥	١٦,٢
عدم القدرة على الزواج		١٨	٦,١	١٠	٩,٦	٢٨	٧
ارتفاع تكاليف المعيشة		٥٦	١٨,٩	٦	٥,٨	٦٢	١٥,٥
عدم توفر المسكن الملائم		٥٤	١٨,٣	١٢	١١,٥	٦٦	١٦,٥
لا يعرف		٦	٢	–	–	٦	١,٥
المجموع		٢٩٦	١٠٠	١٠٤	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

وبالنظر إلى نتائج هذا الجدول يتضح أن هناك مشكلات عديدة تواجه الشباب فى ضوء إدراكهم لما يحدث فى الواقع الراهن ، واستشرافا لما يمكن أن يواجهوه فى المستقبل القريب ، وكانت أبرز هذه المشكلات هى عدم وجود فرص عمل حقيقية وذلك بنسبة (٢٧,٥٪) بينما ترى (١٦,٥٪) أن المشكلة تتركز فى عدم توفر المسكن الملائم ، وقد أفادت نسبة (١٦,٢٪) بأن المشكلة تتمثل فى التعيين فى مجال خارج التخصص ، بينما ترى (١٥,٨٪) أن المشكلة فى تصورهم تكمن فى ضعف الأجور والمرتبات ، كما ترى نسبة مماثلة تقريبا (١٥,٥٪) بأن المشكلة تتركز فى ارتفاع تكاليف المعيشة ، كما

أفادت (٧٪) بأن المشكلة تتمثل فى عدم القدرة على الزواج وتكوين أسرة ، فى حين بلغت نسبة الذين عجزوا عن تحديد مشكلة معينة حوالى (١,٥٪) فقط وهذه النسبة محدودة للغاية مما يدل على عمق وحدة المشكلات التى يمكن أن يواجهها الشباب فى المستقبل .

ومما يؤكد ذلك ما أسفرت عنه نتائج المناقشات الجماعية بأن أكثر المشكلات التى يواجهها الشباب الجامعى فى المستقبل هى الخوف من شبح البطالة ، وعدم وجود فرص عمل فى مجال تخصصهم تحقق ذاتهم وتشبع احتياجاتهم وتطلعاتهم الخاصة.

وهذا وقد تبين وجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠,٠١٪) أى أن هناك ارتباطا وثيقا بين النوع والمشكلات التى يواجهها الشباب حيث جذبت هذه المشكلات اهتمام مختلف الفئات الشبابية من ذكور وإناث ، وربما يرجع ذلك إلى أن المجتمع المصرى المعاصر يمر بمرحلة تحول جديدة وهى مرحلة الإصلاح الاقتصادى ، ومن الطبيعى أن هذه المرحلة ترتفع فيها تكاليف المعيشة ارتفاعا ملحوظا فى الوقت الذى تكون فيه معدلات الدخل ثابتة نسبيا مما يترتب عليه عدم قدرة معظم الفئات الاجتماعية ومنها الشباب على إشباع احتياجاتهم الضرورية والملحة سواء فرص عمل أو مسكن ملائم أو القدرة على الزواج.

٤) تصور الشباب لحل المشكلات التى يعانى منها :

وارتباطا بما سبق حاولت الدراسة تصوير اتجاهات المبحوثين نحو

سبل حل المشكلات التي يعاني منها الشباب في مصر حتى تكون هذه الحلول قائمة على تصورات الشباب ذاته ، وتكون أساسا تنهض عليه السياسة الرشيدة لتوجيه الشباب في الوجهة التي تحقق أهداف المجتمع وتطلعاته ، وهنا كشفت المعطيات الميدانية أن الشباب الجامعي قدم حلولا عديدة للمشكلات التي يعاني منها الخريجون يأتي في مقدمتها ربط سياسة التعليم بسوق العمل وتمثل (٣٠٪) ثم تأتي نسبة (٢٧٪) وهي التي ترى أن حل مشكلاته يكون عن طريق مساعدة الخريجين في عمل مشروعات صغيرة ، بينما ترى (١٨٪) أن الحل يأتي عن طريق التعيين في مجال التخصص ثم يرى (١١,٣٪) أن المشكلات تحل عن طريق تحسين مستوى المعيشة في حين ذكر (١٠,٧٪) أن حل مشكلات الشباب يمكن أن يتحقق من خلال توفير السكن الملائم، وأخيرا فإن أقل نسبة وهي (٣٪) يرون أنه لا أمل في الحل.

وبتأمل هذه النتائج يتبين أن هناك إحساسا عاما بين الشباب بضرورة تبني حلول جديدة للتغلب على مشكلاتهم ، لكن في الواقع تتميز أغلب هذه الحلول بأنها ذات طابع آني وجزئي ما عدا تلك الفئة التي أشارت أن الحل يأتي من خلال تطوير سياسة التعليم وربطها بسوق العمل مما يكشف عن ضرورة إعادة النظر في السياسة التعليمية الراهنة في ضوء ربطها بسوق العمل الآن .

ثالثا: اتجاهات الشباب نحو قيم الاستقلال وظاهرة صراع الأجيال

كثرت المناقشات والدراسات التي تتصل بظاهرة العلاقة بين جيل

الآباء والأبناء وبنزعة الشباب إلى الاستقلال والتحرر من سلطة العائلة، حيث اصبح من الثابت أن لدى الشباب نزعة واضحة للتحرر من الرقابة والتوجيه والاتجاه نحو الاستقلال الذاتى ، ذلك الاستقلال الذى تذهب أغلب الدراسات على أنه العامل الحاسم وراء كل رفض أو تمرد يقوم به الشباب ، وعلى هذا حرصت الدراسة فى هذا الجزء للإجابة عن التساؤل التالى "هل ثمة فجوة بين القيم المحددة للعلاقة بين جيل الشباب والآباء؟ وفى إطار ذلك سوق تسعى الدراسة للتعرف على اتجاهات الشباب نحو قيم الطاعة المطلقة للآباء ، والنموذج المفضل للعلاقة بينهما

وأسباب ابتعاد جيل الشباب عن جيل الكبار وغير ذلك من القضايا .

١) النوع والاتجاه نحو الطاعة المطلقة للآباء

وقد تضمنت أداة البحث سؤال مؤداه "هل تربية الأبناء على الطاعة المطلقة للآباء هى الأسلوب المفضل للتربية ؟

ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (١٢) .

الطاقة المطلقة	النوع	ذكور		إناث		المجموع	٪
		العدد	٪	العدد	٪		
نعم		٩٨	٣٣,١	٦٧	٦٤,٤	١٦٥	٤١,٣
لا		١٩٨	٦٦,٩	٣٧	٣٥,٦	٢٣٥	٥٨,٧
المجمـــــوع		٢٩٦	١٠٠	١٠٤	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

وتكشف المعطيات الميدانية المبينة فى هذا الجدول أن غالبية الشباب يرفض الاتجاه نحو الطاعة للأبناء وذلك بنسبة (٥٨,٧٪) مقابل (٤١,٣٪)

يؤيدون مبدأ الطاعة المطلقة ، وهذا ما يوضح أن هناك اتجاها عاما يعبر عن نزعة الشباب إلى التحرر والاستقلال والاعتماد على النفس وبخاصة فيما يتعلق بالأمور التى تتصل بمستقبله الشخصى وشئونه الذاتية .

أما عن العلاقة بين قيم الطاعة المطلقة للآباء والنوع فتبين أن الاتجاه نحو هذه القيمة يختلف بين الذكور والإناث ، حيث يؤيد غالبية الإناث قيم الطاعة المطلقة وذلك بنسبة (٦٤,٩٪) مقابل (٣٥,١٪) يرفضن ذلك ، فغى حين يرفض غالبية الإناث قيم الطاعة المطلقة وذلك بنسبة (٦٤,٩٪) مقابل (٣٥,١٪) يرفضن ذلك ، فى حين يرفض غالبية الذكور قيم الطاعة المطلقة وذلك بنسبة (٦٦,٩٪) مقابل (٣٣,١٪) وربما يرجع هذا الاختلاف بين النوع إلى الأساليب التربوية فى الأسرة المصرية التى تدعم قيم الاستقلال والتحرر لإعدادهم على تحمل المسئولية مبكرا وتعليمهم القدرة على اتخاذ القرار فى المواقف الحاسمة، بينما الأمر يختلف لدى الفتيات التى تتعلم دائما الخضوع والطاعة ليس فقط للآباء والأمهات ، ولكن أيضا للأخوة الكبار من الذكور، فضلا على أن هناك قيما أخرى تتعلق بأسلوب معاملة الفتيات ، وضرورة رقابة الأسرة لسلوكهن بصورة تفوق سلوك الأبناء من الذكور . ومما يؤكد ذلك أن المعالجات الإحصائية قد أوضحت أن هناك فروقا ذات دلالة عند مستوى معنوى (٠,٠١٪) [٩٧] .

٢) الشباب والنموذج المفضل للعلاقة بين الأباء والأبناء

انطلاقا من التصور النظرى الذى تنهض عليه هذه الدراسة والذى

يؤكد على تصوير اتجاهات الشباب من القضايا التى أثارتها دراسات الشباب فيما يتعلق بالعلاقة بين الأجيال ومبلغ الصراع بينهما ، حتى تكون نتائجها أساسا تنهض عليه السياسة السليمة لتوجيه ، الشباب الوجهة التى تحقق أهدافه وتساهم فى حل مشاكله ، فإن الدراسة الحالية قد حددت خمسة نماذج للعلاقة المفضلة بين الآباء والأبناء ، وهنا أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن النموذج الأكثر تفضيلا بين الشباب هو استخدام أسلوب التوجيه والمشورة ، وذلك بنسبة (٣٦,٦٪) يلى ذلك مباشرة النسبة المعبرة عن استخدام أسلوب الصداقة مع الأبناء، ويمثل هؤلاء (٢٣٪) بينما ذكر (١٤,٩٪) إلى تفضيل نموذج التدخل من جانب الوالدين فى بعض الأمور الهامة ، حينما يكون الأبناء فى حاجة إلى المشورة فى حين ذكر (١٣,٦٪) إلى تفضيل نموذج العلاقة القائمة على الحرية والاستقلال عن الوالدين وأخيرا رأى (٧.٧٪) باستخدام أسلوب الحزم فى كل الأمور ، وبذلك يتضح أن النموذج الذى يعبر عن مواقف تدخل الآباء لتوجيه سلوكيات الأبناء عندما يكونون فى حاجة إلى توجيه أو مشورة ، ثم استخدام أسلوب الصداقة مع الأبناء هما النموذج الأكثر تفضيلا لدى غالبية الشباب ، وهذا ما يؤكد على ضرورة تفهم الآباء لمرحلة الشباب- كما أوضحنا ذلك فى التحليل النظرى – وأن تهتم التنشئة الاجتماعية بضرورة مصاحبة الأبناء ووقوف الآباء موقف الصديق مع الابن .

٣) النوع والاتجاه بين المفاضلة بين قيم الأبناء والآباء :

تؤكد بعض الدراسات أن الشباب يرفض تدخل الآباء فى تدبير أمـور حياتهم ، وبخاصة فى المواقف التى تتصل بمستقبلهم الشخصى ، وفـى هـذا الصدد طرحت الدراسة على المبحوثين سؤالا مؤداه أى النموذجين مـن نمـاذج السلوك الذى يفضله الشباب ، أن ينشأ الأبناء بنفس طباع وأخـلاق والديـه أم يكون له طباع وأخلاقيات مستقلة ؟. ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجـدول رقم (١٣)

المفاضلة / النوع	ذكور		إناث		المجموع	٪
	العدد	٪	العدد	٪		
أن يكون للأبناء نفس طباع وأخلاقيات الآباء	٧٦	٢٥,٧	٦٠	٥٧,٧	١٣٦	٣٤
أن يكون للأبناء طباع وأخلاقيات مستقلة	٢١٧	٧٣,٣	٤٣	٤١,٣	٢٦٠	٦٥
غير مبين	٣	١	١	١	٤	١
المجمـــــوع	٢٩٦	١٠٠	١٠٤	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

وتشير النتائج المبينة فى هذا الجدول أن التفضيل الواضح للشباب هو أن ينشـــأ الأبنـــاء بأخلاقيـــات وطبـــاع مســـتقلة وذلـــك بنســـبة (٦٥٪) مقابل (٣٤٪) ترى ان ينشا الأبناء على نفس طباع وأخلاقيات الآبـاء ويمكن تفسير ذلك فى ضوء النزعة الرشيدة بين الأبناء المصرى الـذى يرغـب فى تبنى قيم الاستقلال ، وتنمية الشخصية الذاتيـة فـى إطـار متماسـك مـن القيم السلوكية الإيجابية لجيل الأجداد والآباء والتى لا تدعم تكامل الأســرة وتنمى الوقت ذاته الاعتماد على النفس .

وقد أوضحت المعالجات الإحصائية وجود فروق ذات دلالة معنوية

بين متغير النوع وقيم المفاضلة بين الأبناء والآباء عند مستوى (٠,٠١)[٩٨] .

٤) الشباب وأسباب ابتعادهم عن جيل الكبار :

وارتباطا بالفقرة السابقة ، حاولنا التعرف على أسباب ابتعاد الشباب عن جيل الكبار ، ولا يقصد بالابتعاد هنا قطع الصلة مع الآباء والتمرد على سلطاتهم المشروعة . وإنما محاولة للتعرف على مدى عزوف الشباب على القيم والعادات التى نشأ عليها جيل الآباء والابتعاد عنهم نفسيا وفيزيقيا ، وهنا اتضح أن النسبة الغالبة من الشباب ترجع أسباب الابتعاد عن جيل الآباء إلى محاولة فرض الكبار الوصاية على جيل الشباب وذلك بنسبة (٤٣,٨٪) ثم يلى ذلك سعى الشباب إلى تأكيد ذاته وتمثل (٣٣,٧٪) وأسباب أخرى ذات نسب متضائلة منها ما ذكره بعض المبحوثين من اختلاف القيم التى نشأوا عليها وتمثل (١١,٥٪) ثم ذكر (٧١٪) أن أسباب الاختلاف بين الأجيال ترجع إلى تباين الواقع بينهما، وأخيرا أشار حوالى (٤٪) بأن أسباب ذلك ترجع إلى التباين فى التعليم.

ونخلص من الشواهد السابقة إن هناك اتجاها عاما يعبر عن نزعة الشباب إلى التحرر والاستقلال بطريقة واضحة لرفض التبعية والانقياد لتوجيه ومشورة الكبار ، وتفسير ذلك ممكن فى ضوء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدها المجتمع فى الفترة الراهنة ، وما تركته من آثار سلبية على نسق القيم عند الشباب وبخاصة سيطرة القيم الفردية والذاتية وتقلص القيم الجمعية وتواريها بشكل فواضح فى المجتمع .

خامسا : الشباب ومشكلات شغل الفراغ وتعاطي المخدرات

يعد الفراغ وكيفية القضاء عليه إحدى المشكلات التى تعانى منها المجتمعات الأقل نموا ، وفئة الشباب هم أكثر فئات الاجتماعية تضررا بذلك ، والواقع أن مفهوم وقت الفراغ والمؤسسات الخاصة به هم نتاج المجتمع الصناعى الحديث ، أما فى المجتمعات الريفية التقليدية فإن وقت الفراغ ليس نشاطا متميزا ولا مجالا مفضلا ، وعندما فصل المجتمع الصناعى بين زمن العمل وزمن الفراغ ، اضطر إلى إنشاء مؤسسات متخصصة لشغل أوقات الفراغ ، وهذه المؤسسات هى المكان المفضل للشباب من حيث أن لديهم وقتا حرا أكثر من الكبار ، ومسئوليات عائلية ومهنية أقل ، وكذلك لأن الشباب أكثر قدرة على الإبداع والخلق والتغيير . (٩٩)

لذا فإن المجتمع يفيد أكبر فائدة إذا أتاح لفئات الشباب أن يجنوا فوائد إيجابية من أوقات فراغهم ، أما عدم تنظيم هذا الوقت أو إساءة استعماله ، فإنه يخلق لهم من المشاكل ، ما يضيع هذه الفوائد ويحولها إلى خسارة ، لأن عدم استغلال الفراغ يؤدى إلى مشاكل اجتماعية عديدة ، وقد يؤدى بعضها إلى الانحراف والشذوذ والانشغال بقضايا جانبية أخرى تؤدى إلى الضياع (١٠٠) خاصة وأن الشباب العربى عامة والمصرى بطبيعة الحال – كما تؤكد دراسات عديدة – أصبح مستهدفا لحرب المخدرات ، حيث ثبت أن أغلب المدمنين تقع أعمارهم فى الفئة العمرية (١٦–٢٨عاما). (١٠١)

وبناء على ذلك فإن التعرف على ظاهرة وقت الفراغ عند الشباب الجامعى تمثل مطلبا ضروريا تفرضه مقتضيات يساعد على تفريج الضغوط الاجتماعية والانفعالات المكبوتة ، وتجاوز الفراغ العاطفى . وهى كلها عوامل تثيره للقلق والتوتر ، والمعاناة ، خاصة وأن مرحلة الشباب هى المرحلة التى تبلغ فيها نشاطات الشباب ذروتها من حيث القوة – والمدة والتنوع ، إلى جانب كونها مرحلة قلق واضطراب لأنها فترة انتقال يبتعد خلالها الشباب عن عالم الطفولة ملتمسا طريقه إلى عالم الكبار ، ومتطلعا إلى الاستقلال والاعتماد على الذات ، وفى ضوء ذلك اهتمت الدراسة باستكشاف مدى معاناة الشباب الجامعى من ظواهر وقت الفراغ وتعاطى المخدرات .

١) نوع الكلية والمعاناة من ظاهرة وقت الفراغ :

هل هناك علاقة بين نوع الكلية العملية والنظرية وظاهرة وقت الفراغ ؟ ذلك مما حاولنا توضيحه فى هذه الفقرة للكشف عن جانب من جوانب الأزمة التى يعانى الشباب فى الوقت الراهن ،وإبراز العوامل التى تسهم فى تحديد ملامح هذه الأزمة ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم(١٤).

الكلية / وقت الفراغ	العلوم		الآداب		المجموع	%
	العدد	%	العدد	%		
نعم	٦٠	٤٠	١٥٦	٦٢,٤	٢١٦	٥٤
لا	٩٠	٦٠	٩٤	٣٧,٦	١٨٤	٤٦
المجموع	٢٩٦	١٠٠	١٠٤	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

وتكشف المعطيات الميدانية المبينة فى هذا الجدول أن غالبية الشباب الجامعى يعانى من ظاهرة وقت الفراغ وذلك بنسبة (٥٤٪) مقابل (٤٦٪) لا يعانون من هذه الظاهرة ، وربما يرجع ذلك إلى انتماء معظم هؤلاء الشباب إلى المجتمع الريفى، ومما يؤكد ما أسفرت عنه نتائج المناقشات الجماعية ، حيث ذكر غالبية الشباب الريفى أنهم لا يشاركون الآباء فى العمل ومساعدتهم فى زراعة الأرض وجنى المحصول، وتربية المواشى ، هذا بخلاف بعض الشباب الذى يسافر إلى المدينة خلال فترة الإجازة الدراسية ، كى يوفر مصاريف الدراسة والمساهمة فى مصاريف البيت .

لكن يكشف التوزيع الداخلى للبيانات أن طلاب الكليات النظرية أكثر معاناة من وقت الفراغ من طلاب الكليات العملية ، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء طبيعة الدراسة فى الكليات العملية ، وما تطلبه من ضرورة الانتظام فى الحضور سواء فى المحاضرات أو المعامل إلى جانب صعوبة الدراسة بها وطول مناهجها وبالتالى فهى تحتاج إلى جهد كبير من الكليات النظرية ، وعلى هذا فقد تبين وجود فروق ذات دلالة معنوية بين نوع الكلية والمعاناة متن ظاهرة الفراغ عند مستوى معين (٠,٠١).[١٠٢]

٢) الشباب وسبل قضاء وقت الفراغ :

من المسلم به أن المجتمع المصرى ينبغى أن يصوغ الأجهزة المعنية بالشباب على نحو يخدم قضايا الشباب وحل مشكلاته ، والطرق المثلى فى استغلال وقت فراغهم، بحيث يسهم ذلك فى إشباع الحاجات الأساسية

للشخصية الشابة ، وإكسابه المهارات الملائمة للمشاركة الإيجابية الفعالة فى تنمية المجتمع ، وهنا أوضح التحليل الكمى للبيانات أن أكثر مجالات قضاء وقت الفراغ تنحصر فى مشاهدة برامج التلفزيون وذلك بنسبة (٣٦,١٪) ثم يلى ذلك بفارق نسبى كبير الذين أجابوا بطريقة القراءة والمعرفة (١٨,٥٪) بينما أشار (١٥,٨٪) بوسائل الرحلات الترفيهية ثم أجاب (١٣,٩٪) بمزاولة الرياضة فى حين ذكر (١٢٪) بعدم قضاء وقت فراغهم فى أى ، شئ وهكذا يتضح أن مشاهدة برامج التلفزيون تستأثر أهمية كبيرة لدى فئات الشباب كوسيلة أساسية من وسائل قضاء أوقات الفراغ ، بينما تكاد تقارب المعدلات التكرارية للوسائل الأخرى كالقراءة والرحلات الترفيهية ، ومزاولة الرياضة ، وتفسير ذلك ممكن بعد أن اكتسب التلفزيون أهمية كبرى فى الوقت الراهن ، واتساع نطاقه وتعدد قنواته ، وهذا ما يتطلب ضرورة ترشيد الدور الفعال الذى يقوم به جهاز التلفزيون وتطوير برامجه من ناحية المضمون والمحتوى حتى يقوم بوظيفته التربوية إزاء جيل الشباب .

٣)النوع وظاهرة التدخين بين الشباب :

من المؤكد أنه فى ظل الأوضاع المجتمعية الجديدة ، وما أفرزته من متغيرات وآثار متباينة ، ظهرت عادات وقيم جديدة مألوفة لدى أبناء المجتمع المصرى ، والدراسة هنا تحاول استطلاع العلاقة بين متغير نوع والظاهرة التدخين بين الشباب الجامعى ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم(١٥)

ظاهرة التدخين	النوع	ذكور		إناث		المجموع	٪
		العدد	٪	العدد	٪		
نعم		١٢١	٤٠,٩	٢٤	٢٣,١	١٤٥	٣٦,٣
لا		١٧٠	٥٧,٤	٧٨	٧٥	٢٤٨	٦٢
غير مبين		٥	١,٧	٢	١,٩	٧	١,٧
المجمـــوع		٢٩٦	١٠٠	١٠٤	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

ومن خلال قراءة بيانات الجدول رقم (١٥) يتبين أن نسبة المدخنين تبلغ (٣٦,٣٪) مقابل (٦٢٪) من غير المدخنين بشمل عام ، والواقع أن هذه البيانات تتضمن مؤشرا لـه دلالته الخطيرة على حياة الشباب وصحتهم ومشاركتهم فى ميدان والإنتاج.

لكن أوضحت المعالجات الإحصائية أ، هناك فروقا ذات دلالة معنوية بين متغير النوع وظاهرة التدخين عند مستوى (٠,٠١)[١٠٣] أى ان متغير النوع له علاقة بمدى الإقلاع عن التدخين أو الإقلاع عنه ، وفى هذا الصدد كشفت المناقشات الجماعية المركزة أن الظروف الاجتماعية التى تم فيها التدخين لأول مرة جاءت نتيجة جماعات الرفاق والأصدقاء فى المقام الأول ثم التدخين فى مناسبة اجتماعية سعيدة ثم التدخين فى أوقات القلق والاضطراب النفسى نتيجة محاولة تقليد الأب المدخن ، وهذا ما يؤكد أن تأثير صحبة الأصدقاء والرفاق يلعب دورا هاما فى عملية الإقبال على التدخين بين الشباب ، وتبرز هذه الأهمية إذا علمنا أن الموقف الاجتماعى

الذى يحيط لأول مرة لمارسة التدخين يتخذ عادة جلسة (فرفشة) مع الأصدقاء و الزملاء .

٤) النوع وظاهرة تعاطى المخدرات

تعد دراسة ظاهرة تعاطى المخدرات بين الشباب من الموضوعات الهامة نظرا لكونها ذات أبعاد قومية ومحلية ترتبط بالتاريخ السياسي والتشريعى للمجتمع ، كما ترتبط بتراثه الشعبى وعاداته وبنيته الاجتماعية وخلفيته الثقافية ، ونظرا لأهمية هذا البعد على حياة الشباب ومستقبلهم ، فقد حاولنا الكشف عن واقع هذه الظاهرة فى ضوء علاقتها بمتغير النوع ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١٦)

النوع / ظاهرة تعاطى المخدرات	ذكور		إناث		المجموع	٪
	العدد	٪	العدد	٪		
نعم	٥٨	١٩,٦	٦	٥,٨	٦٤	١٦
لا	٢٣٨	٨٠,٤	٩٤	٩٠,٤	٣٣٢	٨٣
غير مبين	–	–	٤	٣,٨	٤	١
المجمـــــوع	٢٩٦	١٠٠	١٠٤	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

وعند النظر لمحتويات الجدول رقم (١٦) فإننا نلاحظ أن الغالبية العظمى من الشباب من غير المتعاطين للمخدرات وذلك بنسبة (٨٣٪) من أفراد العينة مقابل (١٦٪) من المتعاطين ، ورغم أن نسبة المتعاطين تعد ضئيلة جدا إلى حد ما إذا قورنت بالنسب الأخرى المعبرة عن تدرج الاتجاه

السلبى لدى الشباب إلا أنـها تمثـل ظـاهرة خطـيرة بـالطبع حيـث أن معظـم هـؤلاء المتعـاطين فـى سـن الشباب ، وهـى سـن خطـيرة ، يجـب مراعاتـها والمحافظة عليها جسمانيا ، وفكريا وعقليا .

هذا وقد تبين أن المتعاطين من الذكـور أكـثر مـن الإنـاث حيـث بلـغ حجم المتعاطين من الذكور (١٩,٦٪) مقابل (٨٠,٤٪) من غـير المتعـاطين فـى حـين بلغـت نسـبة المتعـاطين فـى الإنـاث (٥,٨٪) مقـابل (٩٠,٤) مـن غـير المتعاطين ، وقـد تبـين وجـود فـروق ذات دلالـة معنويـة بـين متغـير النـوع وظاهرة التعاطى بين الشباب عند مستوى (٠,٠١)[١٠٤] .

وفـى إطـار ذلـك أوضحـت نتـائج الدراسـة الميدانيـة أن أكـثر أنـواع المخدرات انتشارا بين المتعاطين هى الحبوب المخدرة وذلك بنسـبة (٣٩,١٪) ثم (٢٥٪) يتعاطون البدرة البيضاء و (٨,٧/١٪) يتعاطون الحشيش وهـذا مـا يبـين أن الحبـوب المخـدرة هـى أكـثر المخـدرات انتشـارا بـين المتعـاطيين وربمـا يرجـع ذلـك لأن معظـم الطـلاب يسـتخدمونها فـى أيـام الامتحانـات لمساعدتهم على المذاكرة والسهر ليلا ، والاعتقـاد بأنـها تخفـف آلام الصـداع والاكتئاب .

وقد كشفت المناقشات الجماعية البؤريـة فـى هـذا الصـدد أن صحبـة الرفاق والأصدقاء تحتل اكثر العوامل أهمية فى تعاطى المخدرات لأول مرة ، يليـها حـب الاستطلاع والتجربـة ثـم الهـروب مـن المشـاكل الشـخصية والدراسية ثم للمساعدة على أداء المذاكرة ، ثم للبحـث عـن الراحـة النفسـية

والمتعة . وهذه النتـائج تؤكـد أن ظـاهرة تعـاطى المخـدرات ظـاهرة متعـددة الأبعاد والجوانب ، بمعنى أنه ليس هناك عامل أو متغـير يمكـن فـى ضوئـه تفسير أسباب التعاطى فهناك عوامل عديدة ومتداخلة ، وتتباين أهمية تلـك العوامل من مجتمع لآخر ، ومن فرد إلى فرد آخر .

الخاتمة ومناقشة النتائج العامة

لعل هذه الدراسة بشقيها النظرى والواقعى ، قد كشفت عن الكثير من مشكلات الشباب ومحاولة توضيح ملامح الأزمة التى يعانى منها جيل الشباب فى الوقت الحاضر ، ومن هنا ونحن نأتى إلى ختام هذه الدراسة واستخلاص أهم نتائجها ، نجد أن القضايا العامة التى تناولتها أثارت من القضايا الفرعية والأفكار الهامة أكثر مما تناولت تفصيلا ، وعلى هذا فإننا سوف نعرض لعدد من النتائج العامة التى يمكن عرضها على النحو التالى :

١- تؤكد نتائج الدراسة أن قضايا الشباب الجامعى ومشكلات التعليم ترتبط فى البداية بأن اختيارات الطلاب لنوع الدراسة لا ينبع من رغبة حقيقية تعكس مواهب وميول واستعداد الشباب بل تعبر عن تحول النظام التعليمى إلى مجرد أداة لتحصيل المعلومات بشكل لا يخدم العملية التعليمية ذاتها يؤكد ذلك خضوع الشباب فى اختياراته لنوع الكلية التى يرغبها فى ضوء ما تحققه الكلية لصاحبها للمكانة الاجتماعية المرموقة والمستقبل المهنى المضمون ، والدخل الأكثر ارتفاعا .

٢- كما تبين أيضا انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية فى جميع مراحل التعليم سواء فى التعليم قبل الجامعى أو التعليم الجامعى مع الفرق النسبى بينهما ، وأن هناك ارتباطا وثيقا بين ارتفاع المستوى التعليمى والثقافى للوالدين وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية ، وكذلك كشفت الدراسة عن أن هناك ارتباط بين ظاهرة انتشار الدروس الخصوصية فى

الجامعة والحالة المهنية والاقتصادية للآباء، وأن هناك مجموعة من الأسباب التى تدفع الطلاب إلى هذه الظاهرة فى الجامعة ، يأتى فى مقدمتها تأخر الكتب ، وضعف مستوى الطالب الجامعى، وصعوبة المناهج وطولها ، والحرص على النجاح بتقدير مرتفع ، ثم عدم انتظام الأساتذة فى المحاضرات ، وهذا ما يبين أن أسباب هذه الظاهرة ترجع أساسا إلى هبوط مستوى التعليم فى جميع مراحله وتدهور النظام التعليمى كما وكيفا ، وهذا ما يتطلب ضرورة إعادة النظر فى السياسات التعليمية والعمل على إصلاح الهيكل التعليمى ومحتواه بحيث يسهم فى دعم الوعى المعرفى والثقافى للشباب .

٣-كما أظهرت الدراسة وجود خلل واضح بين مخرجات التعليم ونمو معدلات البطالة ، حيث أشار غالبية الشباب عن مخاوفهم من قلة فرص العمل بعد التخرج ، والبعد عن العمل فى مجال التخصص.

٤-وفى مجال العلاقة بين النوع والمشكلات التى يعانى منها الخريجون اتضح أن متغير النوع يرتبط ارتباطا وثيقا بنوع المشكلات التى يعانى منها الشباب ، ثم كشفت الدراسة أن أكثر المشكلات إلحاحا من وجهة نظر الشباب هى التى تتعلق بعدم توفر فرص العمل ، وارتفاع تكاليف المعيشة ، وعدم توفر المسكن الملائم والتعيين خارج مجال التخصص ، وضعف الأجور والمرتبات ، ولا شك أن محصلة المشكلات التى يعيشها جيل الشباب كما أشارت النتائج تشكل أرضية خصبة لنمو ظواهر

الانحراف والعنف والتطرف بين الشباب إلى جانب تفشى حالة من الاغتراب النفسى والاجتماعى .

٥-كما كشفت معطيات الدراسة الميدانية أن غالبية الشباب يرفض الاتجاه نحو قيم الطاعة المطلقة للآباء ، كما أن هناك قدرا من النسبية والتنوع فى مواقف كل من الذكور والإناث ، إذ يميل أغلب الشباب الذكور إلى رفض هذه القيم فى حين تميل الإناث إلى تقبل قيم الطاعة بصور كبيرة .

٦-كما كشفت الدراسة عن أن الاتجاهات المؤيدة لتفضيل الطباع والأخلاقيات المستقلة للأبناء هى الأكثر تفوقا بين الذكور فى حين أن الإناث يرغبن ى أن تكون لهن نفس طباع وأخلاقيات الآباء ، وقد أمكن تفسير ذلك فى ضوء التركيز الواضح للأسرة المصرية فى أساليب التنشئة على تنمية الشخصية المستقلة للأبناء الذكور فى إطار ما هو مقبول وإيجابى من القيم الأخلاقية فى المجتمع .

٧-ثم أوضحت الدراسة الميدانية وجود علاقة وثيقة بين نوع الكلية وظاهرة المعاناة من وقت الفراغ ، حيث تتزايد معدلات الشباب الذين يعانون من هذه الظاهرة فى الكليات النظرية أكثر من الكليات العملية ، وربما أمكن تفسير ذلك فى ضوء طبيعة الدراسة فى الكليات العملية وما تتطلبه من ضرورة المواظبة فى الحضور ، إلى جانب صعوبة الدراسة وبالتالى تطلبها وقتا كبيرا .

٨-وفى مجال علاقة النوع بظاهرة التدخين بين الشباب ، تبين تفوق

الذكور على الإناث فى هذا المجال بشكل واضح ، لكن أوضحت الدراسة عند تحليل الاستجابات اللفظية إلى تباين الظروف والأسباب التى تم فيها التدخين لأول مرة ، فعلى حين جاءت جماعة الرفاق والأصدقاء فى المقام الأول ، ثم التدخين فى مناسبة اجتماعية فى المقام الثانى ، ثم التدخين فى حالات القلق والاضطراب النفسى فى المقام الثالث ، بينما جاءت محاولة تقليد الأب المدخن فى المقام الأخير ، وهذا ما يفسر مدى التأثير الخطير الذى تمارسه جماعة الأصدقاء فى عملية التدخين ، وربما يرجع ذلك إلى ما تتيحه هذه الجماعة من فرص لمحاولة تجريب التدخين من خلال جلسة (فرفشة) بين الأصدقاء .

٩- ثم كشفت تحليلات معامل الارتباط عن وجود علاقة دالة بين النوع وظاهرة تعاطى المخدرات ، كما أوضحت الاستجابات اللفظية فى هذا المجال إلى تباين الظروف والأسباب التى تم التعاطى فيها لأول مرة فعلى حين جاءت صحبة الأصدقاء والرفاق فى مقدمة هذه العوامل فإن حب الاستطلاع والهروب من المشاكل الشخصية والدراسية ، ثم للمساعدة على أداء المذاكرة ، احتلت مكانة كبيرة بين العوامل التى تؤدى إلى التعاطى .

مراجع الفصل السابع

1- UNITED NATION VOLUNTEERS , HISTORY CONCEPT , GENEVA , JANUARY , 1985

٢- محمد الجوهرى وعبد الله الخريجى ، طرق البحث الاجتماعى، القاهرة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ ، ص ٦٠.

3- MANNING P.K AND TRUZZI M ., YOUTH AND SOCIOLOGY PRENTIC HALL , NEW JERSY , 1972, P.3.

٤- عزت حجازى ، الشباب المصرى ومشكلاته ، الكويت ، عالم المعرفة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٥، ص ٣٥.

٥- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى (٥٢-١٩٨٠) ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٨١.

٦- سعد إبراهيم جمعة ، الشباب والمشاركة السياسية ، القاهرة . دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٤، ص ص ١٨-١٩.

7- FLAKS R., Youth and Social chance ,Marketing P. 38. Publishing CO.,Chicago,1971,

٨- ابتسام أحمد القناعى ، الشباب الكويتى والاغتراب النفسى ،الكويت، مطبعة جامعة الكويت ، ١٩٨٦، ص ٤٠.

٩- حسن الساعاتى ، الشباب فى مجتمع متغير (فى كتاب) الشباب والمثقفون والتغير الاجتماعى ، تحرير مراد وهبة ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٨ ، ص ١١٣.

١٠- على ليلية ، الشباب فى مجتمع متغير (تأملات فـى ظواهـر الإحيـاء والعنف) القاهرة، مكتبة الحرية الحديثة، ١٩٩٠ ، ص ص ٣٤-٣٥.

١١- عزت حجازى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣,٣٤.

١٢- السيد عبد العاطى السيد ، صراع الأجيال (دراسة فى ثقافة الشباب) دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧، ص ص ٢٥-٢٦.

13- Milson F., Youth in a changing society, routhledge and Kegan Paul , London and Boston , 1972, p. 42.

١٤- ابتسام أحمد القناعى ، مرجع سابق ، ص ٤٢.

١٥- عزت حجازى ، مرجع سابق ، ص ٤٣.

١٦- محمد على محمد ، الشباب والمجتمع : دراسـة نظريـة و ميدانيـة، الإسكندرية ، الهيئة المصرية العامـة للكتـاب ، ١٩٨٠ ، ص ص ٣٨-٣٩.

17- Brake M . the society of youth and youth sub-culture (sex and drugs and rochn'roll , routledge and kegan paul , London , 1980, p . 18.)

18- Parsons T ., age and sex in the social structure of the united states , in peter K. manning and Marcella truzzi , youth and sociology (ed) prentic –Hall , New jersy , 1972, pp.138-139.

١٩- سـلوى عبـد الحمـد الطويـل ، أثـر التعليـم الدينـى علـى المشـكلات الاجتماعية للشـباب : دراسـة ميدانيـة لعينـة مـن طالبـات المرحلـة الثانوية مـن الأزهريـات وغـير الأزهريـات ، مجلـة كليـة الدراسـات الإنسانية ، جامعة الأزهر ، العدد العاشر ن ١٩٩٢، ص ٧٢.

20- Gordon M.S Trow M., youth education and unemployment problems, carengie Council on policy studies, America, 1972,P. 132.

21- Encyclopaedia Britannia , 1966, under the title: youth social aspects , p 1095.

22- El saftyM., youth problems in Egypt , the national review of social science , vol 19 1982, pp. 14-15.

23- Ibid., P. 18.

24- Ibid, P.12.

25- Milson F., youth in Changing society, op cit , p . 16

٢٦- على ليلة ، الشباب فى مجتمع متغير ، مرجع سابق ، ص ٤٨.

٢٧- عزت حجازى ، الشباب العربى ومشكلاته ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .

٢٨- عماد الدين سلطان ، بحث احتياجات طلاب الجامعات ، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالاشتراك مع وزارة الشباب ، ١٩٧١،ص ص ١٣-١٤.

٢٩- حسن الساعاتى، الشباب فى مجتمع متغير،مرجع سابق، ص ١١٣.

30- Milson F., youth in changing society , op cit ., p.p. 35-36.

٣١- على ليلة، الشباب فى مجتمع متغير، مرجع سابق، ص ص ٨١-٨٢.

٣٢- محمد على محمد ، ثقافة الشباب فى كتاب " المجتمع والثقافة الشخصية : مدخل إلى علم الاجتماع ، تأليف محمد على وآخرين، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣، ص ٢٨٤.

٣٣- ليلى عبد الوهاب ، مشكلات الشباب والتعليم الجامعى (دراسة ميدانية نقدية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣، ص ٣٨.

٣٤- عباس محجوب ، مشكلات الشباب (الحلول المطروحة والحل الإسلامى) قطر ، كتاب الأمة ، مطابع الدوحة الحديثة ، ١٩٨٥، ص ص ٧٠-٧١.

٣٥- عمر الخطيب . دور الإعلام فى إثارة طموح الشباب ، فى كتاب دور الإعلام فى توجيه الشباب ، الرياض ، المركز العربى للدراسات الأمنية ، ١٩٨٩، ص ٨٦.

36- Manning P.K .and truzzi M.,op cit p. 384.

٣٧- عزت حجازى . الشباب العربى ومشكلاته ، مرجع سابق ، ص ٨٠.

٣٨- محمد على محمد ، ثقافة الشباب ، مرجع سابق ، ص ٣٧٦.

39- Gordon M.S., youth education and unemployment problems, opcit , p .131

٤٠- عزت حجازى الشباب العربى ومشكلاته ، مرجع سابق ، ص ٨٢.

٤١- على ليلة ، الشباب فى مجتمع متغير ، مرجع سابق ، ص ٩٠.

٤٢- عزت حجازى ، مرجع سابق ، ص ص ٨٣-٨٤.

43- Esler A., the youth revolution the conflict of generations in modern History , D.C., Health and company , London , 1974, p. 150

٤٤- على ليلة ، الشباب فى مجتمع متغير ، مرجع سابق ، ص ٩١.

٤٥- محمد على محمد، الشباب والمجتمع، مرجع سابق ، ص ص ٤٦-٤٧.

46- Milson F., youth in a changing society , op cit ., P. 14.

٤٧- سعد إبراهيم جمعة ، مرجع سابق ، ص ١٢.

٤٨- على ليلة ، الشباب فى مجتمع متغير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥

٤٩- أحمد جمال ظاهر ، مشكلات الشباب (دراسة ميدانية للشباب الأردنى) ، الأردن ، دار الأمل ، ١٩٨٥، ص .

٥٠- إجلال إسماعيل حلمى ، الاغتراب الاجتماعى بين الشباب فى مجتمع الإمارات، سلسلة شئون اجتماعية، العدد الأربعون ، ١٩٩٣، ص ١٩.

٥١- عزت حجازى ، الشباب العربى ومشكلاته، مرجع سابق، ص ٤٢.

٥٢- عزت حجازى ، الشباب فى مجتمع متغير ، مرجع سابق ، ص ١٤٧.

53- Elser A., The youth revolution, op cit ., p. 152.

٥٤- السيد عبد العاطى السيد، صراع الأجيال (دراسة فى ثقافة الشباب) مرجع سابق ، ص ٧٢.

٥٥- عزت حجازى ، مرجع سابق ، ص ٤٦.

٥٦- نفس المرجع السابق ، ص ٢٧١.

٥٧- إجلال إسماعيل حلمى ، الاغتراب الاجتماعى بين الشباب ، مرجع سابق ، ص ٦.

٥٨- على ليلة، الشباب فى مجتمع متغير، مرجع سابق، ص ص ٧٨-٧٩.

٥٩- عزت حجازى ، مرجع سابق ، ص ٨٥-٨٦.

٦٠- احرشاو الغالى ، المنظور السيكولوجى لأزمة الشباب العربى ، سلسلة شئون عربية ، القاهرة ، جامعة الدول العربية ، العدد (٧٠) مطابع جامعة الدول العربية ، يونيه ١٩٩٢، ص ص ١٠٧-١١٧.

٦١- انظر فى هذا الصدد تلك الدراسة التى نشرها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية تحت عنوان : دور الشباب فى الحركة الوطنية المصرية (١٨٨١-١٩٥٢)، القاهرة ، ١٩٨٦.

٦٢- أحمد جمال ظاهر ، مشكلات الشباب ، مرجع سابق ، ص ٣٢.

El- safty M., youth problems in Egypt , op cit ., p. 110.

مشكلات الشباب الكويتى (بين الماضى والحاضر) ، الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ١٦، العدد الأول ، ١٩٨٨، ص ١٨.

٦٣- عزت حجازى ، مرجع سابق ، ص ١٢.

64- Cooper .M., Egyptian state capitalism In crisis , economic policies and political interests , in : Asad T. and owen R., sociology of developing societies , the middle east , Macmillan press , London , 1983, pp.77-94.

٦٥- فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٤، ص ١٤٦.

٦٦- حسن نافعة ، الإدارة السياسية لازمة التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب ، سلسلة المستقبل العربى ، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية ، العدد ١١٢، ١٩٨٩، ص ٧٩.

٦٧- محمد عبد الشفيع عيسى، السياسة الاجتماعية فى مصر فى مرحلة السبعينات (دراسة للمحددات)، فى الكتاب السنوى لعلم الاجتماع إشراف محمد الجوهرى ، القاهرة، دار المعارف، العدد السابع ، ١٩٨٤، ١٩-٢٣.

٦٨- سمير نعيم أحمد ، أثر التغيرات البنائية فى المجتمع خلال حقبة السبعينات على أنساق القيم الاجتماعية ، مستقبل التنمية، الكويت مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الأول ، مارس ١٩٨٣، ص ١١٥.

٦٩- نفس المرجع السابق ، ص ١٢١.

٧٠- عبد الهادى والى ، الانفتاح الاقتصادى بين النظرية والتطبيق ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩، ص ١١٢.

٧١- على ليلة، الشباب فى مجتمع متغير ، مرجع سابق ، ص ٦٧.

٧٢- محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسالة الاقتصادية ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣، ص ص ٧٢-٧٣ .

٧٣- على ليلة ، الشباب فى مجتمع متغير ، مرجع سابق ، ص ٦٨.

٧٤- محمد الجوهرى ،ملامح التغيرات فى المجتمع المصرى المعاصر (محاولة لتشخيص المشكلات) فى كتاب دراسة المشكلات الاجتماعية، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٣، ص ص ١٤-١٥.

٧٥- ليلى عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص ٣٦.

٧٦- علي ليلة ، الشباب والمجتمع ، ملامح الانفصال والاتصال ، المؤتمر الدولي الثاني للإحصاء والحسابات العلمية من ١٢-١٤ إبريل عام ١٩٧٧، ص ١٨٩.

٧٧- علي عبد الرازق حلبي ، الشباب والمشاركة السياسية في كتاب " مجالات علم الاجتماع المعاصر " دار المعرفة الجامعية ن الإسكندرية ١٩٨٣، ص ٥٣٠.

٧٨- عزت حجازي،الشباب العربي ومشكلاته، مرجع سابق،ص ٢٠٢.

٧٩- جامعة الإسكندرية ، التقرير الخامس تحت عنوان الشباب المصري في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية : نقلا عن السيد عبد العاطي، صراع الأجيال ، مرجع سابق ، ص ص ٨٢-٨٣.

٨٠- غريب سيد أحمد ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣، ص ٩٢.

٨١- أندرو فيشر وآخرون ، تصميم بحوث عمليات تنظيم الأسرة ، ترجمة ماجدة شلبي ، مراجعة ليلى كفافي، المنظمة الدولية ، لصحة الأسرة، ١٩٩٠، ص ٧٤.

٨٢- نجوى خليل . أسلوب المناقشة الجماعية (التعريف والمشكلات المنهجية والتطبيقية) المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد الثلاثون العدد الأول يناير ، ١٩٩٣، ص ١٠١.

رقم الإيداع بدار الكتب
٢٠٠٣/١٥٧٦١
الترقيم الدولى .I.S.B.N
977-6093-17-5

دار المصطفى للنشر والتوزيع